الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة

1870 – 1954م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:
حوريه طعبه

إشراف الدكتور: عبد المالك بوعريوة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمد الحمدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
عبد المالك بوعريوة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
مبارك جعفري	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	عضوا مناقشا
عبد الله خي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أدرار	عضوا مناقشا
عبد الكريم بلبالي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أدرار	عضوا مناقشا
موسى لوصيف	أستاذ محاضر -أ-	جامعة قسنطينة 02	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/ 2019- 2020م

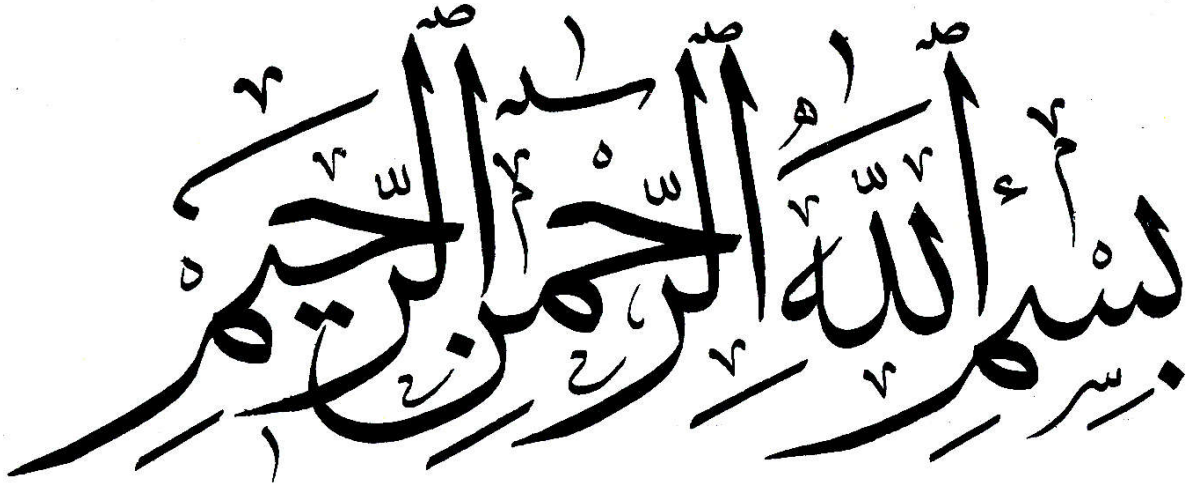
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى أمي العزيزة "**فاطمة مقدم**" أدامها الله لي.

إلى روح والدي "**السايح**" رحمه الله وطيب ثراه

إلى كل من علمني حرفا.

إلى زوجي "**علي عيادة**" الذي أخذ بيدي طوال مسيرتي العلمية.

إلى أبنائي الأعزاء حفظهم الله كل بإسمه.

أهدي هذا العمل الجامعي والجهد الفكري.

شكـــــر

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل.

الشكر والامتنان الخالص إلى كل من أشعل شمعة أنارت خطوات دربي وذللت كل العوائق التي اعترضت سبيلي.

الشكر موصول إلى الدكتور "**عبد المالك بومعزة**" الذي أشرف على أطروحتي ورافقني في كل خطوات انجازها باثا في نفسي روح البحث والعمل، كما لا يفوتني أن أخص بالشكر أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعتنا وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور "**مبارك جعفري**"، وكل أساتذتي بقسم العلوم الانسانية بجامعة أحمد دراية- أدرار كل بإسمه.

إلى الدكتور "**عمر لمقدم**" الذي أمدني بمادة علمية أثريت بها بحثي فله مني جزيل الشكر.

إلى الأستاذ الدكتور القدير"**يوسف مناصرية**"، وكل أساتذتي في جامعة العربي التبسي- بتبسة، أخص بالذكر: أ. د. **عبد الوهاب شلالي**، أ. د. **بوبكر حفظ الله**، د. **صالح عسول**، د. **مها عيساوي**، د. **ذوادي فرادي**، د. **صالح حيمر**.

إلى كل أساتذتي الذين غرسوا في ذاتي حب البحث.

إلى كل من علموني رسم أولى الحروف والكلمات وبالأخص معلمي "**مصطفى بن عمر**".

مـــقدمة

تمهيد

بادرت فرنسا إلى إطلاق جملة من المشاريع هدفها احتلال الجزائر، والذي كان بداية لمشروعها التوسعي على كافة البلدان الإفريقية والمغاربية، كي تستطيع تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية والتعويض عما فقدته من مستعمرات في العالم الجديد وأوروبا، وتأمين موارد اقتصادية لمصانعها وخلق أسواق تمكنها من إنعاش الاقتصاد الفرنسي وتطويره ومنافسة الدول الأوروبية الأخرى.

ولأن فكرة الاستعمار والاستيطان ارتبطت منذ القدم بالأرض على غرار ما فعله الرومان لذا سار الاستعمار الفرنسي في الجزائر على هذه القاعدة، واستنزف الأرض عن طريق الاستيطان طوال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، حيث سعى هذا الاستعمار في نقل ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين في ظرف وجيز، محدثا تغيرا جذريا في البنية التحتية الاقتصادية بعدما فكك كبرى الملكيات وأراضي العرش بعد الاحتلال مباشرة للحصول على أكبر قدر من الأراضي بشتى الطرق والوسائل، وذلك لضمان سلطته ولإعادة توزيع الأراضي على الكولون بغية توفير الظروف المناسبة لاستيطانهم في الجزائر، محاولا بذلك ربط العنصر الأوروبي بالأرض، وكان لزاما مصادرة الأراضي من أصحابها الأصليين واستغلال الظروف المعيشية الصعبة التي كان يمر بها الشعب الجزائري بسبب سياسة الإفقار المفروضة عليه.

فبعد احتلال مدينة قسنطينة سنة 1837م طبقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسة اقتصادية، اجتماعية وثقافية مع التركيز على القطاع الاقتصادي، حيث أولت أهمية كبرى للميدان الفلاحي والصناعي والتجاري والخدماتي بما يخدم مصالحها، وتطبيقا لسياستها الاستيطانية عمدت إلى تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر عامة وإلى عمالة قسنطينة التي تمتاز بشساعة المساحة وبخصائص طبيعية وبشرية هامة، وواكب ذلك سن العديد من التشريعات الفرنسية من قوانين ومراسيم وأوامر، والتي يمكن من خلالها السيطرة على مقدرات العمالة واستغلالها على أكمل وجه.

وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1870م أصبح الاستيلاء على أراضى الجزائريين ومصادرتها والاستثمار بها على رأس اهتمامات الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وذلك بمنحها للمهجرين والمعمرين الفرنسيين والأوروبيين القادمين إلى الجزائر بمختلف أجناسهم، خصوصا بعد فقدان فرنسا لمنطقتي الألزاس واللورين.

انطلاقا من ذلك ظل الطابع الزراعي مهيمنا على اقتصاد الجزائر المستعمرة وبيد الأوروبيين الذين استحوذوا على جل الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وانتهجت الإدارة الاستعمارية أيضا سياسة زراعية تميزت بأنها نظام اقتصادي زراعي وصناعي حضاري واستهلاكي يقوم على رأس المال الحر، يمتاز هذا القطاع بحداثة الآلة وتطور تقنياته المواكبة للتطور الذي عرفته أوروبا، والذي يخدم مصالح فرنسا فقط دون مراعاة لحياة ومتطلبات المجتمع الجزائري، مقابل نظام تقليدي بسيط بأدوات بدائية، هذا القطاع التقليدي الذي جمع الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين زاولوا في معظمهم زراعة معاشية للإقتتات لا غير، في ظل واقع معيشي مزري، فرضه تحكم الإدارة الفرنسية والمستوطنين على مقدرات اقتصاد المستعمرة مما عمق من أزمة الفلاحة والزراعة الجزائرية .

أما القطاع الصناعي والتجاري فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة وفي باقي المستعمرة على سياسة اقتصادية تمكنت من خلالها توجيه اقتصاد العمالة بما يخدم متطلبات الاقتصاد والسوق الفرنسية، حيث شجعت على تصنيع المنتجات الزراعية التجارية بدل المنتجات الحيوية المعاشية ومن أبرزها الحبوب التي أدى تراجع انتاجها إلى تدنى المستوي المعيشي للسكان وظهور المجاعات التي أودت بحياة الكثير من الجزائريين بشهادة الفرنسيين أنفسهم، كما استغلت السهول الغنية في شرق البلاد لزراعة الكروم، التي تعد من الزراعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري، وساهمت بقدر كبير في إنعاش الاقتصاد الفرنسي وغطت على العجز المسجل في القطاعات الأخرى.

ومن جهة أخرى ركزت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على خلق المنشآت والشركات الاستثمارية حيث مدت خطوط السكة الحديدية وعبدت الطرق وبنت الجسور من أجل تسهيل استغلال واستنزاف الثروات الباطنية والمعدنية التي تزخر بها عمالة قسنطينة، ولم ينعم الجزائريون بهذا التطور، بل عانوا من ويلات الفقر والجوع، حيث ساءت أوضاعهم مما دفع بالكثير منهم إلى الهجرة هروبا من هذه السياسة الاقتصادية الفرنسية المجحفة ومن فضاعة الضرائب المفروضة عليهم.

انطلاقا من ذلك تم اختيار عنوان الرسالة ليكون: **"السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870– 1954م "**

أهمية الموضوع:

يرتكز الموضوع على السياسة الاستعمارية التي اعتمدتها فرنسا في القطاع الاقتصادي، وخاصة في الميدان الزراعي على اعتبار أن هذا القطاع يمثل الركيزة الأساسية للمجتمع الجزائري من جهة ومن جهة أخرى فهو أهم قطاعات الاستثمار الاقتصادي، وكذلك في الميدان الصناعي والتجاري لذا تكمن أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

– التعرف على دوافع وأهداف الإدارة الاستعمارية في توطين المهاجرين الأوروبيين الذين ارتبطوا بفلاحة الأرض من أجل استغلالها ولتثبيت التواجد الاستعمار الفرنسي في البلاد الجزائرية.

– دراسة أهم التشريعات العقارية الفرنسية في الفترة المدروسة وكيف تم تقنين العقار الجزائري بقوانين فرنسية من أجل مصادرة أراضي الجزائريين.

– الجدوى من تطبيق السياسة الرأسمالية الزراعية بقيام نظام الانتاج الموجه للسوق خاصة في عمالة قسنطينة.

– وصف الواقع الصناعي والتجاري في عمالة قسنطينة، وكيف تم إحداث صناعة استخراجية وأخرى تحويلية خاصة بالإنتاج الفلاحي والغابي، واحتكار عمليات التصدير والتوريد من طرف إدارة الاستعمار الفرنسي.

– التعرف على انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع القسنطيني خاصة والجزائري عامة.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد دفعني لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية:

– **الموضوعية:** تتمثل فيما يلي:

– قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية المتخصصة التي تناولت مثل هذه المواضيع، ومعظمها كانت بأقلام أجنبية وبالخصوص الفرنسية منها، وتميزت هذه الأعمال في أغلبها بالذاتية في تحليلها للسياسة الاقتصادية الفرنسية التي اعتبرت الاستعمار عملا مشروعا ساعد كثيرا على تطوير المنطقة وسكانها.

– تناولت بعض الدراسات الجانب الاقتصادي بشكل عام ومبسط (في حدود إطلاعي) ولم تقف على حقيقة امتلاك عمالة قسنطينة لثروات معدنية وباطنية وكيف تم استغلالها من طرف الاحتلال الفرنسي، وذلك بتغييره طرق الزراعة ونوع الإنتاج الفلاحي وطريقة توزيعه.

– **الذاتية:** تتمثل في وجود إرادة ورغبة شخصية لديّ في دراسة تاريخ عمالة قسنطينة في الميدان الاقتصادي، خاصة بعد قراءتي البسيطة لما كتبه الفرنسيون وبعض المؤرخين الجزائريين في هذا الجانب، وما أبدوه من التفصيل والعناية بكل ما يحتويه من إحصائيات وجداول ومنتجات وغيرها مما يحفز أي باحث لدراسة هذا الميدان.

إشكالية البحث:

أحدثت السياسة الاقتصادية في عمالة قسنطينة تغيرا جذريا شمل الجانب الاقتصادي والنمط المعيشي، وذلك بسعي الإدارة الاستعمارية إلى بناء اقتصاد فرنسي وإيجاد بنى اقتصادية جديدة وخلق نظام رأسمالي يعتمد المنافسة مقابل نظام اقتصادي بدائي يطمح للاكتفاء الذاتي ويعتمد على الحبوب كمصدر معيشي مهم مبني على التكافل والتعاون، وإظهار مدى انعكاس هذا التحول الاقتصادي الدخيل على الجزائريين وما خلفه من فقر ومجاعة، لذا تتمثل إشكالية

البحث في التساؤل التالي: **إلى أي مدى ساهمت السياسة الاقتصادية الفرنسية بعمالة قسنطينة خلال الفترة 1870 م– 1954 م في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية عدة أسئلة فرعية أهمها:

– كيف كان وضع النظام الاقتصادي في عمالة قسنطينة قبل احتلالها؟

– إلى أي مدى ساهمت التشريعات العقارية التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في استغلال اقتصاد العمالة؟

– ما هي أهداف السياسة الاقتصادية الفرنسية في عمالة قسنطينة؟وما مدى نجاعة الأساليب التي انتهجتها فرنسا لبلوغ هذه الأهداف؟

– ما هي أهم التحولات الاقتصادية التي عرفتها العمالة في المجال الزراعي خلال الفترة المدروسة؟

– كيف كان واقع النشاط الصناعي والتجاري وقطاع المواصلات في عمالة قسنطينة؟

– هل أن النظام الضريبي المفروض على سكان العمالة جزء من النظام الاقتصادي المفروض على الجزائريين، وما مدى تأثيره عليهم؟

– ما هي انعكاسات هذه السياسة الفرنسية على أوضاع الجزائريين وخاصة الاجتماعية منها؟

حدود البحث:

إن دراسة السياسية الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية كان مجالها الجغرافي عمالة قسنطينة أما زمنيا فكانت الفترة الممتدة بين 1870م و1954م، حيث كانت سنة 1870م بداية لتوسع الاستيطان وتمكن الادارة الاستعمارية من فرض سيطرتها على ثروات البلاد واستغلالها عن طريق إصدار مجموعة هامة من التشريعات إلى غاية قيام الثورة التحريرية الجزائرية التي تعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر، كما تندرج ضمن إطار إبراز التاريخ المحلي للمنطقة ومكانتها والتي تعد من بين اهتمامات الدراسات التاريخية الأكاديمية الهادفة إلى تعميق المعارف وإبراز الخصائص وبالتالي المشاركة في كتابة التاريخ العام.

مناهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي لأنه ملائم لوصف الوقائع والأحداث التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا.

خطة البحث:

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدت خطة تتألف من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة تضمنت نتائج الدراسة وقائمة من الملاحق توضح بعض النقاط.

تناولت في الفصل الأول "**دراسة عامة لعمالة قسنطينة**": من خصائص جغرافية وطبيعية وبشرية، حيث قمت بالتعريف بعمالة قسنطينة من حيث الموقع الجغرافي والسكان كما تطرقت لدراسة النظام الإداري في العمالة وإبراز دوره في تجسيد السيطرة الفرنسية على البلاد، كما عرضت أهم المراسيم والتشريعات الفرنسية التي تم من خلالها تشجيع الهجرة الأوروبية وسلب الأراضي الخصبة من ملاكها الأصليين، وبذلك تطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، مما انعكس سلبا على الجزائريين، فقد كان زمام الاقتصاد في المستعمرة حكرا على المستوطنين الأوروبيين بتشجيع ومساندة من الإدارة الفرنسية.

وتطرقت في الفصل الثاني المعنون بـ: "**السياسة الزراعية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870– 1954م**"، إلى إبراز سياسة فرنسا الزراعية بوجود نظامين اقتصاديين مختلفيين: نظام حديث رأسمالي متطور خاص بالمعمرين، ونظام تقليدي بدائي لدى السكان الجزائريين، وكيف وجهت الإدارة الاستعمارية الإنتاج الزراعي بما يخدم السوق الفرنسية بعد استيلائها على أجود الأراضى من ملاكها وتهجيرهم للأماكن القاحلة، واعتمدت على المنتوجات التجارية، مستعملة التقنيات والأساليب الفلاحية المتطورة فانخفضت زراعة الحبوب التي تعتبر الغذاء الأساسي للسكان الجزائريين الأصليين، كما قمت بعرض أنظمة ووضعية الأرض كما كانت في العهد العثماني، وكيف استغلها الاستعمار الفرنسي لتكريس وجوده في المستعمرة عن طريق سن القوانين والتشريعات، وتطرقت لأهم المنتجات الفلاحية الموجودة في العمالة، وكذا الإنتاج الفلاحي والاستغلال الغابي نظرا لما تملكه العمالة من ثروة غابية هائلة

استطاعت الإدارة الفرنسية توجيهها لخدمة الاستعمار في مستعمرة الجزائر، وذلك بسن قوانين غابية هدفها العقاب سلطت على السكان الأصليين في عمالة قسنطينة.

وعالجت في الفصل الثالث الموسوم بـ: "**الواقع الصناعي والتجاري وأثرهما على الاقتصاد في عمالة قسنطينة**" تطور الصناعة والتنظيمات الصناعية سواء من ناحية التشريعات أو الهياكل من مؤسسات وغيرها، ودور الشركات الفرنسية في خدمة الاقتصاد الفرنسي وإقامة المشاريع من شق الطرق ومد سكك الحديد واستغلال المناجم والمعادن التي تزخر بها العمالة خاصة في جنوبها حيث الفوسفات والحديد، وكذا الواقع التجاري بنوعيه الداخلي والخارجي.

ودرست في الفصل الرابع والأخير والذي جاء تحت عنوان: "**انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري في عمالة قسنطينة**" أنواع الضرائب والإصلاح الجبائي كما يسميه الفرنسيون وأثره على اقتصاد العمالة، وكذا تأثير النظام الضريبي على الجزائريين، والذي أدى إلى ظهور الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، وبروز أوضاع اقتصادية متدهورة مثل انتشار البطالة، وتدني المستوى المعيشي والصحي للسكان الجزائريين.

نقد المصادر والمراجع:

اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع الخاصة بالموضوع سواء كانت أساسية أو ثانوية وهي كالآتي:

أولا: الأرشيف الوطني ما وراء البحار (A.N.O.M) في "إكس أون بروفانس"، مثل علب série H، والمنشورات الرسمية للحكومة العامة (G.G.A)، والذي أضاف للرسالة بعض التوضيحات في العديد من الجوانب.

ثانيا: الأرشيف الولائي مثل أرشيف قسنطينة والذي أفادني في بعض الإحصائيات.

ثالثا: المؤلفات العامة للكتب باللغتين الأجنبية والعربية مثل:

- L’eon Mathiss, Notice sur le concours général agricole de Constantine en avril 1882.

والذي يعتبر مصدرا مهما في طرح الواقع الفلاحي وأهم المنتجات الفلاحية بالنسبة للسكان الجزائريين وكذلك المستوطنين الأوروبيين.

-M.C. Guy, l'Algérie agriculture industrie, commerce.

والذي أفادني في دراسة الواقع الصناعي والتجاري بعمالة قسنطينة، إضافة إلى الصناعة التعدينية بالعمالة.

- M.j.Carde, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1934.

والذي انتقيت منه أهم الصادرات والواردات في المجال التجاري بالعمالة، إضافة إلى أهم المنتجات الفلاحية.

-Paul Vialatte, des impôts décrets en Algérie dans la province de Constantine.

وهو مصدر مهم وأفادتني هذه الدراسة في التعرف على الضرائب المباشرة في عمالة قسنطينة من حيث مصادرها وأنواعها وقيمها.

– عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف بالجزائر 1830–1962، والذي استعملته في الفصل الثاني، وشمل أنواع الأراضي في العمالة وتوزيعها.

– عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهو مرجع مهم للسياسة الفرنسية في مجال العقار ومصادرة الأراضي، فكان لي سندا في دراسة الخطوات المهمة للسياسة الفرنسية في الجزائر المستعمرة، وفيه تفاصيل مهمة عن سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات الأكاديمية السابقة الخاصة بدراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسة الاقتصادية الفرنسية إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر أذكر منها:

الدراسة الأولى: – Fatiha bencheikh -el- fegounabbassi, l'impact des lous foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens de 1873 à 1911.

وهي رسالة دكتوراه علوم تطرقت فيها الباحثة إلى التشريعات العقارية الفرنسية ومصادرة أراضي الجزائريين، وأنواع الضرائب على مستوى إقليم الجزائر عامة، غير أن دراستي كانت مخصصة لعمالة قسنطينة فقط مع إضافة انعكاسات تلك التشريعات على أوضاع الجزائريين والتي لم تتطرق اليها هذه الرسالة.

الدراسة الثانية: رشيد مياد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900– 1954)، وهي رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تطرق فيها الباحث إلى الأوضاع الجزائرية بصفة عامة، واشتركت معه في دراسة الجانب الاقتصادي فقط، إضافة إلى الاختلاف في الحدود الزمانية والمكانية للبحث.

الدراسة الثالثة: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830–1930)، وهي رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، شملت الدراسة أنواع الأراضي الجزائرية، إضافة إلى التشريعات العقارية، وانعكاسات هذه التشريعات على السكان الجزائريين، أضفت على هذه الدراسة كيف استغلت الإدارة الفرنسية الأراضي الجزائرية وجعلتها في خدمة اقتصادها مستندة على مجموعة من القوانين.

صعوبات البحث

واجهتني جملة من الصعوبات أذكر منها:

– صعوبة الحصول على المادة الأرشيفية.

– ترجمة كتب اللغة الأجنبية والدوريات والمجلات تتطلب المزيد من العناية والجهد والوقت.

– غنى موضوع الدراسة بالمادة العلمية حيث وجدت صعوبة في انتقاء أهم المعلومات خاصة وأن أبرزها معلومات متشابهة في جل الكتب.

في الأخير أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور: "**عبد المالك بوعريوة**" الذي مد لي يد العون ولازمني في جميع مراحل تحرير هذه الرسالة، والذي بث فيّ روح الحماس والتشجيع للمضي قدما بدون كلل ولا ملل، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور "**مبارك جعفري**" على مجهوداته وتوجيهاته القيمة وحرصه على متابعة العمل.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية في عمالة قسنطينة

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن عمالة قسنطينة

المبحث الثاني: الاستيطان في عمالة قسنطينة 1830– 1871م

المبحث الثالث: التشريعات العقارية في الجزائر 1830– 1927م

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن عمالة قسنطينة[1].

إن النظم الإدارية التي أقامها العثمانيون في الجزائر لم تكن تختلف كثيرا عن النظم التي أقاموها في اسطنبول وفي الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية، ورغم الطابع الشرقي الذي تميزت به هذه الإدارة في الجزائر إلا أن الفرنسيين أبقوا على بعض منها عندما احتلوا الجزائر[2]، وما كادت تستقر أقدامهم ببعض جهات البلاد الجزائرية –رغم المقاومات الشعبية والثورات المستمرة– حتى أصبحت سياسة حكومة فرنسا تتبلور حول غايتين: الاعتماد على إقطاع الأرض للفرنسيين والإتيان بأكبر عدد منهم إلى البلاد حتى تمحي صبغتها العربية الإسلامية وتصبح أرضا لاتينية مسيحية، وحكم البلاد حكما مباشرا لا دخل لأهل البلاد فيه، فبلاد الجزائر كانت تحكم بواسطة قادة جيش الاحتلال[3].

وقبل التفصيل في ذلك يجدر بنا أن نعرف بجغرافية عمالة قسنطينة، حتى تكتمل لنا الصورة من جميع الجوانب.

أولا: التأسيس والجغرافية

تقع قسنطينة كبرى مدن العمالة على بعد 482كم[4]من الجزائر العاصمة وعلى بعد 83كم على ميناء سكيكدة، بنيت المدينة على موقع سيرتا التي أسسها الإغريق وأصبحت عاصمة نوميديا فيما بعد، وبعد تدميرها من قبل الملازم "ماكسوس" أعيد بناؤها سنة 304ق.م من قبل "ماكسنس كوستونتين" وأعطاها اسمه، ثم ضمها "خير الدين بربروس" عام 1520م منذ ذلك الحين وإلى غاية 1837م حين استولى الجنرال "فالي"(Valée)[5]عليها[6]،

---

[1]– ينظر الملحق رقم (01).

[2]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث؛ بداية الاحتلال، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص47.

[3]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص ص96، 97.

[4]– قد تكون المسافة الآن من قسنطينة إلى العاصمة حوالي 420كم، ومن قسنطينة إلى سكيكدة حوالي 88كم.

[5]– ولد في 17 ديسمبر 1773م بـ"بريان لوشاتو" بفرنسا ومات يوم 16 أوت 1848م بباريس، عندما تقاعد من الخدمة في الجيش كان يحمل رتبة مارشال فرنسا وهي أعلى الرتب العسكرية في الجيش الفرنسي. للاستزادة ينظر: أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838– 1871**، دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 02، 2013– 2014، ص16.

[6] – Octave Teissier, Algérie, librairie de la hachette et c^e^, Paris, 1865, pp83, 84.

إن إقليم شرق الجزائر هو أحد أهم أقاليم البلاد اقتصاديا وسياسيا[1]، ومن أكثرها ثروة وخصبا ومن أوسعها مساحة[2]، فمن ناحية البعد العمراني لموقع مدينة قسنطينة يلاحظ أن المظاهر الجغرافية الطبيعية كالتضاريس والمورد المائي وخط الساحل والحد الشمالي للصحراء يقوم بدور كبير في رسم هيكل شبكة المدن وتوزيعها وحجمها في الجزائر، فثمة إطار من المدن يتمثل في موانئ البحر وموانئ الصحراء (بوابات الصحراء) يطوق إقليم شرق الوطن على طول ساحل البحر وحافة الصحراء، يتوسطه خط للمدن الداخلية هو خط التل، ويلاحظ قرب موانئ الساحل من موانئ الصحراء في إقليم قسنطينة، والتي تمت بينهما علاقات تاريخية في ميدان النقل والمواصلات والتبادل التجاري، وتقع مدينة قسنطينة على خط التل الذي يشكل العمود الفقري في هيكل شبكة المدن في الجزائر[3]، أي وجود مجموعة من المدن الساحلية كسكيكدة وعنابة وأخرى صحراوية كبسكرة ووادي سوف بينهما مدن داخلية على غرار قسنطينة وقالمة.

يحد إقليم العمالة شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا واد السمار الذي يعرف بوادي بني منصور وبني عباس، ومن الجنوب يحد إقليم قسنطينة الصحراء، أما من جهة الشرق فتحدها تونس،[4]وقسنطينة هي عاصمة الإقليم الذي يحمل اسمها وهي واقعة على وادي الرمال خلف الأطلس التلي وموقعها على شكل مدرج يرتفع في الشمال الغربي عند سفوح جبل المنصورة الذي يفصله عنها انهدام (خانق عميق) متعرج تسلكه مياه وادي الرمال، هذا الوادي الذي يرفده وادي بومرزوق الآتي من الجهة الشرقية، وإلى الشمال الشرقي من مدينة قسنطينة ينتصب جبل المنصورة في اتجاه جنوبي شرقي إلى شمالي غربي، وهذه الجبال مع أنها جرداء من الأشجار إلا أنه يمكن استغلال أراضيها في الزراعة[5].

[1]- محمد الهادي العروف، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص14.

[2]- مؤلف مجهول، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، تر ومر: ناصر الدين سعيدوني، **الأصالة**، ع70-71، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1979، ص10.

[3]- محمد الهادي العروف، المرجع السابق، ص14.

[4]- مؤلف مجهول، المرجع السابق، ص10.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني؛ ورقات جزائرية، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ص ص179، 180.

تقدر مساحة إقليم عمالة قسنطينة بـ 175900كم^2، ولقد سبق لكثير من الدارسين والرحالة أن حاولوا تعيين حدوده، ففي رأي "ابن أبي دينار" أن الحدود بين الجزائر وتونس تحددت عام 1614م و1628م بمعاهدة جعلت وادي صرات الحد الفاصل، أما الدكتور "شاو" (Shaw)[1]فقد وضع خلال القرن الثامن عشر الميلادي (ق18م) خريطة وضح عليها معالم وحدد بها حسب قوله حدود بايلك الشرق، من خلالها يتبين أن هذا الإقليم كان يمتد من الشمال إلى الجنوب على مسافة ثمانية وخمسون فرسخا (232كم)، ومن الشرق إلى الغرب على مسافة خمسة وتسعون فرسخا (380كم)، وقال بأن نهر "بوبراك" الذي يصب في نهر "دلس" هو الحد الفاصل من الشمال لبايلك الشرق عن دار السلطان أي الجزائر العاصمة، في حين قال "بايسونال" (Peyssonnel) الذي زار الجزائر خلال عامي 1724م و1728م أن أطراف البايلك تمتد من الشرق إلى الغرب على مسافة مئة ميلا (حوالي 185 كم)[2].

إن إقليم قسنطينة يمثل وحدة جغرافية متكاملة ومقسمة إلى أربع تقسيمات كبرى تأخذ أهميتها من موقعها بالنسبة لعاصمة الإقليم قسنطينة، وكانت ذات طابع كالآتي:

الشرق: ويضم كل الأقاليم الممتدة من قسنطينة إلى الحدود التونسية.

الغرب: وتتبعه كل الأقاليم الممتدة من قسنطينة إلى السلسلة الجبلية البيبان.

الجنوب: والذي تعتبر الصحراء الجزء الكبير منه.

الشمال: ويضم الجبال المحاذية للساحل المتوسط من بونة حتى بجاية ويطلق على هذا القسم (الجزء) اسم الساحل[3].

كما يحتوي هذا الإقليم على المناطق التالية: جبال البيبان وحوض وادي الصومام وجبال البابور وقسنطينة وكتلة جبال الأوراس والنمامشة وتبسة، وجبال الحضنة وحوضها وجبال

[1]- (1694م- 1751م) دكتور في الطب من جامعة أكسفورد، ويعتبر من أشهر الأوروبيين الذين زاروا شمال إفريقيا، وقد استقر فيها لمدة اثنتا عشرة سنة، مقر إقامته كان مدينة الجزائر العاصمة، عمل كاهنا لدى المصارف الانجليزية.عز الدين بومزو، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري "أرنست مرسييه" أنموذجا**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007- 2008 ص06.

[2]- احميدة عميراوي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002 ص ص15، 16.

[3]- أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص14.

الزاب والزيبان، وواحات وادي سوف في حوض وادي ريغ، وواحات الصحراء الشمالية الشرقية وعلى رأسها بسكرة وتقرت وورقلة، بل وحتى واحات ميزاب بوادي الشبكة، والشرق القسنطيني بصفة عامة جبلي في معظمه، ومن حيث المظهر التضاريسي تلتقي في وسطه سلسلتا جبال الأطلس الشمالية التلية والجنوبية الصحراوية عند كتلة جبال الأوراس[1].

وكان مناخ الإقليم الذي يمثل جزءا من مناخ الجزائر عامة محل اهتمام الرحالة والمؤرخين وفي ذلك وصف "دي فونتين" (Di Vontene) مناخ شمال إفريقيا أو كما يسميها هو البربرية فذكر أنه ذو مناخ جميل جدا على طول الساحل، ويكون الجليد نادرا حتى في ذروة الشتاء، أما فيما يخص الأمطار فتبدأ بالسقوط في نهاية شهر أكتوبر وتستمر في السقوط من وقت لآخر حتى الأيام الأولى من شهر ماي[2].

إذا فإن نظام الأمطار في عمالة قسنطينة هو النظام العام لمناخ البحر الأبيض المتوسط المتميز بالتساقط شتاء والتوقف في الصيف، ويتفق التساقط مع فصلي الشتاء والخريف في أثناء مرور الانخفاضات الجوية المصحوبة بالرياح الشمالية الشرقية التي تجلب معها كميات كبيرة من الأمطار تسقط معظمها بين شهري أكتوبر وأفريل، بينما يتميز الصيف بالجفاف الناتج عن سيادة الرياح الجنوبية الشرقية والجنوبية التي تؤدي إلى ندرة الأمطار في هذا الفصل[3].

أما إذا توجهنا نحو الداخل فإن درجة الحرارة تزداد وتقل الأمطار، وقد ذكر "دي لمال" (Di Lamelle) أن الأمطار أو البَرَدْ تكون بدايتهما في منتصف شهر أكتوبر وهذا هو حال كل شمال إفريقيا، كما يعطي كذلك تحديدا لبداية ونهاية فصل الربيع عند الإفريقيين، حيث يبدأ من 15 فيفري إلى 18 ماي، أما فصل الصيف فيبدأ من 19 ماي إلى يوم 16 أوت حيث يكون فيها الجو حارا والسماء صافية[4].

---

[1]- محمد صالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة؛ فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مر وتق وتع: يحيى بوعزيز، (ط.خ)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص17.

[2]- نقلا عن عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص46.

[3]- محمد الهادي لعروف، المرجع السابق، ص50.

[4]- نقلا عن عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص47.

إن موقع عمالة قسنطينة في منطقة تحدها جنوبا الصحراء بمناخها القاري (الصحراوي) وشمالا البحر الأبيض المتوسط بمناخه المعتدل يجعلها تتميز بخصائص مناخية فريدة، حيث أن عامل القرب من البحر (86كم) يعمل من جهة على تلطيف الجو والتقليل من الفوارق في درجات الحرارة، ففي الشتاء يكون البحر أكثر حرارة من الهواء المحيط فيشكل بذلك مركزا للضغط المنخفض يعمل على اجتذاب الأعاصير الأطلسية، وبالتالي يتسبب في رداءة الجو بالمنطقة، ومن جهة أخرى يكون البحر صيفا أبرد فيشكل مركزا للضغط المرتفع يساعد على صفاء الجو بالمنطقة، كما أن المؤثرات الصحراوية بصيفها الحار وشتائها البارد تؤدى إلى عدم انتظام الدورة المناخية، وتسبب في ظهور الجفاف صيفا، وتعمل على الزيادة في الفوارق بين درجات الحرارة[1].

ثانيا: الجانب البشري

يتشكل سكان الجزائر من نوعين: الحَضْر وهم سكان المدن الذين يعيشون من صناعاتهم التقليدية ومن الوظيف العمومي، والبدو وهم الرحل الذين يعتمدون في حياتهم على تربية الماشية، أو الريفيون الذين يعيشون من منتوج الأرض، وقد كان البدو في الجزائر يشكلون حوالي 95% من مجموع السكان، ويلاحظ أن سكان المدن في الشرق الجزائري لا يمثلون سوى 03%، بينما ترتفع هذه النسبة كلما تقدمنا نحو الغرب، حيث تكثر المدن، وأن البدو هم الأساس في ثروة البلاد، أما من حيث العدد فهناك اختلاف كبير حوله، لأن السلطات خلال العصر الحديث لم تكن تهتم بعمليات الإحصاء، ولكن معظم المؤرخين يجمعون على ثلاثة ملايين نسمة، وهو رقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني، أي بعد أن تعرضت البلاد لكثير من الأوبئة والكوارث الطبيعية مثل المجاعات والجراد، أما نهاية القرن الثامن عشر فإننا نؤيد رواية حمدان خوجة التي تذكر عشرة ملايين[2].

وعن تطور سكان الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي عموما يقول "داريست مولين" (Dariste Moline) أنه في 1830م لم يتجاوز عدد السكان الأصليين في الجزائر مليون

[1]- محمد الهادي لعروف، المرجع السابق، ص37.

[2]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية، الجزائر، 1972، ص ص46، 47.

ونصف المليون نسمة، وفي عام 1856م وصلت بالفعل إلى حد 2.307.000ن، وفي عام 1900م كان يبلغ أربعة ملايين نسمة، وهو يتجاوز حاليا (1937م) 5.400.000 ن، وكان هذا إلى حد كبير نتيجة المثابرة والتفاني من الأطباء والحد تدريجيا من الأوبئة ومكافحة الأمراض الاجتماعية وجعل السكان يستفيدون من التقدم في الطب الجديد، وكان هذا التقدم الديموغرافي يرجع أيضا إلى العطف الذي أبدته الإدارة الفرنسية والجمعيات الجزائرية على الدوام للسكان المسلمين، فنجد أن الانجازات المكرسة لهم سوف تشكل واحدة من أجمل الفصول في تاريخ فرنسا في شمال إفريقيا[1]، يبالغ "داريست مولين" كثيرا عندما يرجع تطور عدد السكان في الجزائر إلى تحسن الأوضاع الصحية واهتمام الإدارة بهم، وهذه مغالطة تاريخية قصد هذا المؤرخ من ورائها تلميع صورة الإدارة الفرنسية.

يقدر عدد القبائل المستوطنة داخل ربوع الإقليم بـ 580 قبيلة تتجمع أغلبها في شكل اتحاد قبلي يعرف بالكنفدراليات القبلية، استوطنت هذه الاتحادات القبلية خلال الفترة العثمانية وخلال القرن التاسع عشر الميلادي (ق 19م) عمالة قسنطينة[2]، ونجد أن المجتمع الريفي بشرق الجزائر يتألف من عناصر عربية وأمازيغية، تلاحمت وتفاعلت واندمجت فيما بينها بفعل وحدة اللغة والعقيدة، ومن الصعب إعطاء إحصاء مضبوط لعدد سكان شرق الجزائر وبالأحرى البلاد كلها وذلك بسبب حالة الحرب القائمة بينهم وبين جيش الاحتلال الفرنسي وتمنعهم من الانقياد والخضوع للإدارة الاستعمارية وإعطائها العدد الحقيقي لهم وعلى هذا الأساس تضاربت إحصائيات قوائم السكان الحقيقية خلال القرن التاسع عشر الميلادي (19م)[3].

في الواقع ليس هناك اتفاق بين المؤرخين حول عدد سكان الجزائر قبل الاحتلال فالقنصل الأمريكي "وليام شيلر"(William Chiler) الذي كتب قبل حوالي أربع سنوات من الاحتلال قد قدر سكان مدينة الجزائر بخمسين ألف نسمة، بينما قدرهم كاتب آخر بمئة ألف

[1] -Dariste Moline," L'Assistance aux Indigènes dans le Département de Constantine", **dans** Constantine : passé, son centenaire (1837- 1937), Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de Constantine, Editions Braham, Rue de la Concorde, Constantine, vol 64, pp471, 472.

[2]- أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص16.

[3]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط02، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص394- 397.

ساكن من بينهم خمسة آلاف يهودي، وزعم "بيليسي دي رينو" الذي كان يكتب خلال السنوات الأولى من الاحتلال أن سكان الجزائر كانوا حوالي 250 ألف نسمة، أما حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر فترة الاحتلال فقد قال أن عدد السكان في الجزائر كلها بلغ عشرة ملايين نسمة، أما اللجنة الإفريقية التي زارت الجزائر بعد ثلاث سنوات من الاحتلال فقد قدرت عدد السكان قبل قدوم الفرنسيين بنحو 35 ألف إلى 40 ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها[1]، إن غياب الاهتمام بإحصاء السكان وحلول الأوبئة الفتاكة إضافة إلى كون الجزائريين أغلبهم من سكان البدو الرحل يجعل من الصعب معرفة عدد سكان الجزائر، لكن من غير الممكن أن يكون بهذه القلة.

أما سكان الإقليم يمكن القول أنه وبرغم أن الدراسات التاريخية التي تحدثت عنهم قليلة إلا أنها تبالغ في عددهم حيث ذهب"دي بيلسيي"(Di Pélissier) إلى القول: "**أن عدد سكان الشرق الجزائري في أواخر العهد العثماني بلغ المليون ونصف المليون نسمة**" في حين قال "حسونة الدغيس": "**أن عدد سكان الشرق الجزائري بلغ أربعة ملايين وثمانمئة ألف نسمة**"، بينما ذهب "ياكونو"(Yacono) إلى القول: "**أن عدد سكان الجزائر كلها بلغ عشرة ملايين نسمة**"، من خلال هذه الأقوال المذكورة توصل "عبد الجليل التميمي" إلى أن تعداد سكان الشرق الجزائري بلغ ستة ملايين وثمانمئة ألف نسمة، وهي الأقوال التي تتأكد من خلالها المبالغة مثلما قال التميمي نفسه، وبدلا من ذلك توصل ببحثه إلى نتيجة هامة ونراها مطابقة للواقع آنذاك، وهي أن عدد سكان الشرق الجزائري كان حوالي مليون وواحد وثلاثين ألف نسمة[2]، تتوافق آراء التميمي مع أول إحصاء قامت به السلطات الفرنسية.

وأول إحصاء رسمي لسكان الإقليم كان سنة 1844م و1845م في عهد الجنرال "بيجو" (Bugeat) حيث قدر عددهم بـ 1.016.716 ن، وفي سنة 1850م يذكر بأن سكان إقليم

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص149.

[2]- نقلا عن احميدة عميراوي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس...، المرجع السابق، ص ص19، 20.

قسنطينة 1.913.000 ن، وفي مطلع سنة 1851م بلغ عددهم 1.300.000 ن، أما آخر إحصاء حسب "مارسييه" فكان سنة 1881م وبلغ فيه سكان إقليم الشرق الجزائري 1.174.002 ن[1]، وبلغ عدد سكان مدينة قسنطينة وحدها في عام 1937م 114.000 ن[2].

أما عن المستوطنين الأوروبيين فيقول "بول بلانك" (Paul Blanc): « **في عام 1872م بلغ المجموع من السكان 245.117 ن بزيادة قدرها حوالي 27.000 ن، ويمكن أن ينمو سكاننا الأوربيون بثلاث طرق:**

– من خلال تجاوز الولادات على الوفيات، وهذه أفضل طريقة للنمو، لأنها تؤَمن المستقبل.

– عن طريق تجنس العناصر الأصلية.

– عن طريق الهجرة.

وفي عمالة قسنطينة يوجد 5.993 ن منها 2.077 من الفرنسيين و3.916 مهاجرين معظمهم من أصل إيطالي»[3].

كانت القبيلة الجزائرية بنوعيها الزراعية والرعوية المستقرة والمتنقلة الأساس الثاني بعد الأرض للحياة الاجتماعية في الشرق الجزائري، بل أن الأرض والقبيلة والأسرة كانت كلها الأسس السائدة والمحددة لمصير المنطقة، فكانت القبائل وفروعها تشكل معظم سكان الشرق الجزائري وقد وصل عدد الفروع بهذا القطاع حسب بعض المصادر إلى مئتين وخمسين (250) قبيلة أو عشيرة[4]، يتوطنون كلهم في الجبال والسهول وهم أكثر الناس ارتباطا بالأرض والأكثر قوة ومنعة بفعل حصانتهم بالجبال الوعرة المسالك وامتهانهم الحروب[5].

---

[1]– عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص50.

[2]-J. Cerivé et A. Berthier , "l'évolution urbaine de Constantine 1837- 1937", **dans** Constantine son passé son centenaire (1837- 1839), Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de Constantine, Editions Braham, 02 Rue de la concorde, Constantine, vol 64, p483.

[3]- Paul Blanc, conférence du 12 avril 1873 a Alger, imprimée de l'Algérie de française ,p. Ferrouillat, Alger, 1873,pp07-09.

[4]– ينظر الملحق رقم (18).

[5]– احميدة عميراوي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس...، المرجع السابق، ص ص21، 22.

نجد في الشرق الجزائري قبائل موزعة على الأساس الجغرافي الآتي أهمها في الشرق عامر شراقة وأولاد زناتي وأولاد يحي بن طالب ويحمل شيخهم لقب شيخ الدير، إضافة إلى القبائل المذكورة كان هناك الحنانشة والشيانية وأولاد علي وتيفاس والنمامشة والعمامرة والمعط الله، أما في الغرب فيوجد التلاغمة وأولاد عبد النور وعامر الغرابة، مجانة وفيها قبائل الحشم وعياض وأولاد خلوف، أما القبائل الساحلية الكبيرة فهي القريبة من العمالة وهي الزواغة وفرجيوة والساحليين بابو وبني يعلى، وفي الجنوب فهناك الزمول السقنية والحراكتة جبال الأوراس وبلاد بلزمة، أولاد سالم، أولاد سلطان، أولاد سحنون، كلها قبائل جبلية، وأخيرا إلى الصحراء بالجنوب والتي تضم الزيبان وبلاد سوف وتقرت[1].

وكان سكان الجنوب الشرقي الذين يوصفون بالبدو يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على الرعي أكثر ومن ثم فالحياة الاقتصادية- الاجتماعية للريف الجزائري تقوم على الزراعة وتربية الحيوانات[2].

ذكر ضابط في الجيش الفرنسي ما يلي: « **إن أنظمة الاستعمار المقترحة لم تعتني بالعنصر الأهلي أو أخذته بعين الاعتبار، فالعرب هم الذين يمتلكون الأراضي التي ننسبها للأوروبيين، الذين لم يجدوا شيئا أفضل من المصادرة ودفعهم بعيدا عن مناطق هيمنتا..**» وقد فكر الماريشال "بوجو" في تشكيل سكان أوروبيين أقوياء ومنظمين بحضور السكان الأصليين لاحتوائهم والهيمنة عليهم، حيث قال: «**الاستعمار العسكري أولا سوف أسمح لنفسي بأن أكون أكثر صرامة في أفكاري ونختار النظام الذي يوفق بين واجباتنا ومصلحتنا، لنجمع شروط الاقتصاد التي لا غنى عنها، والسير بجرأة مع رجال جادين قادريين على تقديم المشاريع الجادة، فَلنتعاون في العمل ونمد لهم المساعدة والتشجيع**»[3].

[1]- أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص15.

[2]- احميدة عميراوي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس...، المرجع السابق، ص23.

[3] - un officier de l'armeé d'Afrique, colonisation de l'Algérie, Alaquai Voltaire, 25 pres le pont-royal, rue de Beaune 2, Paris, 1847, p p09, 10.

ثالثا: النظام الإداري

قسمت الجزائر بعد احتلالها بموجب الأمر المؤرخ في 18 أفريل 1845م[1] إلى ثلاث عمالات: الجزائر، قسنطينة ووهران، تضم أقاليم مدنية خاضعة لنفس النظام الفرنسي، كما اعتبر مرسوم 04 مارس 1848م الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأقاليم الفرنسية، ولذا اتخذت الإدارة الفرنسية مختلف الإجراءات للقيام بالدمج الإداري للجزائر كليا، ومع صدور المرسوم المؤرخ في 20 ماي 1865م قسم كل التراب الجزائري إلى بلديات كاملة الصلاحية وبلديات مختلطة في الإقليم العسكري (التي يقطن بها المسلمون والأوروبيون) وكذا إلى بلديات فرعية لجميع القبائل والدواوير[2].

من الناحية الإدارية نجد أن مقاطعة قسنطينة أواخر العهد العثماني حكمتها سلطتان: الأولى في المدينة برئاسة الباي والآغا والباش حامبا والديوان المشكل من أعيان المدينة، والثانية في الريف برئاسة الشيوخ والمخازنية[3].

أما عن احتلال قسنطينة فقد هاجمها الفرنسيون بقيادة المارشال "فالي" في 13 أكتوبر 1837م في السابعة صباحا، فاقتحمت القوات الفرنسية الفتحات التي أحدثتها ضرب المدفعية الفرنسية في أسوار المدينة، واصطدمت فرق الاقتحام الفرنسية بمقاومة ضارية من قبل الأهالي الذين أخذوا في إطلاق الرصاص على الغزاة الفرنسيين واستمر الالتحام في شوارع ومنازل قسنطينة[4]، فقد احتلوا المدينة بيتا بيتا وفقدوا أكثر من ألفي مقاتل وعلى رأسهم "دابرمون"(De

---

[1]- قسمت الجزائر على النحو التالي:

01- الإقليم المدني ويسير بواسطة مدير ومساعده ويضم المناطق ذات الأغلبية الأوروبية وهو مقسم إلى بلديات ذات الصلاحيات الكاملة ومحافظات مدنية تجمعت سنة 1848م في دائرة تحت حكم نائب الوالي.

02- الإقليم المختلط ويسير بنظام انتقائي ويضم لأقلية من الأوروبيين وأغلبية من الأهالي يسير فيه الأوروبيون بصلاحيات مدنية والأهالي بصلاحيات عسكرية.

03- الإقليم العسكري ويضم أغلبية من الأهالي ويسيري من طرف المكاتب العربية. ينظر: جمال ورتي، **تطور نظام الإدارة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ سوق أهراس أنموذجا 1843م– 1900م**، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري- قسنطينة، 2009- 2010، ص102.

[2]- هدى معزوز، "الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830م- 1962م"، **المصادر**، ع.خ 11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص197.

[3]- احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص121.

[4]- نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1990، ص17.

(pormone الحاكم العام نفسه[1]، ووجه الجنرال العام وقائد عمالة قسنطينة الجنرال "فالي" أمرا إلى الجيش يوم 14 أكتوبر 1837م قائلا: « ...**العلم بألوانه الثلاثة يطفو على جدران قسنطينة... فتم استعادة الشرف بالثبات والشجاعة، فكان الدفاع ضد العدو قاسيا فنجحت المدفعية في تدمير جدران قسنطينة... فتستحقون من فرنسا والملك أن تكافئ جهودكم...**»[2].

وباحتلال الفرنسيين مدينة قسنطينة صار النظام الإداري يتكون من خمس هيئات وهي: المجلس الحربي والمجلس الأهلي الخاص والقائد العسكري الذي هو حاكم الناحية وقائد المدينة والخليفة، وقد لقيت هذه السياسة مقاومة جزائرية عنيفة[3].

لقد طبق الفرنسيون في الجزائر المحتلة أسلوبا من الإدارة أسموه السياسة العربية، حيث أنشأوا وظيفة آغا العرب والمكتب العربي الذي أداره في البداية الضابط "لويس لامورسيير" (Louis Juchault de Lamoricière)[4]، ثم أنشأوا مديرية الشؤون العربية وأسندوا إدارتها إلى الضابط "بيليسيي دورينود" (Pellissier Dereynaud) من عام 1837م إلى 1839م، وقام الحاكم العام "فالي" بتعيين ثمانية زعماء من الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة تحت سلطة الضباط الفرنسيين، وخلع عليهم ألقابا متنوعة عام 1839م، ومن ضمن هؤلاء: الخليفة بن أحمد في الأوراس وبلحملاوي في فرجيوة وأحمد المقراني في مجانة وبن غانة في بسكرة، وظهرت فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة مدنية مفتوحة للاستيطان الأوروبي ومنطقة عسكرية تخضع للحكم

[1]- صلاح عقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب العربي)، ط06، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، 1993 ص10.

[2]- نقلا عن Ernest Mercier, histoire de Constantine, j. Marle et F. Biron, Editeurs 51, 01 rue Damrémont 51, Constantine, Algérie, 1903, p435.

[3]- احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص121.

[4]- كان من أتباع حركة "سان سيمون"، وتزوج من جزائرية وتولى الشؤون العربية فترة في الإدارة الاستعمارية، وإليه سلم الأمير عبد القادر سيفه وجواده بعد هزيمته سنة 1847م، وقد ترقى في الجيش حتى وصل إلى رتبة جنرال. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج04، 1996، ص26.

العسكري بسبب صعوبة الاستيطان الأوروبي فيها نظرا للظروف المناخية والجغرافية بل وحتى البشرية[1].

وكانت من أهم القبائل في بايلك الشرق قبيلة الحشم في برج بوعريريج، التي كانت تشرف على الطريق الرابط بين قسنطينة والجزائر العاصمة، وقبيلة أولاد إبراهيم بالكنتور[2]، التي كانت تتحكم في الممر الرئيسي من قسنطينة إلى عنابة وسطورة (سكيكدة) إلى ناحية القل برفقة زمالة المعاوية ودائرة الزناتية، التي كانت تسيطر على ممر رأس العقبة، الذي كان يربط قالمة بكل من عنابة وقسنطينة، وزمالة بني مراد التي كانت تحرس الطريق الواصل بين قسنطينة وتونس[3].

وتنقسم عمالة قسنطينة إلى ثلاث دوائر وهي: دائرة قسنطينة، دائرة فيليب فيل (سكيكدة)، دائرة جيجل.

01- دائرة قسنطينة: تحتوي هذه الدائرة على مشيختين عربيتين وهما: عرب الشطية وأولاد براهم، يمثلهم تسعة عشر قائدا يمثلون مجموع القبائل البالغ اثنان وسبعون قبيلة يتم اختيارهم من المناطق التالية:

أولاد عبد النور، عامر الشراقة، بشيرة الطوايلة، البرانية، جميلة، فرجيوة، ميلة، موويه، واد بوسلة، بني خوليت، أولاد قباب، واد الكبير، سقنية، سلاوة خرارب، سراوية، تلاغمة، زناتية زمول وزواغة.

02- دائرة فيليب فيل (سكيكدة): تتكون هذه الدائرة من ستة قيادات وهي: رجاتة أولاد عطية المدعوون توميات، بني مهنا، قبلي، بني توفو، أولاد عطية (واد زهور) وتحتوي على ستة وعشرون قبيلة.

03- دائرة جيجلي (جيجل): تتكون من إحدى عشرة قيادة وهي: زيامة، بني خطاب، بني أحمد، بني قايد، بني عمران الجبالة، بني عمران السفلية، بني إدار، بني سيار، أولاد

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص ص10، 11.

[2]- قرية "الكنتور" تقع بالحدود الجنوبية لولاية سكيكدة حاليا، تابعة لبلدية عين بوزيان.

[3]- احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص125.

بلعفو، بني عافر، بني فوغال، وأربعة عشرة مشيخة: أولاد بوبكر، أولاد تافر، أولاد تبان، أولاد سعد، أولاد محمد، بني سكفال، خراشة، بني خزر، عباب أفتيت، شكاروة، بني إسر، الجنة بني صالح وبني معمر[1].

وتشكل البلديات المختلطة[2] الجزء الأكبر من الأراضي الجزائرية، وهي تشكل آلية سياسية هامة مع برنامج محدد وموظفين خاصين، وتنقسم مناطق الجزائر المختلفة إلى قسمين:

- **الأراضي العسكرية**: والتي تراجعت بما فيه الكفاية إلى الجنوب، وهي لا تشمل بشكل أو بآخر المناطق الصحراوية وكلها تقريبا مناطق التل، وقد مرت جميع أراضي الهضاب العليا إلى النظام المدني.

- **الأراضي المدنية**: والتي تشكل البلديات المختلطة فيها خلفية لخريطة البلد وتشمل مناطق التل، وبالنسبة للبلديات المختلطة والبلديات الكاملة الوظائف هي كما يلي:

- منطقة تمثل البلديات الكاملة الوظائف 18% وبلديات مختلطة 82% من الإقليم وبوصفها مجموعة سكانية تمثل البلديات الكاملة الوظائف 91% من الأوربيين و25% من السكان الأصليين، والبلديات المختلطة 25% من الأوروبيين و75%من السكان الأصليين، وعلى العموم تحتضن البلديات المختلطة مساحة 10477000 هـ أي أكثر من خمس فرنسا، ويبلغ عدد سكانها 40238 ن من السكان الأوروبيين و2.425.040 ن من السكان الأصليين[3].

وتعد السياسة الإدارية الفرنسية من مميزات الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر إذ تعددت هذه السياسة الإدارية وانحصرت في سياسة مدنية وعسكرية ومزدوجة، خلافا لما كانت عليه خلال العهد العثماني، والتي كانت سياسة إدارية سُلّمية من الباي إلى الشيخ

---

[1]- Augustin Challamel, les communes mixtes et le gouvernement des indigènes en Algérie, librairie maritime et coloniale, Paris, 1897, pp06, 07.

[2]- ظهرت في إطار التنظيم الإداري الاستعماري بالجزائر(قانون البلديات) إذ أحدثت خمسة أنواع من البلديات، وذلك بقرار الحاكم العام في 20 ماي 1868، وهي عبارة عن هيكل إداري انتقالي ذو شخصية معنوية تنتهي مهمتها عندما يحصل الأهالي على درجة من الحضارة حسب الفرنسيين، بحيث يصلون إلى مرحلة الاندماج بالعنصر الأوربي وكانت البلديات المختلطة موجودة في القسم الأكبر من التراب الجزائري الريفي والمدني، وتخضع لسلطة مسير معين يسمى حاكم إلى جانب لجنة بلدية يساعدها قياد، كلف كل منهم بدور الإشراف والحراسة على مجموعة المداشر التي تكون الدوار الذي عين القايد عليه، وألغيت بمرسوم 28- 06- 1956م. ينظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية دار الكتاب الحديث، الجزائر، الكويت، القاهرة، 2010، ص724.

[3] -Augustin Challamel, op. cit, pp07, 08.

واتسمت السياسة الفرنسية بصدور قوانين كثيرة عرفت خلالها السلطة الفرنسية التردد حينا والتناقض أحيانا أخرى حول أي شكل من النظام الإداري الذي يمكن إقامته، ولكنها قامت بتأسيس محاكم قضائية مدنية وعسكرية ومحاكم إسلامية وأخرى يهودية بجانب المرافق الأخرى كالمؤسسات التعليمية ووظفت هذه المحاكم كلها خدمة للسياسة الإدارية الفرنسية[1].

وتخضع أراضي عمالة قسنطينة لسلطتين وهما: السلطة المدنية والسلطة العسكرية ويتولى المحافظ إدارة الأراضي المدنية، وتنقسم العمالة إلى بلديات كاملة الصلاحيات وبلديات مختلطة بموجب الأوامر المباشرة من المحافظ، وهناك ست مقاطعات تشمل العمالة وهي: بجاية قسنطينة قالمة سكيكدة وسطيف وعنابة، والأراضي العسكرية يقودها اللواء أو الجنرال، ويكون تحت إمرتهم قادة ورؤساء المكاتب العربية، ولا يشمل الإقليم العسكري بأكمله سوى نوعين من البلديات: البلديات المختلطة والمحلية، والمكاتب العربية[2]التي أنشأت بموجب مرسوم 18 نوفمبر 1834م و15 أفريل 1837م، ولها اليد العليا على القُيّاد العرب والقضاة، والإشراف الإداري على الحرس المدني الأصلي والميليشيات المحلية، فهي مكلفة بمهمة إقامة علاقات مع القبائل من الخارج وغير الخاضعين الذين لديهم إدارة الأموال المخصصة في إطار نفقات مديرية الشؤون العربية ونفقات الحكومة والنفقات الأسرية[3].

المبحث الثاني: الاستيطان في عمالة قسنطينة 1830– 1871م

شهد القرن التاسع عشر وخاصة الربع الأخير منه وإلى غاية سنة 1914م ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم، وهي امتداد أوروبا إلى خارج أوروبا (الحركة الاستعمارية الأوروبية)، لتبتلع بصفة شبه كلية كل من قارتي إفريقيا وآسيا ومناطق واسعة في قارات العالم الأخرى، هذا التوسع الاستعماري المرتبط بالثورة الصناعية والرأسمال الصناعي، واستخدام القوة العسكرية من أجل احتلال وفرض السيطرة المباشرة على مناطق واسعة فيما وراء البحار

[1]– احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص127.

[2]– مصطلح معناه مركز السلطة الفرنسية لإدارة شؤون الأهالي في المدن والقضاء ونحو ذلك، وقد بقيت إلى سنة 1870م، ثم انحصرت في المناطق الجنوبية فقط. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج04، المرجع السابق، ص33.

[3]- Paul Vialatte, des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine, imprimerie de L. Marle, rue d'aumale 02, Constantine, Algérie, 1879, p07-12.

وتحويلها إلى أقاليم تابعة لدولة مركزية في أوروبا، لاستغلالها كمصادر للمواد الخام وأسواق لتصريف منتوجاتها الصناعية، وقواعد عسكرية لحماية مصالحها[1].

وأمام توسع البورجوازية الأوروبية وازدهارها التجاري لم يكن أمام بورجوازية فرنسا أن تبقى محصورة في نطاق ضيق جراء انهزامات فرنسا المتوالية، وإن المنافسات العديدة القائمة بين الدول الأوروبية تفسر وحدها الأعمال الاستعمارية التي قامت بها الرأسمالية الفرنسية[2].

ولكن الرغبة في التوسع لم تكن تستند إلى مجرد مطالب للمصالح الاقتصادية بل نتجت أيضا عن حالة معنوية مثل: الرغبة في زيادة نفوذ الدولة والسماح بالحصول على نقط ارتكاز بحرية يخضع لها أمن المواصلات[3].

إن سقوط "نابليون بونابرت"[4] (Nabilion Bonabert)[5] في معركة "واترلو"[6] (Waterloo) 18 حزيران/يونيو عام 1815م كانت بداية لسياسة استعمارية فرنسية جديدة انتهجتها الحكومة الفرنسية ابتداء من عام 1815م، حيث أدركت فرنسا بأنها لا تملك ما يكفي من المناطق الاستعمارية لتكريس وضعها كقوة عظمى على الساحة الأوروبية بغية منافسة

---

[1]- جمال قنان، التوسع الاستعماري؛ ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، وزارة المجاهدين، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة والجدل السياسي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص45.

[2]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 2006، ص52.

[3]- جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص314.

[4]- ولئن لم يتمكن بونابرت من تحقيق مشروعه الغادر، نظرا للظروف في أوروبا إذ ذاك وفي فرنسا نفسها، فقد تحقق فيما بعد بخطة مدبرة وبنية مبيتة نفذت باستعمال التصميم الذي وضعه بوتان بمباغتته العاصمة من الغرب ...، ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ط01، دار البعث للطباعة، قسنطينة، الجزائر، ج2، 1985، ص32.

[5]- ولد في 15أغسطس1769م في جزيرة كورسيكا، اعتمدت عليه حكومة الإدارة سنة 1795م في إخماد ثورات الملكيين المعارضين للحكم الجمهوري، عين سنة 1796م قائدا عاما للقوات الفرنسية برتبة جنرال، وفي سنة 1798م قام بحملة على مصر، أصبح قنصلا أول في فرنسا بتاريخ 09-11-1799م، أعلن عن نفسه قيصر فرنسا في سنة 1804م، التقى جيش الحلفاء مع نابليون في معركة واترلو في سهول بلجيكا سنة 1815م ، حاول الهرب إلى أمريكا إلا أن السلطات الانجليزية قبضت عليه وتقرر نفيه إلى جزيرة سانت هيلانه التي ظل فيها حتى وفاته بتاريخ 05-05-1821م. ينظر: أيمن أبو الروس، شخصيات لا ينساها التاريخ: نابليون بونابرت، مطابع العبور، القاهرة، 2013.

[6]- معركة وقعت بين القوات الفرنسية بقيادة" نابليون بونابرت" وقوات التحالف بقيادة دوق "ولنجتون"، وهي آخر المعارك التي خاضها نابليون وأجهضت حلمه في حكم كامل أوروبا، وقعت المعركة في 18 حزيران/يونيو عام 1815م في مدينة "واترلو" قرب "بروكسل" ، وكان عدد قوات نابليون 67 ألف جنديا وسلاح فرسان وسلاح مدفعية كبيران، مما وضع قواته في موقع دفاعي قوي، وبدأ الفرنسيون هجوما ضاريا ضد خطوط الحلفاء غير أن قوات "ولنجتون" قاومت الهجوم الفرنسي، تكبد الفرنسيون حوالي 40 ألف جريحا، في حين كان جرحى الحلفاء حوالي 23 ألفا. ينظر: ب.د.أ، "بلجيكا تعيد إحياء معركة واترلو الشهيرة"، **مجلة الحياة الجديدة**، ع6319، 05- 06- 2013 ج02. ينظر أيضا: محمود وليد الجلاد، معركة واترلو، **الموسوعة العربية**، متوفر على الرابط الإلكتروني: www.arab-ency.com - تاريخ الدخول 29- 10- 2017م، الساعة 19:00.

بريطانيا[1]، وكانت هناك عدة اتجاهات في السياسية الاستعمارية الفرنسية في تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين دولة الأصل والأقطار المرتبطة بها، ويمكن رد هذه العلاقات إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

أولا: الإخضاع أي إخضاع المستعمرات لدولة الأصل.

ثانيا: الإدماج.

ثالثا: الاستقلال الذاتي.

يقوم أولها على إعطاء أقطار ما وراء البحار نفس النظام الذي هو في دولة الأصل ويستهدف الإدماج التام بينهما، أما الثاني فينحصر في إعطاء هذه الأقطار حرية إدارة شؤونها الذاتية ويستهدف تحويل الرابطة الاستعمارية إلى علاقة إشراك أو اتحاد مع دولة الأصل[2].

وحينما جندت فرنسا قواتها لغزو الجزائر، جندت معها إعلامها لتبرير الحملة، على أنها تأديب للداي حسين، الذي أهان شرف فرنسا فيما عرف تاريخيا بحادثة المروحة في 29 أفريل 1827م، ولتخليص الشعب الجزائري من الحكم العثماني، الذي وصفته الإدارة الفرنسية بأنه حكم تركي (عثماني) متسلط ورجعي بعيدا عن خصائص الحضارة والتقدم والرقي، وفي المقابل قدمت نفسها على أنها محررة للجزائر من هذا الاستعباد، طامحة إلى بناء حضارة ترتقي بالإنسان الجزائري إلى قمة التمدن والحرية[3].

ادعى الفرنسيون أن الجزائر لم يكن لها تاريخ قبل 1830م وأنها لم تكن يوما حرة ودولة ذات سيادة، بل كانت شعبا يرتكس في الفوضى والاضطراب وتهيمن عليه روح الفردية الجشعة، وادعت زورا أن الجزائر أرض فرنسية بحق الاحتلال ووضع اليد[4]، وفي الشأن ذاته قال الجنرال شارل ديغول: «... **منذ خلقت الدنيا لم يعرف التاريخ وحدة للشعب الجزائري**

[1]- خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى؛ (1789م-1914م)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، (د. ت)، ص147.

[2]- محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، ط04، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص27.

[3]- مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (1833م-1870م)، ط01، دار المعرفة الدولية للنشر، الجزائر 2013، ص ص70، 71.

[4]- مسعود مجاهد، تاريخ الجزائر، المكتبة الأردنية الهاشمية، الأردن، (د.ت)، ص122.

وبالأحرى سيادة له...» [1]، وهناك فكرة أخرى مسبقة كانت على الفرنسيين وهي أن الجزائريين كانوا لا يخضعون إلا للقوة وأنهم كانوا طيلة تاريخهم تحت رحمة الغزاة، وأنهم لم يستطيعوا في يوم من الأيام إعلان استقلالهم أو التمكن من طرد غازيهم، لذا فإن خلفية هذا التفكير هي التي جعلت الفرنسيين لا يكتفون بالحملة العسكرية التأديبية الانتقامية ولا حتى بالاحتلال الدائم، بل تجاوزوا ذلك إلى إلحاق الجزائر بفرنسا[2].

في ذلك يقول المؤرخ الفرنسي "أرنست ميرسي" (Ernest Mercier): «...**تم استسلام العاصمة الجزائرية في الرابع من يوليو 1830م، حيث كرس سقوط ما يسمى بشكل غير دقيق الهيمنة التركية والاستعاضة عنها في واقع الأمر بفرنسا... وسرعان ما شوهد عدد من الجنود والمسؤولين في النظام التركي المنهزم يطلب الدخول إلى خدمتنا...**»، ويقول أيضا: «...**إذا كان المنتصرون (الفرنسيين) قد فهموا على نحو أفضل أن السكان الأصليين المستعبدين للأتراك، لم يكونوا أحرارا ولا مستعدين للاستقلال الذاتي بأنهم من خلال تركهم لأنفسهم سيعيدون لهم الاستقلال المفقود**»[3].

ويقول "جون بول وولف" (Jon Paul Wolf): « ... **وإذا كان الفرنسيون قد ورثوا نفس المشاكل فإن تأثير حكمهم مختلف عن تأثير حكم الأتراك، ويجب أن لا يبتسم أحد عندما يكتب الفرنسيون عن مهمتهم الحضارية ... وفي إفريقيا وغيرها ... وأن فرنسا قد أدخلت الحضارة الغربية إلى الجزائر ... وهذه الحضارة الغربية أخذت شكل نظام اقتصادي ... وعمران حضاري، وتعميم للتعليم، والخدمات الصحية...**»[4].

---

[1]- فرحات عباس، المرجع السابق، ص55.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ج01، المرجع السابق، ص ص17، 18.

[3] - Ernest Mercier, la question indigène en Algérie au commencement du XXE siècle, augustin, challamel éditeur, Paris, 1901, pp01-16.

[4]- جون .ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500م-1830م، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة ودار الرائد، الجزائر، 2009 ص454.

ولقد رد المؤرخ أبو القاسم سعد الله[1] أن المؤلف وغيره من المؤلفين الفرنسيين تبنوا آراء المدرسة الفرنسية الاستعمارية، حول نتائج الاستعمار وفوائده، ولاسيما مبدأ المهمة الحضارية الفرنسية، كما تتبنى الامبريالية عمل الرجل الأبيض، ولو درس المؤلف "جون بول وولف" بموضوعية لعرف أن التعليم الذي أشار إليه كان أسطورة فقط، وأن المهمة الحضارية لم تكن سوى مهمة تدمير حضارة أخرى بالعنف، رغم أننا لا ننازع في بعض النتائج التي أشار إليها[2].

إن الشغل الشاغل للرأسمالية الفرنسية هو إنشاء إمبراطورية جديدة قوية الجانب وإنشاء مستعمرات لا تكون أسواقا للاستهلاك ومصدرا للمواد الأولية لصناعتها فحسب بل لتكون مناطق مفتوحة للغة الفرنسية والجنس الفرنسي[3].

لذا رسخت فرنسا وجودها بالتوسع داخل القطر الجزائري رغم أن الوضع في الجزائر صيف 1830م ظل غير واضح لفترة طويلة بعد الغزو، فقد تساءل الرأي العام الفرنسي، هل هي مستعمرة استغلال تنقل إليها رؤوس الأموال للاستثمار وتنقل منها المنتجات التي لا يمكن إنتاجها في الوطن الأمن مثل: التوابل والبهارات والبن والشاي والسكر وغير ذلك من منتوجات المناطق الحارة؟، أم مستعمرة توطين يوطن فيها فائض سكان فرنسا وأوروبا من المهاجرين بأعداد كبيرة مثل كندا وأستراليا[4].

وإذا كانت حملة "شارل العاشر" (Charl 10) على الجزائر سنة 1830م تستهدف تقوية مركزه في فرنسا نفسها، فإن حكومة "لويس فيليب" (Louis Philip) قد حولت هذه الحملة إلى غزو واستعمار يخدم الصناعة الفرنسية، هذا ما أكده الرسميون الفرنسيون أنفسهم

---

[1]- باحث ومؤرخ جزائري وُلد عام 1930 بضواحي قمار بولاية الوادي، درس بجامع الزيتونة بتونس من 1947 حتى 1954، بدأ يكتب في صحيفة البصائر سنة 1954، وكان يطلق عليه "الناقد الصغير"، كما درس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في القاهرة، وحاز على شهادة الماجستير في التاريخ والعلوم السياسية سنة 1962، ثم انتقل إلى أمريكا في نفس السنة، حيث درس في جامعة منيسوتا التي حصل منها على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر باللغة الإنجليزية سنة 1965، له سجل علمي حافل بالإنجازات: من وظائف، وترجمات ومؤلفات من أشهرها: موسوعة تاريخ الجزائر الثقافي (9 مجلدات)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، توفي يوم 2013/12/14. للاستزادة يمكن الولوج إلى الرابط الالكتروني الآتي: www.fshumaines-univ-alger2.dz -

[2]- جون .ب. وولف، المرجع السابق، ص455.

[3]- عباس فرحات، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص52.

[4]- إبراهيم مياسي، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ملف فرنسا تعذب في الجزائر"، **المصادر**، ع 05، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص113.

بعد أشهر قليلة من احتلال مدينة الجزائر وسقوط "شارل العاشر"، حيث صرح الجنرال "جيرار" (Jirar) وزير الحربية الفرنسية أن الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع للفائض من سكانها، ويوفر سوقا لصناعتها، التي سوف تستبدل منتجاتها بمنتجات أجنبية عن أرضها ومناخها، وتزود صناعة "الميتروبول"[1] بالمواد الضرورية على نطاق واسع، وبذلك يتحقق حلم "نابليون الأول" الذي اعتبر الجزائر سوقا ضرورية لنمو الصناعة الفرنسية[2].

وبحكم تمتع الجزائر بإمكانات اقتصادية ضخمة، فقد كانت أرضها خصبة –ولاسيما في الشمال– تدر أنواعا مختلفة من الحبوب والخضر والفواكه، ويوجد فيها –كما لاحظ الرحالة والزائرون– مناجم الحديد والرصاص والملح، وغابات كثيرة كانت تفيض عن الحاجات المحلية لبناء السفن والتسخين وبناء المنازل، بالإضافة إلى الموانئ الكثيرة الواسعة التي كانت تستقبل وترسل السلع والبضائع من وإلى أوروبا والشرق ...[3].

نفس النظرة الاقتصادية نجدها بعد ثلاثين سنة من احتلال مدينة الجزائر لدى المؤرخ الفرنسي "جول جيرار" (Joll Jirar)، ففي رأيه أنه يمكن للجزائر أن تعوض فرنسا 560 مليون فرنكا التي تدفعها كل سنة مقابل الموارد الزراعية مثل: الكتان، الزيتون والسكر، الخمور، التبغ الحبوب، الماشية، والمعادن كالحديد والرصاص، النحاس، والأخشاب، وغيرها من المواد التي تستوردها من الخارج، لذلك يتطلب تحقيق هذا الهدف الاستعماري ربط الجزائر بالآلة الاقتصادية الفرنسية، هذا الربط لن يحققه الجزائريون ولا العسكريون الفرنسيون، بل يحققه الرأس المال الفرنسي والمدنيون الفرنسيون[4].

---

[1]– مصطلح يستخدم اسخداما فضفاضا للإشارة لأي مدينة كبيرة، لكنه يعني تحديدا تلك المدينة التي يقع فيها مقر حكومة دولة ما، أو مقر سلطتها الدينية أو نشاطها التجاري. للاستزادة يمكن ولوج الرابط الالكتروني التالي: www.eionet.europa.eu – تاريخ الدخول 11-10-2018 على الساعة 21 و36 د.

[2]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830م-1930م)، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعية الجهوية بقسنطينة، الجزائر 1999، ص10.

[3]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، (ط.خ)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص149 .150

[4]– صالح عباد، المرجع السابق، ص10.

وقد ذكر "توماس روبير بيجو" (Robert Bugeaud Tomas)[1] أن الثروات الرئيسية في البلاد الجزائرية هي: منتجات الأرض التي تغذي الانسان وتزوده بالمواد الخام ليكتسي بها نفسه، والموارد الصناعية التي تضمن وسائل الراحة، ومن أجل المزيد من المستوطنين من الضروري زيادة رأس المال الذي لا يزداد بالإنتاج المنخفض[(2)]،كما أولى عناية كبيرة بقطاع الفلاحة حين أسند فلاحتها لكثير من العسكريين في مشروع قائم على فلاحة الأرض ومحاربة الأهالي فوضعه ليطبق في ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى من 1841م إلى 1843م: ويتم خلالها القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية والشروع في توزيع الأراضي على المعمرين مجانا.

المرحلة الثانية من 1844م إلى 1845م: ويتم فيها إعداد البلاد لاستقبال هجرة الأوروبيين.

المرحلة الثالثة من 1846م إلى 1847م: وتقوم على بناء المدن والقرى الفلاحية على أراضي الجزائريين[3].

وفي السنوات التي سبقت 1841م كان الفرنسيون أقلية من السكان الأوروبيين والمدنيين في الجزائر ولم تعتدل هذه الحالة تحت إدارة الجنرال "بوجو"، وهذا التقسيم حسب أصل السكان الأوروبيين في 01 جانفي 1847م[4]:

الجنسيات	فرنسيون	إسبانيون	مالطيون	ألمانيون، سويسريون	إيطاليون	أجناس مختلفة
العدد	447.274	31.528	8.788	8.624	8.175	4.991

ولم يكن وجود المدنيين الأوروبيين مرتفعا في الجزائر خلال تلك الفترة (أي من 1830م إلى غاية 1840م)، إلا أنه في المرحلة التي تلت عام 1840م انتقل عدد الأوروبيين المدنيين من

[1]- الحاكم العام في الجزائر ومارشال فرنسي ولد في 15 أكتوبر 1784م في ليموج، تنازل عن منصبه للدوق دومال في 11 سبتمبر 1847 وتوفي في 10 جوان 1849م ينظر:

-Nargisse Faugon, le livre d'or de l'Algérie (1830-1889), challamel et G éditeur libralnte Algérienne et colonial, 5 rue jacob, et rustomberg, Paris, 1889, p120.

[2]- M.le maréchal Bugeaud D'Isly, les socialistes et le travail en commun, Gerdes éditeur 10 rue Saint- Germain- des prés, Paris, 1848, p45.

[3]- نقلا عن احميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، (ط.خ)، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص42.

[4] - **Annales Algériennes**, librairie bastide, Algérie, To3,octobre 1854, p248.

خمسة وعشرين ألفا (25000) ليصل في عام 1847م إلى مائة وعشرة آلاف (110000) أوروبيا، كان نصفهم فرنسيا والنصف الآخر من الاسبانيين والإيطاليين والمالطيين، الذين وجدوا في مناخ البلاد وأرضها ما يسمح لهم بالاستثمار والاستمرار في السيطرة على مقدرات البلاد وثرواتها لمدة طويلة[1].

وهذا الجدول يبين المواليد والوفيات والقادمون والمغادرون من السكان في الجزائر من سنة 1842م إلى 1846م:[2]

السنوات	المغادرون	الوفيات	القادمون	المواليد
1842	15.380	2.340	25.073	1.451
1843	17.101	2.172	37.548	1.873
1844	23.917	3.108	41.951	2.583
1845	29.648	3.357	43.000	2.709
1846	31.673	3.922	47.315	2.650
المجموع	117.722	14.899	194.887	11.266

والنظام الاستعماري الاستيطاني الذي قام في الجزائر مع بداية احتلالها كان يعتمد بالدرجة الأولى على العسكر، الذين كان الجنرال "بيجو" يمنحهم الأراضي، ولاسيما لأولئك الذين أنهوا خدمتهم في الجيش وكان شعار "بيجو" يقوم على أنه يجب الاستيلاء على الجزائر بالسيف والمحراث معا، مما يفسر محاولاته لإقامة مزارع كبرى تحت سيطرة الجنود- المزارعين[3] وقد أمر الجنرال "بيجو" بإشراك القوات العسكرية الفرنسية في عملية الاستيطان، باستغلال الأراضي الجزائرية وإنشاء مراكز جديدة للاستيطان الأوروبي، وشجع كل وحدة عسكرية بزراعة مساحة من الأراضي المجاورة لمعسكرها، فكان إشراك الجنود الفرنسيين في عملية الاستيطان من أجل استغلال الأراضي الجزائرية عملا استراتيجيا للتوسع الفرنسي بالبلاد، فكانت إستراتيجية الجنرال "بيجو" الاستيطانية ترمي إلى إخضاع البلاد الجزائرية والاستفادة من أراضيها الصالحة

[1]- خضر خضر، المرجع السابق، ص152.

[2] - **Annales Algériennes**, op. cit, p250.

[3]- خضر خضر، المرجع السابق، ص152.

للزراعة والعمل على إنجاح عملية الاستيطان العسكري للنفوذ إلى أراضي القبائل الجزائرية ونهبها ومصادرتها[1].

وتبقى الجزائر في المخططات الاستعمارية، بلدا فلاحيا، حتى لا تضايق الصناعة الفرنسية فتوفر لها بذلك سوقا لتصريف منتجاتها ومصدرا للمواد الأولية ويمكن تلخيص فوائد فرنسا من إقامة مستوطنين أوروبيين في الجزائر مرتبطين بالأراضي في النقاط التالية:

– إن المستوطنين الأوروبيين هم الذين يدعمون التواجد العسكري الفرنسي ويعاضدونه في مواجهة كل حركة جزائرية مناهضة للاستعمار.

– أنهم يشكلون مصدرا لتزويد الإدارة الاستعمارية بالموظفين الذين لهم دراية بالأوضاع الجزائرية.

– أنهم يشرفون بالكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية لتصديرها إلى فرنسا أو أوروبا من جهة، ومن جهة أخرى لهم دور الوسيط بين منتجات الصناعة الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري الذي مازال يعتمد على صناعة يدوية تقليدية.

– أن المستوطنين الأوروبيين بحكم ارتباطهم بالسوق الفرنسية هم الذين يستطيعون وحدهم أن يغيروا بنية وأهداف الزراعة الجزائرية التي ظلت حتى ذلك الوقت زراعة الاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى، بحيث يجعلونها تخدم السوق الفرنسية بإدخال مزروعات جديدة تحتاجها هذه السوق[2].

ويقول "جورجي فوازان" (Georges Voisin) في هذا الصدد: « ... **وقد تعلموا منا تطعيم أشجار الزيتون وأشجار الفاكهة والاستفادة من الأسمدة وتطهير حقولها من الحجارة...**»[3].

[1]– عبد القادر سلاماني، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832م–1847م)، ط01، دار قرطبة، الجزائر، 2013 ص265.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص ص11، 12.

[3] - Georges Voisin, L'Algérie pour les algériennes, Michel lévy frères, libraires-éditeurs, rue Vivienne, 2bis, Paris, 1861, p108.

ويقول "حمدان بن عثمان خوجة": «... **لقد سكن عدد كبير من الجنرالات والكورونالات وغيرهم من خارج المدينة، فكانوا يتسابقون لاختيار أجمل الحدائق والمساكن الأكثر ملائمة ينتصبون فيها سادة لا ينازعهم منازع، ولم يعد المالكون قادرون على الدخول إلى ممتلكاتهم، ولم ينفق فرنكا واحدا لإصلاح أبسط الأمور وإنما كانت المصاريف تخصص لاقتلاع الأشجار أو للتخريب** ...»[1].

ولم يكن الاستيطان الفرنسي في الجزائر مجرد الاستيلاء على حوالي خمسة ملايين هكتارا (5000000 هـ) من الأراضي الصالحة للزراعة والغابات من جملة حوالي سبعة ملايين هكتارا (7000000 هـ)، بل أن الواقع كان أعمق من ذلك بكثير إذ كان الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين هو المظهر المادي الواضح للاستيطان، إلا أنه في واقع الأمر هو الذي يشكل السياسة الفرنسية في الجزائر، حتى يمكن القول أنه ترك بصمته الواضحة على نواحي الحياة في الجزائر[2].

وحتى تظل هذه الأراضي ملكا لأولئك الذين هاجروا من أوروبا باتجاه الجزائر ومن شرائح مختلفة منهم حتى الصعاليك وقطاع الطرق، قامت الحكومة الاستعمارية ببناء القرى الاستيطانية في كامل التراب الوطني، خاصة في الأراضي الخصبة بمناطق قسنطينة، المدية، متيجة، عنابة وهران، وعين تيموشنت، سيدي بلعباس، ومنحت لهم أراضي بالمجان[3].

لقد لقي المستوطنون تشجيعا من الإدارة الاستعمارية، التي كانت تسعى إلى جعل البلاد في خدمة الاقتصاد الفرنسي، ولهذا الغرض أقامت البناءات القاعدية الضرورية من سبل الاتصال والسدود والقنوات وتقديم المساعدات والمساهمة في إقامة المؤسسات المالية الضرورية، فاهتم الحاكم العام الماريشال "راندون" (Randon) بالزراعة الكمالية التي لا تجد منافسة في المتروبول، وسعى إلى إقامة الهياكل القاعدية لتحقيق ذلك، فعمل على إنشاء الطرق، وفي عهده أصدرت

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006 ، ص205.

[2]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص113، 114.

[3]- سعد طاعة، "البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري(1830 م-1954 م)"، **المصادر**، ع17، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008، ص73.

فرنسا مرسوم 21 أفريل 1857م المتعلق بإنشاء شبكة من خطوط السكك الحديدية، تربط المناطق والمدن الداخلية بالموانئ: خط يربط الشرق بالغرب من قسنطينة إلى تلمسان مرورا بالجزائر وسيدي بلعباس ووهران، تخرج من هذا الخط الرئيسي خطوط فرعية تربط إليه من عنابة وسكيكدة وبجاية وسطيف وتنس والشلف ومستغانم وآرزيو وغليزان[1].

إن سياسة تعمير الجزائر بالأوروبيين كانت ترمي بالضبط إلى استعمال جميع الوسائل لجعل من هذا الإلحاق إدماجا شرعيا وذلك بنزع الأراضي من أيدي الجزائريين وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوروبيون، وفي هذا الصدد قال الدكتور "بوديشون" (Bodichan) في كتابه "خواطر عن الجزائر 1945": « ... **لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمها قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة تملكها بصفة نهائية وتنشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوروبية...**»[2].

كما عمل الجنرال "بيرتراند كلوزال" (Bertrand Clausel) على الاحتفاظ بالحكم العسكري وإخضاع جميع المناطق في البلاد بعد القضاء على المقاومة الشعبية الجزائرية، ووضع أسسا لتجنيد أبناء الشعب وتوزيع الأراضي على المستوطنين أو مساعدتهم لشراء أراضي من الجزائريين، وكانت طموحاته إنشاء مستعمرة فرنسية تشتهر بإنتاج قصب السكر والبن والقطن وكان يفضل توزيع هذه الأراضي على الجنود الفرنسيين بعد إنهاء خدماتهم العسكرية بإعطائهم قطع أراضي كبيرة وتوفير لهم الأدوات والمؤن اللازمة لمباشرة أعمالهم[3].

فالاستعمار الاستيطاني هو استعمار اجتماعي واقتصادي وثقافي قام على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة، بينما تكون أبعاد هذا الاستعمار هي إحداث نظام حكم ومجال سيادة

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص19.

[2]- نقلا عن عباس فرحات، المرجع السابق، ص72.

[3]- عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص257.

من طرف قوة ما على هذا الإقليم وعلى حساب هذا الشعب لهدف نشر المدنية في أوساط هذه الشعوب المتخلفة[1].

ولخص السيد "بريفوس بارادول"[2] (P.Paradole) ما يجنيه المعمرون بقدومهم إلى الجزائر من فوائد في كتابه "فرنسا الجديدة" فقال: « ... **لنا حظ لا مزيد له من حظ... وهذا الحظ هو الجزائر، هذه الأرض الخصبة التي تتلاءم تربتها مع شعب كشعبنا يحب الفلاحة... أضف على ذلك أن هذا القطر قريب من فرنسا، ولذلك فإن الفرنسي يكره بطبعه الابتعاد عن قريته، لا يجد نفسه غريبا عن هذه المستعمرة، ولن يحرم من تتبع أحوال الوطن الأم بعينه وقلبه...**»[3].

ولما كانت السياسة الفرنسية تقوم على إبقاء الجزائر بلدا زراعيا فإن المستوطنين قد ارتبطوا في أغلبيتهم بالأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع مرور الزمن[4]، فأدت هذه الحركة الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي التي كانت تحت تصرف الدولة[5].

وبعد هزيمة فرنسا في معركتي "سيدان" (sedan) و"ميتز" (metz) استسلم الإمبراطور الفرنسي "نابليون الثالث" مع حوالي مائة ألف (100000) جنديا فرنسيا إلى البروسيين الألمان وقائدهم "بسمارك"، عندئذ حدث انقلاب في باريس ألغي على إثره نظام الإمبراطورية الثانية وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ذات الميولات اليسارية في شهر سبتمبر 1870م فاستقبل أوروبيو الجزائر ذلك بحماس شديد، تحول إلى هيجان واضطراب ضد السلطة المحلية وضد الجزائريين الذين تعرضوا لتهديداتهم، ذلك أن الإعلان عن قيام نظام جمهوري يعتبر انتصارا لهم لأن النظام قد خلصهم من مشروع "نابليون الثالث" المتمثل في إنشاء ما يعرف

[1]- احميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844- 1916)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص30.

[2]- أناتول بريفوست بارادول، المولود عام 1829 توفي عام 1870، عضو في الأكاديمية الفرنسية ومؤلف، متاح على الرابط الإلكتروني: www.canalacademie.com تاريخ الدخول 04 أكتوبر 2019 على الساعة 19 و44دقيقة.

[3]- نقلا عن محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830 م-1871 م)، مؤسسة كنوز الحكمة الجزائر، 2011، ص86.

[4]- صالح عباد، المرجع، ص221.

[5]- محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص88.

بالمملكة العربية، كما خلصهم أيضا من السلطة العسكرية ونفوذها القوي كان أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم[1].

وقد بالغوا في فرحتهم لدرجة أنهم فكروا حتى في الانفصال عن فرنسا والاستقلال بالجزائر ولو بمساعدة أمريكا أو بريطانيا في صورة ما إذا عجزت فرنسا ضد الغزو البروسي(الألماني) المتوقع، وقاموا فعلا بحركة تمرد في الجزائر ووهران وقسنطينة ولكنهم فشلوا في النهاية خاصة بعد أن داهمتهم ثورات الأهالي في مطلع عام 1871م[2].

هذه السنة التي كانت بداية لمرحلة جديدة بالنسبة لتاريخ الجزائر كما هو بالنسبة لتاريخ فرنسا، فقد سجلت هاته السنة آخر انتفاضة شعبية تخللتها انتعاشة لحركة المقاومة المسلحة التي كانت تعم جميع مناطق البلاد، والتي انتهت بفشل سريع، كما أنها تعتبر بداية لسياسة استعمارية جديدة في الجزائر لتجسيد القوانين والتنظيمات والمؤسسات في جميع القطاعات[3].

وكان تغيير الحكم في فرنسا من نظام ملكي إلى نظام جمهوري لم يتبعه تغيير يذكر بالنسبة للسياسة الفرنسية في الجزائر، فلم تعد السلطات الفرنسية تمنح الأراضي منحا بل أصبحت تبيعها لهم، وهكذا فتحت الباب لنوع آخر من المستغلين هم أصحاب الشركات الكبرى ورؤوس الأموال الضخمة، فاشترت شركة "جينو فوار" عشرون ألف هكتارا (20000 هـ) وشركة "ماكتا" خمسة وعشرون ألف هكتارا (25000 هـ) والشركة الجزائرية وهي شركة فرنسية اشترت مئة ألف هكتارا (100000 هـ) إلى آخره...، واستخدمت هذه الشركات اليد العاملة الجزائرية في فلاحتها بمعدل 90%، وهم في الغالب أصحاب تلك الأراضي الأصليون، أصبحوا فيها عمالا أجراء[4].

[1]- إبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص119.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830م-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ص27.

[3]- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830م-1914م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر ص15.

[4]- عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط01، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965، ص216.

إن عزم فرنسا الرامي إلى جعل من وطننا الجزائر مستعمرة آهلة بأبناء جلدتها وقلب بلاد عربية إلى مقاطعة يسري فيها الدم الفرنسي، فإن هذا العزم أدى بفرنسا إلى اقتراف جرائم شنيعة وهي:

– تقويض الدولة الجزائرية وتفكيك إطارات المجتمع العربي الاجتماعية منها والسياسية.

–أصرت بعناد على تبديل الأهالي الجزائريين بسكان أوروبيين.

– منحت للأقلية الأوروبية حريات باهظة، بيد أن الجزائري بقي أعزلا لا سلاح له في الميدان السياسي للدفاع عن حقوقه[1].

المبحث الثالث: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1927م

بدأت فرنسا تنفذ سياستها الاستعمارية، وأهم جبهة تم التعجيل بها في تنفيذ هذه السياسة هي الجبهة الاقتصادية لأنها المطلع الاقتصادي الأول في الميثاق الاستعماري، الذي يرتكز على ركيزتين هما: جعل البلد المستعمر مصدرا للمواد الأولية وسوقا لمنتجات الدولة الأم فكان اهتمام فرنسا قد انصب بشكل كامل تقريبا على القطاع الزراعي، وتمثل ذلك الاهتمام في سن سياسة زراعية تستهدف إعادة تشكيل الزراعة الجزائرية في قالب جديد، يضمن لها الاستغلال الأمثل، عن طريق تحويل هذه الزراعة من زراعة وطنية تستجيب في إنتاجها لعمليات إشباع الحاجات الأهلية، إلى زراعة خارجية مكملة لتيارات إشباع حاجات السوق الفرنسية فهي سياسة مصادرة واسعة للأراضي، كانت تأخذ عدة أشكال، بمصادرة أراضي العرش وأراضي الأحباس وأراضي البايلك والمخزن وأراضي الملك عقابا لأصحابها عن تمردهم ضد الحكم الفرنسي[2].

[1]– فرحات عباس، المرجع السابق، ص ص52، 53.

[2]– حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص ص123 .124

ومن المتعارف عليه أن للاستعمار أشكالا جرت العادة على تصنيف بعضها بالاستعمار التقليدي الذي قام على استغلال الثروة المعدنية والبشرية من دون الاستيلاء على الأرض، والاستعمار الاستيطاني الذي قام على استغلال الأرض وعلى تحقيق ثلاثة أمور هي:

- تكريس نفوذ الدولة الأم المستعمرة.
- الاحتلال العسكري الواسع في البلاد التي تم احتلالها.
- الهجرة الاستيطانية الأوروبية إلى البلاد التي تم احتلالها[1].

فملكية العقار هي الإطار القانوني الاقتصادي الوحيد الذي مكّن للاستعمار الاستيطاني العمل بمقتضاه في القرن التاسع عشر الميلادي (19م) ومن جهة أخرى لم يكن الأوروبيون الذين جاؤوا لاستيطان الجزائر بين سنوات 1830م و1870م يتمتعون برؤوس أموال تمكنهم من التخصص في التجارة أو الصناعة بل كانت الفلاحة هي النشاط الذي بدا لهم ممكنا حيث تحصلوا على الأراضي مجانا، فكانت الأهداف الأساسية التي تدفع الناس للهجرة هي الرغبة في أن يصبحوا ملاك أراضي من غير أن يكلفهم ذلك دفع فلس واحد فالدافع للهجرة هو الرغبة في تحقيق ثروات كبيرة إما عن طريق استغلال المزارع أو المضاربة العقارية[2].

وإضافة إلى القوانين، هناك مراسيم وقرارات وأوامر صادرة عن القادة الفرنسيين ترمي جميعها إلى ضرورة ضم المزيد من الأراضي، وتوفير المساحات اللازمة والكافية لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين وتأمين مصدر العيش لهم، ومن القرارات التي اعتبرت أشد خطورة على مستقبل الملكية الأرضية في الجزائر:

- قرار الكونت "برنارد كلوزيل" (Bertrand Clauzel)[3] بتاريخ 08 سبتمبر 1830 و07 سبتمبر 1830م القاضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد

[1]- احميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، المرجع السابق، ص28.

[2]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م-1919م)، ط01، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج01 ص131.

[3]- ولد يوم 12 ديسمبر 1772م في "ميريبوا" (Mire Poix)، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا وقيادة الجيش في سان دومينيك، وأرسل إلى هولندا وإيطاليا، حكم عليه بالإعدام عسكريا سنة 1816م، ثم عفي عنه بعد أربع سنوات، وقد فر بعد الحكم عليه إلى أمريكا وعاد منها بعد العفو عليه سنة 1820م، ثم أصبح نائبا في البرلمان، وتولى القيادة بدل "بورمون" يوم 07 أوت 1830م أصبح ماريشال فرنسا سنة 1831م، ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835م، وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة في 12 فبراير

والأملاك المخصص ريعها لمكة والمدينة، وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد وبهذا القرارين تكون إدارة الاحتلال قد كشفت مبكرا عن أهدافها وتنكرت صراحة لبنود معاهدة 05 جويلية 1830م[1].

وقامت فرنسا بإصدار أمرية 22 جويلية 1834م لتحديد طبيعة النظام الاستعماري في الجزائر وإمكانية البقاء فيها بإظهار النوايا الأولى بالبقاء من خلال العديد من المراسيم والقرارات الأولية للتحكم في العقار الجزائري، وفي 28 أوت 1832م فرضت هذه الأمرية إخضاع جميع المعاملات بين الجزائريين والأوربيين إلى القوانين الفرنسية، بينما وحدت أمرية 22 جويلية 1834م الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، فوضعت نوعية الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية، بهدف انتزاع الملكيات ومصادرتها وفق هذا القانون وأعطت الموافقة لقادتها العسكريين بتنفيذ مشاريعهم الاستيطانية[2].

فقد حدد مرسوم 22 جويلية 1934م الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية، ولا سيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا وسيشهد نصف القرن التاسع عشر الميلادي (19م) تطورا كبيرا في الأجهزة القانونية الفرنسية[3].

وحتى تحكم السلطات الاستعمارية قبضتها على البلاد وتضفي طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية أصدرت مرسوم 22 جويلية 1834م ينص على إلحاق الجزائر جزءا من

1837م ومات سنة 1843م. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830- 1900، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992، ج 01، ص36.

[1]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ج01، ص305.

[2]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881م-1914م، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، (د.ت)، ص ص119، 120.

[3]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر؛ سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830م-1960م)، تر: جوزيف عبد الله ط01، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص61.

التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية[1].

والمشروع الاستعماري برمته في الجزائر سيجتهد من أجل إدخال القانون الفرنسي إلى العقار الجزائري، ويحاول تنظيمه وفق إجراءات ومراسيم تشريعية محاولة منه إيجاد قانون بديل للقانون الإسلامي بعدما أصبحت الجزائر مقاطعة فرنسية فيما وراء البحر، وأصبح بإمكان الهيئات المحلية القيام بالتشريع للجزائر، حيث صدر مرسوم 01 أكتوبر 1844م[2] المتعلق بالنظام العقاري ببطلان قانونية شراء الأرض وفرض المرسوم الثاني 21 جويلية 1846م على كل مواطن أصلي سندات ملكية، كما عمل على تحديد الملكيات انطلاقات منها، أما الأراضي التي ليس لها سندات ملكية وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها فتحولت إلى ملكية الدولة التي سلمتها إلى المستعمر، وطالت ملكية الدولة أيضا الأراضي البور لافتراض أنها بدون مالك[3] ولعل أخطر هذه القوانين جميعا هو ذلك القانون الذي أصدره الحاكم العام "راندون" في 16 جوان 1851م والذي يخول لفرنسا حق السيطرة وملكيته أراضي العرش[4].

وبعد إلغاء المرسومين سابقي الذكر، حيث يحاولون من خلال القانون العقاري 16 جوان 1851م إدخال التشريع الفرنسي على عقارات المسلمين الأوروبيين، نستخلص من دوافع صدوره بأن المشروع القانون كان يهدف إلى تأسيس وتوسيع الملكية العمومية وملكية الدولة واعترافها بالملكيات الخاصة للأهالي والأوروبيين، بشروط منها توفر العقود والسندات وصيانة الملكية الخاصة، فالمادة 10 من القانون توضح ما يلي: "فالملكية مصانة ومحمية دون التفريق بين المالكين الأهالي والمالكين الفرنسيين والآخرون..."، ولكن هذا القانون رفض حق القبائل في ملكية الأراضي المشاعة (الجماعية) واعترف بحق الانتفاع بها فقط[5].

وجاء هذا القانون بالنقاط التالية:

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص08.
[2]- محمد بليل، المرجع السابق، ص121.
[3]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص61.
[4]- مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص83.
[5]- محمد بليل، المرجع السابق، ص123.

- إقرار مبدأ حرمة الملكية دون استثناء بين الجزائر والفرنسيين.

- تكريس المبدأ المنصوص عليه في المادة 544 من قبل القانون المدني الفرنسي (الذي ينص على أن كل شخص له الحق في التمتع والتصرف في ملكيته بشكل مطلق، ضمن إطار القانون مع استثناء أراضي القبيلة من البيع لأي شخص أجنبي، وللدولة الحق في شراء عقارات القبائل لفائدة المصلحة العامة، وحق التصرف في أملاك الأوقاف في حالة بيع أحد الملاك لحقه في العقار على الشيوع بينه وبين الأهالي، ولا يمكن ممارسة حق الشفعة.

- خضوع المعاملات العقارية بين المعمرين والأهالي للقانون المدني، وتبقى الشريعة الإسلامية تحكم المعاملات العقارية بين الأهالي.

- إلغاء عملية التحقق في السندات.

- عدم فرض إشهار المعاملات العقارية، ولم يتم الفصل في أراضي العرش لأنها تخضع للعرف والعادات.

- إن لهذا القانون جاء مكملا للقوانين السابقة، كما ألغيت عقود البيع مقابل منحة مدى الحياة مما سهل انتقال الملكيات[1].

وللعلم فإن قانون 1851م قد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال "دي موريسيار" أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة، وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن مئتي ألف هكتار من الأراضي الغابية وستين ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة[2].

كما يقر هذا القانون توزيع أراضي العرش بين الدواوير، بعد تحديد معالم جدودها بتقسيم تلك الأراضي على الأفراد في شكل ملكية فردية، وهذه العملية أيضا لتفكيك صفوف المالكين من الفلاحين لإضعافهم من جهة أخرى وزرع التفرقة بينهم[3].

---

[1]- سعاد تيرس، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع 02، جامعة سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2010، ص141.

[2]- بن داهة بن عدة، المرجع السابق، ص329.

[3]- الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830م-1962م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص35.

كما تضمن المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م سبعة فصول وأهم ما جاء في كل منها إجمالا نذكر:

الفصل الأول: يقر ويعترف بالأراضي التي يقيم عليها العرب (أراضي الأعراش) وتثبيت مسألة الملكية التي تمت بين الدولة وأهل البلاد في السابق.

الفصل الثاني: يتضمن كيفية تطبيق وتنفيذ المرسوم، ويتلخص ذلك في ثلاث عمليات أساسية وهي:

01- تحديد الأراضي التي يقيم فيها الأعراش.

02- تقسيم أراضي القبائل والأعراش وتوزيعها على الدواوير في كل مناطق التل الجزائري.

03- تشكيل الملكية الفردية بين أفراد الدواوير وفق نصوص وأوامر الإمبراطورية الثانية.

الفصل الثالث: أهم ما جاء فه هو الحرص على تنفيذ توصيات الهيئة العليا بوضع إدارة عمومية تضمن السير الحسن للعمليات المتعلمة بالقانون والمذكورة في الفصل الثاني[1].

وفي نهاية 1870م توقف تطبيق قانون 24 أفريل 1863م (سناتوس كونسيلت)، ونجد أن هذا القانون جاء للاعتراف بحق القبائل بامتلاك أراضيها، لكن الكولون حولوه إلى صالحهم بحيث أن الملكية الفردية رخصت لبيع حصص الأراضي بعد إجراء القسمة، وهذا في حد ذاته تفتيت للوحدة القبلية السائدة، وتكفلت الإدارة بتأسيس الملكية الفردية للأراضي المشاعة، وبالتالي توانت القوانين لإنجاح هذه الخطوة الجزئية وتمثلت في قانون "وارني" في 26 جويلية 1873م وما أصطلح على تسميته قانون الكولون[2].

لقد حقق المستوطنون في عهد الجمهورية الثالثة مطلبا من مطالبهم وهو فتح المجال لهم بالدخول إلى أراضي العرش بواسطة قانون 26 جويلية 1873م، المشهور باسم قانون "فارني" واضع مشروعه، وهذا القانون أقام الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية التي بحوزة القبائل وهذه الأراضي بقيت محافظة على صفتها كملكية جماعية حتى ذلك الحين، رغم ما تعرضت له

[1]- نور الدين إيلال، **قانون السيناتوس كونسولت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863م- 1914م)**، مذكرة ماجستير تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص22.

[2]- سعاد تيرس، المرجع السابق، ص142.

من مساس بفعل إجراءات مرسومي 1844م و1846م والمصادرات الجماعية وسياسة الحصر التي طبقها راندون وإجراءات "سيناتوس كونسيلت" 1863م[1].

قانون 1887**م:** الذي يسمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من المضاربين المتواطئين من كتاب العدل ووكلاء الأعمال ويحصلون على تلك الأراضي بمبالغ زهيدة جدا تمثل أبخس الأسعار[2]، أما نتائج هذا القانون على الفلاح الجزائري فيمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام، حيث يقول فيها: «**بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين وسفهاء أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة استدانة تعود إلى سنوات خالية، بفعل القروض الممنوحة بفوائد تقدر بـ 50% لكل ثلاثة أشهر أو مقابل بضائع مرتفعة الأسعار، أو مبالغ مالية مكتتبة أو وفق قرار حكم أو رهن عقاري مسجل**»[3].

وفي الواقع لئن عارض المعمر في تطبيق ما في التدابير المعمول بها في فرنسا من أمور تصلح حال العربي فهو في نفس الوقت يؤيد نظرية إخضاع الملكية الأهلية إلى التشريع الفرنسي الذي سنته قوانين سنتي 1873م و1887م، ذلك لأنها تمكنه من شراء أملاك مشاعة مقابل مبالغ مالية زهيدة يطلب المعمر بيعها حسب القانون الفرنسي، بمجرد ما يشتري حقوقا ضعيفة جدا في بعض الأحيان من شريك عربي في ملكيتها، وبهاته الوسيلة أصبح المشاركون في الملكية يطالبون بدفع إحدى عشرة ألف فرنك فرنسيا (11000)كمصاريف للإجراءات بعد أن قبضوا ثمانين (80) فرنكا، ولم تثر في الجزائر النتائج العملية لهذه السياسة الإدماجية ما أثارته في فرنسا من سخط وغضب[4].

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص113.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص32.

[3]- نقلا عن بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، المرجع السابق، ص379.

[4]- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير؛ القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، م: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص44.

قانون 16 **فيفري** 1897**م:** حيث وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887م بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897م، أدخل هذا القانون إصلاحات على القانون 1873م و1887م بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة "كولان" (Colin) مقررا لها، وقد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير "بوركيري دي بواسورين"[1] (Pourquery De Boissereen) وتحول إلى مشروع 16 فيفري 1897م[2].

وسمح هذا القانون بتأسيس الملكية العقارية على مساحة 518.254 هـ في سنة 1917م ثم 643.696 هـ سنة 1921م، وفي هذه السنة بلغت مساحة أراضي العرش التي تحولت إلى ملكية فردية 379.275 هـ، ومهما يكن من الأمر فإن هذه الأرقام وحدها لا تساعد على تقدير فعالية قانون سنة 1897م لأن تطبيقه سوف يستمر إلى غاية سنة 1927م وبالتالي فالأرقام المسجلة في سنة 1927م هي الجديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار، والحقيقة أن هذا القانون أسدى خدمات جليلة للذين كانوا يرغبون في التنصل من الممتلكات الجماعية وإتمام عملية تحويل الأراضي الواقعة تحت نظام العرش[3].

كما نجد أن سنة 1901م نال الاستعماريون في قطر الجزائر نوعا من الاستقلال المالي بواسطة الاستعمار ولفائدة الاستعمار واشتد الكرب بالمسلمين واشرفوا على الهلاك فاستمر زحف السير العرم من المستعمرين ففيما بين سنتي 1904م و1927م وزعت عليهم مئتان وسبعة وثلاثون هكتارا من جيد الأرض مع منح مالية عظيمة، وأمضوا كلهم التزاما بأنهم إن اضطروا إلى بيع تلك الأرض فلن يبيعوها إلا للمستعمر ليس إلا ولا تباع لمسلم أبدا[4].

---

[1]- جوزيف غاستون بوركيري دي بويسيرين، سياسي فرنسي من مواليد 08 يونيو 1851 في لارغنتير (Ardèche) وتوفي 10 أغسطس 1920 في فيلنوف ليه افينيون جارد، متاح على الرابط الالكتروني: www.flickr.com- تاريخ الدخول 2019/10/04 على الساعة 20 و50 د.

[2]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية، المرجع السابق، ص381.

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج02، ص ص247 .249

[4]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص99.

ويتضح من خلال القوانين والقرارات السابقة الذكر ومن تواريخ إصدارها أن فرنسا كانت مهتمة أشد الاهتمام بفرنسة الأراضي الجزائرية، وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة بحيث اعتبرت أراضي مفرنسة[1].

[1] – بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية، المرجع السابق، ص385.

الفصل الثاني: السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة قسنطينة

المبحث الأول: ملكية الأرض.

المبحث الثاني: الانتاج الفلاحي.

المبحث الثالث: السياسة الغابية.

عُرفت الجزائر منذ العهد الروماني بكونها بلدا زراعيا[1]، ولكن بمجيء الاحتلال الفرنسي تنوعت وتعززت مصادر الاقتصاد في الجزائر، وعرفت بداية من 1870م تحولات جذرية كان لها وقع على كل الأصعدة، فلقد اختل التوازن الاقتصادي بين المستعمر الفرنسي والمجتمع الجزائري لأن إلحاق اقتصاد هذا المجتمع بالنشاط الفرنسي والأوروبي أحدث آثارا سلبية على تشكيلاته وبالمقابل حدث تغلغل الرأسمال الفرنسي والأوروبي في اقتصاد المجتمع الجزائري من خلال الأرض التي كانت القاعدة الحيوية في إنتاج الثروة، وتأسيس الاقتصاد الاستيطاني القائم على التبعية الأجنبية وخدمة السوق الفرنسية والدولية، ومن ثم كانت البداية بغرس بذور التخلف الاقتصادي في المجتمع الجزائري، وقد تم ذلك ببناء ملكية عقارية استعمارية[2].

وبحكم النشاط الزراعي هو الأكثر سيادة في الجزائر عند احتلالها، وبما أن درجة تطور القوى الإنتاجية في فرنسا عندئذ كانت ضعيفة نسبيا، لأنها كانت في المراحل الأولى من التطور الصناعي، لذا انصب اهتمام فرنسا بشكل شبه كلي تقريبا على القطاع الزراعي، وتمثل ذلك الاهتمام في سن سياسة زراعية استهدفت إعادة تشكيل الزراعة الجزائرية في قالب جديد يضمن لها الاستغلال الأمثل، الذي لا يمكن أن يتحقق في نظر هذه السياسة إلا عن طريق تحويل هذه الزراعة من زراعة وطنية تستجيب في إنتاجها لعمليات إشباع الحاجات الأهلية إلى زراعة خارجية مكملة لتيارات إشباع حاجات السوق الفرنسية[3].

كما أن المستوطنين الأوروبيين كانوا يجهلون طريقة الاعتناء بالفلاحة (ليسوا أهل اختصاص)، ولم يكونوا يهدفون لغير الإثراء بأية طريقة كانت، لأجل ذلك ركزوا مجهوداتهم على استنزاف الثروات وتسخير الأرض بدون حساب، كما أنهم لم يهتموا باستصلاح الأراضي البور أو الأراضي الموات الممتدة على ملايين الهكتارات جنوب التل شرقا وغربا، بالإضافة إلى إهمال العمليات الاستصلاحية[4].

[1]- احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط02، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص36.

[2]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص44.

[3]- حسن بهلول، المرجع السابق، ص124.

[4]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط01، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص40.

في ذلك يذكر السيد (Guynémer) في تقريره قائلا: "هبطت الأسر الأولى إلى الجزائر المستعمرة بداية من شهر ديسمبر 1871م وتم استقبالهم في الجزائر العاصمة وسكيكدة وقسنطينة ومنهم من وصل متأخرا إلى وهران، ومعظم هؤلاء المهاجرين ليسوا بمزارعين فهم عادة عمال مدن أو سكان محليين في المناطق الغابية الذين لم يدفعوا المحراث قط، وكان علينا أن نعطيهم ليس الأدوات فحسب بل معلمين أوروبيين ومن السكان الأصليين (الجزائريين) لتعليمهم كيفية استخدامها..."[1].

وكانت فرنسا على قناعة راسخة مفادها أن الأرض الجزائرية أرض معطاء بالتجربة وشهادة التاريخ لها منذ عهد الاحتلال الروماني خاصة في محاصيل الحبوب والزيتون والخمر كيف لا وهي من اتخذت من قمح الجزائر ذريعة لاحتلالها[2].

ولقد أدت السياسة الاستعمارية في المجال العقاري إلى فَقْدِ الجزائريين لأملاكهم خصوصا الأراضي الخصبة وانحصارهم في أراضي أقل خصوبة أو شبه جرداء، وبالرجوع إلى الحياة العملية لتأسيس الملكية العقارية الفردية لاسيما جدول القبائل التي خضعت للتحقيقات الجماعية بموجب قانون 26 جويلية 1873م [3]فإنها شملت المناطق التي لم يكن استيطان المعمرين فيها[4]، وبذلك تحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة من ملاّك إلى أُجراء لدى المستوطنين، وازداد التفاوت الاقتصادي بين الطائفتين، إذ أن الأوروبي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة، بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة في الإنتاج[5].

وكانت انتفاضة عام 1871م انقطاعا بين أرستقراطية الأرض وشعب الأرياف، فقد نظمت هاتان المجموعتان الانتفاضة كل واحدة على حدى: فمن جهة جمع "محمد المقراني"

[1]- M.Guynémer, situation des alsaciens, lorrains en Algérie, imprimerie générale des chememins de fer a chaix et gie, rue rergére, 20, prés du boulevard montmartre, Paris, 1873, p75.

[2]- مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص101.

[3]- ينظر الفصل الأول من الرسالة ص43.

[4]- رشيد فارح، "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري" المرجع السابق، ص102.

[5]- صلاح عقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، الجزائر، 1963، ص12.

الأرستقراطية العقارية التي تريد الإبقاء على امتيازاتها المكتسبة على حساب الفلاحين في أغلب الأحيان، ومن جهة أخرى تريد الطبقة الفلاحية طرد المحتل واستعادة ملكية أرضها[1].

وإذا كانت انتفاضة عام 1871م [2]هامة فذلك ليس لأنها كانت نهاية مقاومة شعب الأرياف وإنما كانت بالعكس نقطة انطلاق لنضال الطبقة الفلاحية من حيث هي فئة اجتماعية، خاصة أنها ناتجة عن دخول الرأسمالية للأرياف[3].

وكانت أول خطوة بادرت بها حكومة الجمهورية الثالثة (1870م- 1940م) هي ترحيل سكان "الألزاس واللورين" إلى الجزائر ومصادرة 340000 هـ من أراضي الجزائريين لتمنحها لهم ثم تعددت أساليب اغتصاب الأراضي لصالح المستوطنين، ومن أجل تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على مصادر رزق الجزائريين صدر قرار 26 جويلية 1873م -السالف ذكره- والذي أباح للمستوطنين التصرف في أراضي الجزائريين، وتطبيق القانون الفرنسي على إجراءات بيع الأراضي، وتخويل مصالح خاصة لإثبات عقود الملكية الخاصة، وتحديد أراضي العرش، وفي فترة ما بين 1871م و1875م تم بناء 248 مركزا استيطانيا جديدا، وبدأت سياسة طرد الجزائريين من أراضيهم وتحويل المناطق العسكرية إلى مناطق مدنية يتحكم فيها مستوطنون[4].

كان الجزائريون تحت ضغط سياسة الترهيب يبيعون أراضيهم أو مساحات منها للمعمرين بأثمان بخسة، وخاصة تلك التي لا تتوفر على عقود ملكية، وهي الثغرة التي تسلل منها المستوطنون للاستحواذ على أراضيهم، وكان بعضهم يسترجعون أراضيهم أو أراضي غيرهم بالشراء بأثمان باهظة جدا، عندما تتحسن ظروفهم المادية، وفي كل الحالات انتشرت ظاهرة السمسرة والمضاربة بأراضي الجزائريين هذا من جهة، ومن جهة أخرى قام الجزائريون بكل

[1]- عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص127.

[2]- للتفصيل أكثر ينظر: فرحاتي هالة، **مقاومة المقراني والحداد 1871م**، مذكرة ماستر، إشراف: سالم كربوعة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014م. ينظر أيضا عبد القادر صحراوي، "مقاومة المقراني والحداد من خلال كتابات لوي رين في ضوء المجلة الإفريقية" **الحوار المتوسطي**، ع 11-12، مارس 2016 ص ص272- 277.

[3]- عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص128.

[4]- عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830- 1962، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.ت)، ص ص156، 157.

الوسائل لاسترجاع أراضيهم كلما سمحت لهم الفرصة بالشراء أو الكراء وبالدم في الكثير من الأحيان[1].

لقد مس الحجز الفردي والجماعيكل الأملاك المنقولة وغير المنقولة، بالإضافة إلى ظلم الحجز عانى الجزائريون أيضا ظلم غرامة الحرب[2]المقدرة بـ 19.000.000 فرنكا فرنسيا لـ 313 قبيلة، أما مجموع الغرامات التي فرضت على الجزائريين كنتيجة لثورة 1871م قدرت 37 مليون فرنك تقريبا، ومن لم يستطع دفع قيمة الحجز فورا يسلطون عليه غرامة الحرب بقيمة 50.0000هـ كمصادرة[3].

المبحث الأول: ملكية الأرض

تعد السياسة الفلاحية من مميزات السياسة الاقتصادية الأوروبية الفرنسية العامة المتبعة في الجزائر، وكان أساسها الأرض والاستيطان، ومن جانب آخر لا يمكن الحديث عن السياسة الفلاحية دون دراسة موضوع الأرض، والتي هي خمسة أنواع من الأراضي التي سادت الجزائر أواخر العهد العثماني: أراضي المـُلك، أراضي العرش، أراضي المخزن، أراضي صحراوية موات وأراضي البايلك[4].

إن تقليص أراضي الملكية الجماعية المعروفة باسم العرش أو السبيقة وإخضاعها تدريجيا للأحكام العامة للقانون الفرنسي كان الهدف منها تحديد ملكية القبائل والأعراش، وفي البداية ابتدعت نظرية الدولة المالكة الرقبة في أراضي العرش بهدف تمكينها من الاستيلاء على أجزاء منها بدعوى عدم الاستغلال، ثم إيراد استثناءات عدم قابلية التصرف في أراضي العرش، وذلك بالسماح بالوعد بالبيع تحت شرط استكمال التحقيق الجزئي فيها تبعا لقانون 26 جويلية

[1]- صادق داهش، المرجع السابق، ص25.

[2]- خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1871- 1940) أصبح الضغط الضريبي أشد وطأة على الأهالي، نظرا لتزامنه مع تسديد غرامات الحرب. للاستزادة ينظر بن موسى حمادي، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)"، **الحقيقة**، ع36، 2015، ص124 وما بعدها.

[3]- صادق داهش، المرجع السابق، ص25.

[4]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص39.

1873م والقوانين اللاحقة له؛ أي قانوني 16 فيفري 1897م و04 أوت 1926م، وهو ما مكن من بيع أراضي العرش لفائدة المعمرين وحتى بين الأهالي[1].

01- **أراضي العرش**: كانت أراضي بور تقوم القبيلة باستغلالها على نحو مشاع بين أفرادها، فكان كل فرد في هذه القبيلة يقوم باستصلاح أو زراعة قطعة من هذه الأرض يصبح له الحق الخاص عليها، وهو حق ينتقل بطريقة مباشرة إلى ورثته من الذكور.

02- **أراضي المِلك**: سميت بهذه التسمية لذات طبيعة حق الملكية والتي تعتبر محل ذلك الملك، والملك هو الملكية العادية للقانون العام، يخول لصاحبها حق الانتفاع والتصرف بالشيء بصفة مطلقة، تعني أيضا هذه الكلمة كل مال حر قابل للتحويل بإرادة مالكه، وتشكل فعلا أراضي الملك معظم جهة التل الجزائري، وتحتل كذلك كل المرتفعات الجبلية في منطقة الجزائر وفي منطقة قسنطينة الأوراس، وتشتمل كذلك الأقاليم ملك على كل الواحات في الصحراء كما نجدها أيضا في بعض مناطق السهول مثل وادي الشلف[2].

وهي تلك الأراضي التي كانت توجد على الأخص في التل والمناطق الجبلية بالقبائل وهي عبارة عن ملكيات خاصة للأفراد، تتواجد في الأوراس والقبائل الصغرى وواحات الصحراء وقرب المدن، ويعلل "بويان" (Pouyanne) تواجد أكثرها في المناطق البعيدة عن المدن نظرا لعدم تمكن الأتراك العثمانيين من السيطرة عليها، وتعد ملكية خاصة وعادية وحقا جماعيا لمن ينتفع بها، وكانت تستغل بشكل فردي، وقدرها "وارنيي" بحوالي أربعة ملايين ونصف المليون هكتارا[3].

03- **أراضي الأحباس**: وهي أراضي تابعة لمؤسسات دينية (الأوقاف)، ذات منفعة جماعية في استخدامها، ولكنها غير مملوكة فرديا، فهي أشكال مختلفة من ناحية العلاقات الإنتاجية[4]، والحبوس نظام آخر مميز للتشريع العقاري الإسلامي، يتضمن هبة فيما بين الأحياء

[1]- رشيد فارح، المرجع السابق، ص ص119، 120.

2- عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر؛ العقار، دار هومة، الجزائر، ص28.

[3]- احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص49.

[4]- حسن بهلول، المرجع السابق، ص120.

وعطاء يتميز خاصة بقصد الخير بتحليل ذلك نصل إلى التعريف التالي: هو عقد بموجبه يخرج مدعي الحبوس من التجارة وبقصد الخير شيئا كان ملكا له، ويبقى بين يديه إلا التصرف في حق الانتفاع فقط منذ أن يعلن رغبته في وضع شيئه هذا حبوسا لصالح شخص أو عدة أشخاص معينين في عقد التأسيس، والذين يستمتعون بالتالي بالانتفاع وفقا لأي تسلسل يحدده المؤسس، يجب أن يترابط هذا التسلسل بشكل يصل الانتفاع في الأخير وإلا في الحال بين يدي شخص اعتباري ذات طابع ديني يستعمله بقصد الخير[1].

04- **أراضي البايلك**: هي عادة الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن حيث توجد حاميات الجند، تزرع هذه الأراضي بالاعتماد على السخرة المفروضة على القبائل المجاورة أو مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث والحيوانات الحمولة والبذار، وينالون خمس الإنتاج كأجر لهم، بعد ذلك يقوم الوصي بجمع الإنتاج من المخازن والصوامع العامة، وفي هذه الفئة من الأراضي نحن أمام نظام اقتصادي تعود الملكية الحقيقية فيه إلى الوصي الذي يسيطر على نظام القوى المنتجة وعلى نظام علاقات الإنتاج[2].

على إثر الاحتلال الفرنسي في عام 1830م وبحكم أصول الشريعة الإسلامية في حد ذاتها حازت الإدارة الفرنسية باسم البايلك أملاكا معتبرة، إضافة لذلك مارست حقوقا على مساحة كبيرة من الأراضي التي لا تنتمي إلى أملاك البايلك الخاصة، وأعطى لنظام العرش الموجود في العديد من القبائل الخاضعة له، وكذا التنازلات الوقتية العديدة والمهمة، اعتقادا بأن كل التراب الجزائري كان ملكا للدولة، وهذا مبالغ فيه، إذ كانت هناك أقاليم شاسعة ذات الملكية الخاصة هي القاعدة، حيث تمنح لصاحبها حق مانع ومطلق، ولكن لا يمنع ذلك للبايلك بصفات مختلفة حقوق الملكية والأملاك الواقفة، والتصرف الحر، والنزع على معظم التراب الجزائري بمتابعة الإحصاء المقدم من طرف المقرر لقانون 1873م، لذا دخلت تسعة

[1]- عمار علوي، المرجع السابق، ص ص33، 34.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر (محاولة لدراسة دور التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين عامي 1830- 1962)، تر: نخبة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، (د.ت) ، ص ص27، 28.

ملايين من الهكتارات في التل ضمن هذا الصنف، ونسبة خمس ملايين فقط نجت تماما من حقوق البايلك[1].

05- **أراضي المخزن**: وهي الأراضي التي يصادرها أو يشتريها "الباي" من القبائل، وهذا النوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرض العزل، سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان وقامت أساسا على المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج "أحمد باي" أملاك قبيلة أولاد عبد النور[2]، ويتنازل عنها لصالح:

- كبار موظفي الوصي الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين.

- قبائل تدعى عزل التي ترضى بتقديم الحدود والولاء للباي، تعطي هذه القبائل قسما من المحاصيل للباي لكنه أقل مما تعطيه بقية القبائل.

- مزارعين أفراد بعد أن يدفعوا الإتاوات المفروضة عليهم عينيا، ومن المؤكد أن هنا المالك الفوقي للأراضي لا يمارس حقه في تحديد استخدام وسائل الإنتاج والمحاصيل، بيد أن احتفاظه بحق ملكية فوقي على هذه الأراضي يصف تحديد استخدام وسائل الإنتاج من قبل المالكين الفعليين: استحالة التخلي عنها بواسطة التنازل مثلا[3].

ترتب عن سياسة مصادرة أراضي العرش وأراضي الأحباس وأراضي البايلك والمخزن والملك أن عددا من المساحات الزراعية تم الاستيلاء عليها من طرف الحكومة الفرنسية، ونجد "كارل ماركس" يسجل في كتاباته عن الجزائر عندما زارها في 1882م بأن الأراضي الزراعية كانت قبل الاحتلال كلها بين أيدي الجزائريين مهما كان شكل حيازتها القانوني، وحسب الإحصائيات الواردة في مذكراته كانت موزعة كالآتي:

01- حوالي 1500000 هـ أراضي الدولة.

02- حوالي 5000000 هـ أراضي العرش.

03- حوالي 3000000 هـ أراضي الأحباس والأوقاف.

---

[1]- عمار علوي، المرجع السابق، ص42.

[2]- احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، المرجع السابق، ص49.

[3]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص27، 28.

04- حوالي 3000000 هـ أراضي الأشخاص[1].

والملكية العقارية أو ملكية الأرض في الجزائر خلال فترة ما قبل الاحتلال وما بعده وحتى بداية ثورة الشيخ المقراني 1871م نجد هنالك أنواعا من الملكيات التي كانت قائمة منها نظام ملكية العرش، وهو لا يعد ملكية جماعية، وإنما يمكن اعتباره ملكية مشتركة، حيث يملك كل واحد من أعضائها جزءا معينا من الأرض الفلاحية، يقيم فيها كل واحد من الأعضاء، ولا يسمح لجاره بالاعتداء عليها، ويلاحظ انتقال من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية بفضل العمل الشخصي الذي يحيي الأرض البور، وأن الأراضي التي تم إحصاؤها في إطار قانون الـ"سيناتوس كونسيلت" في 1863 م يصل إلى 317390 هـ، وهي أراضي جيدة وخصبة وأراضي العزل، هذه موجودة في نواحي قسنطينة وسهول وادي الصفصاف[2]ووادي سيبوس ومنطقة قالمة وسطيف[3].

وهناك أراضي منطقة وادي الزناتي ومنطقة ميلة، وقد تم توزيع الأراضي على الكولون ما مقداره 70.8% من أراضي العزل والتي تقدر مساحتها الإجمالية 225000 هـ، بينما حافظ الجزائريون على مجموع 60897 هـ أي الخمس 17.17% وجرى الطرد الجماعي لأصحاب أراضي العزل[4].

06- **الأراضي الصحراوية**: أو أراضي الموات تختلف عن الأنواع الأخرى في عدة أسس أولها الاعتماد على مياه الآبار، حيث كان الماء ملكا خاصا ولمالكه الحق في بيعه أو وقفه، إلا قطاع الشمال الذي يعتمد على مياه الأمطار، الأساس الثاني يتمثل في أن هذه الأرض شاسعة إذ قدرها "وارنيي" بحوالي 26 مليون هـ، كان يفلّح منها حوالي ثلاثة ملايين هـ فقط، وكان قسم منها يتصرف به الأفراد كأنه ملكية خاصة، ويحصر الكثير من الباحثين أنواع الأراضي بالصحراء في ثلاثة أنواع هي:

---

[1]- نقلا عن حسن بهلول، المرجع السابق، ص126.

[2]- يقع بإقليم بلدية صالح بوالشعور بولاية سكيكدة، يصب في البحر الأبيض المتوسط.

[3]- أحمد حسين السليماني، "نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830- 1871"، **المصادر**، ع 06، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص ص111- 115.

[4]- أحمد حسين السليماني، المرجع السابق، ص ص115- 121.

01- أرض الواحات وهي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما الشأن في واحة سيدي عقبة.

02- سمي بأرض الجلف أو البعل وتتواجد على ضفاف الأنهار.

03- هو أرض الخلا أو البارود ذات المساحات الشاسعة[1].

يمتلك الأوروبيون (المعمرون) الأرض في الجزائر المستعمرة إما من الاستحواذ أو الهبات التي منحتها الدولة الفرنسية للمستوطنين كمكافأة مقابل الخدمات المقدمة أو من أجل تعزيز الهجرة، وأن حيازة الأراضي المكتسبة وأراضي الامتياز (يكون فيها صاحب الامتياز قد أوفى بالالتزامات التي تفرضها اللوائح المكفولة بموجب القوانين المدنية)، أما السكان الأصليين (الجزائريين) الذين هم دائما تقريبا في حيازة مشتركة لا يملكون نفس الشروط مثل الأوروبيين فإنهم يزرعون أو يمتلكون أراضي الملك وأراضي المخزن[2].

وحتى تظل هذه الأرض ملكا لأولئك الذين هاجروا من أوروبا باتجاه الجزائر ومن شرائح مختلفة منهم حتى الصعاليك وقطاع الطرق، قامت الحكومة الاستعمارية ببناء القرى الاستيطانية في كامل التراب الوطني، خاصة في الأراضي الخصبة بمناطق قسنطينة، عنابة...، ومنحت لهم الأراضي الزراعية بالمجان وقدمت لهم المساعدات، وشكلت التعاونيات الفلاحية، لكن الأكيد أنها كانت الانطلاقة الرئيسية في عملية التوسع الاستيطاني المنظم أو الحر خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وصادرت الإدارة الاستعمارية الأراضي الخصبة من أصحابها الأصليين (الجزائريين) ومنحتها للمعمرين الجدد، ودعمتهم بالوسائل والتجهيزات والقروض المالية، وبالمقابل جرى تفقير الأهالي وتجويعهم من خلال طردهم إلى مساحات جرداء وتجريدهم من مهمتهم المتمثلة في الفلاحة[3].

بينما جمع القطاع الفلاحي التقليدي الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين زاولوا في معظمهم زراعة معاشية للإقتتات لا غير في ظل واقع معيشي مزري فرضته عدة ظروف عمقت

[1]- احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية، المرجع السابق، ص50.

[2]- Paul Vialatte, des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine, imprimerie de L.Morle, rue d'aumale 02, Paris, 1879, p14.

[3]- سعد طاعة، "البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1830- 1954"، **المصادر**، ع 17، 2008، ص ص70، 73.

من أزمة الزراعة الجزائرية التي عانت تحالف ظروف عدة؛ طبيعية وبشرية واقتصادية، ساهمت كلها في ركود انتاج هذا القطاع؛ من واقع تضاريسي يجعل الأرض في الجزائر قليلة ومنحصرة إلى خصائص مناخية غير مساعدة كقلة الأمطار والإنجرافات التي شكلت أهم أسباب تناقص المساحات الصالحة للزراعة بنسب مقلقة[1].

وبالنسبة للأراضي المدنية وفي حالة الملكية الخاصة في عمالة قسنطينة تم تسليم أغلبية أراضي الدولة إلى الإدارة الاستعمارية عن طريق الامتياز والحيازة في المزاد العلني، وجزء من الأراضي العسكرية، وإثر قانون "سيناتوس كونسيلت" الصادر نتاريخ 23 أفريل 1863م كانت أراضي العرش مفصولة جزئيا، ولم تصبح بعد إلى الملكية الفردية، وتنقسم الأراضي المدنية الملكية إلى أراضي كبيرة وأخرى صغيرة، فالحجم الكبير هو 150 هـ أما الحجم الصغير فمن 10 إلى 50هـ، وعموما فإن الملكية لدى السكان الأصليين (الجزائريين) ضعيفة جدا[2].

وتعتبر أراضي قسنطينة من أخصب الأراضي، وما زادها خصوبة وفرة الماء الذي يأتيها من وادي الرمال ووادي بومرزوق، ومن بين الأراضي الخصبة أيضا إقليم التل الذي يقع في الجهة الشمالية من المدينة ولا تبعد عنها إلا ببضع عشرات الكيلومترات، والذي يشمل مناطق عدة مثل فج مزالة وميلة وواد زناتي الذي يحتوي على تربة غنية وصالحة للزراعة، بالإضافة إلى توفرها على المياه سواء المحيطة بها أو القريبة منها أو البعيدة عنها، وما زاد من أهمية هذا الإقليم فلاحيا هو كمية التساقط الهائلة من الأمطار، وقد أهلت هذه النسبة وخصوبة التربة لأن يعد هذا الإقليم من أهم مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر، كما ينتج أيضا الخضر والفواكه في المناطق التي تتوفر فيها المجاري المائية والأودية ومنابع المياه، إضافة إلى أن الجهة الجنوبية والتي تسمى بالسهول القسنطينية العليا والتي تمتد من غرب مدينة سطيف إلى جبال سوق أهراس شرقا هي الأخرى تضم أراضي خصبة وتعد من أهم المناطق المنتجة للحبوب بالجزائر[3].

[1]- احميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية، المرجع السابق، ص50.

[2]- الهواري قبايلي، المرجع السابق، ص84.

[3]- عبد القادر دحدوح، قسنطينة محطات تاريخية ومعالم أثرية، ط01، نوميديا للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص ص55 .56

وقد اعتبر الفرنسيون أن الملكية المشتركة تشجع على انتشار الشيوعية في الأذهان لما فيها من مقومات التماسك الاجتماعي للعمالة وأنها تمثل خطرا على الجزائر وعلى فرنسا نفسها، ولهذا فرضت إدارة الاحتلال على الجزائريين أن يقوموا بتوزيع الأراضي وتقسيمها ليتحقق عن طريق هذا التقسيم هدفين اثنين، تمثل الأول في إضعاف الروح الجماعية للجزائريين، حيث أن توزيع الأراضي يعتبر خير وسيلة للقضاء على وحدة القبيلة التي ستبقى دائما على استعداد للثورة ما دامت محتفظة بوحدتها وقوتها، وأما الثاني فهو اتخاذ مسألة توزيع الأراضي طريقة سهلة لنقلها لأيدي الكولون الأوروبيون[1].

استعمل المعمرون كل الحيل والقوانين التي صدرت مع نهاية القرن التاسع عشر لتسهيل مهمتهم في الاستيلاء على العديد من الأراضي مستغلين جهل وسذاجة وفقر الأهالي، فقد كان المعمرون حينذاك يستغلون احتياجات من بقيت لهم أراضي بجانب مزارعهم الواسعة ولو كانت في سفوح الجبال فيقرضونهم النقود بفائدة فاحشة، وعندما يعجز الملاك الأهالي عن دفع القرض الذي تسلموه من المعمر وفائدته تصادر الأرضي الملاصقة لمزرعة المعمر وتصبح جزءا من أرضه[2].

وكمثال عن ذلك – السطو عن طريق القوانين الجائرة – هو أمر تقسيم وتوزيع أراضي عرش بني صبيح بالميلية سنة 1889م، والحالة الثانية هو عقد بيع أراضي عرش بني محمد ببجاية 1890م، وهي من ادعاءات المعمرين بأن أجدادهم هم الذين باعوهم الأراضي بدليل حيازتهم لوثائق التمليك الشرعية[3].

ولقد استخدمت فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية أساليب مختلفة للاستغلال ونهب الأراضي وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الجزائري، فقد ربطت الاقتصاد الجزائري باقتصادها

[1]– حسن بهلول، المرجع السابق، ص127.

[2]– علي خنوف، مقاومة سكان منطقة جيجل للاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، ط01، منشورات الأنيس، الجزائر، 2012 ص ص212، 213.

[3]– علي خنوف، السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، منشورات الأنيس، الجزائر 1999، ص68.

وجعلته مكملا له[1] من حيث الانتاج وذلك بتغيير وظيفة الأرض وطبيعة النظام الجمركي، وبلغت المساحة الإجمالية سنة 1881م للممتلكات الريفية التي يمتلكها الأوروبيون 108108 هـ[2].

وفي سنة 1930م بلغت الملكية الأوروبية للأراضي الصالحة للزراعة ما يقارب 2350000هـ، توزعت على 25337 وحدة زراعية، منها 5411 تزيد عن 100 هكتار، وفي سنة 1940م انخفض عدد هذه الوحدات إلى 6345 وحدة تزيد عن 100 هكتار، في نفس الوقت الذي شهدت فيه نسبة عدد المستوطنين ارتفاعا من 833000 ن سنة 1926م إلى 881000 ن سنة 1931م والقضاء على الملكية الصغيرة ودمجها في مساحات المضاربين الكبار، ثم أن الملكية الكبيرة ارتفعت بنسبة 18% ومساحة 30% بالنظر إلى الملكية الأوروبية الصغيرة، وعلى حساب الجزائريين أصبح 2% من المزارعين الأوروبيين يسيطرون على 25% من الأراضي الصالحة للزراعة، وتم تحويل جزء هام من الأراضي الخصبة إلى زراعة الكروم بقصد إنتاج الخمور حيث وصلت إلى 400 ألف هكتار[3].

وبتاريخ 31 ديسمبر 1897م كان عدد السكان الزراعيين في الجزائر 3535473 شخصا يمثلون 203815 أوروبيون و3331658 من السكان الأصليين (الجزائريين)، وقد قدرت قيمة المعدات الزراعية التي يمتلكها المزارعون سواء الأوربيون أو السكان الأصليين (الجزائريين) بـ29302312 فرنكا فرنسيا، وحسب إحصاء سنة 1868 م يمكن التأكيد أن الزراعة في الجزائر تقدمت أكثر مما عليه في فرنسا، كما أن هناك مدارس للزراعة ومثال ذلك مدرسة زراعية في البويرة تم إنشاؤها عام 1899م، ومدرسة أخرى بسكيكدة، كما تم خدمة النباتات الزراعية وإنشاء مجال التجارب في الجزائر العاصمة وهو مخبر يوزع الشتلات والبذور على المزارعين الأوروبيين والسكان الأصليين (الجزائريين)[4].

[1]- نايت قاسمي، مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013 ، ص ص43، 44.

[2]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص ص 39، 40.

[3]- نايت قاسمي، المرجع السابق، ص44.

[4]- E.Lacanaud, L'Algérie au point de vue de L'économie sociale, giralt, Imprimeur-Photograveur, Rue des colon 17, 1900, Alger, pp37,38.

وفي سنة 1881م استخدم الأوروبيون 82266 أداة زراعية بقيمة 13818529 فرنكا فرنسيا، وبلغ عدد هذه الصكوك في عام 1884م ما مجموعه 96399 صكا، وبلغت قيمتها الإجمالية 499449 فرنكا فرنسيا[1].

وتميزت البنية العقارية الجزائرية بظاهرة الملكية الزراعية الصغيرة حيث نجد متوسط الوحدة الزراعية 11.52 هـ للوحدة الواحدة وان 69.85% من المزارع متوسط مساحتها أقل من عشرة هكتارات للوحدة وهي تمثل مساحة 18.26%، في حين نجد المزارع التي تتجاوز مئة هكتار للوحدة لا تمثل سوى 01.33% وتشكل مساحة 22.98%، أما البنية العقارية للمعمرين فتميزت بالملكية الكبيرة بحكم أن متوسط مساحة المزارع هو 123.73 هـ للوحدة، وأن المزارع التي تفوق مئة هكتار للوحدة تمثل 28.97 وتجمع ما يقارب 87.35% من مساحة القطاع، في حين المزارع التي مساحتها عن عشرة هكتارات للوحدة رغم أنها تمثل 33.73% من مجموع المزارع، إلا أنها لا تستحوذ سوى على 00.83% من إجمالي المساحة، لذلك فإن تشكيل بنية عقارية هي غير عادلة بوجود ملكية كبيرة للمعمرين وملكية صغيرة للجزائريين[2].

منذ عام 1930م أخذت ملكيات الأهالي الصغيرة تتقلص وتظهر بدلها ملكيات متوسطة في حين جزأت نسبة أخرى منها إلى ملكيات أصغر، وتتألف أربعة أخماس ملكيات الأهالي من قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة ولا يستعمل أصحابها الأسمدة والآلات الحديثة ولا يحصلون على القروض الزراعية، ويعتمدون على الحيوانات وعضلات الإنسان والمحراث الخشبي ويضطرون إلى إراحة أراضيهم عامين كاملين لتوفير المراعي والعلف لحيواناتهم[3].

[1]- G.G.A, Statistique générale de L'Algérie Années 1882 à 1884, Imprimerie de L'axociation Ouvrière, p.fontana c "[3],MDCCCLXXXV, Alger, 1884, p141.

[2]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص56.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص55.

المبحث الثاني: الإنتاج الفلاحي

تحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة بعد الاحتلال الفرنسي من ملاك إلى أجراء لدى المستوطنين، وازداد التفاوت الاقتصادي بين الجزائريين والأوروبيين، إذ أن الأوربي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة، بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة في الإنتاج[1].

ومنذ بداية الاحتلال اتضح أن ثقافتين مختلفتين ميزتا الحياة العامة في الجزائر أدتا إلى تطبيق نمطين فلاحيين: الأول التزم به المسلمون الجزائريون، والثاني جاء به الأوروبيون، وفي رأي "غيسلان مولار": أن الجزائري كان محكوما إلى الثقافة الإسلامية التي تفرض عليه التزام القناعة وبالتالي الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي وفي مقدمته الحبوب، زيادة على هذا فإن حوالي 30% من الجزائريين لا يُفَلّح كل منهم أكثر من 10 هكتارات بحكم محدودية الإمكانات المادية والبشرية، بالإضافة إلى أن الجزائري كان يفلح الأرض مرة كل سنتين لاعتبارات تقنية واجتماعية عادة، لأنه لم تتوفر له الفرصة ليعمل على تطوير أدوات الإنتاج، وهو ما يفسر بقاء الحياة في الجزائر منذ العهد الروماني على نفس النمط الاقتصادي والاجتماعي دون حدوث تغييرات مكنت الجزائريين من التطور[2].

وتتكون الطبقة الفلاحية من مجموع الناس الذين يشتغلون في الأرض من العمال المزراعيين والخماسين، والملاكين المتوسطين الذين يشتغلون في أرضهم، غير أنهم يستخدمون أيضا أيدي عاملة أجيرة بمعاش، وقد ظهرت هذه الفئة الاجتماعية في الجزائر لأول مرة على المسرح السياسي عام 1871م، فقد انبثقت من تفكك البنية الاجتماعية القبلية التي كانت سائدة ف الأرياف الجزائرية وقت الاحتلال، وإن تطور الاستعمار قد حول بعمق تنظيم الأرياف، وقد أدى نزع ملكية أراضي القبائل وتحالف بعض الأرستقراطيات القبلية مع الحاكم الاستعماري إلى انحلال التنظيم القبلي وولادة فئة كبار الملاكين القاريين من جهة الفرنسيين والجزائريين كذلك وطبقة الفلاحين من جهة أخرى، وتعتبر انتفاضة عام 1871م على المستوى

[1]- صالح عقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة، الجزائر، 1963، ص12.

[2]- احميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص ص39، 40.

السياسي والعسكري عن التقسيم الذي جرى في الأرياف الجزائرية وبروز الطبقة الفلاحية من حيث أنها قوة سياسية مستقلة ذاتيا[1].

أما من حيث الإنتاج فإن أغلب هذه الأراضي سواء كانت ملكا للبايلك أو ملكا خاصا أو حُبسا فإنها تشتغل في إنتاج الحبوب على اختلاف أنواعها، وعلى الخصوص القمح الصلب الذي يتطلب تربة متماسكة وأمطار كافية، ولهذا اشتهرت به منطقة الشرق الجزائري التي تحمل نفس هذه الخصائص، وكانت تعد من أكبر المناطق المنتجة لهذا النوع وهو يتميز بكثرة دقيقه وجودته[2]، ولقد كانت في مدينة قسنطينة حركة اقتصادية هامة في العهد العثماني واستطاعت بحيويتها أن تفرض استقطابا على الأرياف المجاورة، وقد غلب الطابع الفلاحي على نشاط سكان قسنطينة مقارنة بما يمارسونه من الصناعة، فكانت بذلك الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشته غالبية السكان[3].

كما وجدت فرنسا في حبوب الجزائر على قلتها مخرجا لأزمتها عام 1847م، لأنها سدت جزءا من احتياجاتها من هذا المردود، ولقد كانت الجزائر تنتج من الحبوب على مختلف أنواعها ما يكفي لتغذية سكانها من بشر وحيوانات، وكان الفائض حسب الشهادات الأوروبية المعاصرة يصدر إلى جنوب فرنسا وإيطاليا لإنقاذ الأهالي هناك من المجاعة القاتلة، ثم جاء الاستعمار وشرع في امتصاص خيراتنا بطريقة فوضوية ومكثفة في آن واحد إلى أن كان الاحتفال بمرور قرن من الزمن على الغزو الفرنسي فطالعتنا بعض الصحف بحقائق مرة لم تكن في الحسبان مفادها أن الجزائر اتلي كانت تصدر القمح والشعير قد أصبحت سنة 1930م مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانها[4].

وكان لقانون 26 أفريل 1851م – الذي بموجبه تأسس بنك في الجزائر– دفع كبير في تشجيع الفلاحة بها، إذ نص هذا القانون على أن يمنح بنك الجزائر قرضا لكل معمر مالك

[1]– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، تر ومر: فيصل عباس وخليل أحمد خليل، ط02، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1982، ص ص07- 12.

[2]– عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص57.

[3]– يمينة سعودي، الحياة الأدبية في مدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية، نوميديا، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص95.

[4]– احميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838-1858)، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص94.

لأرض، وقد كان لهذا القانون مفعوله، إذ عرف إقبالا كبيرا من المعمرين، وقد تضاعف الإنتاج الفلاحي من الحبوب في الجزائر الأمر الذي أنقذ فرنسا من أزمات عديدة، منها أزمة حرب القرم وما تولد عنها، هذا إلى جانب ما عرفته الجزائر المستعمرة من إقبال المؤسسات الاستثمارية عليها، وكانت مؤسستي الهبرة والمقطع اللتين تحصلتا على 24.000 هـ من أجود الأراضي الزراعية، والشركة الجزائرية العامة التي استحوذت على 100.000 هـ والشركة السويسرية على 20.000 هـ[1].

ولم يكن التسليف (القرض) الزراعي سهل المنال بالنسبة للأهالي رغم أنه أسست منذ 1893م شركات أهلية للتعاون والادخار، وأنشئ صندوق مشترك لها عام 1933م وأعيد تجميعها خلال الحرب العالمية الثانية وأصبحت 260 شركة عام 1940م و107 شركة عام 1946م و105 شركة عام 1954م، ولكنها لم تكن تقدم المساعدة إلا لنصف مليون شخصا مالكا، وحاولت الإدارة الاستعمارية منذ عام 1937م أن تنشط الاقتصاد الأهلي الريفي، ولكن لم تحقق أي نتيجة مهمة، وضمت الجمعيات الزراعية المستحدثة لذلك الغرض إلى الشركات الأهلية للتعاون والادخار والمستغلات الخاصة وتحولت إلى مساعدة غير الأهالي[2].

لقد فرضت السلطة الاستعمارية أفكارها الاقتصادية ونصوصها التشريعية على المجتمع الجزائري، حيث طرحت مبدأين غريبين تماما على المجتمع هما: حرية التصرف في الأرض، وحرية المعاملات، ولكن هذه الحرية لخصت بها المعمرين، أما بالنسبة للجزائريين فقد كان النهب والمصادرة والاستيلاء على الأرض والممتلكات، وإن التأثير الحقيقي الذي كانت تسعى إليه المكاتب العربية لتجسيده بين الفلاحين الجزائريين هو حملهم على القناعة بالمزروعات الصناعية الاستعمارية وتقويض تقاليدهم الفلاحية، فمثلا كان اهتمامهم بنشر زراعة القطن والدخان وغيرهما، إن الفلاحة هي أولى مصالح الدولة، وكان هدف ضباط تلك المؤسسة (المكاتب

[1]- احميدة عميراوي، السياسة الفرنسية...، المرجع السابق، ص94.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص57.

العربية) هو تلقين الفلاحين الجزائريين طرق ووسائل الفلاحة الاستعمارية شريطة أن يكون المردود لصالح هذا الاستعمار[1].

أدخل المعمرون الزراعات التجارية الواسعة كالتبغ وعنب الخمر والقطن وغيرها، وادّعوا أن تلك الأراضي وجدوها مستنقعات وبورا، وأن الفضل يعود إليهم لتجفيفها وإصلاحها والحقيقة أن المستنقعات ما هي إلا قطرة من بحر بالنسبة لبقية الأراضي المستصلحة طبيعيا وهم لم يفعلوا ذلك إلا بعد التأكد من خصوبتها ووفرة مردودها[2].

كانت الطبقة الفلاحية العربية تمارس زراعة خفيفة وضعيفة المردود تستريح فيها الأرض لسنتين، وعلى هذا فقد كان الحصر مؤثرا فيها بوجه خاص، وأدى توسيع أراضي الاستيطان وإغلاق مراعي الغابات وارتفاع أجور أراضي المرور إلى تقهقر الماشية والبداوة[3]، وكان أهم مزروع في البلاد هو الحبوب الغذائية، وبصفة خاصة القمح التي كانت الجزائر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة[4]، وإنتاج المسلمين من الحبوب هو متقلب جدا في الكمية لأنه ارتبط بتقلبات المناخ، بل لقد نقص باستمرار بالقياس إلى إنتاج ألأوربيين، ففي عام 1860م كان محصول الفلاحين المسلمين يمثل 80% من الحنطة المنتجة في الجزائر، وفي عام 1872م أصبح المحصول 72%، وفي عام 1938م صار 44%، والمساحات المزروعة بالحبوب وبالأساس الحنطة القاسية والشعير وعرضيا الحنطة الطرية ركدت أو حتى نقصت قليلا من عام 1873م إلى غاية 1903م، ثم نقصت كثيرا من عام 1906م إلى عام 1921م، وهو التاريخ الذي بدأ فيه صعود جديد نحو الأرقام السابقة، ورغم تكاثر المحاريث العربية، واحد لكل 85 هـ في عام 1865م وواحد لكل 23 هـ عام 1900م، والأخذ ببعض المحاريث الفرنسية، فقد نقص المردود ومنذ ذلك الحين خصصت للحبوب أراض أقل جودة ونقصت حقول القمح في منطقة التل لصالح حقول القمح في المناطق السهوبية من السهول العليا[5].

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، القافلة للنشر، الجزائر، 2013، ص178.

[2]- علي خنوف، السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص70.

[3]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط 01، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص99.

[4]- حسن بهلول، المرجع السابق، ص118.

[5]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص ص99، 100.

كان الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على نمط الانتاج الزراعي والرعوي، وكان يستوجب توفر مساحات شاسعة بسبب الأساليب التقليدية التي لا تعتمد على الحرث العميق ولا التخزين ولا الأسمدة الكيماوية، بل كان يلجأ إلى ترك الأرض تستريح سنة بسنة لتمكينها من تجديد كميات من الآزوت الضرورية لزراعة الحبوب، تلك الأساليب تجعل مردود الزراعة والرعي محدودا إلى أقصى مستوى، ولم تكن مردودية الهكتار الواحد تتجاوز خمسة أو ستة قناطير في الأراضي ذات الخصوبة المتوسطة والمتوفرة على إمكانية السقي[1].

وفلاحة الحبوب كالقمح والشعير والخرطال والذرة، تباشر في كل المناطق التي تدرّ مردودا اقتصاديا مهمّا للسكان وخاصة في السهول الخصبة الداخلية والساحلية وفي المناطق الجبلية الملائمة، وبعض جهات الهضاب العليا الداخلية الممطرة، وتمارس الفلاحة في هذه الأراضي الخاصة وأراضي العرش والقبائل الجماعية بالمحراث الخشبي وعضلات الحيوان كالثيران والأحصنة والبغال والأحمرة في المناطق المنبسطة وشبه المنبسطة، وبالفأس وعضلات الإنسان في المناطق الجبلية الوعرة الشديدة الانحدار، ويستعمل المنجل اليدوي في الحصاد، والحيوانات في الدرس والمذرة[2] في التصفية.

ومن الصعب تقديم إحصائيات مضبوطة للمساحات المزروعة وكمية الإنتاج المحصل عليه، ولكن من الأرجح أن الإنتاج في السنوات الخصبة كان يزيد عن الحاجة، ويتم خزنه في المطامير للسنوات القاحلة، وكان أهم عائق أمام هذه الفلاحة هي الحروب الاستعمارية التي كان يشنها الجيش الاستعماري الفرنسي، ومصادرة الأراضي الخصبة من أصحابها وتمليكها للمهاجرين الأوربيين المستجلبين من أوروبا، وكذلك ربا اليهود الفاحش[3]، وقد اشتهرت قسنطينة بزراعة الحبوب والبساتين[4].

---

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص671

[2]- آلة زراعية تقليدية تذر بها الحبوب عند تصفيتها.

[3]- احميدة عميراوي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص ص398، 399.

[4]- يمينة سعودي، المرجع السابق، ص95.

وفي عام 1875م استقبلت قاعة الحبوب 356.465 هـ من القمح، جمعت منها مدينة قسنطينة 243.876 فرنكا من الرسوم و203.487 هـ من الشعير، وبلغت المداخيل منها 84.275 فرنكا فرنسيا، وفي هذه المرحلة يظهر بيان الوضع العام للجزائر في دورة المجلس الأعلى للحكومة (4876) بزيادة في المساحة المزروعة البالغة 246.630 هـ، حيث بلغ العائد المحول إلى الفضة حوالي 70 مليون فرنكا فرنسيا، وذلك أساسا من تطوير الأراضي الممنوحة للمهاجرين والأسر الجزائرية[1].

وتعد قالمة مثلا منطقة فلاحية بامتياز، حيث تتوفر على أراضي خصبة والمعروفة بإنتاج القمح الجيد، كما توجد مساحات متقطعة على سفوح الجبال وبين التلال تستغل في زراعة الحبوب وأشجار الزيتون وبعض الخضر والفواكه[2].

أما منطقة سطيف فيقول الطبيب والباحث الفرنسي "د. ب.ريون" (D. B.Ryon) أنها تشبه إلى حد كبير تلك التي في شرق فرنسا بتربتها الخصبة التي تنتج الحبوب، وهي موضوع لتجارة كبيرة، كما أن موقعها الجغرافي يعطي أهمية استثنائية لسوقها من الحبوب والأغنام والبغال والخيول، وأن أنواع الأحصنة في هذه المنطقة تتمتع بسمعة تستحقها[3].

غير أن الطبقة الفلاحية العربية التي كان النظام المالي الخاص المزعج يفرض عليها ضرائب قاسية حتى عام 1919م لم تكن تعيش في نخوة من الدورات الاقتصادية الأوروبية وكان ينبغي لها وقد تضررت بالهبوط الطويل المدى في أعوام 1873م- 1876م أن تشهد بعض الانتعاش في مطلع القرن العشرين، ولكن هذا الانتعاش لم يحدث فالتسويق القديم للحبوب والماشية (البيع بثمن بخس في الموسم والشراء من جديد في فترة ما بين الموسمين)، جعلها تتأثر بشكل خاص بالأزمات الطارئة التي تتفاقم بسبب ممارسة الربا التقليدي[4].

---

[1] -D.B.Ryon, La première tournée de révision dans la Provence de Constantine, Imprimerie ch.Bayard, place du palais, Constantine, 1877, p45.

[2]- السبتي بن شعبان، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919– 1954**، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص57.

[3]- D.B.Ryon, op.cit, p27.

[4]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص100.

في عام 1881م كان إجمالي مساحة العقارات الريفية التي يملكها الأوربيون 1.081.081هـ وفي عام 1884م بلغت 1.180.813 هـ، الفرق بالإضافة إلى ذلك 98.937 هـ وفي عام 1881م استخدم الأوربيون 82.266 أداة زراعية بقيمة 13.818.529 فرنكا فرنسيا وفي عام 1884م بلغ عدد الصكوك 96.393 صكا بلغت قيمتها المالية 16.490.449 فرنكا سويسريا كما تمت زراعة الكروم والتبغ والكتان والقطن والكرمة التي اتخذت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة في مزارع الأوربيين، والتي غطت في نهاية عام 1878 م في المقاطعات الثلاث حوالي 15.400 هـ و 27.338 هـ سنة 1881م ووصلت عام 1884م إلى 50.800 هـ، ولم يبق للسكان الأصليين (الجزائريين) الذين كانت نسبتهم أقل بكثير بمساحة قدرها 5.206 و 3.144 و 2.214 هـ[1].

وقد وجدت زراعة الكروم مجالات في إنتاجها في كثير من المناطق في الجزائر وبأسعار منخفضة جدا عن بقية الفواكه المعروفة، والجزائر يمكنها أن توفر الخمور والمسكرات التي يتطلبها التصدير للخارج وتقدر مساحتها بـ 7.180.000 هـ، أما التبغ فقد اتخذت زراعته توسعا خطيرا وهو من أكثر المنتوجات ربحا، ويزرع في أجزاء كثيرة من الجزائر وخاصة في منطقة القبائل وزراعة التبغ مجانية ولا احتكار فيها، وتطبق الإدارة الاستعمارية استخدام وكلاء تقنيين لتحسين عمليات الزراعة من أجل الحصول على عوائد أعلى من أربعة ملايين ونصف كغ عام 1878م وانتقل الإنتاج إلى ما يقرب عن سبعة ملايين كغ[2].

ومن بين جميع المستعمرات الإفريقية نجد أن الجزائر هي التي تنتج معظم أنواع الحبوب من قمح وشوفان وشعير، بمتوسط إنتاج 20.000.0000 قنطارا في مساحة مزروعة بحوالي 02 مليون هـ، وقد أدى إدخال الأساليب الحديثة في الزراعة إضافة إلى تزويد المحاصيل بقدر كبير من التمديد وزيادة في الغلة، حيث يذكر التقرير نتائج التجارب المجراة على مستوى بلدية الصومام المختلطة لآلة الحراثة على شكل شبه منحرف المنفذة من طرف السيد "سورال"

[1]- G.G.A, Statistique générale de L'Algérie Années 1882 à 1884, op .cit, p141.

[2] -L'Algérie française, tourisme- colonisation, photogravure de l'imprimerie algérienne 30, rue Sadi- Carnot, Alger, 1907 ,p11.

(Saurel)، هذه التجارب أجريت في 30 من الشهر الجاري (ديسمبر 1940) تحت إدارة السيد: "سورال" شخصيا وبحضور عدد كبير من المزارعين لا سيما الأهالي المهنيين بصفة خاصة، الذين يظهرون أنهم أدركوا تجربة التجديد هذه والمزايا التي يمكن أن نستخلص منها فآلة الحراثة هذه عملت في أراضي ذات طبيعة متنوعة ضواحي مركز سيدي عيش بحمولة وبدون حمولة، فتمت ملاحظة أنه في الأراضي الخفيفة، الجافة والحصوية خاصة كانت الحمولة بين 15 و20 كغ حتى الربع الأخير قابلة لأن تعطي نتائج مرضية[1].

السيد "سورال" رغب في أن يعهد بآلته لمدة ثمانية أيام بحيث يمكن أن تتواصل التجارب كلما سمحت الظروف المناخية، من جهة أخرى السيد "سورال" صرّح أنه لا ينوي مطلقا احتكار اختراعه- نسختان سيتم تركيبها من هذه الآلة واحدة من طرف ورشة الحدادة لمجلس المهنيين لمدرسة الذكور الأهالي EL-FLAYE، والأخرى من طرف حداد من الأهالي- بحيث أن الآلة "سورال" سيتم صناعتها وتعميمها على النواحي إذا كانت النسخة الأولى مقبولة من طرف المزارعين مؤكدة بصفة نهائية وإذا لزم الأمر يمكن أن تمنح قروض لصالح الفلاحين غير القادرين وهذا لاقتناء هذه الآلة من طرف شركة الأهالي للتوفير[2].

ونجد أن القمح الصلب الجزائري من أفضل الحبوب في العالم، وبالرغم من تخلي المواطنين عن جزء من أراضيهم للمستوطنين إلا أن القمح استقر وزاد في إنتاجه، وبلغ عدد الهكتارات المزروعة بالحبوب من قبل الأوربيين والأهالي بـ 2.910.434.51 من المحاصيل، وقد عانت من انخفاض كبير جرّاء الجفاف والجراد اللذين طال أمدهما[3]، فقد دمرت المحاصيل في أجزاء عديدة من البلاد وجعلت عام 1877م الأسوأ من بين السنوات[4].

[1] - A.W.C, rapport N°1527, le 31/01/1941, Carton N° U.D.A 54.

[2] - A.W.C, rapport N°1527, le 31/01/1941, Carton N° U.D.A 54.

[3]- نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر سنة 1877 م بسبب الجفاف والجراد الذي قضى على كل المحاصيل الزراعية في فصل الربيع لذلك لجأ الأهالي إلى بيع كل ما يملكون إلى الكولون. ينظر: مولود قرين، عمر بن قدور الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية (1886-1932)، دار الخليل، الجزائر، 2013، ج01، ص45.

[4]-G.G.A, Etat actuel de L'Algérie, Imprimerie administrative gojasso et cie, Alger, 1878, pp48, 49.

كانت الظروف الجوية بشكل عام مواتية تماما للحصاد في عمالة قسنطينة وهذا الجدول يلخص النتائج المقارنة لمحاصيل الحبوب الشتوية سنة 1933م و1934م:[1]

حبوب الشتاء	الحملة الزراعية 1932- 1933		الحملة الزراعية 1933- 1934	
عمالة الجزائر	المحاصيل القنطار	الأبعاد بالهكتار	المحاصيل القنطار	الأبعاد بالهكتار
القمح الصلب	1.054.736	249.324	1.624.032	249.157
القمح الطري	488.289	87.063	802.186	88.865
الشعير	1.245.007	261.694	1.884.821	274.027
Avoine	214.136	261.073	292.318	30.461
حبوب الجاودار	218	27	201	30
النتيجة	3.002.413	629.181	4.603.558	642.540
عمالة وهران				
القمح الصلب	1.384.830	248.538	2.279.770	264.875
القمح الطري	1.660.919	226.770	2.742.702	284.426
الشعير	2.261.552	336.246	3.174.126	330.620
Avoine	847.849	112.900	1.192.236	122.700
حبوب الجاودار	7.071	1.200	11.246	1.287
النتيجة	6.162.221	925.654	9.400.108	1.003.878
عمالة قسنطينة				
القمح الصلب	3.585.283	722.770	3.754.020	665.433
القمح الطري	507.316	69.196	575.411	78.114
الشعير	4.196.503	773.112	4.486.544	630.888
Avoine	346.347	38.628	241.055	28.885
حبوب الجاودار	26	01	//	//
النتيجة	8.608.475	1.603.707	9.057.030	1.403.320
النتائج العامة				

[1] -M.J.Carde, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1934, imprimerie solal, Alger, 1935, p522.

القمح الصلب	5.997.849	1.220.632	7.657.822	1.179.465
القمح الطري	2.656.524	383.029	4.120.229	451.405
الشعير	7.703.062	1.371.052	9.545.491	1.235.535
Avoine	1.408.359	182.601	1.725.636	182.046
حبوب الجاودار	7.315	1.228	11.448	1.317
النتيجة	17.773.109	3.158.542	23.060.696	3.049.768

يتضح من الجداول السابقة انخفاض المساحة المخصصة للحبوب الشتوية عام 1943م بمقدار 108.804 هـ مقارنة بالعام السابق، أما بالنسبة للحصاد الكلي لهذه الحبوب نفسها فقد بلغ 23.060.696 هـ بزيادة قدرها 5.287.587 هـ مقارنة مع حصاد 1933م.

ويعطي الفحص المقارن لهذه الأرقام كل نوع من المحاصيل للهكتار الواحد:

الأنواع	حصيلة الهكتار الواحد من المحاصيل	
	الأوربيون	الأهالي
القمح الطري	7،19	3،74
القمح الصلب	5،80	2،17
حبوب الجاودار	6،66	5،22
الشعير	5،66	3،44
الشوفان	10،06	4،39
الذرة	06،49	2،41
الفاصوليا	7،79	4،60
البشنة	1،69	3،14

إن محصول كل هذه المنتوجات أقل بكثير من العام السابق وخاصة بالنسبة للبشنة الذي كان عائدها 1.69 قنطارا لكل هكتار في حين أنه في عام 1876م كان 15 قنطارا في كل هكتار[1].

[1] -Etat Actuel de l'Algérie, op. cit, p50.

وقام المستوطنون الأوربيون بزراعة مختلف أنواع الحبوب (القمح الطري والصلب والشعير والشوفان...) ما يقرب من 180.000 هـ، ويتم الحرث وغيره من الأعمال من قبل موظفي المزارع لا سيما بالنسبة للحصاد والدرس، هناك أعمال مثل الحرث والطحن التي لا يمكن القيام بها مسبقا في فترة محددة لأنها تعتمد على المناخ، والطقس يحول انقطاعها ومنعها وفي مقاطعة قسنطينة على الخصوص هناك عدد معين من السكان يزرعون 750.000 من أشجار البرتقال والليمون ومليونين من أشجار الزيتون المطعمة التي تعود إلى الأوربيين، وفيما يتعلق بأشجار البرتقال فإن غلبة المزارع الصغيرة تجعل من الصعب تحديد رقم متوسط للهكتار الواحد في الزراعة ومراعاة ما يمكن أن يعود إليه كأجر للقوة العاملة[1].

وتزرع أشجار البرتقال واليوسفي في عدة نقاط في الجزائر (الخط الساحلي وسهول متيجة وعنابة) واستهلاكها في أوروبا غير محدود، وإنتاجها وفير وبشكل خاص بالنسبة للبرتقال الذي يتراوح عائده بين 600 و 1.000 فرنكا للهكتار الواحد، واليوسفي بين 800 و1.200 فرنكا، أما زراعة التين فتشير التقديرات إلى زراعة أربعة ملايين شجرة، ويمثل التين المجفف 80.000 قنطارا للتصدير، كما يتم إعطاء تمديد كبير في المستعمرة لزراعة شجرة التين، وكانت من 15 إلى 20 عاما تعطي 06 قنطارات بسهولة من التين المجفف، ويمكن للهكتار الواحد أن يحقق أرباحا تتراوح ما بين 350 و 600 فرنكا[2].

في عمالة قسنطينة هناك 3.063.478 شجرة تين، وكان إنتاج التين المجفف 62.633 شجرة أخرى بذل جهد كبير لتحسين نوعية وعرض التين المجفف ولا سيما في دائرة بجاية حيث يمكن توسيع مزارع الحمضيات في الوديان والسهول المنخفضة كان حصاد عام 1934م حوالي 28.000 هـ أقل من عام 1933م، وتشغل المزارع بخلاف التين والزيتون والحمضيات 3.514 هـ في عمالة الجزائر العاصمة و2.849 هـ في عمالة وهران و3.214 هـ في عمالة قسنطينة، حيث تم تنفيذ مزارع أشجار المشمش في بعض نقاط من البلاد، وكان الجهد محدودا

[1]-Arbert Glorieux, la colonisations française dans ses rapports avec les indigènes algériens, primerie orientale, p. fontana et [e] ,Rue d'Orléans, 29, Alger, 1900, p11.
[2] -L'Algérie française, op.cit, pp13- 15.

بسبب ارتفاع تكلفة المزارع، كما نمت البقول على مساحة 21.963 هـ وأنتجت 140.891 قنطارا، أما زراعة الفاصوليا فأعطت نتائج مرضية جدا وينبغي تطويرها من أجل تحقيق دوران الحبوب، أما زراعة البطاطس فكانت على مساحة 377 هـ و13.624 قنطارا، وتبلغ المساحة الإجمالية 5.712 هـ، حيث تم استخدام 110.771 قنطارا من البذور تنتج محصولا قدره 385.970 قنطارا أو 3.47 قنطارا واحدا من البذور، أما الأعلاف فبالنسبة للمراعي الطبيعية باستثناء العلف الذي تم جمعه فكان الإنتاج كالآتي:

العمالات	الجزائر	وهران	قسنطينة
المساحة	13.270 هـ	8.751 هـ	15.952 هـ
الإنتاج	215.786 هـ	150.899 هـ	364.969 هـ

ثم زراعة الأعلاف الاصطناعية كالتالي:[1]

عمالة الجزائر 23.624 هـ

عمالة وهران 5.395 هـ

عمالة قسنطينة 2.827 هـ

ويبلغ عدد الأشجار من مختلف الأنواع المزروعة في المقاطعات الثلاث 43.570 شجرة أي 6.656 نوعا ممّا كان عليه في عام 1876م وفي ما يلي توزيع الأشجار في المقاطعات الثلاث:

النباتات	المقاطعات			
	الجزائر	وهران	قسنطينة	النتيجة
عند الأوربيين	5.645	820	3.475	9.940
عند الجزائريين	2.514	3.428	3.675	9.617
عند الأستراليين	16.985	426	6.602	24.013
المجموع	25.144	4.674	13.752	43.570

[1] - M.j.Carde, op. cit, pp526- 528.

وقد أدرجت النباتات الأسترالية في هذا المجموع بنسبة 55%، وتبلغ تكلفة جميع المزارع المزروعة 37.561 فرنكا، وخلال الفترة 1867م، وفي سنة 1877م زرع قسم الهندسة 342.096 شجرة والأنواع الغالبة منها من أصل أسترالي[1].

عقدت الدورتان السنويتان العاديتان لدوائر الزراعة بصورة منتظمة عام 1934م في شهري مارس ونوفمبر بعد صدور المرسوم الأساسي المؤرخ في 18 نوفمبر 1904م، واجتمعت هذه الغرف أيضا في جلسات مشتركة بين الإدارات في الفترة من 25 إلى 26 جانفي و10 أفريل و09 جوان و20 أكتوبر لمناقشة القضايا الخطيرة التي أثارتها حالة أسواق القمح والنبيذ وقد اجتمعت اللجنة الدائمة لغرفة قسنطينة مرتين في عام 1934م، كما في السنوات السابقة فقد اهتمت هذه الجمعية بكافة الأسئلة التي يرتبط حلها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، وتلك التي لها طابع زراعي على وجه التحديد، ولا تزال مدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها، وقد تم دراسة نتائج محاصيل القمح والكرمة والزيتون والحمضيات بأكبر قدر من العناية، وأسئلة أخرى عن الاستعمار والتوسعات وإعادة التوطين وقروض البذور وديون المستوطنين والمذكرات الزراعية وعن المياه أيضا، وفيما يتعلق بالأقساط المتعلقة بزراعة أشجار الزيتون والشجيرات، طالبت غرفة قسنطينة تخصيص الإمدادات الناجمة عن تطبيق اللوائح الجديدة من الدستور، وأخيرا ناقشت غرف الزراعة الثلاث خلال دورتها المشتركة بين الإدارات الثلاث في 25 و26 جانفي 1934 م المسائل المتعلقة بتشريعات الحبوب وحالة النبيذ، كما نوقش مشروع قانون يقترح تعديل قانون 08 جويلية 1933م بشأن تصنيع الخمور والنبيذ وصناعة الزيتون وسوق الحمضيات[2].

وعلى ضوء القوانين السالفة الذكر استوى المعمرون على الأراضي الفلاحية، متبعين في ذلك سياسة تهجير السكان من بعض القرى، لكون بقائها يشكل مصدر قلق يهدد مزارعهم

[1] - Etat Actuel de L'Algérie, op. cit, p187.
[2] - M.J.Carde, op.cit, p529- 531.

من جهة ومن أجل ضمان اليد العامة لخدمة أرضهم من جهة أخرى[1]، فكان هذا الاستيلاء الواسع على الملكيات الزراعية الخاصة يستهدف بشكل ملحوظ أراضي السهول الخصبة لأنها أسهل للاستغلال وأخصب إنتاجا وأقرب إلى الثكنات العسكرية الاستعمارية، هذه العوامل كلها كانت تستخدمها الإدارة الفرنسية لإغراء الأوروبيين المعوزين على الأخص للهجرة إلى الجزائر، وتسجل بعض الإحصائيات بأن عدد العائلات التي تم تهجيرها من أوروبا إلى الجزائر في الفترة بين 1871م و 1882م كان قد بلغ 4000 عائلة، وهي عائلات كان قد تم توزيع عليها حوالي 268,347 هـ من الأراضي المنتزعة، وما لبث هذا الرقم أن ارتفع سنة 1900 م أي بعد 29 سنة فقط من ثورة المقراني إلى نحو 687.000 هـ من أجود أراضي الأملاك الخاصة[2].

وعلى هذه الأراضي بدأت عملية تطبيق السياسة الرأسمالية الزراعية، لأنه لم تتول الإدارة الاستعمارية الفرنسية تنظيم الإنتاج في هذه الأراضي على قواعد ملكية جماعية جديدة وإنما قامت بتوزيعها على أشخاص استقدموا بعائلاتهم من أوروبا وخصوصا من فرنسا وإيطاليا واسبانيا، وقد شكلوا الفوج الأول من المعمرين المعروفين في اصطلاحات المؤرخين بالأقدام السوداء...، ويقوم نظام الانتاج في الملكيات الخاصة الجديدة على الانتاج من أجل السوق ويستخدم ضمن قوة العمل والعمل الأجير، وتعتبر هذه العناصر الثلاثة وهي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل الأجير والإنتاج السلعي أركان أسلوب الانتاج الرأسمالي[3].

قد لا ننكر أن سياسة الاستيلاء على الأراضي الفلاحية وتوسيع أملاك المعمرين في المنطقة كانت وراء تطور الفلاحة بمنطقة تقرت، إذ توسعت غراسة النخيل، وكثر إنتاجها وأصبحت المنطقة من أهم المناطق انتاجا للتمور على خلاف ما كانت عليه قبل الاحتلال، إذ كانت طبيعة الفلاحة قبل قدوم المعمرين تقليدية جدا، حيث نجد أن المساحة التي كانت مغروسة نخلا محدودة العدد، وغير منتظمة ولا منسقة في غراستها، أضف إلى ذلك أن الفلاحة

[1]- رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة؛ تقرت وضواحيها نموذجا 1844- 1875، دار الشروق للطباعة، قسنطينة، 2015 ص183.

[2]- حسن بهلول، المرجع السابق، ص131.

[3]- محمد بلقاسم وحسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي في الجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص22.

كانت تقوم على الاكتفاء الذاتي، والحرص على الإنتاج الذي يلبي حاجة السكان محليا وإقليميا، فلا تصدير الى الخارج ولا تبادل تجاري، كما عمل الكولون على تطوير الزراعة ومكننتها، وأدخلوا عليها التقنيات الحديثة العلمية، وعلى وجه الخصوص غرس النخيل وتوفير الري وحفر الآبار الارتوازية، حيث خطط العسكريون الفرنسيون الأوائل إلى خلق نوع جديد من غابات النخيل[1].

وصدر مرسوم امبراطوري مؤرخ في 16 أكتوبر 1853م يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري عن طريق اشتراك العنصر الأهلي، أي باستخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوروبيين، وتلك هي طموحات السلطة الاستعمارية الهادفة إلى إحداث انقلاب شامل وتغيير كلي في الفلاحة التقليدية الجزائرية نحو فلاحة صناعية تستجيب والمصالح الاستعمارية، وكان كذلك الاهتمام منصبا نحو تحويل زراعة الحنة بدائرة بسكرة إلى زراعة صناعية، وكذلك زراعة الدخان بكامل القطر، وتم أيضا زراعة العنب من طرف المكاتب العربية عير ان هذه الزراعة لم تعرف تطورا كبيرا إلا بعد عام 1870م[2].

في ذلك نذكر المقولة الآتية: «**أن الفلاحة الأوروبية أصابها الكساد ورداءة الإنتاج وخاصة فلاحة القطن التي انقرضت سنة 1865م، كما فشلت تجارب فلاحة السكر والقهوة، وانخفض انتاج التبغ، أما فلاحة الحبوب فقد أصبح المعمرون أنفسهم يمارسونها بالطريقة العربية أو يؤجرون الأرض للجزائر**»[3].

لم يكن النمط الاقتصادي مندرجا في منظور تطوري وإنما كان يتكرر عبر دورات روتينية، فلم يكن يعتمد على معدلات إنتاجية للحفاظ على التوازن بين سنة وأخرى، وإنما يخضع للتغيرات الدائمة، فكانت المساحات الرعوية تتوسع أو تنحسر بحسب كميات المطر أو

[1]- رضوان شافو، المرجع السابق، ص191.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص180.

[3]- عبد الله شريط ومبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص271.

الأوبئة وعمليات الحرث التي تحددها ضرورات الاقتصاد الاستهلاكي والمناخ بل والسياسة أيضا[1].

ظل الطابع الزراعي مهيمنا على اقتصاد المستعمرة بشقية العصري المتطور والتقليدي الأول بيد الأوروبيين الذين استحوذوا على جل الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والتي وصلت إلى مليوني هكتار، منها 900000 هـ مخصصة لزراعة الحبوب، تليها زراعة الكروم بـ 166000 هـ، كما استغلت السهول الغنية لزراعة الأشجار، فزراعة الكروم كانت من الزراعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري، وساهمت بقدر كبير في انتعاش الاقتصاد، وغطت العجز المسجل في القطاعات الأخرى حتى سنة 1933م، حيث عرفت أولى هذه الزراعة الاستراتيجية بعدما هبطت الأسعار إلى 94 فرنكا للكتوليتر سنة 1934م لتتراجع إلى 80 فرنكا سنة 1935م، تزامن ذلك مع أزمة إنتاج الحبوب وتقلص صادرات الحلفاء بسبب تراجع طلبات بريطانيا أول زبون لهذه المادة، مما أدى برئيس لجنة الاستعمار والقروض الزراعية إلى القول: «**يمكننا القول أن الزراعة الجزائرية تمر بأزمة خطيرة تهدد كل إنجازات الاستعمار فكل منتجات الأرض من الحبوب والخمور والزيتون وبكريات انهارت مؤشراتها**»[2].

ولتشجيع وتسهيل عمليات جمع الزيتون على مستوى بلدية الصومام المختلطة أصدر المتصرف الإداري إلى السيد والي قسنطينة أمرا تضمن أن القياد مدعوون لتنظيم أفواج جمع على مستوى كل قرية، حيث يتم تسجيلهم من بين فئة المحتاجين والمسعفين لا سيما من بين النساء واليتامى بدون سند، حيث يتم تسليم الزيتون إلى المصنع الأقرب إلى القرية بسعر 70 فرنكا للقنطار الواحد كما هو محدد بالقرار، ومن أجل تشجيع هؤلاء ستقدم لهم مجانا منحة مقدرة بخمسة كيلوغرامات من الشعير على كل قنطار من الزيتون للجامعين المحتاجين، هذه القيمة لا يمكن بأي حال أن تشكل تعويضا على مؤونتهم، على أن لا تمنح أي إعانة أخرى للعائلات المسجلة في قوائم المحتاجين الموجهين لجمع الزيتون البري، حيث تم اعتماد مبلغ 100.000

[1]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 01، المرجع السابق، ص672.

[2]- عن هواري قبايلي، "واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930- 1962"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مكتبة رشاد، الجزائر، جوان 2010، ص ص83، 84.

فرنكا تم تخصيصه لهذا العرض يسمح بشراء 500 قنطارا من الشعير تقريبا، يتم تخصيص 400 قنطارا منها لمساعدة العجزة والشيوخ والذين هم دون سند والباقي 100 قنطار تسمح بشراء 1000 قنطار من الزيتون البري وهي الكمية المحتمل جمعها على مستوى البلدية[1].

مست الأزمة سالفة الذكر قسنطينة كذلك، وعنونها "ميشال جورجي" (Jorgie Michel) في رسالته قسنطينة بين الحربين 1920م- 1940م، كما كتبت جريدة "لاديباش دي كونستونتين" (La Dépêche de Constantine) بعنوان "مسألة المساعدات والتموين" قائلة: «**يجب على الدولة مساعدة العائلات المحتاجة وتنظيم تموين الجزائريين عن طريق حرية التجارة الداخلية، ومنع تصدير الحبوب إلى الخارج**»، وحسب تصريح رئيس دائرة سطيف السيد "ماريايني" (Mariani) بعد ثلاث سنوات من الانتاج الضعيف والقليل خاصة في السنة الأخيرة التي انعدمت فيها الصابة في كل ربوع المقاطعة[2].

وقد اشتمل النضال ضد احتكار الأراضي، فالطبقة الفلاحية كانت تقاوم ببطء توسع القطاع الاستعماري، وعلى الرغم من الوسائل المالية البسيطة بالمقارنة مع وسائل الاستعمار الكبيرة فقد استطاعت الطبقة الفلاحية أن تحاصر وأحيانا أن تصد جزئيا هذا الأخير، هذا ما حصل في عام 1900 م إلى عام 1914م في منطقة قسنطينة بشكل خاص[3].

كانت الغارات تشمل نهب القبائل والسيطرة على قطعانها ومحاصيلها وأخذ سكانها رهائن وهو ما أطلق عليه السيطرة على الفلاحة أو تدمير الانتاج الرئيسي للأهالي، وأوضح الجنرال "مونتي بيزو" (Monti pezot) أن ذلك يتم على مراحل، البداية تكون بإفراغ مخزونات الحبوب والتي من المؤكد –حسبه– أنها مُلئت منذ ثمانية عشر سنة، ثم الضغط على القبيلة وإخضاعها للحصول على البلاد الرائعة، ثم إطلاق اليد في البلاد، وكانت القرى تحتل في المساء وتخلى من السكان وفي الصباح تحرق، أما الأهالي ونساؤهم يتقدمون تاركين أكواخهم تشتعل[4].

---

[1]-A.W.C, rapport N°11969/2, le 16/12/1941, Carton N° U.B 480.

[2]- عمار بوطبة، المرجع السابق، ص292.

[3]- الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867- 1868، تر: عمر المعراجي، ط.خ، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص ص288 .289

[4]- محمد عيساوي ونبيل الشريخي، المرجع السابق، ص92.

وساعدت الأسعار العالية للحبوب في حث الفلاحين على بيع محاصيلهم واحتياطهم إضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال المحصل عليها لم تستثمر، وبقيت في غالب الأحيان دون استعمال، كانت المضاربات تفقر الأهالي، حيث أن المبيعات تتم وقت الحصاد وبعده بقليل وهذا هو الوقت الذي ينتهزه التجار لأن الفلاحين مجبورون على دفع الضرائب في هذا الوقت ولا يمكنهم تأجيل موعد الدفع، بينما يتحتم عليهم شراء البذور في الوقت غير المناسب عندما تكون الأسعار مرتفعة جدا، وكان الفلاحون في الوقت الفارط يتمكنون من بيع محاصيلهم فيملأون هكذا المخازن والمطامير في السنوات الجيدة، وتبقى هكذا هذه الموارد لتغطية الحاجة في السنوات السيئة، أما اليوم فإن المحاصيل متوفرة لكنهم باعوها بأكملها وصرفوا المال في أيام الحاجة[1].

وطبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية أيضا بأرض الجزائر قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي[2]الإجرامي فطبق ما يسمى بالحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين، فتم حجز أراضي العرش بالقوة بعد ثورة 1871م على 315 قبيلة، وقانون الحجز الجماعي أقره الحاكم العام للجزائر في 31 أكتوبر 1945م، وهو من بين أخطر القوانين التي عرفتها الجزائر، ففي كل مرة يعامل فيها الجزائري كمجرم حرب وليس كثائر مهما تكن الأسباب التي دفعته لهذا العمل فكان المعمرون يعملون كل ما في وسعهم لتحويل أراضي العرش وأراضي الملك وأراضي البايلك إلى ملكيات فردية، لذلك اغتنم المعمر الفرنسي فرصة ثورة 1871م للحصول على 500 ألف هـ من الأراضي لتأسيس الملكية الفردية[3].

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية تجدر الإشارة إلى أن نقص المياه بشكل عام في الجزائر لا يسمح بصيانة المراعي حيث تعيش قطعان الماشية للسكان الأصليين (الجزائريين)، هذه المراعي

[1]- محمد بلقاسم وحسن بهلول، المرجع السابق، ص22.

[2]- أصدر يوم 28 جوان 1881 وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات الجزرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر1897م، وتم الغاؤه نظريا عام 1930، ولكن استمر العمل به حتى قيام ثورة الاول نوفمبر...ينظر يحي بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص38 .

[3]- الصادق دهاش، "نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها"، **المصادر**، ع 14، 2006، ص22.

تكون في الأرض غير المزروعة، ولا يمكن أن يكون هناك عشب عندما لا يكون مطر، ومع ذلك فإن عدم كفاية الأمطار يعتبر شرا تعاني منه الجزائر[1].

عرفت الثروة الحيوانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تراجعا ملموسا، فقد انخفض عدد الأغنام من مليون رأس سنة 1856م إلى 07.7 مليون رأس سنة 1895م ثم 06.3 مليون رأس من الغنم، أما الماعز فقد قدر عددها بخمس ملايين رأس سنة 1903م لينخفض هذا الرقم إلى 04 ملايين رأس سنة 1906م وقد ظل هذا الرقم يتناقص أما الأبقار فقد انخفض عددها من 1.300.000 رأس سنة 1856م إلى 846.000 رأس سنة 1900 م[2].

ولو أن تربية الماشية كانت تجد عناية أوفر وخصوصا مياهها في أوقات الجفاف لأصبحت ثروة من أعظم ثروات الاهالي والأوروبيين، ولكن الجهل يفتك بها من جهة والجفاف يفتك بها من جهة أخرى فبقيت على حالها تتأخر ولا تكاد تتقدم، أما البقر في الجزائر لا يوجد الا في ناحية التل، ونجد أهمية الغنم تتزايد في الهضاب حيث تكاد تكون هي ثروة العرب الوحيدة هناك، وكان من جملة اقتراحات السيد "فيوليت" على المجلس في قانون الإصلاحات الجزائرية إنشاء صهاريج كبرى في عدة نواح من الهضاب العليا يمكن أن تلتجأ إليها الغنم في حالة اشداد الجفاف، وكذلك يجب العناية بالمراعي الباقية وإيجاد مزروعات فيها تتحمل شدة الطقس واختلافه، وإحداث ملاجئ في النواحي المختلفة تلجأ إليها الأغنام عند اشتداد البرد ونزول الثلج[3].

[1]- Mauice Violette, note sur les reformes des ivees par la fédération des élus des indigènes du denatement de Constantine lovs de son passage a Constantine, le 17avril 1931, le bouveau de la fedevation imprimerie, P.Bram, Constantine, 1931, p97.

[2]- صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830_1930)**، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي آجقو، باتنة 2014، ص266.

[3]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط02، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص ص386، 387.

ولم تكن تربية الحيوانات تمثل مصدر رزق يذكر، ولكنهم كانوا يعتنون بتربيتها، وتبين أرقام الجدول التالي أن عدد الماعز كان يفوق عدد الغنم، ونفس الشيء بالنسبة لعدد البغال الذي يفوق عدد الخيل، ونلاحظ أن مكان الأولية في الاهتمام كان لحيوانات الجر[1]:

	البقر	الغنم	الماعز	الخيل	البغال
باتنة	50- 60	200	1000	50	100
القنطرة	100	200	1600	05	150
خنقة سيدي ناجي	08	3000	//	//	//
منعة	87	174	1740	28	16

ويظهر الجدول التالي بصورة تقريبية ما كان يملكه سكان هذا القسم من الأوراس في سنة 1845 م، وكذا العدد التقريبي للسكان اعتمادا على عدد الخيام أو البيوت باعتبار ثمانية أشخاص في كل خيمة أو بيت:

القبائل	السكان	الماشية	السايمة	البغال	نخيل وأشجار مثمرة
بني ملول	96	6000	//	120	14000
بني أبو سليمان	2430	4650	268	490	//
الشرقة	1200	1000	//	170	//
السحارنة	1200	13000	//	160	1000
بني ملكن	730	10000	//	75	//
أ. عبد الرحمان	880	13000	65	115	//
أولاد يوب	624	8000	//	65	4000
سليمان بن عيسى	221	3000	//	40	//

أما عن تطور عدد رؤوس الأغنام فكان كالتالي:

السنة	1868	1869	1870	1871	1872
عدد رؤوس الغنم	4064373	41463809	47546107	48690600	5772227

[1]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي؛ التطورات السياسية والاجتماعية (1837- 1939)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص82، 84.

ومهما يكن من أمر فإن القبائل كانت تظطرها تلك المكاتب والسلطات الاستعمارية عامة للاستجابة بما تحتاج من ثروة حيوانية، هذا فضلا عن التعسفات والإجراءات الأخرى الظالمة التي كانت تفرض على تلك القبائل، مثل بيع ما تملك لشراء الثيران للحرث، ثم تؤمر مرة ثانية ببيع ما اشترت وشراء مكانها خيولا[1].

المبحث الثالث: السياسة الغابية

لعبت الغابة دورا أساسيا في حياة سكان الأرياف الجزائرية، فالسكان الجبليون يتخذونها مرعى لأغنامهم من بداية الهطول في فصل الخريف الى نهايته في فصل الربيع، وعندما يشتد الحر ويطول فصل الصيف فإن الرعاة الرحل يتخذونها ملاذا ومرتعا لقطعانهم، ويوجد من بين القبائل الرعاة المزارعين من اتخذ الغابة مأوى ومقاما له، وإلى جانب وظائفها الرعوية وهي الأهم فإنها تتوفر على مساحات معتبرة صالحة للزراعة، وتدر منتجات خشبية متنوعة، وكثيرا من المنتجات الغذائية[2].

فقد كانت الغابة مصدر رزق الكثير من الجزائريين من سكان الجبال والهضاب العليا والبادية، فقد كانوا يحصلون منها على الحطب لاستخدامه في أغراض البناء والتدفئة، ويتخذون من ثمار أشجارها غذاء لهم، ويتجولون فيها بقطعانهم خلال فترات البرد القارس والحر الشديد ومنهم من اتخذ من الغابة مأوى له، حيث يقيم فيها قبوه أو خيمته، بل حتى بعض القطع الأرضية الموجودة بجوار الغابات كانت تستغل في زراعة بعض المحاصيل الموسمية، فضلا عن استغلال الغابات كمراعي خصبة، وقد أدركت الإدارة الاستعمارية الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للغابات في حياة المجتمع الجزائري، ويبدوا ذلك في تصريح الحاكم العام الفرنسي للجزائر "جونار"(Jonnart)[3]أمام البرلمان الفرنسي سنة 1892م، والذي جاء فيه: «**أن الغابة كانت تشكل في السابق نصف أو حتى الثلثين من حياة الأهالي...**»[1].

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص189.

[2]- شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)، المرجع السابق، ج01، ص195.

[3]- حاكم الجزائر العام ثلاث مرات، أولها من 03 أكتوبر 1900 م إلى جويلية 1901 م واستقال في نهايتها بسبب هجمات المستوطنين والثانية من ماي 1903م إلى 28 فيفري 1911م تاريخ استقالته الثانية، أما الفترة الثالثة فبعد الحرب العالمية الأولى استقال في آخرها بفعل=

وقبل الاحتلال الفرنسي وبعده كانت الغابات[2] مهمة في الحياة الاقتصادية للبلاد والمكان المخصص للمجتمعات البدائية، فكانوا يعملون في الأساس كمراعي للماشية والتي تشكل الثروة الرئيسية إن لم تكن الوحيدة للسكان[3]، ويمكن تقدير حجم الممتلكات الغابية في الجزائر بنحو مليوني هكتار، ويوجد في مقاطعة قسنطينة وحدها أكثر من نصفها، ويمكن تقدير مليون هكتار من المساحة الغابية التابعة لهذه المقاطعة بحوالي 40.000 هـ، والأفراد يمتلكون حوالي 160.000 هـ، وهذه الثروات الغابية المثيرة للإعجاب والتي تبلغ قيمتها عدة المليارات ستكون مصدر إيرادات كبيرة للدولة والأفراد، إذا استطعنا -يقول المؤلف- الاعتماد على الاستغلال المنهجي والموثوق فيه[4]، ويقول السيد "باريس دو بينر" (Barris Du penher): «**يمكن تقدير مساحة المناطق الغابية في المستعمرة بثلاثة ملايين هكتار، ومن هذا الرقم ينتمي 2.400.000 هـ للدولة و440.000 هـ تنتمي للبلديات، و160.000 هـ تنتمي إلى الافراد،... وتقع الغابات بشكل رئيسي في التل والأطلس التلى، وكذلك في المنطقة الجبلية التي تفصل المرتفعات، وتقع أكبر الكتل الضخمة في التل القسنطيني، وتصل إلى أعلى معدل تشجير في منطقة جيجل وفي الحدود التونسية، ويبدو أن المؤرخين**

=حملات المستوطنين المسعورة على من أسموه "جونار العربي". ينظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر(1803-1989)، دار المعرفة الجزائر، 2006، ج01، ص236.

[1]- بوعلام بلقاسمي، مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص27.

[2]- تستغل الغابات في أوجه كثيرة منها:

- قطع الأشجار لتلبية الحاجيات اليومية من ذلك، صناعة أدوات العمل، النسيج والحراثة، خشب نصب الخيام، خشب تسقيف المنازل والأكواخ، خشب الطبخ والتدفئة.

- النشاط الرعوي، ويشمل كامل المناطق الغابية، وفي كل الفصول ولا يستثنى منه أي نوع من الحيوانات.

- النشاط الصناعي، صناعة القطران الذي يستعمل لعلاج الحيوانات والدباغ لطلي الجلود وصناعة الفحم المستخرج من الحطب. ينظر لزهر الماجري، القبيلة الولائية والاستعمار؛ أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830- 1890؛ مسار التفكيك وآليات المقاومة، المغاربية للطباعة، الشرقية 02، تونس، 2013، ص ص124، 125.

[3] -M.Barris Du Penher, les incendies de forêts en 1992, rapport imprimerie administrative Victor Heints, rue Mogador 41, Alger, 1923, p09.

[4] -M.Treille, incendies de forêts du département de Constantine (Aout 1881), typographie L. Arnolet, AD. Braham, successeur, Constantine, 1881, p04.

الرومانيين أرادوا إنشاء أسطورة عن الجمال الغابات الكثيفة التي تغطيها إفريقيا (الجزائر) الرومانية، وخصوبة سهولها الجميلة التي تشبه حديقة الزهور...» [1].

أما تقرير السيد "تاسي" (Tassy) فيذكر بأنه وفقا للدراسة الاستقصائية التي أجريت في مكاتب وكلاء الغابات أن المساحة الغابية في الجزائر هي 2.684.379 هـ بما في ذلك 2.331 هـ من الكثبان، و153.865 هـ من غابات البلوط والفلين الممنوحة مؤخرا للأفراد، و73.946 هـ من الغابات متروكة للقبائل، وفي عمالة قسنطينة لوحدها مساحة 1.103.507 هـ من الغابات أما في عمالة وهران فالمساحة تقدر بـــ 589.273 هـ، وفي عمالة الجزائر تقدر المساحة الغابية بـــ 391.599 هـ[2].

لقد طال الاستغلال والنهب الاستعماري كل شيء حتى الغابات، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية سلسلة من القرارات والقوانين استولت من خلالها على الغابات، لما كانت تمثله من فائدة اقتصادية كبيرة للكولون، كما أن الحكومة الاستعمارية تدرك أن هناك شريحة من الفلاحين الجزائريين ترتزق مما تدره الغابات من أخشاب[3].

حيث أعلنت الإدارة الاستعمارية أن الغابات أملاكا للدولة بموجب القانون الصادر في 16 جوان 1851م[4]، ثم تضخم أكثر فأكثر نتيجة عمليات التصنيف والاعتراف بالملكية في إطار تنفيذ قانون مجلس الشيوخ لعام 1863م والقانون الصادر عام 1887م[5].

صوت الناطقون الرسميون باسم الجمهورية الثالثة وممثلوهم في الجزائر بالتوالي على قوانين سنة 1874م وسنة 1885م، وأخيرا على القانون النهائي لسنة 1903م، يتمم كل هذا إذا الترسانة القانونية التي تهدف إلى نهب أقصى عدد من الفلاحين.

---

[1]- M. Barris, op.cit, p4.

[2]- M.Tassy, service forestier de l'Algérie, rapport adressé AM, le gouvernement de l'Algérie par M. Tassy, conservateur de forêts, Aout 1872, p05.

[3]- سعد طاعة، المرجع السابق، ص ص68، 69.

[4]- تنص المادة 14 من هذا القانون على أنه، "لكل شخص الحق في التمتع بممتلكاته والتخلص منها دون ضبط النفس، ومع ذلك لا يوجد حق في الملكية... "، ينظر:

- Ernest Mercier, la propriété foncière chez les musulmans D'Alger Ernest le roux éditeur, 28rue Ponarte, Alger, 1891, p16.

[5]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم(1830-1862) تر: قندوز عباد فوزية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010 ص111.

01- قانون 1874م: منذ قيامها صوتت الجمهورية الثالثة على قانون الغابات الأول الصادر في 17 جويلية 1874م، مانحة الحق التام لجميع الطامعين في موارد التل، ابتداء من تلك الفترة مثّل ذلك تعبيرا وترسيخا لقانون الأهالي، مع تطبيق بشكل خاص لمبدأ غير إنساني الشهير بالمسؤولية الجماعية، وأظهر هذا القانون خطرا آخر للسلطة وهو الحق في استعمال الحراسة القضائية، فكان هذا القانون يمس مباشرة اقتصاد الإعالة الواهن لسكان الجبال، وشكل تطبيقه الممنهج تهديدا لإمكانية بقاء السكان داخل وقرب الفضاءات الغابية[1].

ونص قانون 17 جويلية 1874م على أن يحظر لمدة ست سنوات كل رعي في الغابات المحروقة، وذلك ردعا للحرائق التي تضرم لأهداف رعوية، وتطرق القانون أيضا إلى ضبط سلسلة القرارات التي سبق اتخاذها في هذا الشأن، والمتعلقة بمختلف التدابير الاحتياطية، كما فرض على الأهالي خدمات إجبارية في مواقع الرقابة ودورات مختلفة الأشكال، وأن ينصاعوا لكل حجز شخصي يدعوهم لمقاومة النيران، كل ذلك تحت طائلة التعرض للعقوبة بغرامات ثقيلة وحبس[2].

وجاء في تقرير السيد "تراي" (Treille) ما يلي:

1- وبموجب قانون 17 جويلية 1874م والمراسيم السابقة والتي مازالت سارية المفعول فإن المسؤولية الجماعية ستطبق على القبائل من أجل الأمن العام للجزائر.

2- إن المتعمدين في إشعال الحرائق بحالة تلبس من قبل السلطة العامة المساعدة.

وبحسب المادة (03) من القانون 17 جويلية 1874م، فإن الشخص المتعمد في إشعال الحرائق فإنه يعامل كمتمرد بحمل السلاح باليد.

3- أن يتم تسليم الأراضي المعزولة إلى الاستعمار وأن هذا القرار يشكل دائرة حماية الثروة الغابية للبلاد.

---

[1]- محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: أوذاينيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص ص176، 177.

[2]- شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج01، المرجع السابق، ص213.

4- إن التطبيق الصارم للمادة (07) من هذا القانون ستظل جميع حقوق المستخدم محظورة إلى الأبد على نطاق كامل من الغابات والغابات المحروقة، وذلك من خلال تأثير فرعي من الحراسة، حيث يتم مصادرة قطعان ضبطت في حالة مخالفة.

5- إن عائدات الضمان والغرامات الجماعية المفروضة على القبائل، والتي تصل إلى مجموع حجم الخسائر المتكبدة ستعمل على تعويض جميع الضحايا.

6- إن التعويضات التي تنسب إلى للضحايا لا تشمل رأس المال المصرح بفوائد بمعدل 06% فقط، بل أيضا بقيمة الفلين المحترق في يوم الحريق، وأيضا الخسائر الناجمة عن البطالة.

7- وإلى أن يتم تصفيتها يتعين على الدولة أن تعطي للضحايا سلفة يمكن أن تساوي نصف الخسائر المتكبدة[1].

02- قانون 1885م:

إثر حرائق 1881م والطموحات اللامحدودة للوكلاء التجاريين بغابات البلوط والفلين، تم انتخاب هذا القانون دون مناقشة وسُن في 09 ديسمبر 1885، نتيجة لذلك زيد من تفاقم سبل العيش للسكان، وعُرّضوا أكثر من أي وقت مضى لأذى رجال الغابات ومساندهم وهذا القانون يضم استعمال المراعي لاستصلاح الأراضي، وبموجبه أصبح كل قلع للأعشاب مستحيلا، "ليست إلا أخشاب دمرت باستعمال المراعي، مما أدى إلى سيل من العقوبات والإجراءات التعسفية ...، وتشريد عائلات بأكملها مع الاستيلاء على الماشية"، مما يجبر حاملي سندات الملكية إلى التخلي عن مناطقهم بإرهاقهم بالمحاضر، مثلما يؤكد ذلك مقدم بلاغ إلى لجنة الغابات لعام 1892- 1894م، ضف إلى ذلك تهديدات خطيرة تزداد على الغابات العمومية أو الغابات البلدية[2].

ومن جهة أخرى سمح هذا القانون لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة، فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية والمصادرة لإثراء خزائن الشركات، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الغرامات المسلطة على الجزائريين

[1] -M. Treille, op.cit, p37.

[2]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، المرجع السابق، ص115.

من 7883 غرامة في 1881م إلى 11101 في 1885م، ليصل إلى 15585 بقيمة تفوق ثلاثة ملايين فرنك، أما الأراضي التي صودرت فبلغت بين 1885م و1889م حوالي 110000 هـ[1].

03- قانون الغابات لسنة 1903:

لم يكن هذا القانون سوى ترسيخا لسابقيه بشكل عام مع بعض الاختلافات في التفاصيل، لأن العقوبات الرئيسية لم تعدل باستثناء تخفيض نسب وقيم الغرامات، وصار التشريع ينطبق من الآن (تاريخ صدوره) وصاعدا على الغابات الخاصة، وأية عملية اقتلاع تخضع للحصول مسبقا على ترخيصات، وهذا القانون الذي كان محل العديد من الإصدارات أصبح بمثابة الكتاب المقدس لجميع من كانوا يسهرون على حراسة الغابات أو بالأحرى على ردع قسم كبير من السكان[2].

وبعد وضع الإدارة الاستعمارية يدها على المجال الغابي أصدرت قانون المسؤولية الجماعية، الذي يعتبر أحد القوانين الأكثر تعسفا، ويتمثل هذا القانون في تسليط العقوبات المالية والبدنية على القبائل عند اندلاع الحرائق داخل الغابات، وذلك دون تمييز بين الجناة والأبرياء، معتبرة هذه الأعمال تهديدا مباشرا لوجودها ولمصالحها، وتنوعت السياسة العقابية المرتبطة بحرائق الغابات وتدرجت من العقوبات المالية إلى السجن، لتشمل عدة مجالات أخرى لا علاقة لها إطلاقا بموضوع الغابات، كالحرمان من آداء مناسك الحج لطالبي رخص التحول للبقاع المقدسة[3].

ويتم توزيع 2.360.747 هـ من الممتلكات الغابية في المستعمرة على النحو التالي:

- 1.969.247 هـ تنتمي إلى الدولة.
- 77.749 هـ في البلديات.
- 313.751 هـ للأفراد.

[1]- بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص36.

[2]- محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات ...، المرجع السابق، ص178.

[3]- الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص158.

وتكلف السلطة العسكرية بالمراقبة، ويتحمل الجنرالات مسؤولية قمع المخالفات والجرائم التي ترتكب في الغابات بالوسائل المتاحة لهم، وعندما يتم التزويد بالأخشاب للاستخدام في هذه الغابات فإن السلطة العسكرية تطالب بتدخل خدمة الغابات، التي تحدد الأشجار التي يجب قطعها، والظروف التي يجب أن تنفذ فيها هذه العمليات، وتبلغ مساحة الغابات في هذه الفئة 785.489 هـ، منها 780.112 هـ مملوكة للدولة و5.377 هـ ملكا للبلديات.

وتم منح المستغلين للغابات في عام 1877م بواسطة مناقصة عامة في عمالة قسنطينة فقط ما يلي:

– غابة البلوط "لبني مجالد" لاستغلال الأخشاب التي تبلغ مساحتها 676 هـ لمدة 12 عاما.

– غابة "الشتابة" و"القريون" لمدة 18 عاما بقياس 7.772 هـ[1].

وتنتج الجزائر أربعة أنواع من أشجار البلوط:

1–**بلوط الفلين:** ينتشر على نطاق واسع في مقاطعة قسنطينة، وفي أي بلد يكون الفلين موضوعا تجاريا كبيرا، لذلك من أجل استغلال ثروة الغابات التي لم يستقطب بها السكان المحليون أي حزب تقريبا، منحت الإدارة للأفراد كمية معينة من الهكتارات المأهولة بأشجار السكان، وتم تمديد هذه الامتيازات التي كانت محدودة في البداية إلى 40 سنة، وستكون جميع الامتيازات التي يتم تقديمها أو سيتم اجراؤها الآن محكومة بمجموعة جديدة من المواصفات.

2–**البلوط اللين:** خشبه صعب جدا.

3–البلوط الأخضر مع أوراق الشجر السميكة والخشب الصلب.

4–شجرة البلوط التي يكون خشبها محدد بشكل أساسي للإنشاءات البحرية.

–الأرز: غابات الأرز منتشرة في محافظتي الجزائر وقسنطينة.

[1]- M. Le général Chanzy, état actuel de l'Algérie publié d'après les documents officiels par ordre, direction de M. le mye de viles, imprimerie administrative, Gog osso et rue, alyer, Paris, 1878, pp100,105

-أشجار الرماد: أوراقها توفر وتستخدم للثروة الحيوانية وتوفر الغذاء.

-أشجار الدردار: يستخدم جذعها ذو الخشب الداكن في صناعة الأثاث، وتوفر ثمارها زيتا يمكن استخدامه كبديل لزيت اللوز، ونستخدم أوراقها للدباغة.

-أشجار الصنوبر: والتي تجد منتجاته من الخشب اللين تدفقا سهلا في السوق[1].

وبلغت قيمة منتجات الغابات 500.000 فرنكا فرنسيا في مقاطعة قسنطينة وحدها، أي أكثر من ثلثي المبلغ الإجمالي، وفيما يلي دراسة استقصائية عامة للمنتجات الغابية التي أجريت خلال الفترة (1867_1877):

السنوات	المنتجات بالفرنك
1867	739.169 12
1868	884.799 77
1869	862.370 70
1870	846.144 72
1871	491.666 20
1872	746.106 39
1873	1.022.671 24
1874	785.607 51
1875	603.446 02
1876	773.280 02
1877	693.743 91
الناتج	844.900.612

ويتبين من خلال ما سبق في الفترة المذكورة أعلاه أنه تم استخراج منتجات بلغ مجموعها 84.490.068 من الكتلة الغابية في الجزائر[2].

بينما تدعي الحكومة الفرنسية ملكية الغابات في الجزائر، فقد أعلنت دائما أنها تريد احترام عادات السكان الأصليين (الجزائريين)، لكنها احتفظت بتنظيم طبيعة الغابات ومداها وممارستها، فما الذي تم القيام به لهذا الغرض؟ وما فعلناه بدلا من تحسين الوضع جعلها أسوأ

[1]- Le Maréchal Pélissier, état actuel de l'Algérie D'après Les documents officiels, imprimerie et papeterie bouyer, Alger, 1862, pp31, 32.
[2]- M. Le général Chanzy, op.cit, p110.

وكثيرا ما تعرضت غابات الجزائر لانتقادات بسبب انخفاض انتاجها والكثير من الاستغلال مثل غابة الأرز في باتنة وغابات سطيف، وبصرف النظر عن بعض المئات من الهكتارات التي تم تشجيرها بشكل عام بنفقات كبيرة حول بعض المدن في عمالة قسنطينة والجزائر ووهران فإن أعمال التحسين أن تقوم بها إدارة الغابات في الجزائر معدومة، وأنها لم تخصص على ما يبدو النفقات اللازمة للغابات[1].

يقول السيد "باريس ديوبينر" (Barris Dupenher): «**كما يتم تسهيل مهمتنا من وجهة نظر الميزانية من خلال تطوير مواردها الغابية التي يعتبر استغلالها أحد العوامل المهمة للإنتاج الجزائري، ويتم استخدام العادات من استغلال أراضي الدولة لتغطية جميع نفقات الحروب، ولكن حتى لو بقيت تكاليف صيانة الغابات الجزائرية ورصدها والحفاظ عليها أعلى من العادات، فمن الضروري أن ترفع جهودنا المادية إلى مستوى الضرورات التي لا مفر منها**»، وفي تقرير عن ميزانية الجزائر الذي قدمت إلى البرلمان الفرنسي في عام 1892م كتب "بوردو" (Bordo) وهو رجل دولة بارز هذه الجملة «**حتى لو كانت هذه النفقات فيجب ان تؤدي فقط الى إعادة الغابات الى الجزائر لأنها ضرورية بالفعل**»[2].

وعن تصريح من أحد السكان في منطقة مجاجة (سكيكدة) للجنة التحقيق سنة 1892م قال فيه: «**كيف يمكن لنا أن نعيش، يجب أن ندفع فداء الحراسة القضائية ضرائب[3]الغابات ولم يعد لنا الحق في زراعة حقولنا ولا رعي أغنامنا**»، وكان هذا إجمالا عن سكان الغابات في أواخر القرن التاسع عشر حيث لاحظت ذلك اللجنة البرلمانية على

[1]- L'eon Mathiss, Notice sur le concours général agricole de Constantine en avril 1882, pocraphique jules Breuco, Bel-Abbas, 1883, p12.

[2]- M.Barris du Penher, op.cit, p06.

[3]- يمثل العقاب الأكثر جورا طول الفترة الاستعمارية الذي أضر بشدة بالعروش الثائرة في الوسط والشرق، بالإضافة الى ضريبة الحرب الباهضة جدا التي بلغت 64.739.075 فرنكا ذهبيا أي ما يعادل 80 فرنكا ذهبيا لكل شخص، وأيضا 70% من أموال الاشخاص الذين تعرضوا للحراسة القضائية، وتسلم في أقصر الآجال وأصعب الظروف، ويجب أن نلفت النظر إلى أبعاد الحراسة القضائية التي مست 313 عرشا بلغت المساحة 446.606 هـ، كانت تلك هي عمليات انتزاع الملكية الأكثر ترويعا التي أعلنها وقررها ممثلو الجمهورية الثالثة. ينظر: محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، المرجع السابق، ص162.

أرضية الواقع عام 1892م، هذه الوضعية تعكس بوضوح تطبيق نظام الغابات، واحد من أكثر الفصول المثيرة للمجتمع الجزائري في المناطق الريفية، زيادة على تجريد الفلاحين من أجود أراضيهم، وتلح الإدارة الاستعمارية إلى اللجوء إلى استخدام مبدأ المسؤولية الجماعية بعد كل حريق، ووجدت الإدارة الفرنسية حليفا مناسبا إنهم مضاربو أشجار البلوط والفلين، وبسرعة أصبحت حقوق استعمال السكان مغتصبة، ولهذا الغرض صيغت تشريعات ومرت على عجل ليصوت عليها ممثلو الجمهورية الثالثة[1].

وفي التقرير المؤرخ في 03 مارس 1921م يصف الحاكم العام عددا من التدابير الوقائية الحكيمة التي سيجري تحليلها لاحقا والملاحظة عليها، وكذلك طرح عدد من المقترحات الجديدة، فكان من الضروري ليس فقط تزويد خدمة الغابات بالوسائل الكافية لمواجهة الصعوبات التي يتعين التغلب عليها، ولكن كان من الضروري علاوة على ذلك أن يكون عدد من موظفيها[2] كافيا لمواجهة التزاماتها المتعددة، مع مراقبة نشطة للغاية على الغابات[3].

أما بالنسبة للحرائق وبأمر من الحاكم العام فقد نشرت في عام 1880م أنه قدر أن أكثر من 300 ألف هـ تحتوي على غابات دمرتها النيران لمدة عشرين عاما، وإذا أضفنا إلى هذا الرقم المساحة المحترقة هذا العام فإننا نصل إلى 400.000 هـ تم احتراقها خلال واحد وعشرين عاما، أي حوالي ربع مساحة الغابات، وفي النصف الثاني من شهر أوت 1881 م دمرت النيران كل الغابات التابعة لقسم قسنطينة، مما أدى إلى تدمير عدد كبير من المستوطنين الأوروبيين

[1]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين ...، المرجع السابق، ص110.

[2]- في جانفي 1935 م كان لدى كبار الموظفين لدائرة الغابات 60 ضابطا مقسمين حسب الصف الدراسي على النحو التالي:

-الإدارة المركزية: فيها أمين مدير الغابات ومفتش.

-الخدمات الخارجية: بها ثلاثة محافظين و14 مفتشا.

-نائب المفتش: بها 21 نائبا و19 من الحرس العام.

-أما الأقاليم الجنوبية فلديها حرس واحد. ينظر:

- M.J. Carde, Expose de la situation général de l'Algérie en 1934, imprimerie solal, Alger, 1935, p729.

[3] - M. Barris, op.cit, p17, 18.

ومقتل عدد كبير من الضحايا، فهذه النيران يقول "تراي"(Tray): «**هي شكل من أشكال الانتفاضة التي منحها العرب "المتعصبون" في المناطق التي يحبط بها الاستعمار**»[1].

منذ الحكم التركي كانت الحرائق في الجزائر هي الحدث الأكثر شيوعا، حيث أن السكان الأصليين (الجزائريين) كانوا يحرقون الحشائش اليابسة وبقايا الزرع لتجديد الأراضي[2] وأوضح الاستعراض الرسمي لوضع مستوطنات فرنسية في الجزائر عام 1853 م أن العديد من الأسباب الأخرى المتأصلة في عادات السكان الأصليين (الجزائريين)، التي لا تزال في وقف تنمية استنساخ الغابات، وهكذا أثناء الجفاف عندما تفتقر القطعان إلى العشب والغذاء فيشعل العرب النار في الشجيرات من أجل تجديد المراعي لمواشيهم، وقد يكون إهمال المدخنين والصيادين والعرب أنفسهم سبب الحرائق الجزئية، لكن المدخنين، الصيادين المتهورين لا يشعلون النار في عشرة جوانب في وقت واحد ويتم دائما إيقاف الحرائق المتهورة[3].

وفي كتيب للسيد م.ابن باديس"تقيد الأخطاء، والتقييمات الخاطئة لحرائق أوت 1885"

يتحدث عن أسباب الحرائق فيقول: "**من هذه الأسباب يوجد نوعين من الأشجار سريعة الاحتراق وهما** (Cinidum) و(Affare) [4].

وعدد حرائق الغابات في عام 1877م كان 134 حريقا، والمساحة المحترقة هي 40,537 هـ وتقييم الأضرار الناجمة عنها بـــ1.807,061 فرنكا تقريبا، ويتم تحديد الأسباب المختلفة المنسوبة الى هذه الحرائق على النحو التالي:

السبب	حوادث	تهور	حقد	سبب غير معروف	المجموع
عدد الحرائق	14	78	22	20	134

وتراوحت مساحة الأراضي المحروقة من 01 إلى 10000 هـ وها هو الترتيب:

عدد الحرائق المنطقة المحروقة

[1]- M. Treille, op.cit, p61.

[2]- طريقة تقليدية تستعمل لتسميد الأراضي بغرض زيادة الانتاج.

[3]- M. Treille, op.cit, p61.
[4]- M. Barris, op.cit, p09.
[2] - M. Treille, op.cit, p8
[3]- Le General Chanzy, op.cit, p110,113.

117	من 01 إلى 100 هـ.
09	من 101 إلى 500 هـ.
04	من 501 إلى 1,000 هـ.
04	من 1,001 إلى 10,000 هـ.
134	المجموع

وإن إجمالي الأضرار المتكبدة هي على النحو التالي:

عدد الحرائق	الأضرار الناجمة
103	من 01 الى 500 هـ.
05	من 501 الى 1,000 هـ.
17	من 1,001 الى 10,000 هـ.
03	من 10,001 الى 100,000 هـ.
05	من 100,001 الى 1.000,000 هـ.
01	أكثر من مليون فرنك
134	المجموع

في عام 1934 م، شملت 34 حريقا بـــ2,517 هـ غابات حكومية أو بلدية أو خاصة مما تسبب في أضرار تقدر بنحو 193605 فرنكا، وفي عام 1933م كان هناك 298 من الحرائق غطت مساحة 17,640 هـ وتسببت في أضرار تقدر بنحو 01 مليون و732,764 فرنكا[1].

من أجل الحد من وتيرة الحرائق أصدرت الإدارة الاستعمارية 15 أمرا بموجبها كان مبدأ المسؤولية الجماعية الذي أقرته المادتين 05 و06 من قانون 17 يوليو 1874م، وكان تطبيقه على 27 بلدية وقبيلة، بلغت الغرامات المفروضة على نحو 45,616 فرنكا، مقسمة على النحو التالي:

عمالة الجزائر 9,19646 فرنكا.

[1] - Le General Chanzy, op.cit, pp110,113.

عمالة وهران 21065 فرنكا.

عمالة قسنطينة 36,20975 فرنكا، وكان المجموع 45.61686 فرنكا، وبالإضافة إلى ذلك تم تثبيت الضمان الجماعي لجميع الدواوير، مثل: دوار "أولاد سريم" ودوار "رقيقا" (Reguagua) و"أولاد بيشا" (Bechia) في عمالة قسنطينة[1].

وغالبا ما تعرضت غابات الجزائر للانتقاد بسبب انخفاض انتاجها، ومع ذلك فهي لا تنجوا من عمليات الاستغلال، مثل غابة الأرز في أحياء باتنة وفي محيط سطيف[2].

واقترح السيد "تاسي" (Tassy) في تقريره إنشاء مدير خاص لخدمة الغابات في الجزائر العاصمة ومنحه مقعدا في مجلس الحكومة المستعمرة[3].

وخلاصة هذا الفصل حول السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة قسنطينة رأينا أن نظام تقسيم الأراضي هو الموجود منذ العهد العثماني، وهي أراضي العرش والبايلك والأحباس والمخزن والملك وأراضي صحراوية، وبفعل المصادرات من قبل الادارة الاستعمارية تقلصت مساحة ملكية الجزائرين، وأصبح أغلبهم أجراء لدى المعمرين بعدما كانوا ملاكا قبلا، لذا يمكن القول أن السلطة الاستعمارية الفرنسية فرضت أفكارها الاقتصادية ونصوصها التشريعية على المجتمع الجزائري، وعمدت على زراعة المنتجات الصناعية الاستعمارية، وتقويض تقاليد المجتمع الجزائري في الميدان الفلاحي، وأدى توسيع أراضي الاستيطان وإغلاق مراعي الغابات وارتفاع أجور أراضي المرور إلى تقهقر الماشية والبداوة.

كان هذا الاستيلاء الواسع على الملكيات الزراعية الخاصة يستهدف بشكل ملحوظ أراضي السهول الخصبة، لأنها أسهل للاستغلال وأخصب إنتاجا وأقرب إلى الثكنات العسكرية الاستعمارية، متبعين سياسة تهجير السكان الجزائريين.

---

[1]- M.J. Carde, op.cit, p726.
[2]- Le Général Chanzy, op.cit, p112.
[3]- M.Tassy, op.cit, p10.

وأما فيما يخص الثروة الحيوانية في عمالة قسنطينة فإن نقص المياه أدى إلى تدهور هذا القطاع الحيوي، كما طال الاستغلال والنهب الاستعماري الثروة الغابية، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية سلسلة من القرارات والقوانين استولت من خلالها على الغابات، وفرضت على الجزائريين الغرامات المتعددة مع حرمانهم من الرعي.

الفصل الثالث: النشاط الصناعي والتجاري وأثرهما على الوضع الجزائري في عمالة قسنطينة

1870 – 1954م

المبحث الأول: التركيز الفرنسي على المنتوجات الزراعية – الصناعية.

أولا: الصناعة الأهلية

ثانيا: الصناعة الكولونيالية الأوروبية.

ثالثا: تراجع إنتاج الحبوب أمام إنتاج الخمور.

رابعا: زراعة التبغ.

خامسا: زراعة القطن.

سادسا: الحلفاء.

سابعا: استغلال المناجم والمعادن.

ثامنا: استغلال موارد الغابات والمياه.

المبحث الثاني: شق الطرقات ومد خطوط السكك الحديدية.

المبحث الثالث: النشاط التجاري.

أولا: دور الشركات الفرنسية والأوروبية في اقتصاد عمالة قسنطينة.

ثانيا: التجارة الداخلية.

ثالثا: التجارة الخارجية.

سيطر المستوطنون الأوروبيون على القطاع الاقتصادي بما فيه من صناعة وتجارة وخدمات، والقائم أساسا على الصناعة التحويلية للإنتاج الفلاحي والغابي وعلى الصناعة الاستخراجية، فاحتكروا عمليات التصدير والتوريد، واستغلال المناجم خاصة بعد شق الطرقات ومد خطوط السكك الحديدية، مما أدى إلى تراجع الصناعة التقليدية وانهيار الحرف والصناعات المحلية.

كما أن تطور الحركة التجارية الجزائرية ساهم وبشكل كبير في نمو ثروة المستوطنين وفقر الجزائريين، الشيء الذى أكسب المستوطنون نفوذا سياسيا لدى الحكومة الفرنسية والبرلمان ومن خلال ذلك وجهوا السياسة الاقتصادية في المستعمرة عامة وفي عمالة قسنطينة ميدان الدراسة بما يخدم مصالحهم الشخصية، مع تشجيع الإدارة الاستعمارية لهم مما زاد في انتاجهم الموجه للتصدير وتوجيه اقتصاد المستعمرة لخدمة الاستعمار، وهذا ما تمت دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: التركيز الفرنسي على المنتوجات الزراعية – الصناعية

لقد اعتمد النشاط الاقتصادي في الجزائر المستعمرة بشكل أساسي على الزراعة والرعي والتجارة، وكانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد والمستهلك الفرنسي، في الوقت الذي كان القطاع الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاما شبه إقطاعي وقبلي، إلا أن هذا النظام كان قادرا بشكل أو بآخر على سد حاجة المزارع الجزائري وحاجة أسرته من إنتاج الأرض[1].

وبمجرد احتلال الجزائر ركز المحتل الفرنسي الاستحواذ على أكبر المساحات من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالا كاملا، ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية، وكذا اعتمد على نقل المواد الأولية لمصانعه أو الاستهلاك المباشر، وفي ضوء الأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من خطط[2] وسياسات المستعمرين الفرنسيين[3]، والمتمثلة في تخصيص إنتاج المستعمرات الفرنسية إجمالا للسوق الفرنسية، وكنتيجة طبيعية تطلَّب ذلك من المستعمرات الفرنسية إنتاج الموارد الضرورية التي يتم شراؤها من طرف الفرنسيين من الخارج قَبلا، ومن تصنيع منتجاتهم حتى لا يخلقوا منافسة تهدد الصناعة الفرنسية، وبعد استعمار الجزائر، أغلق المحتل الفرنسي سوقها أمام الإنتاج الأجنبي بصفة عامة، إلا أنه فتح سوق فرنسا أمام المنتجات

[1]– الأرض في عقيدة سكان الريف وأعيان المدن تعتبر هوية قبل أن تكون مورد رزق، وبقي هذا الاعتقاد إلى أن جاءت الحملة الأوروبية بداية عام 1830، وهنا تكمن بين المفارقة بينن العرب المسلمين والأوروبيين المسيحين: فالأولون يعتبرون الأرض هوية مقدسة، والأوروبيون يعتبرونها ملكا خاصا للأفراد... ينظر: احميدة عميراوي، "من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا"، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ماي 2008، ص169.

[2]– في تقرير النائب "تومسون"(Tomsson) في الجلسة الأولى 12 جويلية سنة 1881م، الذي يهدف الى الحصول على مبلغ خمسين مليون دولار مقدمة من الدولة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية، لتسريع التنمية والاستعمار، ووفقا للسيد تومسون، لا يزال هناك 300 قرية سيتم إنشاؤها في الجزائر، حيث تحتوي كل واحدة على 50 قرية صغيرة مساحتها 40 هكتارا أو 2000 هكتارا لكل قرية، وسيتم إنشاء هذه القرى على أراض مملوكة للدولة الفرنسية حاليا، أو يتم شراؤها عن طريق المصادرة من السكان الأصليين بسعر منخفض جدا قدره 85 فرنكا، أي 50*300= 15000، إذن هناك 15000 قرية تحتاجها الدولة الفرنسية للمستوطنين الجدد... ينظر:

-M***, colonisation de l'Algérie au moyen de l'armée, imprimerie et lithographie de J. Jacquin Grande, rue 14 a la vicille intendance Besançon, Paris, 1881, p09.

[3]– أسامة مساعد، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، ع03، مج04، العراق، (د.ت)، ص223.

الجزائرية، واقترح أن تُدخل الزراعة الجزائرية المحاصيل التي تفتقر لها (البلد الأم) فرنسا، والمحاصيل التي لم تكن منتوجاتها كافية للاستهلاك الوطني الفرنسي مثل: الحبوب والزيوت وما إلى ذلك وقد أعدت قائمة المحاصيل التي سيتم التركيز عليها مثل القطن والسكر والتبغ[1].

لذا حارب الاحتلال الفرنسي الصناعة المحلية الجزائرية، حتى تبقى سوقا مفتوحة للصناعة الأوروبية الغربية الحديثة بدون قيد، وصرح مدير الشؤون الاقتصادية في الإدارة الاستعمارية الفرنسية سنة 1889م قائلا: «**ليس علينا الشروع في دعم الصناعة في الجزائر لأن ذلك يضعها في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية...**» ، فالهدف هو إبقاء الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا والمحافظة على امتيازات المعمرين[2].

عمدت سلطات الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ الاحتلال على أن يصبح الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد مستعمرة للإسكان والاستثمار، ولأجل ذلك عملت إدارة الاحتلال الفرنسي على تأمين مصالحها الاقتصادية[3]من خلال العمل على توسيع وتوزيع منتجاتها الصناعية، وتوسيع مصادر التموين بالموارد الأولية لتنشيط هذه المنتجات وتنويعها[4].

أولا: الصناعة الأهلية

كان النشاط الصناعي في عمالة قسنطينة قبل الاحتلال، رغم بساطته واعتماده على بعض الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، إلا أنه ساهم في إنعاش الحركة التجارية[5].

---

[1] - L'Algérie Française, op.cit, p22.

[2]- رشيد مياد، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900–1954)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، بوزريعة، الجزائر، 2014- 2015، ص11.

[3]- تبنى الاستعمار الفرنسي إجراءات ذات طابع اقتصادي هدفها إخضاع المجتمع الجزائري. للإستزادة ينظر: مليكة قليل، **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900–19399م)**، رسالة ماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص ص20، 21.

[4]- رشيد مياد، المرجع السابق، ص12.

[5]- يمينة سعودي، الحياة الأدبية في مدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية، نوميديا، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص95.

واشتمل الاقتصاد التقليدي الأهلي على قطاع صناعي صغير ظل لصيقا بأنماط الإنتاج التقليدية، ويتمثل في نسيج القطن والبرانس وصناعة الفخار والأسلحة ودباغة الجلود، وكانت تلك الصناعة تستجيب لحاجيات عدد معتبر من سكان المدن، كما تسمح بتوفير بعض الفائض للقبائل المتخصصة في تلك الحرف، ومن المعلوم أن أوضاع الصناعة التقليدية كانت هشة، وأن الطوائف الحرفية التقليدية قد اندثرت كليا تقريبا في سنة 1870م، إلا في تلمسان وقسنطينة وفي بعض العروش القبائلية، ونجم عن ذلك تقريبا انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن[1].

تأتي الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات، وهي أنواع كثيرة حسب الجهات والمواد الخام التي تصنع منها، مثل: صناعة نسيج الصوف وصناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية والخشبية وصناعة الفحم من الأخشاب والأدوات الطينية والفخارية وكذا صناعة الحدادة والتلحيم والأدوات الحديدية... الخ[2]، بالإضافة إلى صناعة الأغذية مثل: تجفيف اللحوم والخضر والفواكه[3].

وكانت صناعة القفف وسجادات الصلاة في قبيلتي بني صالح والجناع(جيجل) بسبب توافر المادة الأولية اللازمة لصناعتها في مصب الوادي الكبير، كما كانت صناعة الحصائر والجبال وصناعة القرمود والصابون وصناعة تجهيز الخيول والبغال بالسروج والبرادع[4].

وقد تأثرت صناعة النسيج تأثرا كبيرا منذ دخول الاستعمار الى الجزائر بسبب تطور النمط الاقتصادي الجديد المفروض على السكان المسلمين، خاصة الألبسة التي أدخلها الأوروبيون إلى البلاد، وكذلك التسهيلات الجمركية لدخول البضائع الفرنسية إلى المستعمرات بأسعار مقبولة، كما أن المادة الأولية المتمثلة في الصوف قد قل انتاجها بفعل سيطرة

[1]– شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق،ج01، ص ص683، 684.

[2]– يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص ص403– 405.

[3]– عمار بوطبة، المرجع السابق، ص316.

[4]– علي خنوف، المرجع السابق، ص236.

المستوطنين على تربية الأغنام والمتاجرة بها نحو فرنسا وأوروبا، وأيضا ظاهرة الجفاف التى ضربت البلاد لسنوات، فانخفض إنتاج الصوف وزادت أسعاره في الأسواق مما أحدث تراجعا كبيرا في هذه الحرفة[1].

ففي مدينة قسنطينة مثلا كان يوجد 33 معملا لدباغة الجلود و75 معملا لصناعة السروج و167 معملا لصناعة الأحذية، وكانت هذه الصناعات وحدها تستوعب 15% من اليد العاملة، ويوجد بها 18 فرنا لطهي الخبز و22 طاحونة مائية، ومصنعا كبيرا لصنع ذخيرة السلاح[2].

يقول "ليون ماتياس"(Léon Mathiss) عن الصناعة التقليدية في عمالة قسنطينة:« **تم تطوير صناعة الجلود بشكل جيد في قسنطينة، حيث تتمتع بسمعة جيدة ويكاد الجميع من السكان تقريبا يتزودون من صناع الأحذية، أما صناعة الصوف فهي من الصناعات الرئيسية والأكثر أهمية، وتشمل صنع الحايك والبرنوس والسجاد والتليس[3] ذا الخطوط الملونة بألوان مختلفة، أما في أحياء العرب فيبيع ألاف التجار والحرفيين والحدادين وصانعي القهوة والجزارين والبقالين...** »[4].

وفي سنة 1940م وحسب تقديرات الفرنسيين قدر عدد الدباغين بقسنطينة حوالي 450 حرفيا، في حين قدر عدد المدابغ والورشات الخاصة بالخزازة 314، أما صناعة الحلي فرغم الأوضاع التي مر بها سكان عمالة قسنطينة بعد الحرب العالمية الاولى وما عانوه من أزمات متتالية إلا أنهم حافظوا على هذه الحرفة، والتي تعتبر إحدى الخصوصيات لأهالي قسنطينة[5].

---

[1]– عمار بوطبة، المرجع السابق، ص ص312– 314.

[2]– عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص189.

[3]– بساط صوفي بألوان متعددة، يستعمل أيضا كغطاء، يسمى محليا بالحنبل.

[4]- Léon Mathiss, concours général agricole de Constantine, avril 1882, imprimerie typographique jules breucq, Bel- Abbes, Alger, 1883, p11.

[5]– عمار بوطبة، المرجع السابق، ص ص310، 311.

فالصناعة الحرفية التقليدية تتميز بالتنوع والتوسع منتشرة بالمدن العتيقة، بين الصناعة النسيجية والجلدية في قسنطينة وتلمسان وبجاية...في شكل تعاونيات مصغرة، حيث عمل المستعمر الفرنسي على إضعافها والقضاء عليها باستيراد مصنوعات مماثلة لها من فرنسا وتوسيعها، أدى في النهاية إلى إفلاس أرباب الحرف الجزائريين وإغلاق محلاتهم ووحداتهم الصناعية[1]، فتوقفت الصناعات والحرف وافتقر سكان المدن بالاستيلاء على أملاكهم دون تعويض، كما سيطر المستوطنون على النقابات الحرفية واضطروها للإفلاس، وتولوا مهامها بعد ذلك، وتحول البرانية إلى يد عاملة غير حرفية ورجع بعضهم –مرغمين– إلى مدنهم وقراهم وأريافهم[2]، كما انتقلت كل وسائل الإنتاج إلى يد المعمرين، كما قضت صناعتهم الآلية الحديثة على الصناعة اليدوية المحلية[3].

فالاستعمار الفرنسي تعمد محق كل حركة صناعية في البلاد الجزائرية، فهو يستثمر الأرض وما تحتها لفائدته، فلا فائدة يرجوها من تصنيع البلاد الجزائرية، كما أن التصنيع الجزائري يزاحم معامل فرنسا وهذا ما لا ترضاه دولة الاحتلال، كما أنه يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية فيغري العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجور، ويزهدهم في العمل الفلاحي عند المستعمرين مقابل الأجور المنخفضة، وهذا ليس في مصلحة المستعمرين لذلك ترك القطر الجزائري دون صناعة تذكر، إلا بعض معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر[4]

[1]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص12.

[2]– الطاهر العمري، "الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية إلى نهاية القرن التاسع عشر"، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي 2008، ص150.

[3]– علي خنوف، السلطة في الأرياف...، المرجع السابق، ص76.

[4]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص126.

فالصناعة[1] ضعيفة جدا، سواء في ذلك الصناعة الكولونيالية أو بقايا الصناعة الأهلية، التي لا تستطيع مزاحمة الصناعة الأوروبية التي تعتمد على المعامل الكبيرة[2].

وقد تراجعت إلى طور بدائي جدا، حيث اقتصرت على بعض الفروع للمصانع الفرنسية الضخمة، أما الصناعات التقليدية اليدوية التي كانت مزدهرة قبل الوجود الاستعماري فقد اختفت بسبب فتح أبواب الاستيراد للمنتجات الصناعية على نطاق واسع، وبالتالي تعرضها للمنافسة خاصة في ظل غياب أي دعم لها، وبذلك لم تكن الصناعة تمتص إلا نسبة ضئيلة من اليد العاملة الأهلية، وهذا ما جعل البلاد زراعية بالدرجة الأولى[3].

أما صناعة الأسلحة والحياكة والحدادة فقد كادت تنعدم، وكانت في أيدي السكان الأصليين واليهود إلى حد كبير، فالسلع الجلدية وتصنيع الذهب والفضة والمجوهرات والمفروشات العربية والزخرفة والأسلحة الفاخرة، يمكن للمرء أن يرى في قسنطينة كل هذه الورش، أما الصناعة الأوروبية فتعتمد على النتائج الفلاحية كالصناعة في المطاحن ومعامل العجين والأسماك وغيرها[4].

يقول "ايميل ماك كارتي" (Emil) هناك سببان يوقفان تطور الصناعة في المستعمرة وهما:«**نقص الممرات المائية المنتظمة التي من المرجح أن توفر وسائل نقل منخفضة التكلفة وقوة دافعة للاقتصاد، والنقص المطلق للفحم الصلب الذي يجب طلبه للاستيراد**»[5].

---

[1]– هكذا هو الاستعمار الحديث المنظم تنظيما اقتصاديا حديثا، يتماشى مع ظروف الوقت الحاضر وطبيعة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك... فلما ارتقت الصناعات بعد اختراع الآلات الميكانيكية، عدل المستعمرون وغيروا أسلوب استعمارهم، وجعلوا أغراضهم تتمحور في أربع نقاط= =وهي: الحصول على المواد الأولية، وإيجاد أسواق لمصنوعاتهم، وإيجاد وظائف لرجالهم ثم توظيف رؤوس الأموال... ينظر: مسعود مجاهد الجزائري أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص20.

[2]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص389.

[3]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص ص87، 88.

[4]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص391.

[5]- Emile Macquart, les réalités algériennes, etude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905), op.cit, p46.

ثانيا: الصناعة الكولونيالية الأوروبية:

إن الصناعة الحديثة في عمالة قسنطينة كانت قليلة جدا وجد بسيطة ويتحكم فيها المستوطنون وهم الذين يحددون مجالاتها[1].

لذا اقترح السيد "ش.ف.ميس"(Ch. F-Meiss) في مشروعه المقدم لوزير الحرب شهر ماي سنة 1879 م قائلا: «**يمكن لوزراء الحرب والزراعة الاتفاق المتبادل في وضع حجر الأساس لثروة فرنسا في الجزائر، عن طريق مطالبة السلطات العامة بأموال للمعدات والأدوات اللازمة لإنشاء ممتلكات وطنية، ثم سيكون من الضروري إنشاء إدارة زراعية من أجل الحصول على مدراء وموظفي ومحركي الأعمال المتعلقة بممتلكاته الدولة... سيكون الدخل من ممتلكاتنا أعلى بكثير مما كان عليه من قبل بعد بضع سنوات من العمل والاستغلال لأراضينا في الجزائر، ستحصل فرنسا على عدة ملايين من الدخل عائدات ممتلكاتنا سيكون من الضروري زراعة أراضينا الوطنية بأشجار الكروم والزيتون والفاكهة، دون أن تهمل الحبوب والخضروات وإنتاج الأعلاف...، سنشهد نمو أشجار الزيتون التي ستعطي زيتا ممتازا، والكاليتوس خشبا صلبا مفيدا للبناء، سنستفيد من فائض الحصاد والذي لن تستهلكه المستعمرة، سيتم دفعه إلى مخازن الدولة أو بيعه ستكون نتيجة هذا النظام هو قيام الدولة بتقليص نفقات ميزانية وزارة الحرب الداخلية ستصبح الجزائر سلة غذاء فرنسا إذا عرفنا كيف نقوم بالعمل الزراعي...**» [2].

وهذه هي نظرية الحكومة الفرنسية وأغلبية الصناعيين الفرنسيين هو تخصيص إنتاج المستعمرات لإنتاج في السوق الفرنسي، وكنتيجة طبيعية تطلب الإدارة الاستعمارية من المستعمرات إنتاج المواد الضرورية التي يتم شراؤها من الخارج، حتى أنهم منعوا من تصنيع منتجاتهم حتى لا يخلقوا منافسة تضر بالصناعة الفرنسية، وبمجرد استعمار الجزائر أغلق سوقها

[1]– عمار بوطبة، المرجع السابق، ص317.

[2]– Ch-F.Meiss, La Fortune de La France en Algérie, ve Cadoret, imprimeur-éditeur, 12-Rue de temple-12, Bordeaux, 1879, pp25-31.

أمام الإنتاج الأجنبي، إلا أنه فتح سوق فرنسا أمام المنتجات الجزائرية، واقترح أن يدخل في الزراعة الجزائرية المحاصيل التي تفتقر إليها البلد الأم، أو المحاصيل التي لم تنتج منتجات كافية الاستهلاك الوطني مثل: الحبوب والزيوت وما إلى ذلك، كما أعدت قائمة من المحاصيل التي سيعتمد زراعتها في المستعمرة، مثل القطن والسكر والتبغ...[1].

ويبرز دور القطاع الأوروبي في الإنتاج، وهو الذي يخدم الأقلية الأوروبية الاستعمارية فيها وأصحاب المصالح الأجنبية، وفي الوقت ذاته كان القطاع الاقتصادي التقليدي يعيش في ركود وتراجع، حيث لم يجد أي اهتمام من طرف الاستعمار، ولا يشارك في الحياة الاقتصادية العامة للجزائر، نتيجة سياسة الازدواجية الاقتصادية التي اتبعها الاستعمار في الجزائر لهدف ترك القطاع التقليدي كاحتياطي لتوسعاته الاستغلالية ومصدر لليد العاملة، وسوق للمنتجات المصنعة الفرنسية رغم اتساع عدد سكانه، وهذا ما جعلهم يركزون على الهجرة الداخلية والخارجية[2].

يذكر التقرير الآتي أنه تم تقديم عروض شراء إلى شركة SI-P وإلى الذين يملكون ورشات تجفيف الفواكه من طرف اللجنة المركزية لمساعدة المجندين وعائلاتهم، فرع "الإغاثة الوطنية" حيث يتعلق الأمر بإرسال طرود من الفواكه الجافة إلى مسجوني الحرب لا تتعدى 01 كغ بما فيها التغليف، اللجنة ترغب في أن الإرساليات تكون معدة في صناديق صغيرة بالوزن المحدد أعلاه (01 كغ) وهذا سيخلق فرص عمل وكسب لصالح التجاريين الحرفيين التابعين لبلدية آقبو المختلطة أو للمركز المهني الفلاحي، ويكون ذلك طريق الاتصال باللجنة رقم 127 شارع ميشلان بالجزائر العاصمة وتزويدها بكافة المعطيات التي تتضمن ما يلي:

01- سعر التسليم دون تعليب.

[1] - L'Algérie Française, op.cit, p22.

[2] - توفيق صالحي، **المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838– 1962**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008- 2009، ص184.

02- سعر التسليم بما فيها التعليب، وكذا الصناديق[1].

ثالثا: تراجع انتاج الحبوب أمام انتاج الخمور:

انتهج الاستعمار[2]الفرنسي سياسة زراعية قائمة على إدخال بعض المزروعات على حساب الزراعة الأساسية المعيشية القائمة على الحبوب[3]، فالمساحة المخصصة لزراعة مختلف الحبوب لم تكن تتوسع بل تقلصت مساحتها من 2.442.679 هكتارا في سنة 1890 م إلى 2.391.236 هكتارا في سنة 1900م، نظرا لركود الأساليب الزراعية المطبقة من طرف الأهالي[(4)]، وكذلك إجبار الفلاحين على دفع كل محاصيلهم الزراعية إلى مراكز تخزين الحبوب وتشجيع المنتجين لرفع أسعاره، ففي عمالة قسنطينة مثلا سنة 1917م كان انخفاض المحصول الفلاحي بسبب الجفاف أيضا، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، الذي كان له الآثار السلبية على الجزائريين[5]، كما أن الاستعمار الفرنسي قد اتخذ من أرض الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية –التجارية على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب[6].

لذا هبطت مساحات الأراضي المخصصة بالحنطة والمحاصيل الحيوية لمعيشة السكان الأصليين، وتعرضت مناطق الجزائر لأخطر المجاعات[7]، فالبلاد الجزائرية التي كانت قبل 1830م

---

[1] - A.W.C, rapport N°8.822/23, le 23/08/1940, Carton N° U.B 471.

[2]– المستعمرة ليست إلا وسيلة الغرض منها الحصول على الثروات ولا سيما المعادن النفيسة من ذهب وفضة، والمحاصيل الاستوائية ومواد غذائية وخدمات صناعية مع احتكار أسواقها والنقل البحري منها وإليها لصالح دولة الأصل، وفي هذا النظام –نظام الإخضاع– يقع كل الغرم على المستعمرة وكل الغنم لدولة الأصل... ينظر: محمد حسنين، المرجع السابق، ص29.

[3]– ليلى بالقاسم، المرجع السابق، ص79.

[4]– شارل أجيرون، المسلمون الجزائريون... ، المرجع السابق، ج 02، ص304.

[5]– عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح، 1919–1956، مطبعة بابل، الجزائر، (د.ت)، ص286.

[6]– داهة بن عدة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص219.

[7]– في عام 1864م، بدأت أفواج الجراد تغزو البلاد من كل صوب، واتخذت شكلا خطيرا، وفي مطلع عام 1866م والذي دعي بعام الجراد، وعبرت في شهر أفريل جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه، والتهمت كل ما وجدته من الخضرة والثمار، ففقد الناس إنتاجهم وتعرضوا لضائقة مالية شديدة، وكان أكثر المتضررين هم الجزائريون، أما الأوروبيون، فكانت الأزمة خفيفة عليهم لتوفر وسائل الوقاية لديهم والإمكانيات المادية الأخرى. ينظر: يحي بوعزيز، "المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وأراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها"، **الأصالة**، ع 33، ماي 1976، الجزائر، ص08.

تكفي سكانها من محاصيلها الزراعية وتصدر من خيراتها الشيء الكثير، قد أصبحت في موقف اقتصادي يجعلها عالة على غيرها في إطعام سكانها وإعاشتهم، لأن الاقتصاد الزراعي والإنتاج الذي فرضته فرنسا عليها لا يتفق مع حياة السكان الوطنيين ومصالحهم وموارد رزقهم، وقد مات في سنة واحدة حسب التقارير الفرنسية ما يقرب من نصف مليون جزائري، إبان المجاعات التي انتابت الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1].

يقول فرحات عباس في هذا الصدد: «**لقد كانت أريافنا من قبل عامرة بالفلاحين والرعاة، وكانوا كلهم ملاك أرض، والأسر الكثيرة العدد هي التي كانت توفر "الخماسين" فالمراعي والسهول الشاسعة الخصبة تسمح لهؤلاء الفلاحين بأن يعيشوا على القمح والحليب، ويلبسوا العديد من الألبسة الصوفية، وفي المدن كان هناك إلى جانب المثقف والتاجر الحرفي الذي يعمل بدافع الرغبة لا بعقلية الربح، لقد غير الاستعمار الفرنسي كل شيء، وأولها ربط الجزائر بأوروبا، الذي رفع تكلفة المعيشة...، أما القمح فقد كان يقايض به مقابل الفواكه ويبقى منه الفائض ليباع لفرنسا الثورية أو لإنجلترا**»[2].

وعرفت زراعة الحبوب هجرة كبيرة للأوروبيين في السهول العليا القسنطينية، والتي فقدت قرابة 1000 أوروبي، وبالمقابل ارتفع عدد الأوروبيين في الشمال الجزائري خلال الفترة بين 1926م و1936م بـ 111 ألف شخصا، حيث استقر معظمهم بالمدن الكبرى مثل: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، سيدي بلعباس، سكيكدة[3]، وهذه المدن المذكورة استقطبت استقطبت ¾ من هذه الزيادة، لذلك يمكن القول بأن هجرة الأوروبيين من الأرياف نحو المدن

[1]– أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1948، ص ص138، 139.

[2]– فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص51.

[3]– كانت من المراكز الصناعية الجديدة التي ظهرت بها صناعة غذائية ومصبرات الخضر والفواكه والطماطم ذات الجودة العالية مع وجود صناعات أخرى متنوعة...ينظر: توفيق صالحي، المرجع السابق، ص180.

الكبرى هو دليل على إفلاس زراعة الحبوب بالنسبة للمعمرين، خاصة وأن زراعة الكروم أصبحت تمثل مصدر مهم للثروة مع تراجع أهمية الحبوب والمنتجات الحيوانية[1].

ولم يكن إنتاج الحبوب يتبع المنحى الديمغرافي بحيث نجد 06.10 قنطار في الهكتار من الحبوب سنة 1876م و4.2 قنطار في الهكتار سنة 1901م، فكان هذا الإنتاج يعبر عن نقص المساحات المحروثة للحبوب[2]، فلم تتغير مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب إذ ظلت ثابتة، وبالتالي جعل المعمرون من الجزائر مصدرا للسلع التجارية[3]، مما أدى إلى تخريب القطاع الزراعي التقليدي، حيث سادت زراعة الكروم والحمضيات والزيتون، إلى جانب بعض المحاصيل الصناعية كالتبغ والكتان والخروع... فتناقص إنتاج الحبوب[4].

تعتبر زراعة الكروم مصدرا مهما للثروة في الجزائر المستعمرة، وأثناء فترة الاحتلال الفرنسي وجدت العديد من أنواع الكروم تمثلت في: العنب الأبيض والوردي والأسود...، وخلال العشر سنوات الأولى من الاحتلال كانت زراعة الكروم غير ذات أهمية، ثم بدأ المستوطنون بالاهتمام بهذه الزراعة[5]، فرغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر، أحد العوامل الهامة وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزراعتها كروما يحول عنبها إلى نبيذ[6].

وقد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية، بعدما كانت بطيئة التطور، والتي تقدر بمبلغ 3000 أو 4000 فرنكا النفقات اللازمة لإنشاء هكتار واحد من الكروم، وبعد تقدم مستمر ازدادت زراعة الكروم كل عام والتي

---

[1]- صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830–1930)**، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة 2014، ص273.

[2]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص229.

[3]- إلياس قاسمي، المرجع السابق، ص45.

[4]- ليلى بالقاسم، المرجع السابق، ص84.

[5]- L'abbé G. Dervin, L'Algérie épernay, imp du courrier du nord- est- Mcm, paris, 1902, p49.

[6]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص188.

تطلبت الكثير من القوى البشرية لممارسة الصناعات المرتبطة بها، وستحل محل المنتوج الأجنبي في أسواقنا الداخلية وفي هذه الحالة سيكون منتوجا مربحا[1].

لذا كان الإنتاج 338.220 هكتولترا من الخمور في مساحة تقدر بـ 17.614 هكتارا فقط سنة 1878م، أما في سنة 1880م فكانت المساحة المزروعة تقدر بـ 23.723 هكتارا بإنتاج 432.580 هكتولترا، ثم بين 1880م و1884م ارتفعت آمال المستوطنين بالتماسهم إنتاجا وفيرا لزراعة الكروم حيث غطت زراعتها سنة 1884 م مساحة خمسين ألف هكتارا تنتج 896.291 هكتولترا خمرا، وبعد ست سنوات تضاعف إلى 98.541 هكتارا أي سنة 1890م، بوجود 16.535 مزارعا أوروبيا و12.085 مزارعا محليا سنة 1895م يزرعون 113.810 هكتارا من الكروم، وفي فترة عشر سنوات بين 1888 م و1897 م بلغ متوسط مساحة زراعة الكروم 107.372 هكتارا، بمعدل إنتاج 3.510.158 هكتولترا[2].

أما بالنسبة للإحصائيات العامة للحكومة الفرنسية (statique général)، فتذكر أن زراعة الكروم قد عرفت تطورا كبيرا في مزارع الأوروبيين، والتي غطت نهاية 1878م في العمالات الثلاث حوالي 15.400 هكتارا، وفي سنة 1881م كانت 27.338 هكتارا، ووصلت في عام 1884م إلى 50.800 هكتارا، أما السكان الأصليين فغطت كرومهم في نفس الفترة مساحة تبلغ 2.214 هكتارا و3.144 هكتارا و5.206 هكتارا، ومن 1879م إلى 1899م، ارتفع حجم مزارع الكروم الجزائرية من عشرين ألف هكتارا إلى 138497 هكتارا، بزيادة قدرها 119000 هكتارا في عشرين عاما، وحوالي 138000 هكتارا في عام 1899م، وأسفر الإنتاج عن 4618.700 هكتولترا من الخمور، ونجد أن الكروم الجزائرية التي تغطي مساحة تقدر بحوالي 300 ألف هكتارا يمكن أن تنتج عشرة ملايين هكتولترا من الخمور سنويا[3].

[1]- Henri Sempé, Régime économique du Vin, imprimerie G.rue Guiraude, 11 Bordeaux, Paris, 1898, pp246.
[2]- Henri Sempé, op.cit, p245.
[3]- Statique générale, op.cit, p141.

وتعد زراعة الكروم من الزراعات الرئيسية التي أولتها السلطات الاستعمارية اهتماما متزايدا، حيث أصدرت فرنسا قانون 11 جانفي 1851م لتشجيع انتاج الخمور الجزائرية وتصديره إلى فرنسا، بعدها قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بإدخال زراعة الكروم وصناعة النبيذ في إطار استغلال الفرنسيين الاقتصادي للجزائر، وجاء هذا على حساب إنتاج القمح الذي هو الغذاء الأساسي للجزائريين[1]، وكان الهدف من وراء هذه السياسة الاقتصادية، توجيه الاقتصاد الجزائري نحو متطلبات السوق الخارجية، في ظل عجز الفلاح مواكبة التغيرات وتحول الأرض إلى سلعة تجارية[2].

إذًا تم تحويل الأرض الجزائرية من أرض منتجة للحبوب إلى أرض منتجة للخمور، والتي صارت تدر أرباحا طائلة على الاقتصاد الفرنسي[3]، فاستثمر المستعمر الأراضي لصالحه الخاص دون مراعاة صالح البلاد، وينتج فيها ما يعود عليه بالفائدة، ففي السهول الخصبة مثلا جهات عنابة والجزائر ووهران قد غرست كلها كروما لإنتاج الأنواع المتعددة من الخمور، تحجب مساحة 400.000 هكتارا من أجود الأراضي، وتنتج سنويا نحو عشرين مليون هكتولترا خمرا[4].

يقول عضو أكاديمية "بالوا" (Blois) وأكاديمية "فالدارنيس دال بوجي" (Valdarnese del poggi): «**أن الجزائر ملزمة بامتصاص المزيد والمزيد من منتجاتنا المصنعة، من طبيعة تربتها سيسمح لنا بتأسيسها أرخص، وكلما أعطت الحرير والزيت وما إلى ذلك كلما زاد عدد عمليات التبادل لدينا، وستزيد صناعتنا في الازدهار، وسيتم تأمين قدر كبير من العمالة للطبقات الأكثر فقرا، ومع ذلك يجب أن لا ننسى أن الزراعة بطيئة في تنميتها، وأن التربة الأكثر خصوبة مازالت جرداء بدون يد الإنسان، وأن الإنسان وحده**

[1]– توفيق صالحي، المرجع السابق، ص179.

[2]– ليلى بالقاسم، المرجع السابق، ص232.

[3]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص269.

[4]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص113.

الثروة الحقيقية للأرض، وهذا يقودنا إلى البحث عن الطرق[1]والوسائل التي يمكن أن تحل مسألة (مشكلة) الاستعمار الصعبة»[2].

من الملاحظات التي تسرع المعمرون في إدراجها ضمن الشعارات الرنانة، هي جلب أصناف جديدة من المزروعات وخاصة منها المزروعات الصناعية التي من المفروض أن تضاعف ثروة البلاد[3]، مثل زراعة التبغ".

رابعا: زراعة التبغ:

يعد التبغ[4]أحد تلك المنتجات التي يجني منها المنتجون أرباحا طائلة، وكان المستوطنون والسكان الأصليين يزرعونه حسب الرغبة وعلى نطاق واسع، وقبل الاحتلال كان السكان الأصليون (الجزائريون) يزرعونه نوعين من التبغ (التبغ الريفي والتبغ العادي)، ومن خلال هذا المنتوج، كانت بعض القبائل تتمتع بسمعة كبيرة في إنتاجه كما في منطقة خنشلة وعند أولا شبل في متيجة، ومن هؤلاء جاء اسم التبغ "الشبلي"، كما انتشرت زراعته في الواحات وفي سوف وغرب صحراء الجزائر، وكان يحظى باهتمام كبير من قبل السكان الأصليين على الرغم

[1]– اقترح الطرق والوسائل في النقاط التالية: –أن تحدد كل منطقة وسيتم إغلاق المنح فيها. – ضمان أمن هذه المنطقة في عملية الاستعمار.– تحديد الحماية الإدارية الممنوحة والحقوق المكفولة للمستوطنين. – تحديد التزامات الدولة اتجاه الاستعمار، وواجبات المستعمرين تجاه الدولة. – التدابير المالية تسهل هذا العمل. – شروط قبول العنصر العربي في حدود الاستعمار الساحلي. ينظر:

- Le due de d ***, Mémoire sur la colonisation de l'Algérie, imprimerie et fonderie de ricnoux, rue monsieur-le- prince, 29 bis, Paris, 1847.p03.

[2]- Ibid, p05.

[3]– شارل أجيرون، الجزائريون...، المرجع السابق، ج 01، ص688.

[4]– بالنسبة لدخول التبغ إلى أوروبا كان كريستوف كولومبوس أول شخص أثناء رحلته في عام 1492م قد تعرف على التبغ، وجد أنه يستخدم من قبل الهنود في جزيرة Guanahani الأرض التي استولى عليها الملك فرديناند ملك قشتالة، حيث جلب السكان الأصليون هداياهم ومن بينها أوراق التبغ المجففة التي لا يعرفها الرجال البيض... للمزيد عن التبغ ينظر:

-Guillaume capus, fernand leulliot, extienne foex, le tabac, société d'editions géographiques, maritimes et coloniales 184, boulevard sait-germain (vi[e]), paris, tome premier, 1929, p21.

من أن صنعه يتطلب خليطا من نباتات أخرى تسمى "أكيل" (Akil) و"ترونا" (Trouna)[1] وسرعان ما اتبع المستوطنون العربَ في طريقة صنع التبغ[2].

في بداية الاحتلال كان التبغ يزرع من قبل السكان الأصليين وخاصة في منطقة عنابة والجزائر، وحصاده هو واحد من أهم المنتوجات الزراعية ربحا، وفي عام 1902م كان هناك مشروع قانون لزيادة زراعة التبغ في فرنسا والتقليل من استرداه من الخارج، واقترح السيد السيناتور "أورناك" (Ournac) إنشاء نوع جديد من التبغ يعتمد على التبغ المنتج في فرنسا والجزائر، كما اقترح زيادة الإنتاج المحلي منه، والجدول التالي يبين إنتاج التبغ من سنة 1878م إلى سنة 1904م[3].

السنوات	المنتجون	التبغ	
		المساحة/هك	الانتاج/كلغ
1878م	المستوطنون	2.524	2.669.330
	الأهالي	3.795	1.825.605
1879م	المستوطنون	3.180	1.226.181
	الأهالي	6.584	1.384.802
1880م	المستوطنون	1.699	2.432.318
	الأهالي	6.113	3.318.234
1881م	المستوطنون	1.893	2.120.260

[1]– زهور خنثى في معظم الأحيان العادية مع أوعية محدبة... ينظر:

-Guillaume Capus, Fernand Leulliot, Etienne Foex, op.cit, p45.

[2]- état actuel de l'Algérie, op.cit, p240.

[3] - MM le d[r] L. Trabut et R. Marés, l'Algérie agricole en 1906, imprimerie Algérienne Alger, 1906, pp302, 303.

	الأهالي	6.437	2.193.338
1882م	المستوطنون	2.371	2.239.025
	الأهالي	6.292	3.260.029
1883م	المستوطنون	2.278	2.977.067
	الأهالي	6.416	1.969.911
1884م	المستوطنون	2.209	2.953.831
	الأهالي	5.748	1.579.473
1888م	المستوطنون	1.995	1.579.473
	الأهالي	8.148	3.222.580
1904م	المستوطنون	2.517	3.239.800
	الأهالي	4.263	3.426.400

واعتبرت زراعة التبغ في ازدياد مطرد، إذ كان يمارسها قرابة 8000 من الأهالي و2000 من الأوروبيين، وفي سنتي 1875 م و1876 م كانوا يحققون إنتاجا يتراوح بين 50 و55 ألف قنطارا من التبغ، 5/2 منه من انتاج عمل الأهالي، وبعد سنة 1880 م لم يعد إنتاج الأهالي يزيد على 25.000 قنطارا إلا نادرا، ويعتبر التبغ الأهلي أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع، ولكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي بالنصف[1]، والدخان أو التبغ هو من أهم المغروسات الصناعية، يشمل نحو

[1]– شارل أجيرون، الجزائريون...، المرجع السابق، ج01، ص690.

30000 هكتارا، ويشغل بغراسته نحو عشرين ألف مسلما، وألفين من الأوروبيين وينتج نحو 300 ألف قنطار في السنة[1].

وكان الفلاحون الأهالي يخصصون لزراعة التبغ، أجود أراضيهم ويعتنون بتسميدها باستمرار، وذلك برعي معظم قطعانهم فيها لمدة ستة أشهر، زيادة على ذلك كان العرب يقطفون التبغ ورقة بورقة، عند نضجه، بينما يقطع المستوطنون قصب نباته، من أجل جني أوراقه دفعة واحدة[2]، وكانت مصانع التبغ الموجودة في الجزائر العاصمة ومستغانم وعنابة تضم حوالي 5000 عاملا، ولم تكن هذه المؤسسات الصناعية الأوروبية تشغل اليد العاملة الجزائرية إلا قليلا[3].

خامسا: زراعة القطن:

قام السكان (الجزائريون) الأصليون بزراعة القطن[4] قبل الاحتلال الفرنسي بعشبة تسمى " الجوسيوم"، وهو نبات يعطى قطنا متوسطا وخلال فترة 1858م إلى 1867م كانت زراعة القطن مزدهرة للغاية، وخلال سنة 1852م بلغ إنتاج القطن في العمالات الثلاث 8.51.065 كيلوغراما، وبلغت المساحة المزروعة في قسنطينة 139 هكتارا[5].

وخلال الفترة من 1858م إلى 1867م كانت أسعار القطن مرتفعة من 05 الى 07 فرنكا للكيلوغرام الواحد، ولا يبدو أن زراعته تأخذ امتدادا كبيرا في الجزائر، لأن الأراضي المناسبة لهذا المحصول تكرس لزراعة محاصيل الأشجار والأعلاف والخضروات[6].

---

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص391.

[2]– شارل أجيرون، الجزائريون...، المرجع السابق، ج01، ص690.

[3]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص ص84، 85.

[4]– يقول "هاردي": "نحن نعرف أن الحاكم العام، من خلال إجراء كامل من الإحسان للعرب، والتي يجب عليهم أن يكونوا ممتنين له، ويريد –الحاكم العام– أن يشاركوا في المزايا التي يمكن أن توفر من زراعة القطن من خلال جعلهم يجرون اختبارات ستؤدي إلى تعريفهم بهذا الإنتاج الجديد، ولقد استجاب العرب لدعوته، وحققوا نتائج ملحوظة في عدة نقاط من البلاد ولاسيما في منطقة قالمة". ينظر:

- M.A.Hardy, op.cit, p12.

[5]- M.M.L.Trabut, op.cit p318.

[6] - M.M.L.Trabut et R. Marés, op.cit , p318.

وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيما بين 1853م و1859م منها مرسوم 16 أكتوبر 1853م الذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن، وقرار 19 أوت 1856م ثم قرار 19 مارس 1859م الذي أقر جائزة سنوية تقدر بـ 20.000 فرنكا تمنح لمنتجي القطن، كما صدر مرسوم إمبراطوري في 25 أفريل 1880م ينص على منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج، وعلى مستوى القطر الجزائري هبط إنتاج القطن من 37.7 قنطارا سنة 1926م إلى 20.7 قنطارا سنة 1927م ثم 4.138 هكتارا عام 1929م بإنتاج يقدر 09.2 قنطارا[1].

يقول "م.أ.هاردي" (M.A.Hardy): «**أن مسألة إنتاج القطن في الجزائر تهم رجال الدولة واقتصادييننا ومصنعينا...، ومن المعروف أن فرنسا الصناعية توظف سنويا حوالي مائة مليون فرنكا من هذه المادة الخام، وهي ملزمة بشراء أراضي ممتلكاتها الاستعمارية، فإنتاج القطن في الجزائر هو النشاط الزراعي والصناعي لنا، وغذاء لمصنوعاتنا وتجارتنا ووسيلة ثمينة للاستعمار وللاستيطان في ممتلكاتنا في شمال أفريقيا** »، كما قال السيد "م.بوافر "(M.Poivre): «**إن النباتات تجعل ثروات بلد ما لبلد ما**» ويبدو أن هذه البديهية تحققها الجزائر من خلال زراعة القطن[2].

وعموما فإن زراعة القطن لم تنجح كثيرا، وان كانت جهات الأصنام تلائمه بصفة خاصة، إلا أن انحطاط أسعاره بالأسواق العالمية قضى على غراسته، قضاء مبرما، رغم جودته ومشابهته بالقطن المصري[3].

سادسا: الحَلفاء

أدخل المستوطنون الزراعات التجارية الواسعة كالتبغ وعنب الخمر والقطن وغيرها[1] ومنها الحلفاء التي تستخدم في صناعة السلال والسجاد والحبال والحصير وأيضا كأساس لعجينة

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ج01، ص ص217– 219.

[2]- M.A.Hardy, manuel du cultivateur de coton en Algérie, du bos fréres, imprimeurs-libraires, éditeur, rue Bâb-azoun, Alger, 1856, p3.

[3]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص385.

الورق، كما تستخدم أوراق الحلفاء الطويلة والمستوية من قبل المستوطنون والعرب، لبطانيات العلف والقش، وكذلك لمختلف المجففات التي يستخدمها العرب لصنع الحبال لربط حزم القمح والشعير التي تحملها وقت الحصاد[2].

وتشتغل القبائل العربية الكثيرة العدد بقَطع الحلفاء والإتيان بها لمراكز التصدير فالمحصول السنوي الذي يبلغ 150 ألف طنا يسلم كله لشركة استعمارية واحدة تكاد تستثمرها عائلة مستعمرة واحدة، ويأخذ العرب مقابل عملهم الشاق ثمنا زهيدا، بينما تبيع الشركة هذا المحصول للبلاد الأجنبية وخاصة للمعامل الإنجليزية، بأثمان باهضة فتصنع منها الأقمشة والجيد من الورق[3].

سابعا: استغلال المناجم والمعادن

لم يقتصر نشاط المستعمرين على المجالات الزراعية بنهب الأراضي من الأهالي وامتلاك الغابات بل امتد نشاطهم إلى كافة النواحي الاقتصادية الأخرى، فاستثمروا أموالهم في الصناعة وشركات التعدين واستغلال المناجم والتجارة والنقل وغير ذلك[4].

توجد في الأرض الجزائرية معادن ومناجم كثيرة وواسعة الغنى كلها بلا قيد ولا استثناء ملك للأوروبيين لا ينتفع منها الجزائريون[5]، فتمد بداية السيطرة الاستعمارية على الجزائر ضمت المناجم إلى أملاك الدولة، وفي أواخر القرن التاسع عشر مثل قطاع الصناعات الاستخراجية ميدانا مفضلا لتوسع الرأسمال الفرنسي رغم أن الأوساط المالية الفرنسية لم تجذب إليها بشكل كاف، وبعد أن صدر في عام 1919م قانون يحدد مدة الامتياز في قطاع المناجم ويؤسس لحقوق ضريبته منحت العديد من المناجم للرأسمال الفرنسي في شكل امتيازات، وفي

---

[1]– علي حنفوف، السلطة...، المرجع السابق، ص70.

[2]- état actuel de l'Algérie, op.cit, p29.

[3]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص118.

[4]– إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر (د.ت)، ص143.

[5]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص388.

عام 1927م حددت نسبة مساهمة الحكومة العامة في أرباح شركات التعدين بنحو 05% من رأسمالها، فسلطات الاحتلال كانت تتولى تحديد الاطار القانوني وتوجيه النشاطات وضمان جزء من الاستثمارات الضرورية، وفي المقابل كانت مؤسسات التعدين التي تلتزم باستغلال المناجم وتهيئتها[1].

لقد نال الأوروبيون في أرض الجزائر المستعمرة 127 منحة لاستخراج المعادن منها 15 منحة في عمالة وهران و26 بعمالة الجزائر و96 منحة بعمالة قسنطينة[2]، لذا عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الثالثة التي وفرت الشروط الضرورية لذلك خاصة ما يتعلق بالوسائل، فقد جاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية دورة ماي 1903م: أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ عام 1898م إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وقد ترجم هذا التطور في ارتفاع الإمتيازات الممنوحة والتي ارتفعت من 51 امتيازا في 01 جانفي 1898م إلى 69 امتيازا في 01 جانفي 1903م، بالتزايد المعتبر لعدد الطلبات للبحث التي كانت على التوالي بالنسبة لعمالة قسنطينة وحدها 227 في سنة 1897م و304 سنة 1898م 465 عام 1899م، ثم 545 سنة 1900م، ويمكن تعديل ذلك بالأرباح المحققة في استغلال المناجم والتي كانت كثيرة في عمالة قسنطينة[3].

ويعتبر الفوسفات أهم ما تخرجه الأرض الجزائرية من ثرواتها الدفينة، وقد ابتدأ باستخراجه سنة 1893م وأخرج منه تلك السنة خمسة آلاف طنا، ومن منجم الكويف قرب منطقة تبسة يستخرج نحو 700 ألف ط، وقد أكتشف أخيرا بجبل العنق في نفس المنطقة منجم

---

[1]– عبد الوهاب شلالي، **دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (1954–1962) المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص43، 44.

[2]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص ص388، 389.

[3]– عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية في الجزائر 1870– 1930**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013– 2014، ص ص116، 117.

به نحو المليار طن من الفوسفات[1]، ووصل إنتاج الفوسفات سنة 1893م إلى 5188 ط ثم ارتفع تدريجيا إلى 113 ألف طن سنة 1895م وإلى 321 ألف ط عام 1900م، وفي عام 1904 أنتجت ودائع تبسة 311.178 ط، وتم إيقاف استغلال فوسفات رأس الواد في سطيف بعد انهيار الشركة في عام 1905م، وبالمثل تم تركيب محطة في عنابة لإنتاج الفوسفات والتي أغلقت عام 1905م، ومستقبل الفوسفات أكثر محدودية[2].

إضافة الى منجم الونزة اكتشفت مناجم أخرى أهمها: منجم بوخضرة الذي يقع بالقرب من منجم الونزة ويحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، ومنجم آخر ناحية سكيكدة وهو منجم فلفلة، إضافة الى تيزميرت على بعد 30 كلم من مدينة بجاية ومنجم مروانية وعين بن مروان ومنجم الميكمان، كما توجد مناجم أخرى تختلف من حيث كمية الإنتاج، وقد بلغ إنتاج المناجم الجزائرية من الحديد سنة 1913م حوالي 308.6 ألف ط، ليرتفع سنة 1919م إلى أكثر من 75 ألف ط، ثم إلى 1.662.506 ط سنة 1924م، واحتكر منجم الونزة منها 595.656 ط، وارتفع الإنتاج ليصل سنة 1930م إلى حوالي 2.3 مليون ط، ليعود وينخفض الإنتاج ما بين 1930-1935م، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م[3].

وكانت القاعدة الصناعية في الجزائر، تشمل الصناعات المنجمية وموارد البناء المخصص للمشاريع العمرانية، في المدن والقرى الاستيطانية، وتجهيزات الموانئ والنقل وقطاع الأشغال العامة والبناءات الإدارية، وأما الصناعات التحويلية فتكون ذات طابع عائلي[4]، فمنطقة الشرق الجزائري غنية بالثروات المعدنية خاصة معدن الفوسفات والحديد[5]، الذي هو من أهم المعادن

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص388.

[2]- Emile Macquart, les réalités algériennes, etude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905), imprimerie administrative, amauguin, Blida , 1906, p47.

[3]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص118.

[4]– توفيق صالحي، المرجع السابق، ص180.

[5]– عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص45.

ويستثمر قرب عنابة بناحية بني صاف، حيث يستخرج سنويا نحو 400 ألف ط، أما في ناحية الونزة في منطقة تبسة فمجموع ما يستخرج منه سنويا هو 800 ألف ط من الحديد[1]، وأهم منبع للحديد هو منجم مقره قرب عنابة، واستخلاص هذا الخام بدأ من حوالي عام 1880 م، وقد عرف تطور هذه المادة تغيرات السوق والأحداث، وبلغت سنة 1920م مليون ط وسنة 1930م2.2 مليون ط، ثم نقص استخلاصه بسبب الأزمات الاقتصادية[2]إلى 500 ألف ط، ليرتفع سنة 1938م إلى ثلاث ملايين طن، ثم ينخفض خلال الحرب العالمية الثانية إلى 200 ألف ط[3].

والثروة المعدنية غنية في الجزائر من حديد ونحاس وزئبق ورصاص وفيرة في العمالات الثلاثة[4]، ولفترة طويلة كانت المناجم والمعادن المورد الصناعي الكبير في الجزائر مع وجود مختبرات تعدين للتحاليل[5]، أما مناجم الرصاص والزنك فتقع في جبال قرقور بناحية سطيف وقد بلغ إنتاج الزنك نحو 50 ألف ط والرصاص نحو 20 ألف ط في السنة، أما النحاس فقليل الوجود بالأرض الجزائرية يستخرج منه نحو 500 طنن في السنة بمنجم عين بربا قرب عنابة[6].

فكان إنتاج المعادن وفيرا في الجزائر خلال العهد الاستعماري ومتنوعا فبين سنوات 1916م و1958م تم إنتاج أكثر من 68 مليون ط من المعادن صدرت معظمها إلى الخارج وحققت خزينة المستعمرة من جراء ذلك أموالا طائلة بفضل أسعار النقل لسكك الحديد من مواقع الإنتاج إلى موانئ التصدير[7].

---

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص389.

[2]- ومن نتائجها غلاء المعيشة وارتفاع نفقات الانتاج ونقص الصادرات وزيادة عدد العاطلين عن العمل وافلاس بعض الشركات، وما ينتج عن الارتباك الاقتصادي والاجتماعي، كما تناولت جريدة "لاديباش" القسنطينية مقالا مما جاء فيه: "...غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الأكثر= =استعمالا في فرنسا منها ما هو حاصل في المستعمرة خاصة الخبز الذي ارتفع ثمنه اكثر من مرة.ينظر: عمار بوطبة، المرجع السابق، ص ص298، 299.

[3]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص82.

[4]– l'Algérie Française, indigènes et immigrants, op.cit, p52.

[5]- E.La Canaud, op.cit, p41.

[6]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص389.

[7]– عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص45.

يقول "ديكوس" (Ducos): «**نحتاج الآن لتحسين نوعية الحديد والصلب بمصانعنا في فرنسا، وفي المقابل تطلب الجزائر لهذه المصانع نفسها ما يصل إلى عشرة آلاف إلى عشرين ألف طن من الحديد سنويا، لبناء الجسور وأنابيب المياه والمباني والأدوات** ...» [1].

ويعتبر الزنك من بين المعادن التي تنشط الصناعات الاستخراجية في الجزائر، وأهم المناجم الموجودة في عمالة قسنطينة نذكر: منجم تيمزريت، منجم واسطة، منجم مسلولة منجم سيدي عيشة، منجم كاف السماح، منجم بوخدمة، منجم دار الصفاء، منجم جبل الغسار، جبل يوسف، منجم جبل السوتلة ومنجم جبل مروانة، منجم جبل عين الاركو، منجم الشلالة، منجم عين باربار، منجم "تيون كوانك" (Tion koing) بالقرب من باتنة، وهذا المنجم تستغله شركة مناجم إفريقيا[2].

وكانت اليد العاملة، إحدى العوامل التي تشجع على استغلال المعادن، لذلك ازداد عدد العاملين بصناعة استخراج المعادن بعد الحرب العالمية الأولى، ففي عام 1930م بلغ عدد العمال اليوميين في مناجم الحديد بعمالة قسنطينة 850 عاملا، وبينما كانت أجرة الأوروبيين المشتغلين كعمال مناجم أو مركبين الأخشاب في المناجم تقدر بـ 30 فرنكا في اليوم عام 1933م فإن أجرة زملائهم الجزائريين بنفس العمل تتراوح ما بين 12 و14 فرنكا في اليوم، وتبدو مشاركة اليد العاملة الجزائرية في إنتاج المعادن أكثر من ضرورية، خاصة مع تطور عدد المناجم في الجزائر، والتي بلغ عدد مناجم الحديد فيها ثلاثون منجما، وتمثل هذه العناصر المنتجة الفئة الشابة المتميزة بالنشاط والحيوية، وقد تناقص عدد العمال في المناجم بسبب ضعف الإنتاج الناتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد تركز برنامج الاستثمار في عهد الاحتلال الفرنسي

[1]- E.Ducos, l'Algérie ; quelques mots de réponse, libraire des corps des ponts et chaussées et des mines 49, quaides augustins 49, paris, 1871, p21.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص120.

حول تزويد البلد بالمرافق الأساسية، وبصفة خاصة في استغلال الموارد المنجمية والجوفية للتصدير وفي قطاع الصناعة الاستعمارية الحديثة[1]، لذلك تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فأصبحت الموانئ تصدر إلى الموانئ الفرنسية (سنة 1954م) حوالي 60 ألف ط من الفوسفات و03.5 مليون ط من الحديد، 400 ألف ط من الفحم[2].

ثامنا: استغلال موارد الغابات والمياه

استعمل المستوطنون المنتجات الغابية لاستصلاح مساحات في الأقاليم الاستيطانية كالقشرة الخارجية لأشجار باعتبارها مادة ضرورية في الحماية والتخصيب والاحتفاظ برطوبة التربة[3]، ولقد بدأ المعمرون في استغلال الثروات الغابية في منطقة جيجل مثلا بصفة جزئية وعلى الأخص في الغابات القريبة من المدن مثل: غابات بني قائد وبني أحمد وبني عمران ولكن الاستغلال الواسع لم ينطلق إلا بعد القضاء على ثورة المقراني سنة 1871م، فبعد استيلاء الإدارة الاستعمارية على الأراضي السهلية الفلاحية انتقلت إلى الأراضي الجبلية الثرية بالغابات وأسست في مدينة جيجل عدة مخازن لتصدير قشرة أشجار البلوط كمادة خام، كما أسست ورشات لتصنيعها محليا لأنها كانت تستعمل في صناعة بعض الموارد مثل: سدادات زجاجات المشروبات بجميع أنواعها، وزجاجات الأدوية، واستعملت قشرتها الداخلية المعروفة بالدبغة في صناعة الأسبغة، أما أشجار الزان الموجودة بكثرة في أعالي الجبال فكانت تستعمل كمستندات لخطوط السكك الحديدية، وعلى الأخص الخط الرابط بين ميناء جيجل ومنجم المعدن الحديدي بسيدي معروف[4].

[1]– توفيق صالحي، المرجع السابق، ص ص182– 184.

[2]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص43.

[3]– ليلى بالقاسم، المرجع السابق، ص159.

[4]– علي خنوف، مقاومة سكان منطقة جيجل الاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، ط01، منشورات أنيس، الجزائر، 2012، ص ص202، 203.

وهناك أنواع من أشجار الاوكاليتوس تعرف بصلابه خشبها تجعل منها مصدرا مهما لصناعة الكرتون وللنجارة[1]، لأن الجزائر تملك أكثر من 300 ألف هـ من الغابات منها 1500 هـ مأهولة بأشجار البلوط، وهذا يعني اقتلاع لحاء الأشجار، وبوجود عدد كبير من العمال وخاصة في عمالة قسنطينة فإن مصانع السدادات منتشرة في بعض نقاط العمالة[2].

كما استعملت أشجار الزان كأعمدة لحمل الأسلاك التلغرافية والكهربائية، واستعملت جذوع شجيرات الخنج في صناعة غليون التدخين (بيبات) وغيرها، وبسبب هذه الثروة الطبيعية الضخمة كون المعمرون ثروات واسعة، مستغلين في ذلك رخس اليد العاملة في نزع القشرة من شجر البلوط الفليني[3]، أما الأخشاب فتعتبر مادة أولية تدخل في الصناعة اليدوية البسيطة وتدرج ضمن الموارد المصدرة كذلك، وهي في مجملها تجلب إلى عنابة من المناطق الغابية المحيطة بها مثل: غابات ايدوغ وبني صالح والقالة وسيبوس، وقد امتازت أخشاب هذه المناطق بجودة أنواعها وملاءمتها لأعمال البناء، وصنع السفن الشراعية[4].

وفي عمالة قسنطينة بالشرق يسمح بقطع الخشب من غابات إيدور قرب عنابة وفي غابات فرجيوة جنوب ميلة، وأيضا خشب بني صالح جنوب عنابة، وغابات شرق قالمة، وجبال غرب باتنة، ويتم الاستغلال الغابي على نطاق واسع في غابات سكيكدة[5]، وينحت من الأشجار الضخمة القصاع والصحون الكبيرة والصغيرة والمغارف بشتى الأشكال، بالإضافة إلى المهارس وغيرها من الأدوات المنزلية[6].

[1]- Bryon, op.cit, p06.
[2]- L'Abbé.G, devin…, op.cit, p61.
[3]- علي خنوف، مقاومة سكان جيجل...، المرجع السابق، ص209.
[4]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط02، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص467.
[5]-M.O.Mac carthy, Dictionnaire de L'Algérie, dubos frères, imprimeurs- Libraires, Editeurs rues Bab- Azoun et Bosa, Alger, 1858, p153.
[6]- علي خنوف، مقاومة سكان جيجل...، المرجع السابق، ص236.

أما عن صناعة الألبان فتتزايد أهميتها في عمالة قسنطينة، وخاصة حول المراكز المكتظة بالسكان، وهي مصدر مهم للدخل، يحدده الاستهلاك الفعال من الحليب لجميع طبقات المجتمع، ويشارك العديد من المزارعين في هذه العملية سواء مع الأبقار التي ولدت في البلاد أو التي جلبت من أوروبا، وهناك في بعض الأماكن في البلاد –حيث الجفاف المستمر والمياه غير الكافية– تكون صناعة الألبان مستحيلة[1].

وقد استغلت العيون المائية في تزويد قسنطينة بالمياه الصالحة للشرب، فمن العيون التي تنبع من تجويفات باطنية نذكر: عين العرب[2]، عين سيدي مسيد، عين القربج، عوينة الطين أما الساخنة فنجد عين الشقة أو عين الصخر، وعين سيدي ميمون وعين الرحبة[3].

أما بالنسبة لتعدين المياه وتعبئتها، فالينابيع المعدنية المعروفة في عمالة قسنطينة هي ثلاثة وثلاثين منبعا، موزعة حسب الدائرة الانتخابية على النحو التالي: في قسنطينة 13، في سطيف 07، في باتنة 02، عنابة 11، المجموع 33، هذه الينابيع جميعها تقريبا معدنية وحرارية، تصنف من حيث طبيعتها إلى: مياه حرارية 08، مياه كبريتية 12، مياه فيها نسبة حديد 07، مياه مالحة 04، مياه غازية 01، مياه بدون معلومات 01، المجموع 33، وقد بدأ حفر الآبار في جنوب قسنطينة من جوان 1856م وحتى 18 سبتمبر 1859م، وبصرف النظر عن هذه الآبار تم تنظيف عدد كبير من الآبار القديمة التي قام بها السكان الأصليون (الجزائريون)، يقول المؤلف: "**يمكننا التنبؤ بأن هذه المصادر المائية ستسهم في تنمية وازدهار البلاد**"[4].

---

[1]- T.H. Baugil, causeries agricole algériennes, imprimerie, adolphe braham2, rue du plais, Constantine, 1895, p90.

[2]– عين ماء غزيرة، واقعة أعالي سوق الغزل، كانت تزود الحوض الواقع خارج جسر القنطرة بالمياه الصالحة للشرب، تقع قبالة المستشفى المدني على طريق عنابة، وهي على بعد 1178.10م من منارة جامع القصبة، ومستواها يعلو هذه المنارة بـ 10.08م، مع أن المنارة هي الأخرى مرتفعة أيضا.ينظر: ناصر الدين سعيدوني، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، المرجع السابق، ص08.

[3]– علي خلاصي، المرجع السابق، ص ص77، 78.

[4] - Revue Algérienne et coloniale de janvier a juin 1860, librairie de L.Haghette et G^{ie}, rue pierre- Sarrazin, N^{o} 14, Paris, 1860, p

المبحث الثاني: شق الطرقات ومد خطوط السكك الحديدية

تعتبر الطرق عصب الحياة الاقتصادية في قطاع التجارة، ولا شك أن فرنسا كانت على إدراك تام بذلك قبل احتلالها للجزائر، فعملت على تشييد العديد من الطرق اقتناعا منها بأنها تعد من العوامل الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية بالجزائر، وكان السبب في تطور الطرق البرية مقارنة بالسكك الحديدية هو انخفاض تكاليف إنجازها وصيانتها مقارنة بالسكك الحديدية[1].

يقول"ش.ف.مياس" (Ch.F.Meiss): «**من الواجب مساعدة الاستعمار في الجزائر، بالأشغال العامة مثل الطرق والقنوات والسكك الحديدية**»، فقد أنشأت الدولة الطرق وساهمت إلى حد كبير في إنشاء خطوط السكك الحديدية[2]، وهناك 12 طريقا اكتملت عشرة منها بالكامل، تربط بين أهم النقاط في عمالة قسنطينة[3].

لقد تم تشغيل سكة حديد سكيكدة[4]قسنطينة وأيضا طريق عنابة وقالمة والخروب وخط سكة حديد يخدم مناجم "موكتا" (Mokta)، وتم البدأ بالسكك الحديدية من قسنطينة إلى سطيف، وكذلك هناك دراسات لاستمرارها للجزائر العاصمة وبجاية، وأخيرا خطا مماثلا منح لامتياز لشركة فرنسية، من قبل الحكومة الفرنسية[5]، كما أنجزت خطوط السكة الحديدية بالجزائر بطريقة تسمح بربط أهم المدن والموانئ والهياكل الرئيسية الاقتصادية بمختلف مراكز الانتاج سواء الفلاحية أو المنجمية[6].

---

[1]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص74، 75.

[2]- Ch.F.Meiss, op.cit, p20.

[3]- B.Rayon, op.cit, p06.

[4]– في 23 أوت 1870م تم فتح الطريق المتمثل في الطريق الروماني القديم الذي يربط قسنطينة وسكيكدة بعد تهيئته ممرا بريا يشجع التنقلات البشرية والتبادلات الاقتصادية والتجارية بين الساحل والداخل، فأصبح بذلك قطبا إقليميا على مستوى الشرق الجزائري، وجعل سكيكدة واجهة بحرية وتجارية منفتحة على الخارج، وبتدشين هذا الخط الحديدي بين قسنطينة وسكيكدة ساهم في فك العزلة على المناطق التي يمر عليها، ويجعل منها نقاط التقاء وتبادل بين سكان التل والصحراء. ينظر: توفيق صالحي، المرجع السابق، ص190.

[5]- B.Rayon, op.cit, p06.

[6]– عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830– 1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة الجزائر، 2014- 2015، ص399.

وتكونت شبكة الطرق من ثلاثة طرق أساسية ورئيسية تنطلق كلها من العاصمة نحو إتجاهات مختلفة: طريق الجزائر – وهران الذي يقطع المناطق الشمالية متجنبا المناطق الداخلة وذلك لأسباب أمنية، طريق الجزائر– قسنطينة المؤمن للسهول الشرقية الغنية والمحيط بجزء من جبال القبائل، طريق الجزائر – المدية الذي يقطع سهول متيجة، وهذا على طول الضفة اليمنى لواد الشلف[1].

وخلال سنة 1845م وضعت الإدارة الإستعمارية تقسيمات للطرق، وذلك لتجديد الأولويات العسكرية منها والإقتصادية وعليه صنفت شبكة المواصلات البرية إلى:

01–طرق "إمبراطورية" والتي تحولت لاحقا إلى طرق وطنية.

02–طرق إستراتيجية، طرق العمالات والطرق الداخلة للبلديات.

ومنذ سنة 1864م صنف في الجزائر 21 طريقا كطرق وطنية، ثم خفضها قانون 31 ديسمبر 1909م إلى 20 طريقا، وكانت شبكة الطرق أكثر كثافة في المنطقة التلية، حيث تكثر المراكز الإستطانية وكانت ضعيفة في الإقليم الشرقي حيث تكثر التضاريس الجبلية[2].

وحاولت الإدارة الاستعمارية التحكم في المناطق الصحراوية من خلال عدة عناصر أهمها التحكم في طرق القوافل[3]، ولقد ركزت الرحلات الاستكشافية في الصحراء مثل: رحلة دوماس حول استقصاء الاسواق لفائدة الاستعمال التجاري[4]، ولم تصل الطرق إلى مناطق وجهات كثيرة

---

[1]– ضيف الله شلالي، **دور السكة الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر – الجلفة أنموذجا ما بين 1857– 1962–** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2011– 2012، ص24.

[2]– نفسه، ص25.

[3]– هذه القوافل بعضها يعبر الشرق الجزائري والبلاد الجزائرية عرضا، والبعض يعبرها طولا من الشمال إلى الجنوب والعكس، ومن هذه القوافل نجد قافلة تونس الى الكاف– قسنطينة– سطيف– برج حمزة– الجزائر–وهران–تلمسان–فاس–مراكش، قافلة قفصة إلى بسكرة، الأغواط البيض، قافلة نفطة إلى وادي سوف– تقرت، ورقلة – الأغواط إلى تافيلالت.

ومن ضمن القوافل الطويلة بين الشمال والجنوب نجد قافلة سكيكدة إلى قسنطينة– بسكرة – تقرت – ورقلة الأغواط إلى تمبكتو. ينظر: يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص411.

[4]– عثمان زقب، المرجع السابق، ص447.

كثيرة من الجزائر، فعلى سبيل المثال نجد المناطق الجبلية بالأوراس وبلاد النمامشة التي تتربع على مساحة عشرين ألف كلم[2] وكانت آهلة بأكثر من مائتين ألف نسمة لا تتوفر إلا على حوالي مائة كلم من الطرق الصالحة للاستعمال في كل الفصول[1].

وكانت الفكرة الأولى لإنشاء السكك الحديدية في الجزائر، للسيد "دي. ريدون" (M.de.Redon)، الذي أراد عام 1844م بناء سكة حديد من الجزائر إلى البليدة، وتم استئناف مشروعه، في وقت لاحق وتعديله من قبل السيد"م.دي. كارفيجان" (M.de.kervéjuen)، وبلغت النفقات وفقا لحساباته 17 مليونا بطول واحد وستين كيلومترا لكن المجلس العام للجسور والطرق أعلن أنه يمكن تخفيض هذه النفقات إلى اثني عشر مليون فرنكا، وقد قدم "فريدري" (Frédérie) و"أجين لاكروا"(Eugène Lacroix) : مشروع خط ستورا سكيكدة، وفي عام 1854م طالب "وارنير رانك"(M.Warmier.ranc) و"ماك كارتي "(Mac Carthy) و"سيربولييه" (Serpolet) بتنزيلات لشبكة خطوط كاملة من الجزائر إلى وهران ومن عمورة إلى قسنطينة ومن قسنطينة إلى سكيكدة وعنابة، وطالب جميع منشئي هذه المشاريع بضمان فائدة بنسبة 35% على نفقاتهم وتنازلاتهم العقارية[2].

ولفترة طويلة كانت الجزائر فيما يتعلق بالسكك الحديدية سيئة للغاية، واليوم (1899م) قد استعادت حيويتها، وأصبحت شبكة السكك الحديدية تشكل القوة، فشملت عام 1899م مجموعة من الخطوط قيد التشغيل يبلغ طولها 2.905 كيلومترا، وهي متصلة ببعضها البعض ومن الشركات التي تعمل في الخطوط العريضة نجد شركة عنابة وقالمة في الشرق الجزائري[3].

[1]– ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص ص28، 29.

[2]- A.P.Tuillier, **régime des chemins defer algériens**, thèse pour le doctorat, libraire nouvelle de droit de juris prudence arthur rousseau, éditeur 14 rue soufflot et rue toullier, 13, Paris, 1900, p14.

[3]- E. La Canaud, op.cit, p38.

وفي تقرير أرسله الجنرال "دي شابو" (D.Chabaud) في 08 أفريل 1857م إلى الإمبراطور جاء فيه:«**أعتقد جلالتكم أن الوقت قد حان لتزويد الجزائر بخطوط السكك الحديدية من أجل إرضاء مصالحنا الزراعية، التي تم إنشاؤها بالفعل والإسراع بالتطوير التدريجي لها...، في الواقع يجب اعتبار سكك الحديد أحد أقوى العناصر ازدهار المستقبل لاحتلالنا الواسع...، فشبكة السكك الحديدية ستحقق لنا ثلاث غايات: ستجلب لنا الحياة والثروة عن طريق النقل الملائم والسريع لمنتجات التربة، وكذلك التسهيلات المقدمة للسكان وللحركة الاستعمارية...**[1]» .

وبمساعدة الدراسات التي أجريت على أرض الواقع من قبل مهندسين حكوميين أو من قبل القطاع الخاص، والتي اهتمت لسنوات عديدة بهذه المسألة، كان مشروع شبكة السكك الحديدية الجزائرية، منها: خط مواز للبحر يربط المدن الرئيسية في العمالات الثلاث ويخدم المناطق الرئيسية في الشرق بين الجزائر وقسنطينة، وفي الغرب بين الجزائر ووهران، مع اتصال إلى تلمسان بواسطة سيدي بلعباس، وكذلك إنشاء الخطوط المؤدية إلى الموانئ الرئيسية، وذلك لوضع الاتصالات بين عنابة وسكيكدة مع قسنطينة وبجاية إلى غاية مستغانم وأرزيو، أما الطرق الترابية فتأتي من حافة الصحراء الكبرى وتتصل بمراكز السكان مثل مليانة، بوقحر، المدية وبوسعادة وسطيف وباتنة وقسنطينة وتبسة وقالمة ومواقع أخرى أكثر وأقل أهمية،«**هذا هو المشروع الذي يشرفني أن أقدمه لموافقتك يا صاحب الجلالة...**[2]» .

وتم ربط خطوط السكك الحديدية، حيث تم منح ستة خطوط جديدة يبلغ مجموع طولها 622 كيلومترا لأغراض مختلفة في عام 1882م و1884م، وخط عنابة وقالمة وامتداده لخط سوق أهراس وسيدي لخميسي على طول 53 كلم وفقا لقانون 05 أوت 1882م، ثم خط باتنة بسكرة 115 كلم وفقا لقانون 21 جويلية 1884م، بالإضافة إلى ذلك تم دمج خطين للسكك الحديدية للإدارة في شبكة المصلحة العامة وهما: خط Carrée – Maisson إلى Méner

[1]- A.P.Tullier, op.cit, p14.
[2]- Ibid, p14.

ville 54 كلم وفقا للمرسوم المؤرخ 21 أفريل 1882م منح لشركة الشرق الجزائري، وتم تسليم الخط الكامل لخدمة البضائع وخدمة المسافرين في الأول من ماي عام 1871م، ثم افتتاح خط سكيكدة قسنطينة في 01 سبتمبر 1870م[1].

ولقد كانت المواصلات البرية والطرق تحديدا حتى نهاية الحرب الكونية الثانية، تمتد عبر ثلاثة محاور من الشمال حتى أبواب الصحراء، فنجد في الشرق طريق قسنطينة – بسكرة المعبد الذي أتم في أواخر الحرب العالمية الأخيرة ليصل إلى ورقلة عبر تقرت، وغداة اكتشاف المحروقات في حاسي مسعود هبت مديرية الأشغال العمومية بالحكومة العامة بإنجاز شبكة طرق يبلغ طولها 1200 كلم لتسهيل عملية التنقل والاستثمار، وذلك على محورين اثنين الأول خاص بالجهة الغربية والثاني بالجهة الشرقية، ينطلق محور الشرق من حقول ايجلي مرورا بحاسي بلقيور وقاسي الطويل وحاسي الوسط من حاسي مسعود ثم ورقلة وغرداية ثم الأغواط في اتجاه الجزائر[2].

ومن خلال هذه الشبكة سيتشكل التبادل التجاري بين موانئ الشحن والمنتجات التي سوف تتشكل من منتجات المصانع ومصانع بلد الأم في جميع أنحاء المستعمرة من حدود المغرب إلى حدود تونس، وهناك أيضا ثلاثة خطوط رئيسية للعمالات الثلاث تنقل البضائع والركاب من بينها: خط قسنطينة – سكيكدة للنقل التجاري، ويمكن التنازل عن هذه الخطوط الثلاثة – يقول الجنرال "شابو" (Chabaud)– لشركات معينة لظروف سيتم تحديدها[3].

ولكي يتم تحقيق الربح والحركة الاقتصادية كان لزاما الاهتمام بقطاع النقل لضمان سهولة وسرعة وصول المنتجات إلى الأسواق عبر الموانئ والسكك الحديدية، لذا كان الاهتمام بدفع السكك الحديدية نحو المناطق الداخلية للجزائر لزيادة منافعها[4].

---

[1]- Gouvernement Générale, op.cit, pp181-184.
[2]- état Actuel de l'Algérie, op.cit, p56.
[3]- A.P.Truillier, op.cit, pp15-17.
[4]–عثمان زقب، المرجع السابق، ص392.

المبحث الثالث: النشاط التجاري

في الجانب التجاري سيطر الأوروبيون بمساعدة البنوك والشركات الفرنسية الكبرى على التجارة الداخلية والخارجية، وشكلا فيما بينهم شركات متداخلة سيطرت على سائر المرافق الاقتصادية في البلاد، ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبحت سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية وموردا حيويا لجلب المواد الخام الذي تحتاجه الصناعة الفرنسية[1].

أولا: دور الشركات الفرنسية والأوروبية في اقتصاد عمالة قسنطينة

لقد كانت المشكلة الرئيسية التي يواجهها المستوطنون الأوروبيون القادمون إلى الجزائر هي أنهم فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية للتجارة أو الصناعة، لهذا كانوا يفضلون العمل في الزراعة ويطلبون من الدولة أن تعطيهم الأرض مجانا والقروض بفائدة بسيطة يدفعونها بعد بيع الغلات، واستعمال اليد العاملة الجزائرية بأرخص الأثمان وفي هذا الإطار قام نابليون الثالث[2] بتشجيع الشركات على الاستثمار في الجزائر، وتوطين الأوروبيين هناك والدولة الفرنسية تدفع الأثمان[3].

بعد ذلك شجعت الجمهورية الثالثة الاستثمار في المجال الفلاحي، وتشجيع الشركات الفرنسية والأوروبية، باستثمار أموالها في المشاريع المختلفة، كاستصلاح الأراضي ومد السكك الحديدية وبناء المراكز الاستيطانية وتوفير الوسائل المختلفة، التي تمكن الرأسمالية الفرنسية الناشئة بتشجيع الطبقة البرجوازية بالتكفل بالعقار الجزائري، وما القوانين العقارية التي ظهرت في عهد هذه الجمهورية إلا تعبيرا واضحا عن علاقة تراكم رؤوس الأموال وكيفية تنشيطها واستغلالها في

[1]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص11.

[2]– عاش طويلا في إنجلترا، وكان مشبعا بأفكار عن الحرية الاستعمارية وكان يرغب شخصيا في جعل ميناء الجزائر حرا ومفتوحا لجميع منتجات العالم بدون حاجز جمركي، كما جاء في رسالته المؤرخة في 20 جوان 1865. ينظر:

- Etude économique, op.cit, p58.

[3]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط01، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص ص185، 186.

عملية بيع وشراء العقار الجزائري[1]، وتمثل الملكية الكبرى بشكل رئيسي من قبل الشركات القوية التي كانت تحصل في السابق على امتيازات هائلة من الحكومة، والحصول على الحد الأدنى من الأسعار، وكذلك الشركات التي انبثقت من الشركات البائدة[2].

أما الشركة الجزائرية فهي وريثه للجمعية العامة الجزائرية، والتي تملك أكثر من 80 ألف هكتارا موزعة في العمالات الثلاث، وأكبر قطعة منها في عمالة قسنطينة، أما جمعية جنيف فبحوزتها عقار بمساحة 20 ألف هكتارا في محيط مدينة سطيف، ومتوسط الممتلكات هو في أيدي المستعمرين الأثرياء والرأسماليين الذين يعتمدون على زراعة الكروم[3].

والحكومة الفرنسية قد تعاقدت مع شركة "جنيف" (Genève) في شهر أفريل سنة 1853م ومنحتها الدولة 20 ألف هكتارا لكي تبني المستوطنات الجديدة للأوربيين قيمتها 300 مليون فرنكا، أما الشركة العامة الجزائرية فقامت الدولة بإنشائها سنة 1865م ومنحتها قروضا بـ 100 مليون فرنكا فرنسيا تدفع فيما بعد بنسبة 05.25 %، وذلك لبناء قرى الاستيطان ومقابل ذلك تحصل الشركة على مائة ألف هكتارا من الأرض، على أن تدفع فرنكا واحدا للهكتار الواحد، وذلك على مدى خمسين سنة، لكن الذي حصل عمليا هو أن الشركة الأولى أي شركة "جنيف" استولت على الأراضي المعطاة لها وقامت بتأجيرها للمسلمين، لكي يعملوا بها وتتقاسم معهم أرباح تلك الأراضي، وفي عام 1900م، أصبح يشتغل عند هذه الشركة 3.674 مسلما وبلغ مدخولها السنوي في تلك السنة 461.275 فرنكا، ثم ارتفع في سنة 1910م لكي يصل إلى 774.000 فرنكا، أما بالنسبة للشركة الثانية، أي الشركة العامة الجزائرية

[1]– محمد بليل، المرجع السابق، ص ص307، 308.

[2]- تم إنشاء الجمعية العامة الجزائرية بموجب قانون شهر جويلية 1865م، وهي ملزمة بتحقيق السندات بمبلغ يصل إلى 1.000.000.000 فرنكا لتطبيقه على المؤسسات الصناعية والزراعية في الجزائر، مثل: استغلال الأراضي والمناجم والغابات وإعداد السدود وقنوات الري والمصانع وأيضا ملزمة بأن تدفع للخزينة العامة كقرض للدولة مستحق السداد، بمجموع سنوي قدره 1000.000.000 فرنكا لاستخدامها في تنفيذ أعمال كبيرة من المرافق العامة والطرق والموانئ وما إلى ذلك ينظر: -E.Ducos, op.cit, p23.

[3]- Louis Vignon, op.cit, pp182-184.

فقد استولت على 89 ألف هكتارا من أخصب الأراضي في عمالة قسنطينة، وأقامت لها فروعا في الجزائر ووهران وعنابة[1].

وخلال العشرين سنة الأولى من الاحتلال لم يكن هناك في الجزائر المستعمرة مؤسسة انتمائية رئيسية، فجاء قانون 04 أفريل 1851م، الذي أنشأ بنك الجزائر، والذي أسس فروعا تباعا في وهران وقسنطينة وعنابة وسكيكدة وتلمسان، وفي الفترة الممتدة بين 1851م إلى 1852م وقّع البنك على 11.906 من الفواتير، بلغت المبالغ 8.755.664 فرنكا، وفي عام 1897م ارتفع العدد إلى 005 273 فاتورة، وبلغت المبالغ المستلمة 352.818.272 فرنكا[2].

وأنشأت إدارة الاحتلال الشركات الأهلية للاحتياط (S.I.P) لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا والمضاربة وخاصة بعد مجاعة 1867م، فأنشأتها في 14 أفريل 1893م حيث تظاهرت بتقديم قروض مالية بغرض تطوير محصولهم الفلاحي، وتحسين أدوات العمل وتجديدها وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي، وقد حضي هذا القانون بتأييد الحاكم العام "كامبون"(Campon) في تاريخ 07 ديسمبر 1894م، وبهذا الشكل يكون لهذه الشركات هدف مزدوج، فهي في آن واحد جمعيات بر وإحسان –على حد زعم الكتاب الأوروبيين– للفلاحيين، وجمعية للقرض التعاقدي بهدف تمكين الفلاحين والخماسين من الحصول على قروض سنوية نقدية لدعم زراعتهم، وحيث أن القروض كانت مرهونة بمبلغ رأسمال الذي بحوزة كل منها فإن الأساليب الإدارية المتبعة من طرف رؤساء البلديات ظهرت كعادتها أقل اهتماما بمصالح الأهالي منها بمصالح الحكام[3].

ولقد كانت هناك خمس شركات حصلت على امتياز استغلال مساحات كبيرة من الغابات مقابل مائة وسبعين ألف فرنكا دفعتها لخزينة الولاية العامة، ومما يثير الدهشة أن هاته

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص186.

[2]- E.La Canaud, op.cit, p43.

[3]– سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871–1914)، دار سيدي الخير للكتاب الجزائر، 2012، ج02، ص ص30، 31.

الشركات طالبت الإدارة الاستعمارية بتعويضات عن الخسائر التي لحقت بها من جراء الحرائق بلغت قرابة الخمسة ملايين فرنكا، لقد ابتزت الإدارة الاستعمارية هاته الملايين الخمسة من السكان البؤساء لتسليمها لهاته الشركات المستفيدة من الحرائق[1].

ومن أجل تشجيع الاستيطان وجلب الاستثمارات الأوروبية، وشد اهتمام الرأسمال الفرنسي، استقرت بعض الشركات الرأسمالية منطقة الشرق الجزائري نذكر منها، شركة فوسفات قسنطينة وشركة حديد ونزة، بل أن شركات أخرى مثل: الشركة العامة الجزائرية ومؤسسة مكتة للحديد تخلت عن نشاطها في المنطقتين الوسطى والغربية وركزت جهودها في المنطقة الشرقية[2].

وقد سيطرت أربع شركات في إنتاج مادة الفوسفات وهي برج رودير "Bordj redir" وميزايتا "Mezaita" وجبل الكويف "Bjebel quif" وتوك فيل " Tocque ville"[3]، كما عرفت الجزائر المستعمرة إقبال المؤسسات الاستثمارية وكان أهمها مؤسسة الهبرة والمقطع اللتان تحصلتا على 24 ألف هكتارا من أجود الأراضي الزراعية، والشركة الجزائرية العامة التي استحوذت على 100 ألف هكتارا من الأراضي، والشركة السويسرية على 20 ألف هكتارا[4].

وتعتبر هذه الشركات إحدى أدوات السيطرة الاستعمارية الإدارية للتأثير على الاقتصاد الجزائري، وتوجيهه تحت قناع تهيئة القطاع الزراعي في الريف الجزائري، وجاءت هذه الشركات كنتيجة لانهيار القطاع الزراعي الخاص بالجزائريين وانعزاله عن الاقتصاد[5].

استعملت الرأسمالية الفرنسية الانتشار العسكري في الجزائر من أجل توسيع حركة رؤوس الأموال لصالح التوطين الكثيف للمعمرين، لكنها واجهت مشكلتين رئيسيتين ناتجتين عن

[1]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، أكتوبر 1994، ص129.

[2]– عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص45.

[3]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص119، 120.

[4]– أحميدة عميراوي، السياية الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838–1858)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ت) ص94.

[5]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص44.

طبيعة كل من البنية الجغرافية والبنية الاجتماعية، أي انعدام الوسائل القاعدية من جهة وارتباط السكان جماعيا بالأرض من جهة أخرى[1].

من هنا كان فتح الأرض الجزائرية للاستعمار ليحرص على توسيع المنشآت القاعدية من طرق ومدن الخ، وتفكيك النظام الاجتماعي بواسطة بناء إداري[2]مركزي يضمن أمن واستقرار "الاستعمار"[3].

ويقول صاحب كتاب "نابليون الثالث": «**يتعامل نابليون الثالث باستمرار مع كل مصالح فرنسا بحكمة ورعاية، باهتمامه الخاص بالجزائر... فكان من الأفضل له أن يضمن لفرنسا مستعمرة رائعة ومزدهرة، تقع سواحلها قبالة سواحلنا مستغلة في نفس الوقت البحر وموانئها الست والثلاثين ساعة من ميناء مرسيليا، هذا المركز المتوسطي الكبير للاستيراد والتصدير لفرنسا، وتحتوي جبالها على كنوز جيولجية تزود خاماتهم الحديدية أفرانا عالية في مرسيليا، وتوفر الفضة والنحاس لشركات الامتياز فيها والتي تنقل وتذوب الخام أيضا...، كل ما نحتاجه قبل كل شيء هو عدد السكان النشط الكافي المرتبط بالأرض لإنتاجها...**» [4].

---

[1]– عبد القادر بليمان، **تغيير النظام الزراعي في الجزائر وأبعاده الثقافية (1971–1978)**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1984–1985، ص16.

[2]– يقول "ماك كارثي" (Mac Carthy) : "الجزائر اليوم أرض فرنسية بالكامل تحكمها الرموز الفرنسية، والقوانين الخاصة، ووفقا لدستور 01 جانفي 1852 سيتم تسويته من قبل مجلس الشيوخ، ويتم وضع المستعمرة تحت إشراف الحاكم العام المعين من قبل رئيس الدولة،المكلف بجميع السلطات المدنية والعسكرية، والذي يمارس سلطته بموجب الأوامر المباشرة لوزير الحرب، هذه الصلاحيات الضرورية والملحة لربط المستعمرة وإدخالها في الحركة العظيمة للوحدة الفرنسية، والتي تأسست في الإدارة الجزائرية بمركزين متميزين وقسمين رئيسيين: الأول متمركز في باريس والآخر ينقسم إلى إدارة عامة، وإدارة الأراضي العسكرية، وإدارة الأراضي المدنية، وإدارة البلديات، وإدارة السكان الأصليين، وتتشكل الإدارة المركزية في باريس بهيئة إدارية تسمى بمديرية الأعمال في الجزائر، يترأسها واحد من الضباط الثمانية الكبار في وزارة الحرب، والذي يقدم تقاريره إلى القائد العام، وتنقسم إدارة الجزائر إلى أربعة مكاتب، وهي الإدارة العامة لمكتب الشؤون البلدية والعربية، ومكتب الاستعمار والزراعة والمجال (الدومين)، وأعمال المكتب العامة الخاص بالمناجم والغابات والميادين المختلفة، ومكتب التجارة والجمارك والإحصاء...".

ينظر: - OM.Mac.Carthy, op.cit, p241.

[3]– عبد القادر بليمان، المرجع السابق، ص16.

[4]- Napoléon III, Marseille et l'Algérie, commoin fréres libraires, rue saint-ferréol, 04 Marseille, 1860, p11.

ثانيا: التجارة الداخلية

إن أبرز مظهر تجاري هو نظام الأسواق الأسبوعية، إذ ينقل أهل الريف منتوجاتهم الفلاحية إلى السوق من الفواكه والخضر والحبوب والحيوانات والزيتون والعسل والجلود والأصواف...، ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل والفؤوس والأقمشة والأواني والحلي والمواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر...[1].

كانت المبادلات التجارية بين السكان تتم في الأسواق الأسبوعية المقامة عادة في المدن والقرى والمداشر العمرانية الكبيرة والمتوسطة، وتعقد لها أسواقا خاصة دورية أسبوعية وعلى مدى أيام الأسبوع، إذ تعد ملتقى للمنتجين والمستهلكين والتجار، وتشمل أهم المعروضات، مثل: الأدوات الفلاحية والأواني الفخارية والأصباغ الملح، الجلود، الصوف، التمور...، إضافة إلى تجارة الحيوانات[2].

وهكذا تلعب هذا الأسواق المحلية دورا هاما جدا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسة[3]، وقد ساهم التطور الصناعي نسبيا في تكملة مداخيل الإنتاج الغابي والمنجمي المستغلان في محيط مدينة سكيكدة وأطرافها، وهذا ما يفسر تعدد مداخيل ميناء سكيكدة حسب التقارير ودراسة الغرفة التجارية لسكيكدة، وبدوره عرف هذا الميناء التجاري الهام، تزايد استثماراته وتوسع طاقة إنتاجه السنوية[4].

ومن أنواع التجارة المحلية ما يعرف باسم (الشحاتة)[5]بين المناطق التلية الشمالية وبعض جهات الهضاب والسهول العليا الجنوبية، ففي بلاد القبائل مثلا يحمل الناس الزيوت والخروب والتين وبعض أنواع الفواكه الأخرى على الأحمرة والبغال ويسافرون إلى المناطق التي تنتج القمح

[1]– عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص186.

[2]– رشيد مياد، المرجع السابق،ص 88.

[3]– يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص410.

[4]– توفيق صالحي، المرجع السابق، ص180.

[5]– بمعنى المقايضة أو المبادلة.

والشعير ويبادلونها بهذه الحبوب...، وعلى العكس من ذلك فإن سكان الشطوط يشحنون الأملاح على الجمال، وسكان السهول العليا يشحنون القمح والشعير ويحضرون بها إلى بلاد القبائل ويبادلونها بالزيوت والخروب والتين وأحيانا بالرمان ويعودون إلى بلادهم[1].

ففي سطيف شبه كبير لتلك التي في شرق فرنسا –بتربتها الخصبة المنتجة للحبوب– وهي ذات تجارة كبيرة، كما أن موقعها الجغرافي يعطي أهمية لسوقها من الحبوب والأغنام والبغال والخيول، وأن أنواع الأحصنة في هذه المنطقة متعددة وتتمتع بسمعة جيدة[2].

وسطيف مع مر الزمن كانت حلقة وصل بين مناطق كثيرة، ومركزا للتبادل التجاري الخاص، فالإنتاج الفلاحي التلي وموارد القطاع الصحراوي (الجريد) وموارد المرتفعات الجبلية فلم يقتصر دور سطيف على التبادل التجاري بين هذه القطاعات الثلاثة بل تعداها، إلى القيام بدور التبادل التجاري بين الموارد والتجارة الأوروبية، فالمعمرين الأوروبيين وخاصة سلطة الدومين وجدت في مدينة سطيف المنطقة الجامعة للازدهار والخصب الفلاحي، بالإضافة إلى ما كانت تحظى به من أسواق بلغت ثلاثة عشر (13)، منتشرة عبر الأنحاء، لكن أكبر مشكل كانت تعاني منه هاته المدينة هو نقص الأخشاب[3].

أما التجارة في مدينة جيجل فتقوم في الأسواق الأسبوعية، فكانت المعاملات التجارية تجرى في تلك الأسواق الخاصة بكل عرش، مثل: سوق الثلاثاء بالميلية لعرش أولاد عيدون وسوق السبت غرب القل لبني توفت، والسوق مقسمة إلى مساحات أو رحبات حسب تسمية ذلك الوقت، مثل: رحبة الحبوب، ورحبة الحيوانات، ورحبة الأقمشة والعطرية...، وكل تجار

[1]– يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص410.

[2]- Bryon, op.cit, p27.

[3]– احميدة عيمراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط02، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص ص118، 119.

الحبوب يذهبون لجلبها من حوض فرجيوة أو من الضرا جنوب العلمة وشلغوم العيد، وكانت تجارة الأقمشة والخردة والعطرية أغلبها في أيدي تجار مدينة جيجل[1].

كانت التجارة في منطقة قالمة تتوقف على ما تنتجه المنطقة من موارد فلاحية وحيوانات، وتتم عملية التبادل على مستوى الأسواق الأسبوعية، التي تعد متنفسا لسكان الأرياف[2].

وانتعشت التجارة في منطقة تقرت خاصة عندما كثر عدد المعمرين، وظهرت شركة النقل الصحراوية لصاحبها "إرما دوفيك" (Irma Dovik)، فنشطت تجارة التمور وبرعوا في تسويقه إلى الخارج وفق انواع المواصفات والشروط الدولية، إذ كان الفلاحون المحليون ينتجون العديد من أنواع التمور لسد احتياجاتهم المختلفة، وهذا ما جعل منطقة تقرت محطة اقتصادية كبيرة في الشرق الجزائري[3].

أما سوق أهراس، فإنها تمتلك سوقا كبيرة من الخيول والثيران والأغنام والعسل والزيت والقطران والصابون والسجاد التونسي والحصير والجبال وغيرها...[4]، ومهما يكن من أمر فإن مقاطعة قسنطينة، كانت بمقتضى علاقتها التجارية الداخلية ذات أهمية بالغة، بالنسبة للمصالح الاقتصادية الاستعمارية[5].

ثالثا: التجارة الخارجية

كانت الجزائر قبل الاحتلال تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا وجنوب الصحراء ومع البلاد العربية وأوروبا الغربية خاصة، وبأن تجارتها تلك مخططة وتدر على البلاد أرباحا كثيرة تستثمر في سائر الميادين، ثم جاءت آفة الاستعمار وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو

[1]– علي خنوف، مقاومة سكان منطقة جيجل...، المرجع السابق، ص237.

[2]– السبتي بن شعبان، المرجع السابق، ص58.

[3]– رضوان شافو، المرجع السابق، ص199.

[4]– صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية...، المرجع السابق، ص 205.

[5]- Bryon, op.cit, p35.

وحتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسرا، لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا[1].

بدأت الجزائر التصدير سنة 1863م، وفي عام 1870م، تم تسليم مثلا 33 ألف طن من الحلفاء للتجارة، وفي عام 1879م تم الوصول إلى الحد الأقصى المتمثل في 110 ألف طن، ويتم نقل 80 ألف طن منها إلى أوروبا، وشهد تصدير الحلفاء في السنوات الأخيرة تصاعدا فيما يتعلق بزيادة الاستهلاك من 1860م إلى 1869م، إذ ارتفع إجمالي الصادرات من كمية ضئيلة إلى 95 ألف طن، وفي عام 1876م تضاعف هذا الرقم تقريبا إلى 185 ألف طن، وفي عام 1881م كان ما مقداره 200 ألف طن، وفي عام 1882م مكان الإنتاج 225 ألف طن، وإذا زاد الاستهلاك انخفضت الأسعار بشكل كبير ووصلت إلى الحد الأدنى، وفي قسنطينة كان منتوج الحلفاء بأسعار أعلى[2].

كانت التجارة بأيدي الفرنسيين، ولهذا فإن قانون الجمركة لسنة 1867م كان يقبل كل المنتجات الجزائرية بدون رسوم في فرنسا (ما عدا السكر)، وفي الجزائر كل المنتجات الفرنسية والأجنبية[3]، ويشكل هذا القانون ثورة اقتصادية حقيقية للتجارة الحرة من خلال إلغاء التعريفة الجمركية مع حرمان الدخل السنوي الذي لا يقل عن 600 ألف فرنك من الضريبة الجمركية[4].

والنشاط التجاري الخارجي، كان يتم بين قطاع الشرق الجزائري وكل من تونس وأوروبا وإفريقيا، حيث كانت أهم المواد الأساسية المصدرة هي الحبوب[5]، وأهم المواد المستوردة هي العطور والتوابل والأسلحة والأقمشة وغيرها...، وكانت المبادلات التجارية تتم بنقود من كل

[1]– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص43.

[2]- M.M. Trabut, op.cit, pp489, 490.

[3]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص160.

[4]- M.C. Guy, l'Algérie agriculture industrie, commerce, imprimerie typographique denne rue Constantine 13, Alger, 1876, p132.

[5]- كانت قسنطينة تنتج وتصدر قمحا في المرتبة الأولى من حيث الجودة لخصوبة أراضيها خاصة في المنطقة الغربية والشمالية. منها ينظر: عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص60.

الدول لأنه لم تكن سياسة نقدية "وطنية" خاصة بالجزائريين قبل عام 1830م، ورغم أن فرنسا تمكنت من احتلال الجزائر سياسيا، لكنها لم تتمكن من بعث نشاط تجاري واسع، فكانت هذه السياسة الفرنسية موضع نقد من قبل المفكرين، وفي مقدمتهم "بلانكي"(Blanqui) الذي وصف التجارة خلال سنتي 1841م و1842م بالجمود، لأنها بقيت على نفس المنوال الذي كانت عليه سنتي 1839م و 1840م، فكان رد السلطة الفرنسية على مثل هذا النقد أن التجارة في الجزائر عرفت نشاطا ملحوظا[1].

فبعد أربعين سنة من احتلال الجزائر (1870م)، بلغت قيمة تجارتها الخارجية أكثر من 200 مليون فرنكا، منها 98 مليون فرنكا للصادرات، وهذا نتيجة لبداية مشاركة الزراعات التجارية في الصادرات خاصة الخمور، إضافة إلى مواد أخرى بدأت تشارك هي الأخرى في حركة الصادرات مثل: المعادن، والاستغلال المنجمي بصفة عامة[2].

كانت صادرات الرصاص بمعدل 108333 ط في سنة 1881م و1885م بقيمة 253.500 ط، وانخفض النحاس من 145891 ط في سنة 1881م و1885م إلى 17.140 ط في سنة 1901 و1905، أما الحديد فقد استحوذ على 5.221.715 ط من الصادرات في 1885م، وكانت قيمة الصادرات تبلغ 5.660.363 ط من 1901م إلى 1905م، وفي فترة 1901م و1905م كانت الصادرات في مادة الزنك بقيمة 463.605 ط، وعموما يمكن اعتبار الوضع ثابتا بشكل صارم، لكن معدل إنتاج الفرد من المعادن بجميع أنواعها آخذ في الانخفاض منذ 25 عاما بسبة 25 % تقريبا[3].

ونمت تجارة التصدير والاستيراد إلى حد كبير، وكذلك بدأت الحركة البحرية تتزايد باستمرار، وهذا مقطع هام ألقاه السيد "لويس تيرمان"(Louis Térmane) الحاكم العام أمام

[1]– احميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة، المرجع السابق، ص ص83، 84.

[2]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص124.

[3]- Emile Mac Quart, les réalités algériennes, étude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905), imprimerie adminstive, amaguin, Blida, 1906, pp46, 47.

المجلس الأعلى للمستعمرة (الجزائر) أهم ما جاء فيه: «**من أول جانفي (1887م) المقبل المنتجات التي تم جمعها في الجزائر ولمصلحة الخزينة سوف تتجاوز مجموع النفقات المدنية التي تقع على عائق الدولة، يمكننا القول أن الجزائر ستنتج أكثر من التكلفة...**»[1].

وتنقسم التجارة الخارجية إلى تجارة عامة، والتي تشمل جميع السلع، والتجارة الخاصة التي هي على العكس، حيث تحسب فقط البضائع المحتفظ بها للاستهلاك، أو التي تم تأميمها عن طريق دفع الرسوم الجمركية في الجزائر[2].

ويعتبر نظام الاستيراد من قبل المدن أهم جزء في نظام التجارة الاستعمارية، فكان المقصود هو تأمين أسواق للمدينة لإعطاء طفرة لتجارتها وصناعتها التي هي الهدف النهائي للمؤسسة الاستعمارية، وهكذا فإن الحبوب والطحين والخضروات الطازجة والحطب والفحم والأخشاب والنجارة وبناء الحجارة والبلاط وزجاج النوافذ، وما إلى ذلك...هي معفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى المرسومان المؤرخان في 16 ديسمبر 1843م و09 جوان 1845م[3].

وفي 17 جويلية 1867م ظهر قانون جديد، وهو أن المنتجات الطبيعية أو المصنعة التي تنشأ في الجزائر دون استثناء تعفى من أي ضريبة جمركية عند دخولها فرنسا، ومن ناحية أخرى تدخل السلع الفرنسية المستوردة إلى مستعمرات فرنسا دون تدخل الاتحاد الجمركي بين المدينة والمستعمرات، أما بالنسبة للواردات الأجنبية فهي تستفيد من نظام خاص مُوات للبلد الجديد وبأفضل سعر ممكن، والمبدأ هو أن المنتجات الأجنبية يتم قبولها خالية من الحقوق باستثناء أولئك الذين يدفعون ضرائب معتدلة مثل: الحديد، مكائن السكك الحديدية، الرصاص

[1]- M-j.Baudel, un an Alger excursions et souvenirs, librairie ch, de la grave 15, rue Soufflot 15, Paris, 1887, p200.
[2]- Félix des Soliers, étude économique sur l'Algérie, imprimerie administrative ogosso, 2 rue Bruce, Alger, 1895, p16.
[3]- étude économique, op.cit, pp56, 57.

الآلات والأدوات والمواد المعدنية، حيث تدفع ثلث الرسوم المطبقة في فرنسا، أما القانون المؤرخ 29 ديسمبر 1884م فيتعلق بتثبيت الإيرادات لعام 1885م، وكان استيراد الجزائر في سنة 1884م عبارة عن أدوات ومعدات وآلات ومعدات معدنية بقيمة 498300 فرنكا (منتجات فرنسية)، أما الآلات والمعدات الميكانيكية فتقدر بـ 2793000 فرنكا، والحديد والفولاذ 242000 فرنكا[1].

لقد لعبت تجارة الجزائر الخارجية خلال العهد الاستعماري دورا كبيرا في ربط اقتصاد الجزائر بالأسواق الخارجية، وخاصة السوق الفرنسية، وتحويل الجزائر إلى سوق للمنتجات المصنعة ومصدرا للتزويد بالمواد الأولية والغذائية، وتتحمل هذه السياسة الاستعمارية مسؤولية الازدواجية الاقتصادية، وذلك من خلال خلقها لقطاع اقتصادي أوروبي متطور بالجزائر، يشغل إمكانيات الجزائر لفائدة الرأسمالية ولتلبية حاجات الأسواق الخارجية من المواد الأولية والغذائية بأسعار منخفضة[2]، وكانت التجارة كلها بين أيدي الفرنسيين، ولهذا فإن قانون الجمركة لسنة 1867 م، كان يقبل كل المنتجات الجزائرية، بدون رسوم في فرنسا (ماعدا السكر) وفي الجزائر كل المنتجات الفرنسية والأجنبية[3].

وتمثل الواردات من فرنسا الى الجزائر 222.006.014 فرنكا، منها 207.092.659 فرنكا تنتمي إلى التجارة الخاصة وصادرات المستعمرة إلى فرنسا، و189641 فرنكا للتجارة العامة، وإن أهمية الحركة التجارية القائمة بين فرنسا ومستعمراتها كبيرة للغاية، فالجزائر تستهلك أكثر من 207 ملايين فرنكا سلعة فرنسية، إذ أنها تحتل المرتبة السادسة من مشترينا (المصدر الفرنسي) وبلغت الواردات الأجنبية إلى الجزائر 70677630 فرنكا، والصادرات نحو الخارج بـ 46083567 فرنكا، وتتمثل واردات فرنسا إلى الجزائر في الأقمشة بقيمة 30097467 فرنكا، والخمور بقيمة

[1]- Louis Vignon, la France en Algérie, libraire hachtte et c[ie] 79, boulevard saint-germain 79, Paris, 1893, pp223, 224.

[2]– توفيق صالحي، المرجع السابق، ص 183.

[3]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص160.

5281115 فرنكا، وأصناف مختلفة من الجلود بقيمة 11015082، وأدوات ومصنوعات معدنية بقيمة 19527343 فرنكا، وملابس بقيمة 9558938 فرنكا، أما المنتوجات المصدرة من الجزائر إلى فرنسا فنجد المواشي بقيمة 36105716 فرنكا، والحبوب والدقيق بقيمة 46560394 فرنكا والخمور بـ 55866450 فرنكا وجلود خام بـ 5740507 فرنكا والصوف بـ 10621040 فرنكا والفواكه والفلين وزيت الزيتون ...الخ، يصل المجموع إلى 189641563 فرنكا[1].

وتحتل الجزائر المستعمرة المركز الخامس بين الدول التجارية مع فرنسا مباشرة بعد إنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ومنذ عام 1831م كان إجمالي المعاملات أقل من 07 مليون فرنكا، ثم تطور المدخول التجاري لهذه المستعمرة (الجزائر) بسرعة كبيرة، حتى عام 1850م كان نمو التجارة الخارجية متدهورا بسبب الرسوم الجمركية[2]التي أدت إلى دخول المنتجات الجزائرية إلى فرنسا، ثم تم إلغاء هذه الحقوق عام 1851م حيث اتخذت التجارة الخارجية خطوة غير عادية، ففي عام 1864م زادت قيمة البضائع المصدرة عشرة أضعاف، وفي عام 1872م في وقت إنشاء النظام المدني بلغ مجموع المعاملات 360 مليونا، وفي عام 1890م بلغت 545 مليونا، أما في عام 1898م فقد وصلت إلى الرقم 606 مليونا[3].

كانت المواد الرئيسية من الصادرات الجزائرية عبارة عن المنتجات الزراعية، يتصدرها النبيذ بقيمة 115.589.000 فرنكا في عام 1897م، والحبوب بإنتاج 2.940.000 قنطارا بقيمة خمسة ملايين دولار ونصف في عام 1895م، وفي نفس العام كانت الصادرات من المواشي 1255000 رأسا[4]، تبلغ قيمتها ما يقرب من 65 مليونا ونصف فرنكا، وفي سنة 1896م كانت

[1] - Louis Vignon, op.cit, p231.

[2] – كانت المنتجات الجزائرية المصدرة إلى فرنسا مضطرة لدفع رسوم التصدير حتى عام 1843 م، تلك المصدرة للخارج حتى عام 1851 م وإلى غاية 1867 م، بالإضافة إلى نظام الجمارك والحركة التجارية، وظلت هذه المنتجات خاضعة للضرائب الجمركية عند دخولها إلى الموانئ الفرنسية. للاستزادة ينظر: - Louis Vignon, op.cit, p222.

[3] - L'abbég, op.cit, p57.

[4] – تصدر الجزائر ما معدله 1.043.000 شاه، وعلى الرغم من هذا التصدير الكبير للأغنام الجزائرية مازالت فرنسا تعتمد على بقية العالم للإمدادات، وبالنسبة للتصدير يجب أن نضيف الاستهلاك المحلي، وهو مبلغ كبير يمكن تقديره بـ 000 1800 رأس غنم، وما يقرب من=

صادرات الحليب بقيمة 08 مليون فرنكا، ومن الجلود ما قيمته 7.300.000 فرنكا، و22 مليون ونصف كيلوغراما من الفواكه بقيمة تقارب 05 ملايين فرنكا، وأكثر من مليون كيلوغراما من الخضروات الطازجة بقيمة 2.700.000 فرنكا، و15 ألف هكتولتر من الخمور تبلغ قيمتها حوالي 200 ألف فرنكا وما قيمته 1500000 فرنكا من الأسماك الطازجة أو المحضرة[1].

كانت الواردات من انجلترا إلى الجزائر تتمثل في الأقمشة بقيمة 7183112 فرنكا والفحم بقيمة 3688279 فرنكا، والآلات وما إلى ذلك... بإجمالي يقدر بـ 127522016 فرنكا، أما الصادرات من الجزائر الى انجلترا فتتمثل في الحبوب والدقيق بقيمة 2562421 فرنكا والحلفاء بقيمة 6137639 فرنكا، وخام الحديد 1448100 فرنكا، وخام الرصاص 2012155 فرنكا ..الخ، بإجمالي يقدر بـ 16323842 فرنكا، أما الواردات الإسبانية إلى الجزائر فنجد الخمور 2277444 فرنكا، وزيت الزيتون 1067682 فرنكا، وغير ذلك... بجموع 7268942 فرنكا، أما الصادرات من الجزائر إلى إسبانيا فتتمثل في الحبوب والدقيق بقيمة 860064 فرنكا والثروة الحيوانية بقيمة 8251074 فرنكا، والأقمشة بقيمة 1311463 فرنكا، والحلفاء ما مقداره 299175 فرنكا...، ويقدر المبلغ الإجمالي بـ 7112028 فرنكا، والواردات من إيطاليا إلى الجزائر تقدر قيمتها بـ 918429 فرنكا، أما الصادرات فبقيمة 3260522 فرنكا، وواردات تونس إلى 8710293 فرنكا، والصادرات 2827784 فرنكا[2].

وفي شرق البلاد خفضت الرسوم الجمركية على التمور ومواد البناء ومنتجات السيراميك، والأسمدة والمواد المستخدمة لعلاج الكرمة[3]، وبلغت السلع والمنتجات من جميع الأنواع التي شحنتها مختلف موانئ الجزائر خلال عام 1897م ما قيمته 199.489 ط، واحتلت

=03 ملايين من الأغنام تدخل الاستهلاك السنوي، وإن قطيع الأغنام يعطي الجزائر متوسط دخل سنوي يزيد عن 40 مليونا، كما أن الماعز تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد، فتشير التقديرات إلى أن الإنتاج السنوي للماعز قد يساوي حوالي 16 مليون فرنكا... ينظر:

- L'abbég, op.cit, p57.

[1]- ibid, pp64, 65.

[2] - Louis Vignon, op.cit, p232.

[3]- A.P. Tuillier, op.cit, p68.

الخمور المرتبة الأولى بـ 37.684 ط، ومن موانئ الشحن الرئيسية نجد سكيكدة، بجاية جيجل عنابة، القل...، كما أن التجارة في الجزائر تخضع للتشريع الفرنسي، ويحضر بيع أو شراء الأسلحة أو الرصاص أو الكبريت أو الملح الصخري، وأحجار البنادق للسكان الأصليين بدون إذن خاص أو تصريح[1].

جدول يوضح تصدير الخمور الجزائرية إلى فرنسا من 1880م إلى 1896م[2]:

السنوات	الكمية بالهكتولتر
1880	17.061
1881	10.834
1882	9.516
1883	83.342
1884	187.529
1885	320.984
1886	487.926
1887	760.987
1888	1.224.628
1889	1.581.085
1890	1.959.273
1891	1.847.003

[1]- E.la.Canaud, op.cit, p38.
[2]- Henri Sempé, op.cit, p192.

1892	2.821.639
1893	1.818.459
1894	2.011.380
1895	2.910.134
1896	3.193.841

ويقول "هنري سامبي" (Henri Sempé): «**تنمو وارداتنا في الجزائر من توسع زراعة الكروم ومستعمراتنا تنتج المزيد، وفي عام 1880م كان في الجزائر 23.723 هكتارا من مزارع العنب تعطي 432588 هكتولترا، وارداتنا في هذا العام 17.061 هكتولترا وارتفعت إلى 3.797.693 هكتولترا سنة 1895...، سيتم علق أسواقنا الإيطالية ونستورد من مستعمراتنا الغنية...** »[1].

يتم تصدير الحبوب بين فرنسا والجزائر بمعدل يتراوح بين عشرة واثني عشرة مليون فرنكا في السنة، دون احتساب المبالغ الكبيرة التي أتلفتها شركات الطرق المحلية لنقل منافذ الإنتاج إلى موانئ التصدير، وفي فترة 1885م و1890م وصلت الصادرات إلى 6.260.818 قنطارا من الحبوب[2]، وفي عام 1896م بلغت واردات الطحين إلى الجزائر 207.852 قنطارا، في حين استوردت الجزائر 457.021 قنطارا من الحبوب والدقيق وكمية تقدر بـ 1.073.506 قنطارا من القمح بفرق قدره 5.123.777، ووفقا للتقديرات (1890م-1885م)، يمكننا القول بأن الجزائر تستهلك حاليا 5.000.000 قنطارا من القمح ولديها فائض سنوي قدره 1.200.000 ط فالجزائر المستعمرة يقول "ج. فارلي" (J.Varlet)": «**سوف تصبح بلدا مستوردا لكميات**

[1]- Henri Sempé, op.cit, p192.

[2]– يزرع نوعان من القمح في الجزائر: القمح الصلب والقمح الطري، كلاهما عبارة عن قمح خريفي، ويقدر متوسط الإنتاج الجزائري بنحو 6200000 قنطارا من القمح، ويبلغ الاستهلاك السنوي خمسة ملايين قنطارا، ويتم تصدير فائض قدره 1200.000 قنطارا...للاستزادة ينظر:

- L'Abbé Gdervin, op.cit, pp31, 32.

كبيرة كما توضح لنا الوثائق الجمركية وأن معظم صادرات المستعمرة تذهب إلى فرنسا ومن المعروف أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى بين الدول المستوردة، فحتى عام 1899م كان إنتاجها متوازن من الناحية النظرية لاحتياجاتها الغذائية والصناعية بالجزائر المستعمرة، أما القيمة التجارية والصناعية للقمح الجزائري فإن الحبوب الجزائرية ظلت ولفترة طويلة موضوعا للاستيراد إلى فرنسا، وأن متوسط الغلوتين في الدقيق الفرنسي يتراوح بين 24 و20%، في حين أن الدقيق الجزائري يتراوح عادة بين 28 و29%، بل يتعدى هذا الرقم[1]، أما الشعير فهو عنصر هام للتصدير فبلغت الصادرات منه سنة 1898م تقريبا 350 ألف قنطارا»[2].

وكانت الجزائر تستورد بالخصوص منتجات مصنعة لأنها ليست بلدا مصنعا صناعة تحويلية، وكل سكانها مستهلكون وليسوا منتجين للسلع الصناعية، ومع تطور توسيع الاحتلال الفرنسي للبلاد واستغلالها لثروات مختلفة زراعية فحصل تنوع وتغير نسبي في قائمة الصادرات بالخصوص، ففي سنة 1893م صدّرت الجزائر من المنتجات ما مقداره 169.700.000 فرنكا من ضمنها 142.366.000 فرنكا لفرنسا بنسبة 80%، و27.477.000 فرنكا للخارج بحوالي 20%، وأبرز هذه المواد المصدرة حسب الأهمية: الخمور، الحبوب، اللحوم، والمواد الأولية (كتل الصوف، الجلود الخام، الفلين الخام، الحلفاء، المعادن... الخ)[3].

لقد بلغت المبادلات التجارية في المستعمرة (الجزائر) سنة 1934م قيمة سبعة ملايير 415 مليون دولار، باستيراد قيمته 03 مليار و973 مليون دولار، وبتصدير قيمته 03 مليار 342 مليون دولار، تمثل الخسارة في الميزان التجاري بقيمة 474 مليون دولار على السنة السابقة (1933م)، فالميزانية العمومية لسنة 1934م انخفضت بقيمة قدرها 99 مليون دولار من

[1]- J.Varlet, les géréales d'Algérie, giralt, imprimerie photograveur, rue des celons, 17, Alger, 1900, pp29- 33.

[2]- L'abbé Gdervin, op.cit, p30.

[3]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 449.

الواردات و375 مليون دولار من الصادرات، ومن ناحية أخرى هبطت حمولة البضائع التي شحنت في الموانئ الجزائرية[1] من 9.815.954 ط سنة 1934 م، مقابل 9.344.479 ط سنة 1933م[2]، كما تم إصدار عملة جزائرية تدور في فلك الفرنك الفرنسي، ووجهت البلاد نحو الزراعة وأبعدت الصناعة، وكانت المواد الأولية المعدنية تنقل إلى فرنسا لتحويلها إلى مواد مصنعة ثم تعاد إلى الجزائر[3].

كانت الصناعة في الجزائر المستعمرة صناعة يدوية في مصانع صغيرة بآلات تقليدية بدائية، ولم تكن ذات مستوى تقني عال، وأدى الدخول الحر للمنتجات الأوروبية في الجزائر وطريقة تقديمها وأسعارها المنخفضة إلى القضاء على الصناعات المحلية واختفائها تقريبا، خاصة بعد فتح أبواب الاستيراد للمنتجات الصناعية الفرنسية والأوروبية.

وعمدت الإدارة الاستعمارية أيضا إلى ربط اقتصادها باقتصاد المستعمرة رسميا، من خلال الشروع في استغلال كل ما تملكه من ثروات نباتية ومعدنية وحيوانية لخدمة مصالحها الاقتصادية، وقد ارتفعت قيمة العائدات المالية من زراعة الكروم، حيث تفوق عائدات الهكتار الواحد منها عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرة أضعاف، وهذا بفضل القروض التى كانت توفرها البنوك لتوسيع زراعة العنب لإنتاج الخمور، أي تحويل الزراعة من معاشية إلى نقدية.

مع الاعتماد على الثروات الباطنية لتلبية احتياجات الصناعات الفرنسية، كما قامت ادارة الاحتلال بإنشاء شركات صناعية، إضافة إلى شق الطرق البرية ومد خطوط السكك الحديدة لخدمة مصالحها الاقتصادية في الجزائر المستعمرة، ولتحقيق هدف فرنسا في جعل الجزائر سوقا لمنتوجاتها المصنعة ومصدرا للتزود بالمواد الاولية والغذائية، كما عمدت إلى اتخاذ

[1]– هناك تسعة عشر ميناء على الساحل الجزائري ذات أهمية ومنها: القالة، جيجل، القل، دلس، تيبازة، شرشال، تنس، مستغانم، وقد تم إنشاء أماكن فيها تكون مفيدة للاستعمار لاستغلال المناجم... ينظر:

- E. La Canaud, l'Algérie au point de vue de l'économie, op.cit, p28.

[2]- M.j.Carde, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1934, imprimerie solal Alger, 1935, p669.

[3]– عثمان زقب، المرجع السابق، ص448.

عدة إجراءات تجارية كفرض رسوم جمركية عالية على الواردات الأجنبية، وإعفاء الواردات الفرنسية منها، وتوجيه الصادرات الجزائرية الى السوق الفرنسية وتسخير السفن الفرنسة لنقلها.

وبعد سنة 1871م تطورت التجارة الخارجية سريعا وخاصة الصادرات، ويعود هذا التطور الذي عرفه انتاج القطاع الاقتصادي الأوروبي للتشجيع الذي لقيه المعمرون من الإدارة الاستعمارية، وتركيز أسس الاستعمار وتنظيم هياكل الحكم والإدارة والاقتصاد، مما قوى جانب المعمرين وزاد في انتاجهم الموجه للتصدير، بحيث برزت خلالها القوى والعوامل التى تحدد وتوجه ملامح السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر.

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري في عمالة قسنطينة

المبحث الأول: السياسة الضريبية وتداعياتها.

أولا: الضرائب الاسلامية

ثانيا: الضرائب الفرنسية.

المبحث الثاني: تدني المستوى المعيشي للسكان

زوال عادة تخزين الحبوب.

المبحث الثالث: الهجرة الداخلية والخارجية

أولا: الهجرة الداخلية

ثانيا: الهجرة الخارجية

إن السياسة التي مارستها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر[1] منذ أن دخلت الجيوش الفرنسية إليها، قامت على أساس محاولة محو الشخصية الجزائرية وإخضاع البلاد بالقوة، وجعلها ميدانا للاستغلال الصريح من قبل المستوطنين، ومن صغار وكبار موظفي السلطات الفرنسية المحتلة، والقصد من ذلك قتل روح المقاومة في نفوس الجزائريين وإفقارهم وتجويعهم، لتتمكن من إخضاعهم، ودعم المستوطنين الفرنسيين للسيطرة على الميدان الاقتصادي في البلاد سيطرة تامة، لدرجة أصبح فيها الجزائريون شعبا فقيرا معدما[2].

فقد أصبح الأوروبيون أصحاب الربط والعقد، قابضين على زمام الحكم بيد من حديد، فصارت السيادة لهم والعبودية للأهالي، فاستأثروا بجميع الحقوق واستولو على الوظائف العمومية وعلى المهن الحرة[3]، في ذلك يقول:"ش.ف. ميس" (Ch. F.Meiss):« **ستعمل الدولة الفرنسية إلى استعمار واحدة من أجمل ممتلكاتها، ستصبح الجزائر مأهولة بالفرنسيين الذين سيصبح تأثيرهم أكبر من نفوذ السكان الأصليين ...، وفيها نجد الهواء المنعش والشمس وغنى الأرض ...، ولا تخيفنا تلك القصص الغبية والتي تظهر بأن الجزائر دولة غير صحية وقاحلة وحارة جدا، فالبلد صحي والهواء موجود والأرض ممتازة والحرارة قوية في الصيف فقط من 15 جوان إلى 30 أوت بمتوسط 35°...**[4]» .

وزيادة على امتلاك الأراضي الخصبة، كان الاستعمار يمتلك العديد من الوسائل الأخرى، التي ساهمت في تنمية اقتصاده مثل: رؤوس الأموال التي يمتلكها المعمرون الأثرياء

---

[1]- لقد كرر مرارا وتكرارا الماريشال "بوجو" في كتاباته، "بأن فرنسا يجب عليها مهما كلف الأمر، أن تسعى إلى إيجاد مخرج عن العبء السياسي والمالي الكبير، الذي تضعه عليها مستعمرة الجزائر، وقد ذكر مجموعة من الصعوبات وهي كما يقول: الأول والأهم هو تأقلم المستوطنين في المستعمرة، والثاني: عدم وجود الرعاية الصحية عند المرض، والثالث: هو عدم وجود المعرفة الزراعية الخاصة بالبلد، والرابع: عدم وجود رأسمال كاف لإنشاء المؤسسات، وخامسا: انعدام الأمن الكامل عندما يتناثر المستوطنين في الحقول ... ". رسالة الماريشال "بوجو" إلى الجنرال "لاموريسير" المدعمة بطرق التغلب على هذه الصعوبات كما ذكرها الماريشال "بوجو". ينظر:

- L'abbé landman, op.cit, pp04, 05.

[2]- حليم ميشال حداد، قصة وتاريخ الحضارات العربية (21-22)، القسم الثاني، الجزائر، منشورات كرابس العالمية، بيروت، 1998 ص133.

[3]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق،ص135.

[4]- Ch.F.Meiss, op.cit, p 17-19.

والصادرة عن الضرائب العربية، وأيضا التي قدمها بنك الجزائر[1] وملحقاته في وهران وقسنطينة وعنابة[2]، وبعد ثورة 1871م تفننت فرنسا في تصنيف الضرائب، حسب درجة المشاركة في الحرب، فقد كان الهدف الظاهري من هذه الضرائب والغرامات هو تأديب الثوار، أما باطنيا وهو الأخطر فهو فرض الفقر على الزعماء وقتل روح المقاومة[3].

ومن خلال العنصر الموالي سأتطرق إلى النظام الضريبي في عمالة قسنطينة وآثاره على السكان الجزائريين.

لقد أدت القوانين العقارية والغابية[4]، فضلا عن عمليات المصادرة والحجز لأراضي الجزائريين عقب الانتفاضات إلى تقلص القاعدة المادية، التي كان يرتكز عليها المجتمع الجزائري فقد وجد الفلاحون أن ما بقي لهم من أراض لم يعد كافيا لتلبية الحاجيات الغذائية لعائلاتهم والأدهى من ذلك أنهم وجدوا أنفسهم ملزمين، بدفع مستحقات ضريبة لخزينة الدولة الفرنسية المحتلة[5].

---

[1]- صدر قانون 04 أوت 1851 م في الجزائر العاصمة أن المكتب الرئيسي للبنك الذي تم نقله إلى باريس في 05 جويلية 1900م، وتعهد إدارة البنك الى مجلس يتألف من مدير عام ونائبه، وتم منح امتياز بنك الجزائر في عام 1851م لمدة عشرين سنة، وتم تجديده عبر عدة مراحل بمجموعة قوانين ومراسيم وهي:

- مرسوم إمبراطوري 15 جانفي 1868م حتى 01 نوفمبر 1881م.
- قانون 03 أفريل 1880م حتى 01 نوفمبر 1897م.
- قانون 09 جويلية 1897م حتى 01 أكتوبر 1899م .
- قانون 08 جويلية 1899م حتى 31 ديسمبر 1900م .
- قانون 05 جويلية 1900م حتى 31 ديسمبر 1920م .
- قانون 29 ديسمبر 1918م حتى 31 ديسمبر 1945 م. للاستزادة ينظر:

- F. François- Marsal, ency dopédie de Banque et de Bourse, imprimerie créte éditeur 2 rue des italiens, Paris, Tom01, (s.d), p219.

[2]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص160.

[3]- محمود بوكبيسة، المرجع السابق، ص74.

[4]- بجانب السياسة العسكرية والمدنية حاول الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وضع سياسة قانونية في الجزائر تأرجحت بين الارتجالية والتردد والجور، إذ بمجرد أن تمكنت فرنسا من احتلال الجزائر العاصمة والتوسع في مناطق أخرى، واجهتها مشكلة تمثلت في: كيف تستكمل سيطرتها من دون وضع قوانين تسير بها الجزائر والجزائريين الذين لهم معتصمون بقانونهم الإسلامي والعرفي؟، وكان عليها أن تعمل بأحد الأمرين: إما أن تترك للجزائريين القانون الخاصبهم والمطبق من طرف الشيوخ، وإما أن تطبق في الجزائر وعلى الجزائريين القانون الفرنسي، ولعل هذا ما يفسر سبب غياب سياسة قانونية رسمية موحدة في الجزائر خلال الفترة الأولى من الاحتلال، حيث كانت الجزائر تحت رحمة القائد العام يسيرها وفقا لقناعته وأهوائه ... ينظر: احميدة عميراوي، من سياسة الاستعمار في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص ص103، 104.

[5]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص262.

المبحث الأول: السياسة الضريبية وتداعياتها:

أولى العثمانيون أهمية قصوى للضرائب[1]، لكن لم يحاولوا توحيدها -كما يرى العديد من الدراسين- أو تنظيم نظامهم الضريبي، وأن موارد الإيالة الجزائرية كانت تتشكل بالعديد من الضرائب والرسوم ذات أصول متعددة والتي تقوم على مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن جانب آخر ورغم كثرة الموظفين العثمانيين فإن جباية الضرائب كانت لا تتلاءم وواقع السكان، ولم يكن يوجد لها تنظيما حقيقيا، وإنما كانت القوة هي المبرر الأساس والغالب لتحصيل ما يفرض من ضرائب[2].

ويمكن القول بأن أبرز أسباب حضور الاستعمار الفرنسي في الجزائر، هو استغلال خيرات الأرض وسكانها الأصليين بشتى الطرق والأساليب، فلا غرابة إذا لاحظنا أنه بمجرد تنصيب " الكولونيل "هيربيون" (Le Colonel Herbillion) كقائد للجيش في مدينة باتنة، تلقى تعليمات بالشروع في جبي الضرائب في منطقة الأوراس سنة 1844م[3]، فكانت الضرائب من بين الإجراءات القمعية ذات الطابع الاقتصادي التي استخدمتها السلطات الاحتلال لإرغام الأهالي لإرادتها، وتلبية متطلبات المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر[4].

زيادة على أن السياسة الضريبية أثقلت بدورها كاهل الجزائريين، وزادت من شقائهم وبؤسهم، وتدهور معيشتهم اليومية، وكانت الضرائب الفرنسية متنوعة وغير قارة، خاضعة للأوضاع والظروف الطارئة، التي كانت تمر بها الجزائر المستعمرة، ومن صفتها كذلك أنها لم تكن مدروسة وفق مقدرة الفرد الجزائري المالية والمادية، ومن أجل التحكم في جبايتها، أنشأت

---

[1]- تشكل ضرائب الريف ورسوم المدن مصادر الدخل الرئيسية للجهاز الإداري بالجزائر العثمانية، وتصنف إلى ضرائب تؤخذ على القطاع الريفي ورسوما تمس نشاطات الحياة الاقتصادية في المدن وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالتبادل الداخلي والخارجي... للمزيد عن الضرائب أواخر العهد العثماني ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط01، دار الغرب الإسلامي بيروت 2001، ص295.

[2]- توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر (1792-1885)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008 ص15.

[3]- عبد الحميد زوزو، الأوراس ابان فترة الاستمار الفرنسي (1837-1939)، تر: مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005 ج01، ص233.

[4]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص166.

سلطات الاحتلال عددا كبيرا من البلديات، والتي تعتبر أقرب مؤسسة إدارية من السكان لغرض الاستفادة الجيدة من الضرائب والحصول على مناطق واسعة من النفوذ[1].

يقول:"أ. بوشار" (A. Bochard) : « **في عمالة قسنطينة حيث كان الباي[2] يدرك أنه أبدا لم يكن مرغوبا في سلطته فلم يدخل أي تعديلات في الضرائب ...، ومما يمكن قوله أن الضرائب زمن الأتراك كانت في معظم الأحيان غير عادلة، يتم تسليمها دون مراقبة مما أثر هذا على الحالة الاقتصادية للبلاد...، وفي بداية الغزو وبعد احتلال مدينة الجزائر، لم يكن علينا القلق بشأن الضرائب العربية فيقرر الجنرال المسؤول، استبدال حكومتنا بديلا عن حكومة الأتراك، لجمع ضرائب الاستهلاك في المدينة نفسها وتقديم بعض المساهمات منها...، لقد كنا مشبعين بفكرة إظهار تفوق حضارتنا للعرب، ومن حيث المبدأ ستكون جباية الضرائب من السكان الأصليين مثل ما كانت عليه في الحكومة التركية...**»[3].

وفرض الضرائب واستخدام عائداتها وطريقة جمعها، لم تكن موحدة أو ثابتة، فتم وضع مرسوم 21 اوت 1839م لتأسيس منظمة مالية حقيقية من خلال تنظيم خدمة الضرائب، كما ينص المرسوم الصادر في 02 جانفي 1846م أن جميع الأحكام الإدارية تضمن تنفيذ النظام المالي الجديد، وفي عام 1847م تمت إزالة توزيع دافعي الضرائب للقبيلة من الرؤساء ووضعت تقارير إحصائية، التي تعمل كأساس للضرائب لكن دون المساس بأسسها، وجرت محاولة إصلاح في عام 1852م وأنشأت لجنة من قبل الحاكم العام الكونت "راندون"(Randone)[4]

---

[1]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص167.

[2]- تأمل الحاج أحمد باي جيدا بنود مشروع الاتفاقية (التي صاغها الماريشال "فالي" والتي لم يوقع عليها أي من الطرفين، تضمنت 14 مادة) ولما وصل مكانا آمنا كتب رسالة مطولة إلى السلطان محمود الثاني جاء فيها على الخصوص: " أنظروا إنني رفضت التفاوض مع الفرنسيين وظللت أنتظر النجدات التي وعدتموني بها، وها أنا الآن طردت من قسنطينة وأصبحت أتجول بين القبائل، هل هذا هو جزاء ثقتي بكم؟ وهل من مانع جعلكم لا تنفذون ما وعدتموني به طيلة سبع سنوات؟ إنني أخبرتكم وعليكم أن تفعلوا ما تريدون". للاستزادة ينظر: محمد العربي الزبيري، مقاومة الحاج أحمد باي واستمرارية الدولة الجزائرية، ط01، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص207.

[3]- A. Bochard, op.cit, pp07, 08.

[4]- راندون (جاك لويس كيسار أليكسندر) جنرال فرنسي، وزير وعضو مجلس الشيوخ، وحاكم عام في الجزائر، ولد في منطقة جرونبل (Grenoble) في 25 مارس 1795م، وتوفي في جنيف في 16 جانفي 1871م، مزيدا عن حياته ينظر:

حيث أعد مشروعا تكون ضريبة واحدة على إرادات الأراضي تسمى الغرامة، وقد تم تأسيس الضريبة على الدخل من الأراضي المزروعة والمقدرة من منتوج أشجار الفاكهة وعلى الدخل من المراعي[1].

وتم أيضا تأسيس لجنة جديدة سنة 1859م من قبل الكونت"لوبات شاصلو" (Loubat chasse loup)، فتم إنشاء ضرائب على الأملاك في الأراضي المدنية وتطبيق ضريبة خاصة في الأقاليم العسكرية، ولجنة أخرى عينت من قبل الماريشال "بليسيي" [2](Pélissier) في 27 سبتمبر 1861م، وتناولت مسألة تحويل الضرائب العربية، وبعد مناقشة أعدت مسودة قانون لسن ضريبة للأراضي في الجزائر والدوائر الانتخابية للأقاليم العسكرية سيتم تحديدها من قبل الحاكم العام، وكل هذه الدراسات أدت في النهاية إلى قرار إمبراطوري في 02 جويلية 1864م الذي يقر بمبدأ المساهمة في الأرض[3].

ويتم جمع الضرائب من المخازنية والقياد ممن استخدموا لهذا الهدف، حيث كان لهؤلاء المسؤولين حصص مكافأة من انتاج الضرائب، كما توجد بعض المساهمات الخاصة مثل "الحق" أو "البرنوس" أي حق الترشيح يدفعه الرؤساء، عندما يتمتعون بوظائفهم والحق (حق التحفيز) ضريبة خاصة من قبائل المخازنية، وهناك أيضا نوع من العمل يسمى "التويزة" تم فرضه على القبائل من أجل زراعة أراضي البايلك، أما مساهمة اليهود فتسمى الجزية وهي نوع من ضريبة الأعناق، ويقول السيد "م.شالر" (M. Challer): "**بأن عائدات الحكومة الجزائرية سنة 1822م من الضرائب كانت 434.800 دولارا أي 2.347.920 فرنكا مع هدايا تدفع من ملوك مختلفين...، ويبقى على حساب الجزائريين 1.667.520 فرنكا، وهذا الرقم يمكن أن يتضاعف خمس مرات، من جراء الضغوط التي تمارس من قبل مسؤولي جمع**

- Narcisse Faugon, le livre d'or de l'Algérie challamel et chéditeurs, 05 rue jacob et rue Fustene02, Paris, 1889, p460.

[1]- A. Bochard, op.cit, pp09, 10.

[2]- (Ducle Malakoff Amable- Jean- Jacques) ولد في 06 نوفمبر 1794 في ماروم، دفن في 09 جوان 1864.
مزيدا عن حياته ينظر: - Narcisse Faugon, op.cit, p460.

[3]- A. Bochard, op.cit, p11.

الضرائب، وبلغ الانفاق وفقا لنفس المؤلف " شالر إلى 4.638.600 فرنك بحجز 2.290.680"[1].

أما الضرائب في العقود الأولى من الاحتلال الفرنسي، فيمكن بصددها أن النظام الضريبي الذي طبقه العثمانيون والذي طبقه الأمير عبد القادر[2] أخذ منه الفرنسيون كذلك فيما بعد في تشريعاتهم الخاصة بالضرائب، ولم يروا أي مانع في تطبيقه على السكان لمجموعة من الأسباب أهمها:

- كسب الوقت.

- محاولة دراسة نسبة التباين بين التشريعات المحلية وتشريعاتهم.

- التطلع إلى ما يخدم مستقبلهم في الجزائر[3].

حيث تم تقسيم إدارة القبائل والسكان الأصليين، بشكل طبيعي إلى قسمين:

1- السلطة الفرنسية التي تمارَس على الفور من قبل الحاكم العام والقادة العسكريين بصرف النظر عن عملهم، حيث توجد إدارة خاصة وهي الاتجاه المركزي للشؤون والمكاتب العربية.

2- السلطات المحلية[4].

وقد نشر في عام 1844 م بأمر من الماريشال "بوجو"[1] المقتطف الآتي: "**كان تنظيم حكومة السكان الأصليين، على غرار تلك التي وجدناها عند الأمير عبد القادر على**

[1]- A.Bochard, les impôts arabes en Algérie, librairie guillaumin et ce, éditeurs rue richelieu 14, Paris, 1893, p07.

[2]- أما الأمير بعد القادر فكان يتلقى الضرائب من حيث المبدأ بنفس ضرائب الأتراك، ولكن مع بعض التعديل، فكان نظامه أقرب إلى مبادئ القرآن، وكان تحت إدارته قبائل المخازنية التي لم تعد تتمتع بالحصانات والسلطة التي كانوا يتمتعون بها في عهد الأتراك، ومن جراء الحروب أجبر الأمير أن يلجأ لضريبة المعونة، وتحت إدارته لعب الشيوخ دورا مباشرا في تحصيل الضرائب بأنفسهم وكانت تحصل عينا. ينظر:
- ibid, p07.

[3]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص16.

[4]- M.Bequet, op.cit, pp465, 466.

الأقل في التسلسل الهرمي المعتمد للقادة الأصليين، لكنها كانت حكومة مختلطة إذا كان مسموح استعمال هذا المصطلح، عن طريق إضافة وكلاء فرنسيين يمثلون في نظر العرب السلطة العليا التي هم عليها مندوبون"[2].

أما تنظيم عمالة قسنطينة لم يعد نفسه كما في العمالتين الأخريين (الجزائر، وهران) فالسلطة الفرنسية في عمالة قسنطينة تمارس بطريقة أكثر مباشرة، فبعدما تم احتلال المدينة – يقول المؤلف–: "**وجدنا أنفسنا قادرين على الحفاظ على العلاقات السياسية والإدارية، حيث وجدنا هناك أسماء القياد الذين حكموا عمالة قسنطينة، وجعل الممارسة لدينا بالسلطة المباشرة لدراسة النظام الضريبي لجعلها أكثر مثمرة وأقل عبئا**[3]**على القبائل وهذا هو البرنامج العقلاني لسياستنا في الجزائر"**[4].

لقد كانت السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر في ميدان الضرائب تتسم بإثقال كاهل الجزائريين بشتى القرارات والمراسيم الخاصة بالضرائب الفرنسية والعربية، ومنذ اليوم الأول للاحتلال فرض الفرنسيون على الجزائريين نظاما ضريبيا خاصا، حيث يقول بعض الكتاب: "أنه اتسم بالازدواجية"، فقد أجبر الجزائريون على دفع كل أنواع الضرائب التي كان الفرنسيون

---

[1]– بيان الماريشال "بوجو" الذي شمل ما يلي:– بتاريخ 02 جانفي 1844 م: "القبائل تتحمل مسؤولية السرقات والجرائم التي ارتكبت على أراضيهم".

– بتاريخ 28 جانفي 1844م: "أهمية وضرورة التقارير النصف الأسبوعية تعرض فيها وضع القبائل وملخصعن كل الحقائق والأخبار".

– بتاريخ 17 سبتمبر 1844م: "إرفاق التعليمات عن قواعد الحكم وإدارة العرب".

– بتاريخ 15 نوفمبر 1844م: "على القبائل المشاركة في الأشغال العامة ".

– وفي 05 جويلية 1845م: "تعليمات ونصائح الحاكم العام للعرب والقبائل فيما يتعلق بهم بالنسبة للمساكن والمزارع والزراعة والتجارة".

– وفي 06 أوت 1845: "العلاقات التجارية المتبادلة مع قبائل الصحراء الذين يأتون للتخزين في التل".

– وفي 24 أفريل 1846: "يشير إلى الترتيبات، التي يتعين اتخاذها، لتنظيم الإمدادات السنوية للصحراء"... للاستزادة ينظر:

-M.Bequet, L'Algérie en 1848, table au géographique et statistique, librairie de hachette et c^{ie} rue pierre- sarrazin N^{o} 12, Paris, 1848, p456.

[2]- M.Bequet, op.cit. p p 465-466.

[3]- كان بعض الفرنسيين يدافع عن أطروحة مفادها أن الأرض يجب أن تبقى للفلاح الجزائري الذي يعيش بطبيعته على الزراعة فيربي الماشية ويزرع الحبوب ويغرس الأشجار المثمرة ويستفيد من مجاورة الأوروبيين، وعلى الدولة أن تشجع هذا الفلاح بتوفير الوسائل والحماية والمواصلات ومساعدته على استثمار زراعات جديدة، أما دور الكولوني(الفرنسي) فهو الصناعة، ولاسيما الصناعات الفلاحية والمناجم والمعادن، وتوفير وسائل الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري، مع العيش في المدن، وعدم منافسة الفلاح في أرضه. ينظر: مليكة قليل، المرجع السابق، ص19.

[4]- M.Bequet, op.cit. p p 465-466.

يدفعونها في بلادهم، إضافة إلى دفع الضرائب الخاصة بالجزائريين، وهي تلك التي كانت موجودة قبل سنة 1830 م، والتي كانوا يسمونها الضرائب العربية، وأبقوا عليها مع تخصيصهم لمعايير وقوانين تسيرها، إلا أن الفرنسيين لم يطبقوا هذه الضرائب[1]، وأهمها العشور والزكاة، اللزمة، ضريبة السخرة، ضريبة الأكواخ والمساكن[2].

فالضرائب إذا شديدة التنوع ومنها: العشور (الضريبة على المحاصيل)، والزكاة، والحكر (الإيجار) (إتاوة الإقامة في أراضي العرب والعزل)، واللزمة (ضرائب إجبارية خاصة)، ويضاف إلى هذه الضرائب شتى الغرامات مثل: جباية الحرب وغيرها، مما دفع المجتمع الجزائري إلى الفقر[3].

لقد أجمعت التقارير التي أعدها العديد من المختصين، أن الضرائب كانت كارثة كبرى على الجزائريين، خاصة بالنسبة للأملاك العقارية والتجار، باعتبار أن الأهالي لم يكونوا يدفعون الضرائب القانونية فقط، ولكنهم كانوا يدفعون أيضا إلى الخزينة العامة الفرنسية الضرائب الدينية كالزكاة والعشور، بالإضافة إلى الضرائب القانونية التي كانت كل من البلدية والدائرة والعمالة تفرضها فرضا على الأهالي الذين أصبحوا عاجزين عن تسديدها، ولم تكتف الإدارة بهذا بل أضافت ضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون أجر، كما أدخلت الإدارة الفرنسية تجديدا في طريقة القبض، حيث ألغت الجباية العينية وجعلتها تدفع نقدا[4].

أولا: الضرائب الاسلامية

كان صدور مرسوم 24 أكتوبر 1870م وراء قيام الإدارة المدنية بعدة تغييرات، كان أهمها زيادة الضرائب المفروضة على الأهالي، وتمخض عن تولي المستوطنين لسلطة البلديات زيادة في حجم الضرائب العربية، التي تعد مصدرا لتمويل البلديات، وقد ارتفعت بنسبة 17 مرة

[1]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص16.
[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص161.
[3]- عبد الحميد زوزو، الأوراس...،ج01، المرجع السابق، ص233.
[4]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية...، المرجع السابق، ص168.

عما كانت عليه في عهد المكاتب العربية[1]، فكان السكان الأصليون يخضعون لضرائب مختلفة تسمى العشور والزكاة والحكور واللزمة للقبائل الكبيرة واللزمة عن النخيل واللزمة عن الحرائق واللزمة الثابتة، وأول اثنين من الضرائب (العشور والزكاة) ذات طابع عام، ويتم تأسيسها وفقا للقواعد في جميع أنحاء إقليم الجزائر، والبعض خاص بمناطق معينة[2].

01-العشور: وهو من حيث المبدأ يمثل عشر المنتج، وتجمع الضرائب من الأهالي وتسمى العشور والزكاة، وتعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة، التي تمس أراضي الملكية الخاصة[3]، يتم جمع ضريبة العشور في كامل نطاق أراضي الجزائر ماعدا في قبائل الشرفة (بلدية مختلطة في مشرية)، وقبائل عطية وبني منقوش (بلدية مختلطة)، وفي ثلاثة عشر بلدية في كبرى القبائل، واثنين من القبائل الصغيرة، وأخيرا في بلدية القليعة[4].

والسكان الأصليون (الجزائريون) الذين يزرعون كخماسة[5] أراضي مملوكة للأوروبيين غير ملزمين بدفع ضريبة العشور، والمحراث هو الوحدة السطحية ويمثل الامتداد الذي يمكن أن يزرعه زوج من الثيران، وخلال موسم الحرث له متوسط المساحة بـ 10 هكتار، ومن المفترض أن يقوم السكان الأصليون بزراعة ثلثي أراضيهم شعيرا و1/3 قمحا، ومنذ 1874م كان المقدار 22 فرنكا من القمح و11 فرنكا من الشعير[6].

بدأت الضرائب التي فرضتها الإدارة الاستعمارية تأتي بعواقب وخيمة منذ بداية 1845م، فأصبح الدفع نقدا توازيا مع تعميم بعض الرسوم، فأجبر الفلاح على بيع نصيب من

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص157.

[2]- G.G.A, délégations financières algériennes session de novembre 1899, imprimerie et papeterie Gal miche, rues Dumont – d'Urville 7, Alger, 1899, p43.

[3]- سعودي أمينة، المرجع السابق، ص99.

[4]- G.G.A, délégations financières algériennes session de novembre 1899, op. cit, p44.

[5]- في عقد الخماسة يوفر مالك الأرض: الأراضي، البذور والثروة الحيوانية، أما المستأجر يحصل على تعويض من عمله يقدر ب 1/5من المحصول منزا ، وقد حصل على الاسم الخماس من الاسم الجماغي (الخمس) من كلمة (خمسة) (khamsa) والتي هي الوحدة، وهذه النسبة حاليا قابلة للتغيير. ينظر: مصطفى حجازي، نظام الخماسة في القطاع الوهراني، (سيدي بلعباس نموذجا)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 09، ديسمبر 2014، ص423.

[6]- G.G.A, délégations financières algériennes session de novembre 1899, op. cit, p44.

منتوجه بسعر بخس ويجعله يضحي بذلك النصيب وقت الحصاد، فإذا كانت ضريبة العشور مثلا تحسب في السابق على الحبوب تكون حسب المحصول (وقت الأمير عبد القادر) فالآن تحسب النسبة حسب النواحي والسنوات باستثناء الخماسة[1].

والسكان الأصليين المقيمين في المناطق المدنية يدعمون الضرائب المختلفة، بما في ذلك الضرائب العربية من العشور والزكاة، والتي تماثل تقريبا ضريبة الأملاك الأوروبية التي لا تزال معفاة، وعلى الرغم من هذا العبء الإضافي فالفرق على الأقل 09 فرنكات و85 سنتيما لكل فرد، والأراضي العسكرية تدفع العشور والحكور وخاصة بعمالة قسنطينة، والعشور هي العشر المأخوذ من المحاصيل وتدفع عينا، يقول المؤلف في ذلك: "**قمنا بتحويلها لضريبة نقدية محسوبة سنويا في عمالات الجزائر ووهران حسب أهمية الحصاد وسعر الغذاء، أما في عمالة قسنطينة فهي ضريبة برسوم ثابتة بقيمة 25 فرنكا وهي مشتركة مع ضريبة الحكور**"[2].

وبما أن ضريبة العشور ثابتة في عمالة قسنطينة، فإن دافعي الضرائب محاصيلهم قد ثبت أنه لا يحق لهم الخصم إذا حصلوا على حصاد عائد متساو أو أكثر من عشرة أضعاف مبلغ عوائدهم من ضرائب العشور وفقا لقرار 26 ديسمبر 1882[3].

في الواقع أن زراعة السكان الأصليين من منتوجات أشجار الفاكهة أو التبغ أو الكرمة معفاة من أي إتاوات، إلا أن حصاد القمح والشعير يدفع بنسب عالية نسبيا، وكان قد صدر أمرا من الحاكم العام في 20 سبتمبر 1886م، قرر فيه أنه ابتداء من 01 جانفي 1887م أن جميع المنتوجات ستخضع للنظام الضريبي في عمالة الجزائر ووهران، لكن في عمالة قسنطينة بما

[1]- الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، المرجع السابق، ص290.

[2]- ضريبة خاصة بعمالة قسنطينة وهي ايجار لأراضي العزل التي تشكلت في بايلك قسنطينة واعتبرت ملكية تنسب للعمالة ... ينظر:
- A. Bochard, op. cit, p05.

[3]- Le Marechal duc de Malakoff, statistique et documents relatifs du Sénatus Consulte sur la propriété Arabe 1863, imprimerie, impériale M.D ccc lxiii, Paris, 1863, p447.

أن ضريبة العشور ثابتة على الدوام فلا يطلب من الدولة أن تستفيد من فرص موسم حصاد جيد، وقد ارتفع مدخول هذه الضريبة سنة 1889م إلى 5.879.468 فرنكا[1].

وباستثناء القبائل القديمة (الدوار) تدفع القبائل الأخرى بشكل منتظم 30 فرنكا لكل محراث واحد، وعلى عكس القواعد المتبعة في الجزائر العاصمة ووهران فإن العشور في عمالة قسنطينة بالاعتماد على المحراث يعتبر أداة زراعية وليس مقياسا للمنطقة، أما الحاكم العام فإنه يصلح سنويا سعر هذه الضريبة، يمثل من حيث المبدأ عشر الناتج الصافي المحصور منها متوسط المساحة، ويمكن أن يحرث المحراث خلال سنة المحاصيل بسعر 25 فرنكا للمحراث، لكنه ينخفض في بعض المناطق إلى 20 فرنكا و12 فرنكا و10.50 فرنكا و06 فرنكات وخمس فرنكات و04 فرنكات و03 فرنكات، على الرغم من أن ضريبة العشور في عمالة قسنطينة لا تعتمد على جودة الحصاد[2].

02- ضريبة الزكاة: وهي الضريبة التي تفرض على قطعات الماشية، وتقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة، وهذا حسب القيمة التجارية للماشية[3]، ومبلغ هذه الضريبة يختلف وفقا للظروف والأوقات والأشياء المفروضة، ففي عام 1858م فرض الحاكم العام ضريبة الزكاة على قطعان أراضي العرش وأراضي الملك في عمالة قسنطينة، وقلل من سعر ضريبة الحكور[4]، وضريبة الزكاة قرر لها سعرا لكل رأس في كل عام دون تمييز بين المناطق المدنية أو العسكرية حسب هذه الأسعار:

الحيوان	الجمل	البقر	الغنم	الماعز
الضريبة	04 فرنك	03 فرنك	0.20 سنتيم	0.25 سنتيم

[1]- A. Bochard, op.cit, pp14, 15.
[2]- G.G.A, délégations financières algériennes session de novembre 1899, op. cit, p44.
[3]- غالي غربي، المرجع السابق، ص225.
[4]- يتم جمع ضريبة الحكور في عمالة قسنطينة على أراضي العرش والعزل باستثناء أراضي الملك، ومن قبل سنة 1858م كان سعر الحكور 30 فرنكا عن طريق المحراث، وتم انخفاضه إلى 20 فرنكا، وهناك فئتان من المحاريث واحد بـ 20 فرنكا والأخر بـ 10 فرنكات، وعدد المحاريث المزروعة سنة 1889م ارتفع إلى 52.168 بمنتوج 943.735 فرنكا. ينظر: A. Bochard, op.cit, pp15, 16.-

وتم ضبط العدد الإجمالي للحيوانات التي تم فرضها سنة 1889م بـ 14.369.913 رأسا، بلغ الناتج 7.026.419 فرنكا[1]، كما نص مرسوم 10 أفريل 1863م بأمر من الحاكم العام أن ضريبة الزكاة فرضت على جميع الماشية في عمالة قسنطينة دون تمييز بين أراضي العرش أو الملك أو العزل، وإن عائدات الضرائب العربية المتكاملة والتي هي جزء من ميزانية الجزائر العامة، حيث تستلم الميزانية 10/05 فقط تنفيذا لمرسوم 27 أكتوبر 1858م و 10/4 من عائدات الضرائب العربية تأثرت بميزانية العمالات الثلاث، مما ينتج انخفاضا جزئيا يمكن ملاحظته في أرقام الإيرادات من الميزانية العامة سنة 1862م، علاوة على ذلك، كان ذلك المرسوم محفزا ومعترف به من المجالس العامة، لتلبية الحاجات التي تؤدي إلى التطور التدريجي للاستعمار، أما المساهمات الضريبية العربية سنة 1862م فقد منحت مبلغ قدر بـ 13.362.779 فرنكا موزعة بين الدولة والقياد العرب المسؤولين عن جمع الضرائب وميزانيات العمالات الثلاث[2].

03- ضريبة اللزمة: وهي خاصة بالنخيل، أما البلديات المشار إليها المعنية بهذه الضريبة في عمالة قسنطينة نجد: بسكرة وعين توتة وخنشلة وتوقرت، ويحدد الحاكم سنويا رسوم لكن نخلة بـ 25 إلى 50 سنتيما حسب كل منطقة، أما ما يتلعق بالنخيل المملوكة من الأوروبيين، فاتخذ الحاكم العام في 23 سبتمبر 1896 تحصيل ضرائبها وفقا لهذه الشروط:

- تعفى من الضرائب المزارع التي تم إنشاؤها من الشركات والأفراد الأوروبيين ويديرها الملاك أو وكلائهم الأوروبيين.

- المزارع الأهلية الأصلية التي اشتراها الشركات من أصحابها أو من قبل الوكلاء.

وتخضع الضريبة لـ:

[1]- A. Bochard, op.cit, p05.
[2]- Le maréchal duc de Malakoff, op.cit, pp447, 448.

– المزارع المتفرقة في الواحات والتي اشترتها الشركات أو الأفراد يديرها وكلاء أوروبيون ولكن تزرع من قبل الخماسة.

–كل المزارع البعيدة أكثر من 08 كيلو متر من مكان سكن المالك أو ممثله الأوروبي.

أما بالنسبة للسكان الأصليين (الجزائريين) الذين يعملون عند الأوروبيين كخماسة فهم مطالبون بدفع ضريبة اللزمة عن خمس النخيل المحددة، إلا في حالة التثبيت على الممتلكات الأوروبية والتي يتم العمل فيها بواسطة مالك أو مزارع يعيش في المزرعة، وذلك بتوفير أدوات العمل وتوجيه المنتج شخصيا (قرار 03 فيفري 1894م)[1].

وضريبة اللزمة على النخيل يتم جمعها فقط في عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة، وإجمالي عدد النخيل المطبقة لسنة 1889م كان 1.590.406 فرنكا، أما ضريبة اللزمة الثابتة فيتم فرض هذه الضريبة في ميزاب وورقلة وفي "ممتلكاتنا" في الجنوب، وإجمالي العام لضريبة اللزمة بلغ في عام 1889م إلى 02 مليون و265.594 فرنكا[2].

أما ضريبة النار[3] في عمالة قسنطينة فقد قسمت إلى قسمين: واحدة بـ 22.50 فرنكا والأخرى بـ20 فرنكا، وبلغ المجموع من هذه الضريبة المفروضة سنة 1889م 9.150 فرنكا و"الجماعة" هي المسؤولة عن التوزيع تحت سيطرة وكلاء الدولة[4]، وأعوان المكاتب العربية والقياد والآغوات هم الذين يتابعون مختلف عمليات حساب المواشي وتقييم المحاصيل حتى الدفع النهائي لمختلف الضرائب، وهؤلاء الموظفون مهتمون مباشرة لأنهم يأخذون نسبة من المنتوج

[1]- Gouvernement..., op.cit, p47.
[2]- A. Bochard, op.cit, p17.
[3]– كانت الإدارة الفرنسية وأصحاب الامتيازات الاقطاعية يتربصون الدوائر بالفلاحين، فاعتبروا أن حرائق الأشواك والغابات شكل من أشكال المقاومة التي تهدد الوجود الفرنسي في الجزائر وتستوجب اللجوء إلى تدابير عقابية شديدة وخاصة فرض الغرامات، فكانت الإدارة الاستعمارية تتعمد تعميم الغرامات الجماعية بصفة فعلية عند كل حادث. للاستزادة ينظر: بن موسى حمادي، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850– 1900)"، **الحقيقة**، ع36، 2015، ص127 وما بعدها. ينظر أيضا: رمضان بورغدة مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، **البحوث والدراسات الإنسانية** ، مج 02، ع 03، ص360 وما بعدها.
[4]- A. Bochard, op.cit, p17.

الإجمالي كأجرة لعملهم ويتمتعون بكل الصلاحيات، لذا فإننا نتخيل التجاوزات وكل أعمال العنف التي تقع من إهانات وعقوبات جسدية ضد دافعي الضرائب، تقع غالبا يوم السوق الأسبوعي على الخصوص وأمام الملأ[1].

وتجبى الضرائب وتحصل لصالح المرافق العامة التالية وهي:

01- لصالح الدولة: وتتمثل في الضرائب العربية، المساهمات، براءات الاختراع، حقوق التسجيل والطوابع والرهون العقارية، رسوم التراخيص عن النبيذ والمشروبات الكحولية وعائدات البيع من التبغ والفضة والذهب وحقوق الضمان والرسوم الجمركية.

02-لصالح البلديات: وتتمثل في ضريبة الإيجار، ضريبة الكلاب، رسوم (منح) البحر[2]...[3] وضريبة الحرب والحجز والتغريم والمصادرة، وجميعها أشكال ومظاهر استعمارية متطرفة لسياسة استيطانية حاقدة[4]، لذا كان إصرار المستوطنين على إبقاء الضرائب العربية لأنها تشكل القاعدة الأساسية لميزانية العمالات، وهذا الاهتمام المتزايد بالجانب الاقتصادي هو الذي سيدفع المستوطنين في الجزائر بالضغط من الحزب الاستعماري وتواطؤ نواب الهيئة التشريعية من إعطاء صك أبيض لهم للتحكم في اقتصاد الجزائر[5].

أما الضرائب العامة (الفرنسية) وهي مصنفة إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وهذه الضرائب هي ضرائب الجزائر القديمة التي اعتبرها بعض رجال القانون ثمن الهزيمة وضرائب الاحتلال، لذلك كانت نسبة مساهمة الجزائريين من مجموع قيمة الجباية عالية، وكان المستوطنون

[1]- الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، المرجع السابق، ص292.

[2]- ضريبة تسمى منح البحر، يتم تحصيلها من السلع المستوردة، فتوفر الموارد اللازمة لميزانية الدولة، ومن فترة طويلة كانت هذه الضريبة يتم جمعها من العمالات الثلاث الجزائر وقسنطينة ووهران... ينظر:

- Charles Naylies, monographie de la commune de Koléa (Algérie), G. Valiére imprimeur 24, avenue-de la gare, 24, Nevers, 1905, p19.

[3]- Le maréchal duc de Malakoff, op.cit, p445.

[4]- الصادق دهاش، المرجع السابق، ص25.

[5]- محمد بليل، المرجع السابق، ص319.

يستحوذون على نصيب الأسد من الميزانية ويلقون بالفتات إلى الجزائريين، وأدى ذلك إلى تعاظم الفقر[1].

ثانيا: الضرائب الفرنسية

الضريبة هي دفعة من كل ساكن لحكومة البلد الذي يعيش فيه مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الحكومة، فهناك ضرائب مقررة وفق القوانين، وضرائب حرب منبثقة من الخلاف المدني، والضرائب المفروضة في البلدان التي تم غزوها باسم القانون للأقوى، يقول "بول فيالات" (Paul Vialatte): « ... **يجب أن نقول أن البلد المحتل لا يستطيع الشكوى لأنه حافظ على مؤسساته القديمة، في محاولة لتنظيمها ولا يجب التهرب من دفع الضرائب وجشع هواة جمع العملات...**» [2].

لكن في الواقع أن السلطات الفرنسية كانت تهدف من وراء هذه السياسة إلى تدمير الكيان الجزائري بعدما تمكنت من تدمير كيانه السياسي[3]، فمنذ عام 1872م تم إسناد القاعدة الضريبية المباشرة إلى مصلحة الضرائب المباشرة وفق المرسوم المؤرخ من 08 إلى 11 ماي 1872م والضرائب المباشرة هي مبالغ فردية أو احتمالات محددة ومدرجة في قائمة تحت أسماء دافعي الضرائب، على كل منهم – يقول المؤلف–: أن «**يسأل ما عليه ويدفع**»، أما خدمة الضرائب المباشرة لها فئتان من العمال وهما:

– ضباط المساهمة المباشرة وهم (المديرون والمفتشون...).

– المراسلون والوكلاء الأساسيون للقاعدة الضريبية والمعنيون في المستعمرة، وهذه الأخيرة مكلفة بالتحديد للضرائب العربية.

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص161.

[2]- Paul Vialatte, des impôts décrets en Algérie dans la province de Constantine, op.cit, 1879, p17.

[3]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص11.

وتنقسم الضرائب المباشرة مهما كانت طبيعتها إلى فئتين:

01- ضرائب التوزيع: وهي تلك التي يعرف مقدارها مقدما والتي يختلف إسهام كل منها وفقا لعدد الخاضعين للضريبة.

02- الضرائب المفروضة على الحصص: فهي تلك يختلف تحصيلها وفقا لازدهار البلديات[1].

والضرائب المباشرة تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقطع مباشرة كضريبة المهنة، وضرائب الدخل العام، والضريبة على العقارات، وحقوق الجمارك، والضرائب البلدية، ودفع الجزائريين نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1907م، وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون ما بين 80 و86% من إجمالي الضرائب البلدية[2].

ولعل أصدق تعتبر على ظلم هذه الضرائب ما قاله أحد الفرنسيين: « ... **لا نبالغ إذا قلنا أن هذا الثقل الضريبي إذا طبق بصفة دائمة في أي بلد أوروبي حتى وإن كان الأكثر غنى، فإنه كاف لتحويله خلال سنوات إلى بلد بائس**»، وكان الهدف من وراء هذا الأسلوب العقابي الصارم وضع حد للانتفاضات الشعبية التي بدأت تهدد الكيان الفرنسي في الجزائر[3].

أما الضرائب غير المباشرة فهي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات، كالرسم على القيمة المضافة (T.V.A)، وحقوق الطوابع، والتسجيلات، والرخص المختلفة، وحقوق الصيد وغيرها، أما الكولون فقد أعفوا من ضريبة الدخل، وضريبة الشركات التي كانت سارية بفرنسا، ففي مطلع القرن العشرين كان الجزائريون يدفعون ضعف ما يدفعه الكولون من

1- Paul Vialatte, des impôts décrets en Algérie dans la province de Constantine, op.cit, p19.

2- بشير بلاح، المرجع السابق، ص259.

3- نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص167.

الضرائب دون إفادة منها، مما قلص مواردهم وضاعف من شقائهم، هذا فضلا عن الغرامات الباهضة[1].

لقد طبقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسة تفرقة بين الأهالي والأوروبيين فالأوروبيون الأغنياء كانوا يدفعون أقل مما يدفعه الأهالي الفقراء، واستمر الوضع هكذا حتى عام 1919م وألزم الأهالي على دفع الضرائب الأخرى غير المباشرة إلى جانب الضريبة العربية، وقد دفع الأهالي عام 1870م مبلغ 04 مليون فرنكا ضريبة عربية و 22 مليون ضرائب أخرى، ومن عام 1885م إلى 1890م كانوا يدفعون سنويا مبلغ، 04 مليون و 8 آلاف فرنكا منها 19 مليون ضريبة عربية، وفي عام 1912 م دفعوا 45 مليون فرنكا ضرائب، واتضح في مطلع القرن العشرين أن الجزائريين كانوا يدفعون 46% من الضرائب المباشرة وذلك رغم أنهم لا يملكون سوى 37% من ثروات البلاد، مع التحفظ في هذه النسبة التي تبدو عالية جدا[2]، وفي سنة 1932م وجه السيد "موريس فيوليت" (Morris Violète) عضو مجلس الشيوخ الفرنسي وحاكم الجزائر سابقا، رسالة إلى وزير الداخلية يسأله فيها عما بلغه من أن مستخلص الضرائب الفرنسيين بالجزائر بلغت بهم القسوة إلى درجة أنهم كانوا «**يأخذون قهرا من الرجل البرنس الذي يكتسبه**»[3].

وفي جريدة (Le temps) وبقلم "بول بورص" (Paul bource): «**بدأ المسح بإظهار تطور الجزائريين المسلمين، من المهم أن هذه النخبة لا تصبح عدونا، فهذا نظام عتيق يتميز أساسا من عدم المساواة في التهم وفي الأرباح ومعارضة لضرائب العربية التي تغذيها 3/4 من الميزانية الجزائرية، وبالمقابل يتمتع الأوروبيون من الإعفاء في مجال الضرائب المباشرة، هذا الاستعمار بحاجة إلى إعانات، وقمنا بتسليم الميزانيات للمستوطنين من هذه المنح، من السهل تحميلها للسكان الأصليين بحكم حق الغزو**».

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص259.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص42.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 03، المرجع السابق، ص41.

لقد كان المؤلف متفائلا جدا من خلال تقدير المساواة في الضرائب والمساواة في توزيع النفقات، ستكون اعتمادات الميزانية كافية لقمع العنصرية مع ذلك، إذ بدأ من السهل في المساواة وفي الضرائب وفي توزيع الأرباح المطلوبة، ووفقا له هو تعديل في تكوين الجمعيات الجزائرية، ولابد أن يكون لهم تمثيل قادر على الدفاع عنهم جديا، فالصحافة الأم الناطقة بالفرنسية من سمع للشكاوي من المسلمين المتعلمين في مدارسنا الجزائريون الشباب عن المحاكم الاستثنائية وعن المسؤولية الجماعية وتوحيد الضرائب وتوزيعها بالتساوي مع الأوروبيين وطالب الشباب الجزائريون بانتخاب المندوبين الماليين والمستشارين العاملين من قبل هيئة انتخابية من دافعي الضرائب المسلمون[1].

كانت الإدارة المالية تتولى مسؤولية تحصيل الضرائب والإرادات الحكومية وتوفير الأموال اللازمة للخدمات الأخرى وتتقاسم السلطات المالية مجموعة من الضرائب وهي التسجيلات والعائدات والمساهمات والجمارك ويخضعون لأمر المدير العام للشؤون المدنية والمالية باستثناء دائرة الجمارك فتقدم تقريرها مباشرة إلى وزارة المالية وتدفع للخزينة وتضاف إلى دائرة الضرائب المباشرة المسؤولة عن القاعدة الضريبية التي تجمعها من أملاك المستعمرة[2]، إن ضرائب المحتل كانت دائما في غير صالح السكان، أما أهم الأثار الضريبية على الجزائريين، ومنذ انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر، فتمثلت في نشوب ثورة 1871[3]، ولو أن هذه الثورة وغيرها لم تقم بسبب الضرائب لوحدها، كما روج كثير من الكتاب الفرنسيين، من أهم أسباب الثورات كانت الضرائب الكثيرة، وبعد إخماد الثورة بدأت الزيادات في مداخيل الضرائب، ولاسيما

[1]- Édouard Bonnefous," histoire politique de la troisième république (1919-1924)", **revue d'histoire moderne et contemporaine**, T 05, bibliothèque nationale de France, 90 boulevard suint germain, avril- juin 1959, Paris , p126.

[2]- Maurice Waiil et Moliner Violle, géographie élément de l'Algérie, librairie classique Adolphe Jourdan, imprimeur libraire de l'académie, Alger, 1878, p67.

[3]- قسمت ضرائب القبائل إلى ثلاثة أصناف حسب درجة مساهمتها في الحرب:

الفئة الأولى: ضريبة حرب 210 فرنكا للذين يحاربون ويبدون عدائهم علنا.

الفئة الثانية: ضريبة حرب 170 فرنكا للذين يجندون ويقدمون الدعم.

الفئة الثالثة: ضريبة حرب 70 فرنكا للذين يلفتون انتباه المسؤولين، كما حددت المبالغ التي تدفعها كل عائلة، وكل ممتنع يتم الاستيلاء على ممتلكاته وعموما قد بلغت الضريبة 102.385 فرنكا. ينظر: محمد بوكيسة بن علي، المرجع السابق، ص74.

العربية منها فاقترحت حكومة "شانزي" (chanzy)[1] سنة 1873 مثلا، مشروع إدخال الضرائب العقارية إلى الجزائر يخضع لها الأوروبيون والأهالي في نفس الوقت، بمعنى إلغاء الضرائب العربية وتعويضها بأخرى مشابهة عقارية، أساسها الأرض التي يتعين مساحتها دوريا بعمليات إحصائية[2]، كما استطاع المستوطنين بفضل ضغوطهم على المشروع الاستعماري إلى إصدار قوانين ومراسيم لصالحهم تمكنهم من السيطرة على المرافق الاقتصادية والمداولة حولها لتقديم الأراء والحلول لوضع يدهم على ثروات الجزائريين[3].

أصبحت الضرائب العربية تؤمّن مداخيل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي التي تضمن خدماتها للمعمرين، إذ أنها ظلت مرهقة للفلاحين الجزائريين، ومن جهة أخرى لما سنت فرنسا الاستعمارية للجزائر حكمها الذاتي المالي سنة 1900م أعطى ذلك المعمرين حق الإشراف على الميزانية في الجزائر ومنحهم السلطة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إذ اعتبر ذلك انتصارا للجزائر الفرنسية، كما منح هذا الحكم المعمرون سلطة كاملة على الجزائريين، فكان نكسة قاسية لهم[4].

[1]- (أنطوان اوجين الفرد) Antoine-Eugène Alfred جنرال فرنسي، وحاكم عام سابقا في الجزائر ولد في نوارات أردان (Nouart Ardennes) في 18 مارس 1823، عين في 11 جوان 1873 حاكما عاما في الجزائر، مات فجأة في باريس ليلة 4 والخامس من شهر جانفي 1883... ينظر: - Narcisse Faugon, op.cit, pp149-151.

[2]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص536.

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص320.

[4]- إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص ص28، 29.

المبحث الثاني: تدني المستوى المعيشي للسكان

كانت للسياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، منذ الاحتلال سنة 1830م ثلاثة أهداف: صنع الجزائر الفرنسية بكل ما تعنيه من أبعاد، وطمس التاريخ والشخصية الجزائرية وإزالتها من الاعتبار، وقهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر وقد استخدمت كل الأساليب والوسائل للوصول إلى أهدافها[1]، وركزت على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها وجعلت من امتلاك للأرض قاعدة للاستيطان[2]، فمصادرة الأراضي الخصبة من مالكيها الجزائريين وتقسيمها على الأوروبيين، أدت بالجزائريين إلى ضنك العيش[3]، لذا فقد سلك العدد الأكبر من الأهالي طريق الهجرة[4].

ويمكننا أن نعتبر سنة 1832م كبداية للهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي وغيره، ذلك لأنه في بداية هذه السنة أضحى أمر اضطهاد الفرنسيين للجزائريين حقيقة ساطعة، فبعد تعيين "دوروفيقو"[5] حاكما عسكريا عاما للجزائر، تجلت واضحة النوايا السيئة للمستعمرين الفرنسيين إذ أثقل "دوروفيقو" كاهل الأهالي بالضرائب، وقمع بيد من حديد كل التمردات (المقاومات الشعبية) التي قامت ضده، فكان التعسف والاضطهاد اللذين سلطهما الفرنسيون على الجزائريين، دفع بهم ذلك إلى ترك ديارهم وأهلهم وذويهم بحثا عن ملجأ آمن[6].

وقد صاحبت السنوات الممتدة من 1866م إلى 1868م كوارث طبيعية متعددة وفترات جفاف، وانتشار الأوبئة مثل: الكوليرا والتيفوس رغم وجود مجموعة من المرافق الصحية[7]، فأدى

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، ج 02، الجزائر، 2007، ص89.

[2]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع...، ج01، المرجع السابق، ص300.

[3]- محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، منشورات دحلب، الجزائر، 1997، ص110.

[4]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص201.

[5]- غادر الجزائر في الأيام الأولى من شهر مارس 1833 للذهاب إلى فرنسا، ومات بعد وصوله بفترة وجيزة بباريس... لمزيد عن حياته ينظر:
-Arsène Breteuil, l'Algérie française , 2 braux volumes in-8 ornese de dessins de Georges Fath, Paris, France, p287.

[6]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص12.

[7]- لدى عمالة قسنطينة مجوعة من المستشفيات مهمة موزعة على النحو التالي:

-المستشفى الاستعماري الرئيسي في قسنطينة.

-المستشفيات الاستعمارية الثانوية: عنابة-بجاية-جيجل-سكيكدة-سوق أهراس.

-المستشفيات الاستعمارية التي سيتم فتحها سنة 1937: سطيف-باتنة-القل.

فأدى ذلك إلى ظهور أزمة اقتصادية أخذت صورة مجاعة عامة بالجزائر سنة 1867م واستمرت إلى أواخر عام 1868[1]، هذه السنة التي تعممت فيها الوفيات عبر الجزائر وخاصة بالمستشفيات والمعاقل والثكنات، وحسب التقارير الطبية فإن التيفوس والحالة الصحية السيئة الناتجة عن المجاعة والبرد القارص –بحيث أن السكان كانوا يعانون من قلة الملابس– هي التي أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وفيما يلي إحصائيات لعدد الوفيات مدونة في الجدول التالي:

الأقاليم	المجموع	النسبة
الوسط	200 000	%24.4
الشرق	220 000	%26.8
الغرب	400 000	%48.8
المجموع	820 000	%100

أي أنه في سنة 1868م كان مجموع الضحايا لا يبتعد بكثير عن المليون نسمة، أي أن النسبة تقترب من نصف مجموع السكان في سنة 1871م، يضاف إلى ذلك الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات الفرنسية والهادفة إلى تشجيع المحاصيل الزراعية التجارية، والتي اعتبرت ابتداء من سنة 1860م منعطفا خطيرا، إضافة إلى إجبار السكان على دفع الضرائب نقدا عوض الحبوب[2]، فكانت الهجرات الكبرى للجياع والمشرفين على الموت، والتي وصلت إلى أكبر ثلاث مدن في البلاد الجزائرية، مرورا عبر مناطق التل والسهول الشاسعة بل وحتى

–المستشفيات الاجتماعية: أقبو–ميلة–واد العثمانية.

–المستشفى الأهلي في بسكرة.

–عيادة أهلية للنساء: قسنطينة–عنابة–بجاية.

–المستشفيات المساعدة: عين مليلة–اوكس–أريس–باريكة–القل–العروش–سمندو–خراطة–خنشلة...

–وظائف الطوارئ: نقرين–وادي الزناتي–القصور–تقرت–لامبيز... ينظر:

- Dariste Moline, l'assistance aux indigènes musulmans dans le département de Constantine, Constantine : son passé, son centenaire (1873-1937), éditions Braham, 2 rue de la concorde Constantine, 1937, pp420- 421.

[1]– خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر، 1830–1871، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص205.

[2]– جيلالي صاري، "الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867–1868)"، **الثقافة**، ع 76، الجزائر، 1983، ص ص114–118.

الصحراوية، عبرت وأنبأت بشكل مؤثر عن الاحتضار والنهاية الوشيكة للمجتمع التقليدي المجتمع الذي تعرض حتى في جانبه الفيزيولوجي للمأساة الاستعمارية في أعمق تجلياتها، فقبائل برمتها أجبرت على التحرك[1].

كما اجتاح الجراد مناطق هامة في الشرق الجزائري[2]، وأتى على الأخضر واليابس الشيء الذي دفع بالفلاحين الجزائريين إلى مغادرة أراضيهم التي أصبحت لا تفيدهم في شيء سوى أنها تدفع بهم إلى الهلاك جوعا، فمنهم من تاه وهام داخل البلاد، ومنهم من امتنع وفضل الهجرة والغربة، علما أن العامل الاقتصادي قد لعب دورا هاما في تحريك حركة الهجرة الجزائرية[3].

ومن نتائج هذه السياسة الاستعمارية، أن أصبح الجزائريون يعانون الجوع والفقر والمرض، بعدما فقدوا المصادر التي كانوا يقتاتون منها، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن الجزائريين خلال هذه الأزمة فقدوا نصف ماشيتهم، أي حوالي 13 مليون رأس غنم عام 1867م وثمانية ملايين رأسا عام 1870م، بينما لم تتأثر ماشية الأوروبيين[4]، فقد كان الأوروبيين أقل الذين تعرضوا لنتائج هذا القحط، لأنهم كانوا يملكون أحسن الأراضي وأكثرها ماء، بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين كانت السلطات الفرنسية قد احتجزت أراضيهم[5].

وبعد تاريخ 1871م كانت سنوات القهر والقمع والمجاعات والتشرد والتسلط الاستعماري، وكان الحل إما الهروب والهجرة والاعتصام بقلاع الجبال وإما خدمة الكولون[6] واستمرت بعد ذلك الأزمات تضرب بقوة الأهالي، بالإضافة إلى الممارسات الاستعمارية

---

[1]- محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود...، المرجع السابق، ص233.

[2]- خلال هذه الكارثة زار نابليون الثالث مدينة سكيكدة يوم الأحد 28 ماي 1864 ثم وصل إلى قسنطينة الرابعة مساء، وفي اليوم التالي الاثنين أمضى الإمبراطور صباحا في دراسة القضايا المحلية مع العمدة والمسؤولين، وقد أمر بمجموعة من الحلول هذه بعضها:

-افتتاح شارع بعرض عشر أمتار من أجل ربط طريق القنطرة بنيمورس وطريق سكيكدة بطريق بسكرة.

-كما وعد الأهالي بمنح إعانات للأراضي ولتوسيع الملكية.

-حذف وتعديل الالتزامات المختلفة الناجمة عن الخدمة العسكرية... ينظر:

-Ernest mercier, histoire de Constantine, op.cit, p 621.

[3]- عمار هلال، المرجع السابق، ص17.

[4]- بوعزة بوضرساية وآخرون، الجرائم الفرنسية... المرجع السابق، ص190.

[5]- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص106.

[6]- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية، (1871-1962)، ط01، منشورات الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، قسنطينة، 1994، ص34.

التعسفية المختلفة، من مصادرة الأراضي، إلى فرض الغرائم والضرائب الباهضة، إلى التدمير الشامل للعنصر الأهلي، في كل مقوماته المادية والروحية[1].

يذكر التقرير الفرنسي المرسل من طرف رئيس دائرة بجاية إلى السيد والي الشؤون الإسلامية بقسنطينة أن جني الزيتون في الدائرة خلال سنة 1941م يتم بصفة تقليدية من طرف النساء الذين يحتجون وهم على صواب على لباسهم غير اللائق، فهم يرتدون أثوابا رثة، بحيث أن أحد المتصرفين الإداريين التابعين لهذه الدائرة كتب يقول: "**والحال أن العديد من النساء يرتدون أثوابا رثة لا يخرجون مطلقا إلا في الليل وذلك لعدم كشف عوراتهم، وبالتالي فهم لا يستطيعون المشاركة في عملية جمع الزيتون**"[2].

هذه الفئة من اليد العاملة تطرح دون شك صعوبة هذه السنة، إنه من الأهمية بمكان توزيع على وجه السرعة حصة من القماش لا بد أن يتم توزيعها فورا على الأكثر احتياجا، ومرة ثانية سؤال حيوي يطرح حول التوفير المستعجل للقماش (كاتب التقرير هو الذي يتساءل)، وتبعا لتقديراتي المختلفة لا يمكنني إلا أن ألح بشدة من أجل أن يتلقى الأهالي هذه الأقمشة التي وعدوا بها منذ وقت طويل، ونقصها سيخلق نتائج جد خطيرة على كامل الاقتصاد وكذا على الناحية المعنوية للبلاد[3].

لقد عانت الجزائر الكثير من سوء الأوضاع الاقتصادية، حتى أن بعض الكتاب كان يتحدث عن "الشبح" المجاعة الذي أصبح يهدد السكان، وقد لخصت الصحيفة البريطانية "التايمز" أساس عدم الاستقرار في المصاعب الاقتصادية المعتمدة على تقارير السلطات الفرنسية، التي تشير إلى الانخفاض الحاد في أسعار الحبوب وسقوط قيمة الأجور، فمعظم الفلاحين الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة سواء كملاك صغار أو كعمال فلاحين لدى المعمرين الفرنسيين والأجانب، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة العام الذي كان يعاني منه

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية...، المرجع السابق، ص216.

[2]- A.W.C, rapport N°11.679, le 28/11/1941, Carton N° U.B 471.

[3] - A.W.C, rapport N°11.679, le 28/11/1941, Carton N° U.B 471.

الفلاحون أكثر من غيرهم، ومن جهة أخرى كان الفلاح غير حر في التصرف بمنتوجاته، لأن الشركات الاحتكارية كانت تشتري منه بثمن بخس وتبيع نفس الإنتاج بأرباح طائلة، ومن هنا كثرت الهجرات من الريف إلى المدينة من جهة، ومن الجزائر إلى فرنسا من جهة أخرى طلبا للعيش، وهروبا من وضع اقتصادي يسود فيه الفقر والاستغلال[1].

ونظرا لمكانة الفلاحة التي كانت تمثل المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للفرد الجزائري فقد شكلت لديه دافعا رئيسيا للهجرة، كما وجد الجزائريون أنفسهم أمام خيارين: إما الانطواء على النفس والرضا بالعيش في بؤس شديد أو الهجرة نحو المدن القريبة بغرض البحث عن شغل يسد الحاجة ويوفر العيش لبقية أفراد الأسرة، فالفرد الجزائري الذي كان محصوله السنوي يقدر بخمسة قنطارات من القمح والشعير قبل وإلى غاية 1871م، أصبح محصوله السنوي ينخفض تدريجيا إلى أن بلغ سنة 1900م مستوى قنطارين في السنة، غير أن سياسة التجويع المنتهجة ضد الجزائريين من طرف سلطات الاحتلال لم يكن أثرها البالغ على الهجرة فقط ولكن كان لها أثر أيضا على جمع الثروة والعمل على رفع دخل المهاجرين الأوروبيين بالجزائر[2].

زوال عادة تخزين الحبوب:

تمثل السخط الشعبي على الاستعمار الفرنسي في انهيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأعادت المصادر ذلك إلى الانخفاض الواضح في عمليات تخزين الحبوب، التي تعتبر هي لب الغذاء الشعبي، وأدت عمليات تقنين الاستهلاك وتنظيم التوزيع إلى ارتفاع الأسعار وندرة السلع في الأسواق من جراء (سيادة السوق السوداء)[3]، وإن تدهور عادة خزن الحبوب التي كانت تساعد الفلاحين في المواسم الغير المنتجة، والتي كان لها فوائد يجنيها الفلاح في وضع اقتصادي إقطاعي ومن ثم رأسمالي، لا تتوفر فيهما على أي حال الضمانات المعيشية المستقرة

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 03، المرجع السابق، ص40.

[2]- أحمد بن جابر، المرجع السابق، ص29.

[3]- يوسف مناصرية، "وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، **المصادر**، ع 08، الجزائر، 2003، ص141.

لحياة الفلاح وأسرته، لذا كان الادخار وخزن الحبوب عادة يستفيد منها الفلاح في الأوقات والظروف الصعبة التي تواجهه[1].

كما أن دخول الجزائر في نطاق الاقتصاد النقدي، قد ترتب عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين، وأدى إلى زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير التي تشكل احتياطا استراتيجيا، ويعود سبب زوالها أيضا إلى تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا على نطاق واسع وأيضا حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع منتجاتهم الحيوانية والنباتية بأسعار زهيدة بل أن منهم من اضطروا إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها وأصوافهم قبل جزها[2]، لقد أقسر ذلك الجزائريين على التخلي عن احتياطهم المتواجد بمطامير الحبوب، في حين جرت العادة على أن هذه المطامير مخصصة لتأمين الاحتياجات خلال الأعوام الصعبة، أفرغت إذن مخزونات الأمان مما عرض السكان بشكل خطير لأثار الجفاف[3].

وتعد سياسة مصادرة الأراضي والغرامات العقابية ومختلف الالتزامات الضريبية التي فرضتها سلطات الاحتلال الفرنسي على الأهالي المسلمين من أشد الإجراءات وطأة على تطور ظروف حياة المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، ويمكن القول أن هذه الإجراءات التي بدأت سلطات الاحتلال بتطبيقها بعد الاحتلال مباشرة قد اكتملت ملامحها وتجلت بوضوح أثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر[4].

إن وجود زراعة أحادية بالريف، وتطور عملية تجزئة الأراضي الفلاحية، عجل في نمو ظاهرة الرحيل نحو المراكز الحضرية، ولم يعد هناك شيء يجذب إليه أنظار أهل الريف ويعرقل هجرتهم، وعلى العكس من ذلك فإن المدن قد جلبت أنظارهم، بفضل فرص العمل التي توفرها للقادمين إليها، وبفضل الأجر الذي كان يتقاضاه عامل المدينة، التي اتصفت بقوة

[1]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص27.

[2]- صالح حمير، المرجع السابق، ص264.

[3]- محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، المرجع السابق، ص231.

[4]- مليكة قليل، المرجع السابق، ص20.

تواجد النظام الرأسمالي بها، وتوسع المصانع وانتشارها، إضافة إلى تطور حياة المدينة في حد ذاتها[1].

وقد أحدثت الإدارة الفرنسية قطيعة في تطور المجتمع الجزائري، فنظام الأراضي والمعاملات والمبادلات أصبحت تخضع لمبادئ الرأسمالية، ونتج عن تحطيم البنايات الاجتماعية التقليدية تحرير مجموعة هائلة من اليد العاملة المستعدة لبيع قوة عملها، وإن إدخال قطاع عصري مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الفرنسي ومدعم بالوجود الأوروبي قد ولّد وضعا متفجرا وإذا كان هذا القطاع يتميز بسيطرة اقتصاد السوق، فإن الإطار الذي تطور فيه يختلف تماما عن الوضع في أوروبا، فكل عوامل التغيير مستوردة ودخيلة على البلاد[2].

لقد نتج عن ذلك عدة أزمات، فخلال الحرب العالمية الثانية وانطلاقا من سنة 1940م إلى سنة 1945م تعرضت الجزائر لأزمة اقتصادية خانقة، وتسببت في مجاعة كبيرة خاصة بالأرياف نتيجة جفاف حاد استغرق حوالي خمس سنوات، وتم خلال هذه المدة اجتياح كثيف للجراد أتى على الأخضر واليابس، وانخفض الإنتاج، ويضاف إلى هذه الأسباب يأس الجزائريين من وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية واشتداد وطأة الاستعمار الفرنسي عليهم وقنوطهم من حدوث معجزة تخلصهم من مخالب الاحتلال الفرنسي[3].

[1]- محمد قريشي، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1954)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2001-2002، ص115.

[2]- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص84.

[3]- عمار هلال، المرجع السابق، ص55.

المبحث الثالث : الهجرة الداخلية والخارجية

عمد الاستعمار الفرنسي بعد احتلاله الجزائر سنة 1830م إلى تفكيك بنية الشعب الجزائري وزعزعة استقراره، فعشية الغزو الفرنسي لم يتعد سكان المدن 06% والبقية هم سكان الأرياف والبوادي، ونتيجة للسياسة الهادفة إلى الاستيطان والاستيلاء على أراضي الفلاحين بشتى الأساليب التي زعزعت استقراره، مما أدى إلى ظهور حركات سكانية وهجرة، فاتخذت الهجرة اتجاهين:

- اتجاه تخطى حدود الوطن نحو فرنسا وأوروبا والمشرق العربي.

- هجرة نحو المدن الداخلية وباتجاه مزارع المعمرين[1].

أولا: الهجرة الداخلية

فالظاهرة الاستعمارية توسعت واستمرت بفضل تشتيت نظام الملكية الزراعية، وتحطيم الزعامات الهامة المحركة للضمير الديني والشعور الوطني في البلاد، وتحويل المجتمع الجزائري الزراعي إلى مجرد خزان اجتماعي يمد الآلة الاستعمارية بقوى الشغل، ومن هنا فإن الريف ظل هو البعد الحقيقي للمشكلة الاجتماعية والمكان الأساسي لردود الفعل السياسية، وأن أساس هذه المشكلة فرض التخلف على النظام الزراعي[2]، فتفرق الفلاحون بعد ما جردوا من أراضيهم ووجدوا أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية قد اضطروا إلى الهجرة، وإلى ترك أراضيهم، فالسهول الغنية التي استولى عليها المستعمر لزيادة المحاصيل السنوية خاصة منها الحبوب، تَعرُضُ فرص عمل قليلة مقارنة باليد العاملة المتوفرة، فالهجرة الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم تتفاقم، وأدى ذلك إلى صرف جماعة كبرى من سكان الريف نحو المدينة ليبقوا بدون عمل ولا تكوين[3].

---

[1]- رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008، ص222.

[2]- عبد القادر بليمان، المرجع السابق، ص01.

[3]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، المرجع السابق، ص ص174، 175.

والشيء الذي يؤكد تزايد وإسراع فترات الهجرة والمغادرة المفاجئة لعائلات المحرومين باتجاه المدن، هو أن زيادة سكان الريف كانت تدرك 01.50 مليون نسمة من 1936م إلى 1954م أي حوالي 32%، وبالمقابل ارتفعت نسبة عدد سكان المدن إلى 98%، إذ أن سكان المدن قاربوا 710.000 نسمة كزيادة، حيث أن نسبة الحضر كانت 12.9% فقط سنة 1936م ثم اقتربت من 20% سنة 1954 م، أي أن المجموع أصبح يمثل ما يقارب من خمس السكان[1].

إن العوامل الاقتصادية عادة تؤدي إلى هجرات طواعية بخلاف العوامل السياسية أو العسكرية التي تؤدي إلى هجرات اضطرارية[2]، وكانت الهجرة في البداية من مدينة الجزائر ثم تلتها المدن الأخرى وتشمل عادة أعيان البلاد وأغنيائها وعلمائها، وفي المراحل التالية للاستعمار شملت الهجرة القرى الريفية والمناطق النائية، كما شملت غير الأعيان، وكل هذه الأنماط من الهجرة كانت اضطرارية، فبعضهم هاجر من حكم النصارى الفرنسيين، وبعضهم فعل ذلك طلبا للعيش في كنف الإسلام والحرية الدينية، وجل المهاجرين بعد 1850م فعلوا ذلك لأنهم فقدوا أراضيهم التي استولى عليها الكولون بمساندة الإدارة الاستعمارية، ويقول "مارسي": «**إن الحياة الاستعمارية الجديدة، كانت من الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية، فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا**»[3].

فكانت الهجرة الجماعية من الأرياف والتي كانت ناجمة عن فقدان الأراضي وتردي الوضع الاقتصادي، ومن ثم اللجوء إلى المدن بحثا عن العمل[4]، ويعترف الفرنسيون منذ احتلالهم للجزائر بأن المدن الجزائرية قد فقدت قسما كبيرا من سكانها إما بالهجرة إلى المناطق الداخلية أو الهجرة خارج الحدود الجزائرية، وكانت هذه الهجرات نتيجة حتمية للمواجهات العسكرية وحرب الإبادة التي اعتمدتها القوات الاستعمارية، وللعقوبات والضرائب المفروضة على الأهالي وبسبب إصدار العديد من التشريعات والقوانين من طرف الإدارة الاستعمارية، بقصد إدماج الجزائر كلية في المنظومة التشريعية الفرنسية، والهجرة من الجزائر لها شكلان سبق أحدهما الآخر:

[1]- محمد قريشي، المرجع السابق، ص ص117، 118.

[2]- مليكة قليل، المرجع السابق، ص62.

[3]- خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، ج 01، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص332- 234.

[4]- عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع، ط01، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013، ص131.

– الأولى هي هجرات جماعية لعائلات ومجموعات سكانية، لها إمكاناتها وأرزاقها، هاجرت من مختلف مناطق الجزائر إلى البلاد العربية، وفضلت القطيعة مع بلادها التي سيطر عليها المستعمر – الثانية هي هجرة الجزائريين إلى فرنسا، والتي غطت على الشكل الأول وحجبته، وهي هجرة لدواعي اقتصادية معيشية قام بها شباب وأرباب عائلات لإعانة عائلاتهم، وفي نيتهم العودة إلى بلادهم[1].

فظاهرة الهجرة إلى فرنسا من حيث كونها فرصة للتحرر، يكون السبب فيها هو غياب عامل الحرية في هجرة الأوراسيين قبل الحرب الكبرى (الحرب العالمية الأولى) وأثناءها، فعندما خضع الناس لضغوط الخدمة الإجبارية في صفوف الجيش الفرنسي، والمعاناة من تقلص الرزق وكشف تحقيق أجري في 1923م أن عدد المهاجرين قد ازداد نسبيا، فانتقل إلى 192 شخصا بالنسبة لدائرة باتنة، ولكنه ظل تافها مقارنة بعدد السكان، ونظرا لتقلص المساحات الصالحة للفلاحة في بلدية الأوراس المختلطة فإنها قدمت العدد الأكبر من المهاجرين، وكتبت جريدة (La dépêche de Constantine)[2] في عددها الصادر يوم 30 جانفي 1914 «**أن الهجرة تمنح وتعدد فضائلها التي تسمح قبل كل شيء لليد العاملة المسلمة التي يفوق عددها حاليا حاجيات الفلاحة والصناعة على المستوى المحلي، بأن تجد فرصا للشغل، وهي كذلك تمكن العمال من تحقيق كسب أفضل، وأن اتصال العمال بالسكان الفرنسيين من شأنه أن يحطم التكتل الإسلامي الجزائري، وذلك هو الأهم**»[3].

وهناك نوع آخر من الهجرة الذي كان في شكل تجارة قائمة بين المدن والأرياف، وهذا النوع من التجارة كان مألوفا لدى الجزائريين في السابق، حيث كان سكان الريف يقومون ببيع الزيت والمواشي والصوف وغيرها في الأسواق بالمدن الكبرى، ثم يعودون إلى قراهم مزودين بما

[1]– نادية طرشون، "هجرة أهالي تلمسان، 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 13 الجزائر، 2011، ص ص175، 176.

[2]– "برقية قسنطينة" صحيفة يومية استعمارية تصدر باللغة الفرنسية تأسست بمدينة قسنطينة، إذ ظهر العدد الأول منها يوم 15 نوفمبر 1908 م واستمرت في الصدور لمدة 56 سنة دون انقطاع، وتعد البرقية القسنطينية من أهم المصادر التي تبين موقف الإعلام الفرنسي وخاصة المعمرين من الثورة التحريرية... ينظر: نجية كيالة، **البرقية القسنطينية la dépêche de Constantine والثورة التحريرية** رسالة ماجستير، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010– 2011، ص21.

[3]– عبد الحميد زورو، الأوراس أبان فترة الاستعمار الفرنسي، تر: مسعود الحاج مسعود، ج 02، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص24، 25.

يحتاجونه من ملابس وأحذية وأشياء أخرى مفقودة بقراهم، غير أنه مع مرور الوقت توسع نطاق هذه التجارة ثم تحول النشاط فيها إلى المدن مع الإقامة فيها، وهناك أيضا نوع من الهجرة الداخلية يخص الطبقة المثقفة بالقرى الصغيرة، والتي كانت هجرتها نحو المدن بهدف تحسين وضعيتها الاجتماعية[1].

ثانيا: اتجاهات الهجرة الداخلية

لقد اتخذت الحركة الهجرية إلى قسنطينة عاصمة المقاطعة الشرقية استقطاب الوافدين نظرا لما تتميز به المدينة من مؤسسات اقتصادية عصرية وتجهيزات حديثة ظهرت بالخصوص مع المستعمر، على أن السلطات الإدارية الجهوية والمتساكنين الأوروبيين كذلك والفئات البرجوازية من المحليين قد تصدت بقوة لهذا الحراك البشري الوافد، وظهر ذلك بالخصوص في إغلاق أبواب المدينة وطرد الوافدين إليها من الغرباء، وتم تبرير هذه الإجراءات بمقاومة انتشار الوباء مثلا وعزل المجموعات المصابة...[2].

كما أدت ثورة المقراني إلى هجرة عدد كبير من السكان، حيث هاجر سكان عرش أولاد دراج وفرقة السوامع نحو مدن الشرق الجزائري مثل تبسة، الشمرّة، العلمة والسهول القسنطينية، في حين هاجر سكان الخرابشة والمعاضيد وونوغة نحو مدن الوسط كالعاصمة وبلاد القبائل، واشتغلوا بها في أعمال البناء والمذابح والحمامات وغيرها، كما انتقلت جماعات أخرى من عرش السوامع المرحلين من منطقتهم إلى مناطق سهول سيدي عيسى ومنطقة بلحوت بسور الغزلان[3].

أما منطقة تبسة فاتجهت فرق أولاد سيدي عبيد كغيرها من المجموعات القبلية المجاورة لها إلى الحواضر من خمس مدن هي: تبسة وخنشلة وعين البيضاء وباتنة وبسكرة، وهي مراكز حضرية ذات ثقل اقتصادي محدود وأحجام ديمغرافية متوسطة، ولا تستطيع في كل الحالات

[1]- أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص31.

[2]- الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص206.

[3]- كمال بيرم، **بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945**، مذكرة ماجيستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، 2006، ص ص65، 66.

استيعاب هذه المجموعات الوافدة، والاستجابة لحاجياتها الملحة، وكانت عمليات التحول البشري من البوادي والأرياف إلى هذه المدن شاقة، حيث تشير الوثائق إلى هلاك العديد من الأفراد والمجموعات على الطرقات[1].

تعتبر سنة 1871م حاسمة في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، كما كان لها تأثير بالغ في تاريخ الشعب الجزائري وتطور المقاومة الجزائرية بثورة أدت إلى الانتقام من السكان الجزائريين ومصادرة أملاكهم، وانتهاج سياسة استعمارية جديدة عرفت بسياسة الاستعمار الرسمي، والتي تضمنت تطور عدد المهاجرين الأوروبيين، وتزويدهم بمساحات واسعة من الأراضي مجانا، وإنشاء المدن الصغيرة التي سمحت للمهاجرين الأوروبيين بالتوغل في الريف الجزائري، وتهجير الجزائريين إلى مراكز الاستيطان التي خصصت لهم من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي بغرض إخماد الثورة[2]التي قدرت غرامتها بمبلغ 37.739.075 فرنكا ذهبيا و80 فرنكا ذهبيا للشخص الواحد، سمح هذا بتعويض المستعمرين المتأثرين بالتمرد وتمويل الأعمال العامة والاستعمار الرسمي في المناطق غير المتمردة، وبالتالي فقد دفعت قبائل عمالة قسنطينة أكثر من 29 مليون فرنكا، والتخلي عن ما يقرب 568.817 هكتارا من الأراضي[3].

ويمكن أن نجمل أسباب هجرة الجزائريين عموما في النقاط التالية:

- الحكم الجائر الذي طبق على الجزائريين عبر السياسات الاستثنائية المختلفة، كقانون الأهالي[4] وقانون كريميو وقانون التجنيد الإجباري.

---

[1]- الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص ص205، 206.

[2]- أحمد بن جابو، **المهاجرين الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص27.

[3]- Fatiha bencheikh -el- fegounabbassi, **l'impact des lous foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens de 1873 à 1911**, diplôme, de doctorat d'etat, Constantine, 2006-2007, p30.

[4]- عبارة عن قوانين استثنائية تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية، وتسقط الضمانات المألوفة لحرية الأفراد ومن بينها: سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام، والأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع جناية في حي من الأحياء أو قبيلة من القبائل، السماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي وكذلك وجوب عمل الجزائريين بترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة، وأيضا مراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، المرجع السابق، ص250.)، وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الاستعمارية. للاستزادة ينظر: صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص14. ينظر أيضا: ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص62.

– حرمان الجزائريين من حقوقهم المدنية والسياسية.

– الفقر والحرمان ومصادرة الأراضي الممتلكات.

– قوانين المراقبة والتضييق على المؤسسات الدينية (أملاك الأوقاف[1]، وتعيين القضاة من طرف السلطة المحتلة).

– فداحة الضرائب المفروضة على الجزائريين.

– إعلان فرنسا سنة 1907م فصل الدين عن الدولة للمسيحيين واليهود دون المسلمين بدعوى الترابط الوثيق بين الجانب الروحي والدنيوي لدى المسلمين.

– النفي القصري لبعض العائلات الجزائرية.

– الفرار من الأحكام الجائرة الصادرة في حقهم.

– السخرة للعمل في مصانع فرنسا والتهجير بالقوة للعمل بأرخص الأثمان[2].

وقد كتبت صحيفة "الشرق الجزائري" في عددها الصادر بتاريخ 08 جوان 1871م مطالبة بإبعاد الجزائريين (المسلمين) إلى الصحراء، والجزائريون الذين لا يقبلون بهذا الإجراء ينبغي تجريدهم من السلاح ونفيهم إلى الصحراء بدون شفقة أو رحمة، إنّ بيت القصيد هنا هو أن هذه السياسة التي دأبت فرنسا على إتباعها في الجزائر منذ 1871 م قد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون في شبه مجاعة سنة 1912م، كما أن الضرائب العربية قد ارتفعت في الفترة الممتدة من 1900م إلى سنة 1914م، وواجه المسلمون في بداية القرن

[1]– (نظرت سلطات الاحتلال بالجزائر إلى الوقف على أنه أحد المشاكل العويصة والقضايا الصعبة التي تحد من سياسة الاستعمار، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها، وذلك لكون الوقف في حد ذاته جهازا إداريا ووسيلة اقتصادية وعلاقات الاجتماعية للجزائريين، وهذا ما دفع قادة الجيش الفرنسي للعمل على مراقبة المؤسسات الدينية وتصفيتها والاستيلاء على الأحباس التابعة لها... مزيدا عن الأوقاف في الجزائر ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، المرجع السابق، ص250.

[2]– محمد ياحي، النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830–1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص176.

العشرين ضغوطات جهنمية من طرف 260 من الحكام المحليين ونوابهم من القياد الذين يخضعون لسلطتهم مباشرة عن طريق تطبيق قانون الأهالي[1].

وزادت البطالة بشكل رهيب بسبب حالة الركود الاقتصادي العام، إضافة إلى تطور التقنية الفلاحية الحديثة، إذ أن الآلة الواحدة عوضت على سبيل المثال بمائة عامل فلاحي وهذا ما يفسر سيل الهجرة من الأرياف إلى المدن بحثا عن العمل، ثم أن أجرة اليوم قد انخفضت من 10 فرنكات إلى ثلاثة فرنكات في اليوم الواحد[2].

ثالثا: الهجرة الخارجية

كانت الهجرات قبل ظاهرة الاستعمار تتم وتجري وفق إيقاع مواسم الحواضر والبوادي والأرياف، وعادة ما يغلب عليها الطابع التجاري أو الديني، إلا أن الهجرات في العهد الاستعماري صارت تبحث أكثر عن المركز القانوني والسياسي للأهالي والسكان الأصليين الذين يرفضون أن يبقوا مجرد كم مهمل بلا وضع يحميهم من سلطة الدولة المحتلة أو الدولة المنهزمة، بل يجب إعادة امتلاك الصفة الرسمية لنزع الاعتراف بحق الوجود الاجتماعي والقانوني والسياسي والإداري، وإلا صار الأمر إلى ضرورة الهجرة إلى بلد يمنح امتيازات وصلاحيات وفرصا أكثر للعيش، ويعطي مركزا أفضل لمباشرة النشاط العام، كما حصل لجميع الجزائريين الذين فروا من الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال الفرنسي، في أعقاب الهزائم المتتالية للمقاومة الجزائرية، طوال نصف قرن من القرن التاسع عشر[3].

ونتيجة لتفكك الميكانيزمات التقليدية التي كانت تضمن الأمن الاقتصادي الذي يقوم على النظام الجماعي لاستغلال الأراضي، فتهدمت السلالات القبلية وتلاشت البنية السياسية

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص208، 209.

[2]- إلياس نايت قاسمي، المرجع السابق، ص45.

[3]- نور الدين ثنيو، "هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين 1848-1912، سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر"، أعمال الملتقى العلمي الأول، منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، قسنطينة، 2009، ص ص96، 97.

فعلى سبيل المثال وفي ناحية قسنطينة كانت سنة 1864م هي سنة الانتهاء من سياسة«**القضاء على الرؤساء الكبار**»، وتشجيع أفراد ذات أصول أقل شأنا لأجل معادلة نفوذهم، إنها سياسة مناهضة الارستقراطية، معولها الإجهاز على الأجواء والإعلاء من مكانة المخازنية والمرابطين، وبالتالي زوال العائلات الشريفة/النبيلة[1].

وقد رافق الاحتلال الفرنسي للجزائر ظهور موجات من الهجرة الأهلية من ناحية ومحاولة استيعاب بواسطة القوانين واللوائح من جهة اخرى، فقد شهد القرن التاسع عشر مجموعة من القرارات التي تنظم صفة المهاجر وطرق الهجرة وضوابطها، ثم كيفية العودة أيضا ولعل أهم منشور صدر في هذا الصدد بالدورية الصادرة في 20 جافي 1869م، والذي ينظم العلاقة بين السلك الدبلوماسي القنصلي والمهاجرين الجزائريين، وذلك تطبيقا للقرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865م، فمنشور 20 جانفي ينص صراحة على أن القرار المشيخي يمنح الجزائريين جنسية خاصة لا تمكنهم من حق المواطنة الفرنسية، وواضح من هذا المنشور أنه يريد أن يحمي الجزائريين في الخارج ضد أعلى الحكومة التركية، وحتى يستغل وجود الجالية الجزائرية في المنطقة من أجل أن يحقق المصالح الفرنسية[2].

ومن نتائج هذا القرار المشيخي أنه أدى إلى تفكيك النظام القبلي الجزائري، وكان سببا في ميلاد الفرد وإبرازه كعضو معزول عن إطاره الاجتماعي القبلي، كما أفقدت عملية التجزئة والتفكيك القبلي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في حق معظم قبائل الجزائر إلى ضرب وحدة الهوية الاسمية التي تعد أساس روح الانتماء، واعتبر "ياكونو" (Yacono) أيضا:« **أن قانون 1863م هدف نسعى دائما لتحقيقه، لأننا نعتبره ضروريا للسيطرة الفرنسية، وكذلك لمصلحة الأهالي وهو تفكيك العشيرة، الذي ينتهي بتحرير الأشخاص واندماجهم في المجتمع الاستعماري، وبما أنها فقدت في نفس الوقت مصالحها الحيوية وإدارتها**

[1]- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص131.

[2]- نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص97.

الداخلية، فالعشيرة تختفي وتُنزع من نظامها التقليدي، فيجد الفرد نفسه ملقى في دوامة أقامها الاستعمار»[1].

ومن ناحية أخرى كان الفلاحون الجزائريون على حافة الهاوية، والالتزام بدفع الديون التي تطالب بها البنوك فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للقبائل خلال أزمة (1868-1867)[2] والضرائب الثقيلة[3]، حيث يقول العنتري على نوع آخر من الديون: «**من أجل عمارة الأرض يستأجرها من قبل الدومين أو من غيره مثلا، فيقرض الدراهم للفلاحين الذين يعمر لهم تلك الأرضن أو يعطيها مسبقة على تلك الأرض لمالكهان فتلحقه بعد ذلك خسارة بسبب أمر هذا، وهو يجهلها من قبل ولا يدريها حتى تُصبه لا محالة فتوقعه في حمل الدين مرة ثانية**»[4].

وقد أثرت الأزمات الاقتصادية على أوضاع الجزائريين، رغم منح الجزائر بميزانية خاصة منذ 1900م، لكنها ظلت تتأثر بالهزات التي تتعرض لها الاقتصاد الفرنسي والعالمي أحيانا حيث عرفت أزمة التضخم المالي الذي أدى إلى غلاء المعيشة في المدن والمجاعة في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعا محسوسا، مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية والتأثير على الحياة الاقتصادية للسكان...، فقد أصبح سعر الخبز الذي يعتبر من المواد الغذائية الاستهلاكية الأولى محليا 0.65 فرنكا للكيلوغرام الواحد في قسنطينة عام 1919م[5]، بعد أن كان

---

[1]- نقلا عن عثمان زقب، المرجع السابق، ص218.

[2]- يقول "بول بلانك" (paul blanc): « إذا كانت ذاكرتي لا تخونني فإنني كتبت في الصحيفة التي كنت أكتب فيها عام 1867م في الشرطة الإصلاحية، ربما كان هناك مائتي ألف وفاة في الجزائر من خلال المجاعة، وهنا الارقام الرئيسية للمفقودين بين 1866 و1872: 529027 مواطنا، كان لدينا بالأمس 02 مليون ونصف مسلما في المستعمرة وبقي اليوم مليونا فقط، لكن خطأ من؟ هل نقول كان يحدث هذا أيضا في زمن الأتراك؟ ولا أحد مذنب في هذه الكوارث؟ ...». مزيدا من التفصيل ينظر: -M. Paul blanc, op. cit, p5.

[3] - Fatiha Abenchekh, op.cit, p29.

[4]- صالح العنتري، المصدر السابق، ص64.

[5]- في هذا العام بالضبط وفي تاريخ السياسة الفرنسية في مستعمرة الجزائر صدر قانون 04 فيفري 1919، والذي يحوي سياسة إصلاحية وكانت أوضح نقطة لبداية هذه السياسة هو ما جاء في صحيفة (Le temps) تحت عنوان "**كيفية تنظيم شمال إفريقيا**". مزيدا عن هذا القانون ينظر: - Edouard bonne fous, op.cit, p 121.

0.35 فرنكا للكيلوغرام وأصبح 0.83 فرنكا عام 1919م، وكذلك بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى مثل الفرينة والزيت[1].

وقد أثرت هذه السياسة سلبا على العناصر الدينية من علماء وطلبة وزوايا ومؤسسات دينية، بحيث اختار العلماء والقراء والطلبة الهجرة باتجاه المغرب وتونس ومصر وسوريا والحجاز وأمام هذه الإجراءات الجائرة قرر الآلاف من الأهالي سنة 1874م الهجرة من البلاد، وكانت الهجرة عامة بما فيها القطاع الوهراني ومنطقة القبائل ومناطق من القطاع القسنطيني الذي قدر عدد الذين خرجوا منه حوالي 700 شخصا[2].

وقد ارتبطت هجرة الجزائريين ببلاد المشرق أو الشام عبر تونس، ثم إلى القاهرة استنبول، دمشق، بيروت، إذا كان الأمر يتعلق بغرض التجارة، وإلى البقاع المقدسة إذا كانت وجهة المهاجرين أداء فريضة الحج التي لم تكن تخلو من الأغراض التجارية، ثم تطورت إلى أغراض سياسية عن طريق تداول الأوضاع السياسية العامة للأمة الإسلامية في علاقتها بالاستعمار والبحث عن أفضل السبل لمكافحته، كما ارتبطت هذه الهجرات بأحداث سياسية: هزيمة الأمير عبد القادر عام 1847م، هجرة الثوار عام 1871م في أعقاب هزيمة المقراني ثم بوعمامة، وسعي فرنسا إلى تجنيد الأهالي المسلمين[3].

فبعد قضاء الفرنسيين على ثورة المقرانيين عام 1871م، هاجر عدد كبير منهم إلى البلاد التونسية، وقدر عددهم بنحو خمسة مائة (500) مهاجرا، وأشار تقرير فرنسي إلى أن بداية نزوح المقرانيين إلى البلاد التونسية لم يكن بعد انطفاء شعلة ثورتهم، وإنما كان في خضم أحداثها، ذلك أن المقرانيين لم ينتظروا نهايتها ثم مغادرة الجزائر والتوجه إلى البلاد التونسية[4].

[1]- رشيد مياد، المرجع السابق، ص36.

[2]- نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق...، المرجع السابق، ص223.

[3]- نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص ص97، 98.

[4]- العياشي روابحي، هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج24، ع53، جوان 2018، ص365.

وإذا كانت بعض الهجرات الجزائرية التي حدثت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد اقتصر تأثيرها على مناطق معينة من الوطن، وكادت تنحصر في أنحاء معينة منه وذلك مثل هجرة 1888م التي كادت أن تخص الشرق الجزائري، وهجرة 1898م التي ظهرت بوادرها الأولى بين الأوساط الجزائرية التي كانت تقيم في تونسن ثم انتشر تأثيرها من هناك ليصل إلى أقصى مناطق الشرق الجزائري دون أن تتعدى حدوده، فهجرة 1899م بالإضافة إلى أنها كالهجرتين الهامتين في 1888م و1898م اللتين ظهرت بذورها الأولى بين الجماعات الجزائرية التي هاجرت إلى تونس في أحقاب زمنية مختلفة واستقرت بها، عمت تقريبا كل الوطن، وأثر امتدادها في كل الطبقات الجزائرية خاصة منها الطبقات الشعبية وطبقة الفلاحين والكادحين[1].

لقد لعب العامل الاقتصادي دورا هاما في تحريك حركة الهجرة الجزائرية نحو المشرق، إذ مهما كانت المبررات والحجج التي قدمها المدافعون عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فما عسى الفلاح أو الخماس إلا أن يبحث عن مصادر العيش أولا في بلاده، فإذا لم يفلح في مسعاه بدأ يفكر جديا في مغادرة البلاد، ويبدو أن الأزمات الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر المستعمرة خلال السنوات (1836-1847-1850-1867-1868م) كانت السبب الذي دفع بالجزائريين إلى الهجرة، غير أن أزمة 1893 م كانت أشد قسوة عليهم، إذ اضطرت الإدارة الاستعمارية أن ترفع مؤقتا حظر الانتقال من منطقة إلى أخرى على الأهالي، وسمحت لهم بالبحث عن مناطق تناسبهم للاستقرار[2].

وشهد عام 1888م هجرة جزائرية هامة إلى بلاد الشام، ولم يكن منطلق هذه الهجرة من الجزائر فقط والأسباب الدافعة لهذه الهجرة، ذلك الجفاف الذي ساد المناطق الشرقية والوسطى إضافة إلى الزيادة المطّردة لعدد المستوطنين بقصد تغليب العنصر الأوروبي على العنصر

[1]- عمار هلال، المرجع السابق، ص ص80، 81.

[2]- خير الدين شترة، المرجع السابق، ص237.

العربي، الذي أثرت عليه سلبا مختلف القوانين الاستثنائية التي سنتها الإدارة الاستعمارية، مثل: قانون الأهالي وقانون الغابات وغيرهما[1].

وفي الربع الأول من القرن العشرين تغيرت الوضعية الاقتصادية في فرنسا، فبدأ اهتمام السلطات الفرنسية بتطوير سياستها الاقتصادية التي تساير التقدم السريع الذي عرفته أوروبا الغربية، فنتج عن ذلك التوسع الحاجة إلى الأيادي العاملة التي تحتاجها المصانع الفرنسية، وهذا ما كان له تأثير في جلب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وقلتها نحو المشرق العربي[2].

ومن الأجدر الاكتفاء بالتذكير بأن الظروف الموضوعية لتكوّن وتطور الهجرة إلى فرنسا هي التي جعلت الأسباب الخاصة بالبلد الأصلي عوامل فعالة في تكوّن مشاريع التنقل إلى فرنسا، فضُعف الاقتصاد الجزائري، وعدم تطور الصناعة، وأزمة الفلاحة التقليدية، وزيادة النمو الديمغرافي لم تتحول إلى أسباب لهجرة الجزائريين إلى فرنسا لو لم تظهر في سياق حركة مقاومة الاستعمار[3].

كما أن سياسة الاستيطان التي تطلبت انتزاع الأرض الخصبة من الجزائريين وإعادة توزيعها على المستوطنين، مما اضطر الكثير منهم إلى الهجرة للمناطق النائية الفقيرة في الجبال والصحراء وإلى الخارج، ويجب أن ندرك عمق وخطورة هذه السياسة عندما نعلم أن معظم السكان يعملون بالزراعة، وأن العمل بها مصدر رزقهم الأساسين كما أدت هذه السياسة إلى اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية، التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا وعلى سبيل المثال نتيجة لتملك الإدارة الاستعمارية لأرض الحبوس تم إلغاء الزوايا[4] بصفتها

[1]- نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق...، المرجع السابق، ص224.

[2]- أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص32.

[3]- جيلالي صاري، الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وخارجها (1900-1950)، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص23.

[4]- إن سياسة الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث لم تكن ترمي إلى خدمة مصالح الجزائريين وإنما الهدف منها هو خدمة مصالح فرنسا وخدمة الاقتصاد الفرنسي عن طريق استثمار ثروات الجزائر المحلية، التي سينتج عنها تأسيس حركة تجارية عظيمة لصالح فرنسا، أما هدفه من الاهتمام بالزوايا فليس لغرض تطوير التعليم العربي الإسلامي، وإنما إيجاد طبقة من المخبرين والجواسيس تعتمد عليهم فرنسا في فرض رقابتها السياسة والحيلولة دون قيام ثورات ضدها، ويكون منطلقها تلك الزوايا... ينظر: حياة سيدي صالح، "البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع 13، الجزائر، 2011، ص153.

مؤسسات تقليدية كانت تساعد الفلاحين، ولكن يجب أن نشير إلى أن تلك الزوايا كانت إقطاعية، وتقدم للفلاحين الإعانات لتحتفظ بسلطتها، وتستفيد أيضا من الوضع الاقتصادي القائم[1].

نتج عن ذلك إفقار الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم وارتفاع معدل البطالة وتصاعد نسب الأمية وانتشار الجهل، وكذلك تدهور مستوى التعليم[2]والثقافة، فحتى العلماء تم اضطهادهم وتشريدهم من قبل الإدارة الاستعمارية[3]، وهذا ما جعلهم ينتقلون إلى المناطق التي لم تخضع للاحتلال أو الهجرة إلى الأقطار الإسلامية، فاستقروا إما في المغرب أو تونس أو الشام أو المدينة المنورة أو تركيا وغيرها من البلدان الإسلامية، مما أدى إلى إفقار البلاد من العناصر المثقفة والتي كان من الممكن أن تبعث النهضة التربوية والعلمية بالبلاد[4].

والواقع أن الهجرة الجزائرية اتجاه المغرب والمشرق العربيين تزامنت والاحتلال الفرنسي واستمرت طيلة القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين سواء من شرق الجزائر، وسطها جنوبها أو غربها، كما شهد الشرق الجزائري عام 1837م هجرة إلى تونس وسوريا بعد أحداث قسنطينة، وإبان مرحلة الإمبراطورية الفرنسية الثانية وبين 1854م و1870م اشتدت الهجرة إلى تونس اتجاه بلاد الشام الذي كان أكثر جاذبية للجزائريين[5].

وهكذا أصبح الجزائري يعيش الفقر والبؤس والحرمان بعدما حرم من أرضه وزراعته وصناعته وتجارته، وأبعد إلى الأماكن القاحلة فحتم عليه إما أن يقاوم هذه السياسة أو الهجرة

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص21- 26.

[2]- عند الاستيلاء على قسنطينة سنة 1837، كان يوجد بها خمسة وثلاثون مسجدا وسبع مدارس تتسع لعدد من التلاميذ يتراوح بين 600 و700 تلميذا، ويتلقون فيها تعليما يعرف بالتعليم الثانوي...، وبقيت مصلحة التعليم العام بالجزائر إلى غاية سنة 1848 من اختصاصات وزارة الحربية يسيرها مفتشان، أحدهما لتعليم العام وثانيهما للمدارس الابتدائية بإشراف الوالي العام... مزيدا عن التعليم في عمالة قسنطينة ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص209- 214.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص162.

[4]- أحمد بن داود شيخ، **المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920-1954)** أطروحة دكتوراه علوم التاريخ والمعاصر، إشراف: بوشيخي، جامعة وهران، الجزائر، 2016- 2017، ص35.

[5]- ابراهيم مهديد، "بعض عناصر تفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغاربيا"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص62، 63.

والخروج من الجزائر المستعمرة[1] خاصة بعد تحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة من ملاك إلى أجراء لدى المستوطنين، وازداد التفاوت الاقتصادي بين الطائفتين فيما بعد الحرب الأولى، فإن الأوروبي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة في الإنتاج، وانتشرت البطالة بينهم وأصبحت صورة الجزائري هو أنه عامل أو خادم[2].

وكان مقدار ما يمتلكه المستوطن الأوروبي يماثل عشر مرات ما يملكه الجزائري، بينما كان المستوطنون الأوروبيون يوسعون مزارعهم، وكان الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري يَضعف ويتدهور، وهذا يوضح حقيقة مهمة، وهي أن المستعمرين امتلكوا أجود الأراضي ودفعوا بالفلاحين الجزائريين إلى المناطق الجبلية والصحراوية، ما أثّر على تقهقر الاقتصاد الجزائري هو عدم قدرة غالبية الفلاحين الجزائريين على شراء الأسمدة، ولذلك حدثت حالات وفيات بين الفلاحين نتيجة انهيار الزراعة وما تلاها من نتائج كغلاء المعيشة[3].

وقد هاجرت أسر جزائرية كثيرة في اتجاه الشام (سورية، وفلسطين ولبنان) من مليانة سنة 1899م ومن سطيف سنة 1911 م وقسنطينة سنة 1911م، إضافة إلى مناطق أخرى فقد قدر عدد الجزائريين سنة 1907م بنحو 20.000 مهاجرا بالمغرب وتونس و20.000 بمصر و6.000 بفلسطين و30.000 في الجزيرة العربية و5000 بكل من تركيا وإيران والهند، وفي الفترة الممتدة من 1912– 1954م بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في البلدين: سوريا: 20.000 مهاجرا فلسطين: 10.000 مهاجرا[4].

وتعود أسباب التطور السلبي للوضعية الاقتصادية لسكان الأرياف أساسا إلى عدة عوامل تتصل كلها بالوضعية الاستعمارية، إذ أن عمليات نزع الملكية العقارية المستمرة ما فتئت تقلص مساحات الأراضي المزروعة والمراعي الجاهزة لدى المجموعات الريفية، التي كان عددها

[1]– رشيد مياد، المرجع السابق، ص11.

[2]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص12.

[3]– حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف: عمر بغزوز، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011، (د.ص).

[4]– إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص177.

ينزع في الوقت ذاته نحو الارتفاع، كما أن السياسة التي مارستها مصلحة المياه والغابات أفضت إلى منع ماشية هذه المجموعات من الرعي في غابات أملاك الدولة أو البلدية، وأدت بذلك إلى تقليص منتجات تربية الماشية، وأن رفع نسب الاقتطاع الجبائي والتغيرات الإدارية التي مكنت من تدخل المسؤولين الأوروبيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدواوير، قد قامت بدور لا يستهان به في هذه العملية المعقدة من تدهور الأوضاع[1] بسلسلة من القوانين التي تتعلق كلها بنزع العقار ونزع الملكية من الجزائريين، سواء الملكية الفردية أو الملكية الخاصة، وهناك الكثير من الإحصائيات حول هذه القوانين ومساحات الأراضي التي انتزعت غصبا من الجزائريين، حتى ضاقت السبل بكثير من العائلات المالكة لآلاف الهكتارات، وأصبحت تطلب الصدقة أو تتودد للسلطات الاستعمارية من أجل أن تمنحها راتبا شهريا يساعدها على التغلب على نوائب الدهر[2].

لقد عاش المجتمع الجزائري جميع أنواع التقهقر الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب القوانين الاستثنائية المسلطة عليه، وفقدان حريته السياسية مع ثقل الضرائب[3]، فقد أرهق قانون 1873-1887م في البداية المكلفيين بالضريبة من المسلمين دون سواهم، إذ كان يتعين عليهم دفع ما يمثل قرابة 25 مليون فرنكا ذهبا، بمقدار 04 سنتيمات إضافية بعنوان الضرائب العربية زيادة على رسم يدفع على الهكتار، أي حوالي 07 فرنكات عن الهكتار الواحد سنويا، عن أراض كان يمكن بيعها بمبلغ 100 فرنكا للهكتار وأحيانا بأقل من 20 فرنكا، كما سمح تطبيق هذا القانون لأملاك الدولة بالحصول في المزايدة على 309.891 هكتارا من الأراضي في حدود مساحة قدرها 2.239.095 هكتارا، أي بمقدار اقتطاع نسبة 13.8% بكيفية غير طبيعية تماما لا سيما وأن هذا القانون جرى تطبيقه على مناطق التل التي سبق لها وأن خضعت لقرار مجلس الشيوخ سنة 1863م[4].

---

[1]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضته 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، دار الأمة، الجزائر، مج 02، 2013 ص321.

[2]- جمال يحياوي، المرجع السابق، ص50.

[3]- إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص62.

[4]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871...، المرجع السابق، ص322.

ومما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليها في ذلك الوقت، أنه قد تقرر إلغاء ضرائب العشور سنة 1918م، وفرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين هبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من 09 مليون إلى 2.5 مليون فرنك سنويا، وقد اصطلحت الإدارة الفرنسية على تسمية مجموعة القوانين التي تسري على الجزائريين بصفة خاصة (Code de l'indigénat).

إن السياسة العسكرية التي اتبعها الضباط الفرنسيون في الجزائر، هي التي أدت إلى هجرة الجزائريين، ولن يدرك الإنسان أبعادها الكبرى إلا بتسليط الأضواء على النفوذ السياسي الذي كان يتمتع به الحاكم العسكري في الجزائر، فقد كانت له الحرية التامة في قبول أو رفض جميع المقترحات المقدمة إليه من طرف الأوروبيين لإقامة المراكز التجارية في الأراضي العربية[1].

كما أن القادة العسكريين الفرنسيين قد ضاعفوا من المجازر الجماعية في مختلف مناطق الوطن، وبرز العديد من الضباط ممن اقترنت أسماؤهم بارتكاب المجازر، فسياسة القتل الجماعي والإبادة الجماعية هي التي جعلت الجزائري يسعى إلى تأمين حياته، وتأمين الحياة مع البقاء في الجزائر المستعمرة بعد توسيع الاحتلال إلى مختلف المدن أصبح من باب المستحيلات، فالكثير من الجزائريين اختاروا الهجرة وترك الديار في اتجاه البلدان العربية الإسلامية هروبا من القتل الجماعي[2]، إن سياسة الشدة التي سلكها الجيش الفرنسي قد أرغمت الجزائريين سواء على الاعتصام بالجبال والدفاع عن حقوقهم من هناك، أو الانتقال إلى أماكن أخرى بحثا عن العيش[3].

على الرغم من أنه ليس هناك تاريخ محدد لبداية الهجرة بشكل ملحوظ سواء بالتنقل من مدينة إلى أخرى داخل الجزائر أو التوجه إلى فرنسا، إلا أننا نستطيع القول بأن سنة 1871م تعتبر السنة الحاسمة بالنسبة للتغير الاجتماعي بالجزائر[4].

---

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص51.

[2]- جمال يحياوي، المرجع السابق، ص ص46، 47.

[3]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون...، المرجع السابق، ص50.

[4]- مليكة قليل، المرجع السابق، ص80.

إذا كان لهذه السياسة الفرنسية أثرها الكبير على أبناء البلد الأصليين بالجزائر، حيث أن تجريدهم من الأراضي الخصبة قد قلل من دخلهم وجعلهم يتألمون جوعا، وهكذا اقتضت الضرورة للبحث عن لقمة العيش في مكان آخر بالنسبة لعدد كبير من الجزائريين، الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بعد حرمانهم من الأراضي التي كانوا يقومون بفلاحتها واستغلالها وفي أول الأمر كانت الهجرة من الريف إلى القرية الصغيرة المجاورة أو المدينة الكبيرة لمن كان يبحث عن عمل في الصناعات الصغيرة التي أقامها رجال الأعمال الأوروبيين، بفضل المساعدات والمنح التي قدمتها الحكومة الفرنسية كمساهمة منها لاستيطانهم في المدن الصغيرة وفي الحقيقة أن ما أرهق العامل الجزائري سواء في القطاع الفلاحي أو الصناعي هي "الضرائب" المفروضة بصفة خاصة على المسلمين الجزائريين، دون حصولهم على ميزات مقابل دفعها[1].

ومن هنا نفهم أن سياسة اغتصاب الأرض من الجزائريين والتي هي مصدر عيشهم الأساسي، أدت إلى خروج مصادر الثروة الوطنية من أيديهم وهي الأرض والعقارات وتلك أهم الأسباب التي كانت بمثابة الدافع الكبير للهجرة في بادئ الأمر حيث ترتب عن تنفيذ تلك السياسة تدهور اقتصادي عام في حياتهم، ظهر في حركات الهجرة إلى فرنسا خاصة للعمل من أجل كسب القوت[2].

وبصفة عامة نستطيع أن نقول بأن هجرة الجزائريين كانت مقتصرة على التنقل داخل البلاد إلى غاية 1912م، وذلك حين برزت بعض العوامل الجديدة التي فتحت باب الهجرة إلى الخارج على نطاق واسع، وقد تطور الصراع الدائر بين أبناء البلد والمهاجرين الأوربيين وبلغ أوجّه عام 1912م حين تجرأت فرنسا على فرض الخدمة العسكرية على الشبان المسلمين وذلك بدون أن تمنحهم الحقوق الأساسية التي تصحب عادة آداء الواجبات العسكرية[3].

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون...، المرجع السابق، ص94.

[2]- مليكة قليل، المرجع السابق، ص83.

[3]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون...، المرجع السابق، ص95.

الخـــــاتمة

بعد معالجة هذا الموضوع خلصت إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

– لقد انتهجت فرنسا في عمالة قسنطينة منذ الاحتلال سياسة اقتصادية استعمارية متعددة الأوجه، وذلك من أجل تحقيق أهدافها في الاستحواذ على الثروات وخيرات هذه العمالة، كما شجعت الإدارة الاستعمارية على مصادرة الاراضي والأملاك الجزائرية، ووضعت لأجل ذلك تشريعات خاصة كغطاء قانوني للمصادرة، كما خصصت أغلب الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين الوافدين بعد تشجيع الإدارة الاستعمارية للهجرة والاستيطان في المستعمرة، ومن خلال التشريعات الفرنسية تمكن الأوروبيون من امتلاك المزيد من الأراضي الزراعية، وذلك عندما سمحت بشراء أراضي الملك الجماعية، ولم تمنع سلطة الاحتلال أيضا من مصادرة المزيد من الأراضي لإنشاء المدن والقرى الاستيطانية.

– اعتبرت سنة 1870م منعرجا هاما في سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر المستعمرة، حيث توسع نطاق الاستيطان وتدعم عن طريق سلب الممتلكات، كما ساهمت التشريعات العقارية وفي مقدمتها قانون "وارني" الصادر في 26 جويلية 1873م على توافد المستوطنين والمهاجرين إلى مستعمرة الجزائر بشكل غير مسبوق خاصة مع المنح المجاني للأراضي، وقانون 1887م الذي أعطى طابعه التجاري للعقارات، وحرية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين.

– وفرت الإدارة الاستعمارية وسائل النقل لتسهيل الوصول للمراكز الاستيطانية، فحقق الاستيطان بذلك خللا في المجتمع الجزائري عامة وسكان عمالة قسنطينة خاصة، ونجح في خلق توجهات جديدة للبناء الاجتماعي والاقتصادي، حيث فرض على الجزائريين القبول بالواقع الذي فرضه الاستيطان الفرنسي من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي.

– سعت فرنسا لجعل مؤسسة الحاكم العام في الجزائر المستعمرة وسيلة مباشرة لفرنستها وإضفاء صفة قانونية لتسليم السلطة فيها، حيث مثّل حاكم عام الجزائر المستعمرة في كل المجالات، ومنها المجال الاقتصادي لما له من أهمية في استنزاف خيرات واقتصاد البلاد، بحيث يمثل المرجعية السياسية والإدارية الأولى في الجزائر، فهو رمز السيطرة الاستعمارية الفرنسية يشرف إداريا على العمالات الثلاث الجزائر وقسنطينة ووهران.

– مارست فرنسا سياسة عنصرية حيث ميزت بين مناطق الأهالي ومناطق المستوطنين، وفرضت تقسيمات إدارية على غرار التقسيمات الفرنسية، وبذلك ألغت التنظيم المحلي القبلي الذي كان سائدا قبل الاحتلال، وذلك للحفاظ على شخصية مستقلة لمناطق المستوطنين.

– بدأت السلطة الاستعمارية بمصادرة أراضي الوقف الزراعية، كما عملت على تهجير الجزائريين من أراضيهم والاستيلاء عليها وتوزيعها على المعمرين، ولم يقتصر الأمر على نزع ملكية الأراضي الزراعية وتوزيعها على المعمرين فقط، بل وجدت الإدارة الاستعمارية وسيلة أخرى لأجل تفقير الجزائريين وزيادة العبء الاقتصادي عليهم وذلك بفرض غرامات مالية بعد كل ثورة.

– سيطرت الإدارة الفرنسية على أملاك الجزائريين بشتى الطرق والوسائل، وبذلك تم تحويلهم إلى مزارعين خماسين وأجراء لدى المعمرين، وانتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة زراعية في عمالة قسنطينة متمثلة في التركيز على المنتوجات التجارية والحيوية والتي كانت السوق الفرنسية بحاجة ماسة إليها، دون مراعاة لاحتياجات الجزائريين، وأدخلت تقنيات فلاحية متطورة على زراعة المعمرين، وهذا ما يفسر عدم تعرضهم للأزمات الاقتصادية التي حدثت في البلاد، والتي عانى منها الجزائريون المحرومون من أراضيهم ومن متطلبات وتقنيات الزراعة الحديثة.

– اعتمدت فرنسا في عمالة قسنطينة وفي باقي العمالات سياسة صناعية حاربت من خلالها الصناعة المحلية ووجهت الإنتاج بما يخدم مصالح المعمرين، والهدف من وراء ذلك ربط الجزائر اقتصاديا بفرنسا، والمحافظة على امتيازات المعمرين.

– أصدرت الإدارة الفرنسية ترسانة من التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع الغابات تخدم مصالحها ومشاريعها الاستيطانية، واستعملتها كأداة من أدوات السلب والاستغلال الغابي فاستحوذت على قطاع الغابات في عمالة قسنطينة وحرمت السكان من الرعي في هذه الأماكن، كما فرضت عقوبات وغرامات ضدهم، مما زاد من بؤس وشقائهم.

– سيطر المعمرون على المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بمساعدة البنوك والشركات الفرنسية الكبرى، وأصبح الاقتصاد في عمالة قسنطينة كغيره في كل المستعمرة مرتبطا بالاقتصاد

والسوق الفرنسية، خاصة بعد إلغاء الحواجز الجمركية وتشجيع السلع والمنتجات الفرنسية في ظل تراجع منتوجات الصناعة المحلية الأهلية.

– اتخذ المحتل الفرنسي ومنذ البداية سياسة استعمارية واضحة للقضاء على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والأخلاقية والسياسية، وترتب من شدة تطبيق السياسة الاستيطانية تدمير كل شيء، مثل سلب أراضي الجزائريين بدون تمييز واستعبادهم وانهيار الارستقراطية السياسية والدينية التي نادت بالحرب ضد الفرنسيين، ونتج عن سقوط هذه الأخيرة وانكسارها تفكك في تركيبة المجتمع وعجزه في الصمود أمام الهجرات الاستيطانية، وبافتقار الشعب لقيادته التقليدية انتشر الجهل في كافة الأوساط الاجتماعية.

– سيطرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على النظام الضريبي المفروض على الجزائريين منذ 1830م عن طريق الدفع والاستقطاع من العشور والزكاة وغير ذلك، وكانت هذه الاستقطاعات الضريبية تدفع عينا ونقدا، وأصبح الفلاحون مجبرين على تسويق قسم من منتوجاتهم لتسيير الضرائب التي ظلت تتفاقم عليهم، وأصبحت أكثر وطأة على السكان خصوصا عندما أخضعت أراضيهم إلى النظام المدني، وأصبحت هذه الضرائب منها العربية عموما تؤمن مداخيل الاستعمار الاستيطاني والتي تضمن خدماتها للمعمرين، كما أنها ظلت مرهقة للفلاحين الجزائريين.

وهكذا أصبح الجزائري يعيش الفقر والبؤس والحرمان بعدما حرم من أرضه وزراعته وصناعته وتجارته، وأبعد إلى الأماكن القاحلة فحتم عليه إما أن يقاوم هذه السياسة أو الهجرة والخروج من الجزائر المستعمرة، إذ كان لهذه السياسة الفرنسية أثرها الكبير على أبناء البلد الأصليين بالجزائر، حيث أن تجريدهم من الأراضي الخصبة قد قلل من دخلهم وجعلهم يتألمون جوعا، وهكذا اقتضت الضرورة للبحث عن لقمة العيش في مكان آخر بالنسبة لعدد كبير من الجزائريين، الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بعد حرمانهم من الأراضي التي كانوا يقومون بفلاحتها واستغلالها.

أخيرا نخرج بالتوصيات الآتية:

بالرغم من السياسة الاستعمارية الفرنسية الجائرة في حق الجزائريين إلا أنها حققت ما يلي:

- استصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات.
- إدخال أساليب جديدة في الجانبين الفلاحي والصناعي.
- استحداث أنواع جديدة من المزروعات.
- شق الطرقات ومد خطوط السكة الحديدية.
- تنشيط الحركة التجارية والترويج لمنتوجات صناعية لم تكن معروفة.
- تفعيل دور الأرشيف في الدراسات التاريخية.
- الاستفادة من التجارب الزراعية الفرنسية وتطويرها خدمة للزراعة الجزائرية الحالية.
- الاعتماد على الاحصائيات والجداول في الدراسات المحلية.

في الأخير يبقى الباب مفتوحا حول هذا النمط من الدراسات التاريخية.

قـــائمة

المـــلاحق

الملحق رقم (01): خريطة عمالة قسنطينة.[1]

[1]- A.N: département de Constantine, FR CAOM 93/1 H, p09.

الملحق رقم (02): عرض للنفقات والقروض الممنوحة.[2]

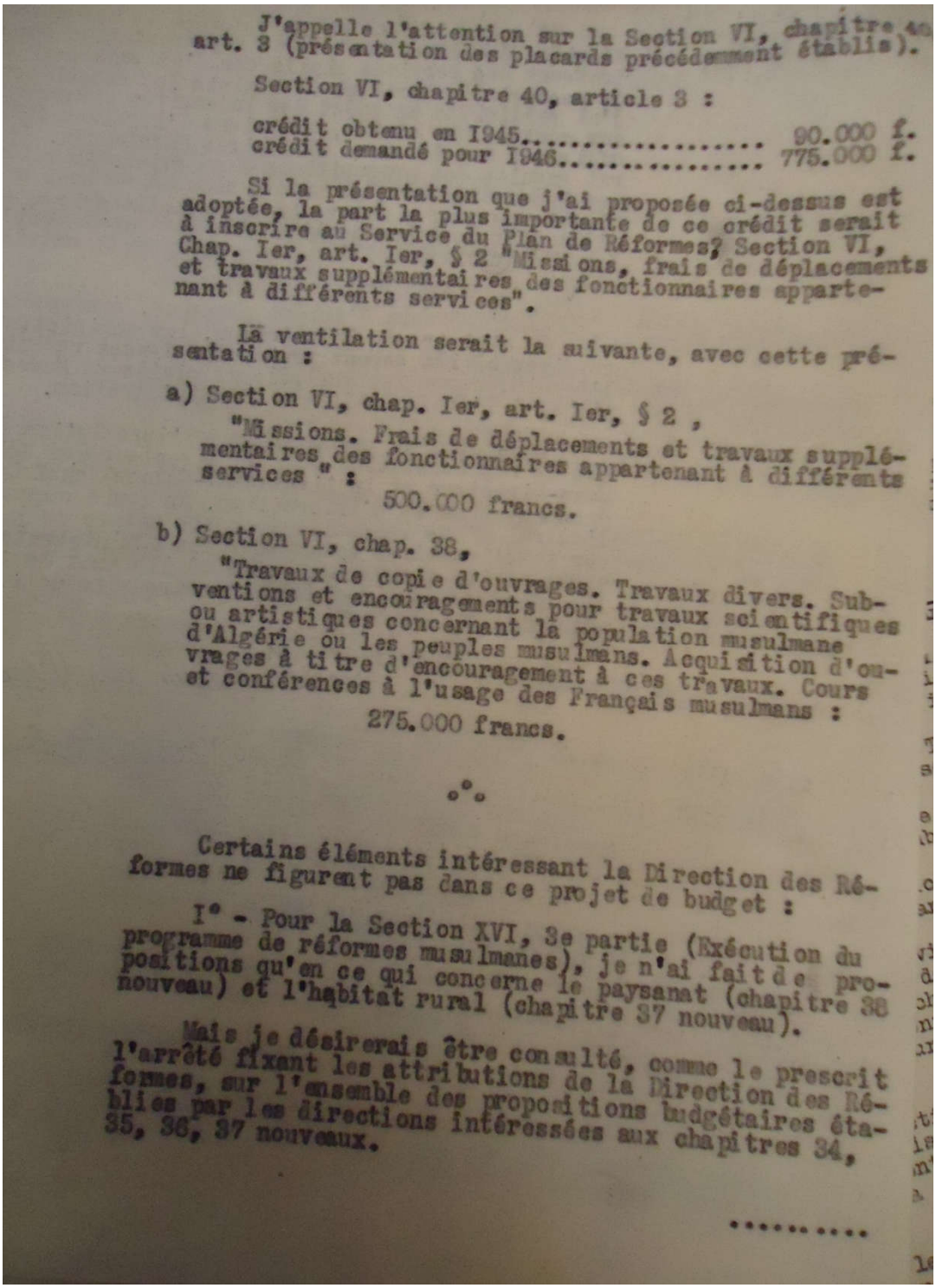

J'appelle l'attention sur la Section VI, chapitre 40 art. 3 (présentation des placards précédemment établis).

Section VI, chapitre 40, article 3 :

crédit obtenu en 1945..... 90.000 f.
crédit demandé pour 1946..... 775.000 f.

Si la présentation que j'ai proposée ci-dessus est adoptée, la part la plus importante de ce crédit serait à inscrire au Service du Plan de Réformes, Section VI, Chap. Ier, art. Ier, § 2 "Missions, frais de déplacements et travaux supplémentaires des fonctionnaires appartenant à différents services".

La ventilation serait la suivante, avec cette présentation :

a) Section VI, chap. Ier, art. Ier, § 2 ,

"Missions. Frais de déplacements et travaux supplémentaires des fonctionnaires appartenant à différents services " :

500.000 francs.

b) Section VI, chap. 38,

"Travaux de copie d'ouvrages. Travaux divers. Subventions et encouragements pour travaux scientifiques ou artistiques concernant la population musulmane d'Algérie ou les peuples musulmans. Acquisition d'ouvrages à titre d'encouragement à ces travaux. Cours et conférences à l'usage des Français musulmans :

275.000 francs.

°°°

Certains éléments intéressant la Direction des Réformes ne figurent pas dans ce projet de budget :

I° - Pour la Section XVI, 3e partie (Exécution du programme de réformes musulmanes), je n'ai fait de propositions qu'en ce qui concerne le paysanat (chapitre 38 nouveau) et l'habitat rural (chapitre 37 nouveau).

Mais je désirerais être consulté, comme le prescrit l'arrêté fixant les attributions de la Direction des Réformes, sur l'ensemble des propositions budgétaires établies par les directions intéressées aux chapitres 34, 35, 36, 37 nouveaux.

.....

[2] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°8H/ 14.

الملحق رقم (03): شروط التوظيف ومنح مديري الخدمات في الجزائر.[3]

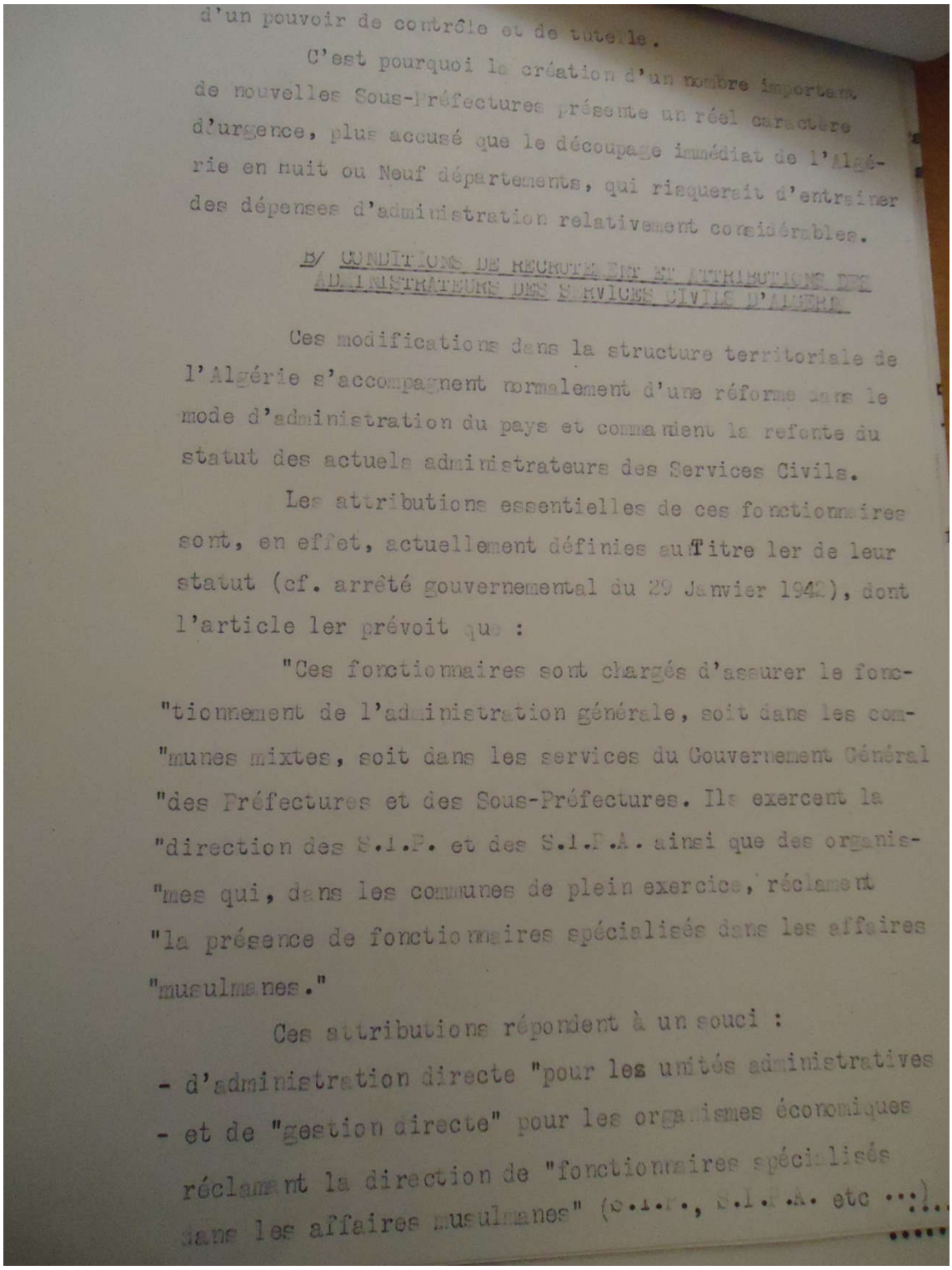

d'un pouvoir de contrôle et de tutelle.

C'est pourquoi la création d'un nombre important de nouvelles Sous-Préfectures présente un réel caractère d'urgence, plus accusé que le découpage immédiat de l'Algérie en huit ou Neuf départements, qui risquerait d'entraîner des dépenses d'administration relativement considérables.

B/ CONDITIONS DE RECRUTEMENT ET ATTRIBUTIONS DES ADMINISTRATEURS DES SERVICES CIVILS D'ALGERIE

Ces modifications dans la structure territoriale de l'Algérie s'accompagnent normalement d'une réforme dans le mode d'administration du pays et commandent la refonte du statut des actuels administrateurs des Services Civils.

Les attributions essentielles de ces fonctionnaires sont, en effet, actuellement définies au Titre Ier de leur statut (cf. arrêté gouvernemental du 29 Janvier 1942), dont l'article Ier prévoit que :

"Ces fonctionnaires sont chargés d'assurer le fonc-
"tionnement de l'administration générale, soit dans les com-
"munes mixtes, soit dans les services du Gouvernement Général
"des Préfectures et des Sous-Préfectures. Ils exercent la
"direction des S.I.P. et des S.I.P.A. ainsi que des organis-
"mes qui, dans les communes de plein exercice, réclament
"la présence de fonctionnaires spécialisés dans les affaires
"musulmanes."

Ces attributions répondent à un souci :

- d'administration directe "pour les unités administratives
- et de "gestion directe" pour les organismes économiques réclamant la direction de "fonctionnaires spécialisés dans les affaires musulmanes" (S.I.P., S.I.P.A. etc ...).

.....

[3] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A , carton N°8H/ 14.

الملحق رقم (04): التجهيز والتصنيع في الجزائر.

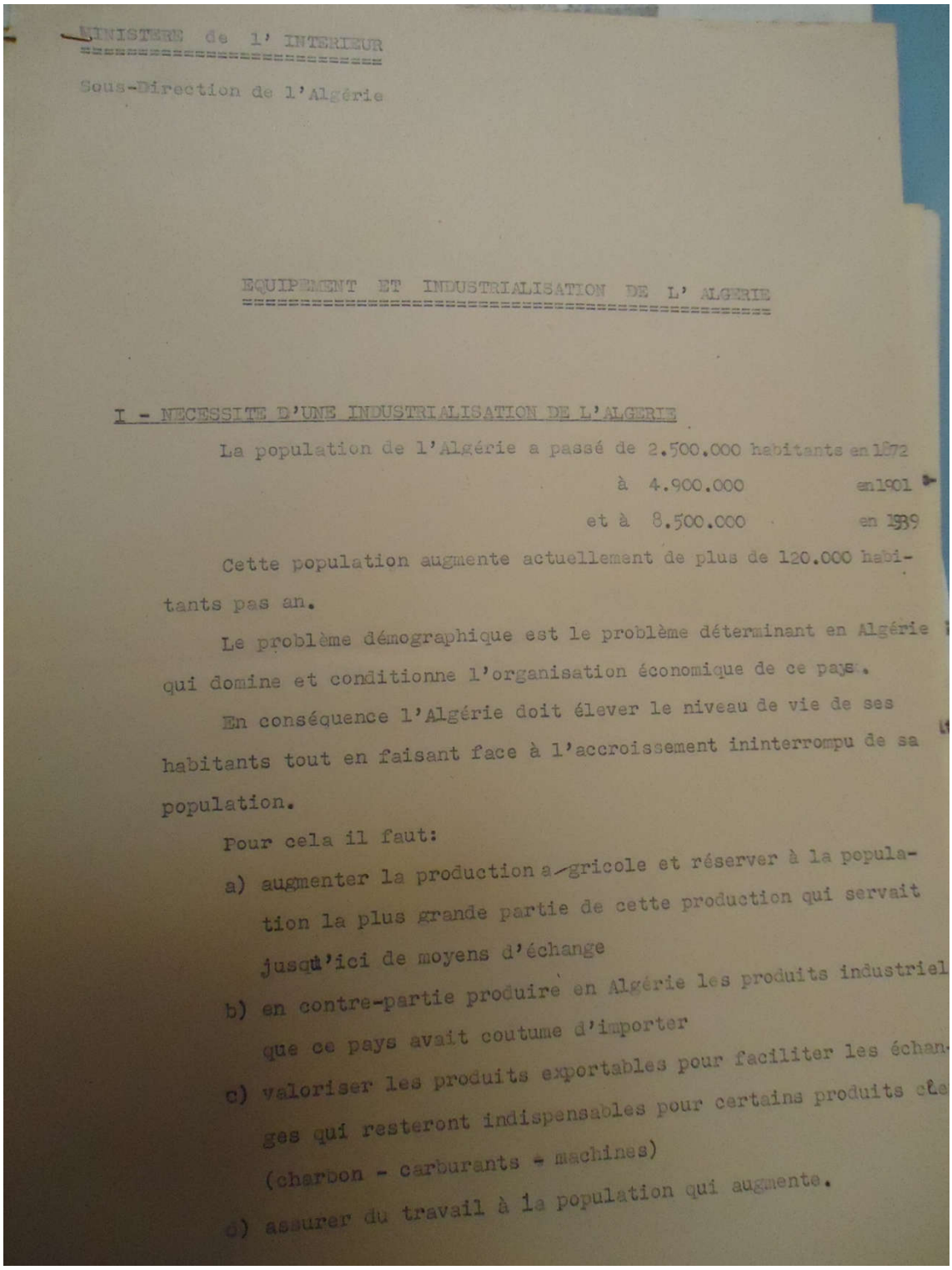

MINISTERE de l' INTERIEUR

Sous-Direction de l'Algérie

EQUIPEMENT ET INDUSTRIALISATION DE L' ALGERIE

I - NECESSITE D'UNE INDUSTRIALISATION DE L'ALGERIE

La population de l'Algérie a passé de 2.500.000 habitants en 1872
à 4.900.000 en 1901
et à 8.500.000 en 1939

Cette population augmente actuellement de plus de 120.000 habitants pas an.

Le problème démographique est le problème déterminant en Algérie qui domine et conditionne l'organisation économique de ce pays.

En conséquence l'Algérie doit élever le niveau de vie de ses habitants tout en faisant face à l'accroissement ininterrompu de sa population.

Pour cela il faut:

a) augmenter la production agricole et réserver à la population la plus grande partie de cette production qui servait jusqu'ici de moyens d'échange

b) en contre-partie produire en Algérie les produits industriels que ce pays avait coutume d'importer

c) valoriser les produits exportables pour faciliter les échanges qui resteront indispensables pour certains produits clés (charbon - carburants - machines)

d) assurer du travail à la population qui augmente.

تابـع الملحق رقم (04): التجهيز والتصنيع في الجزائر.[4]

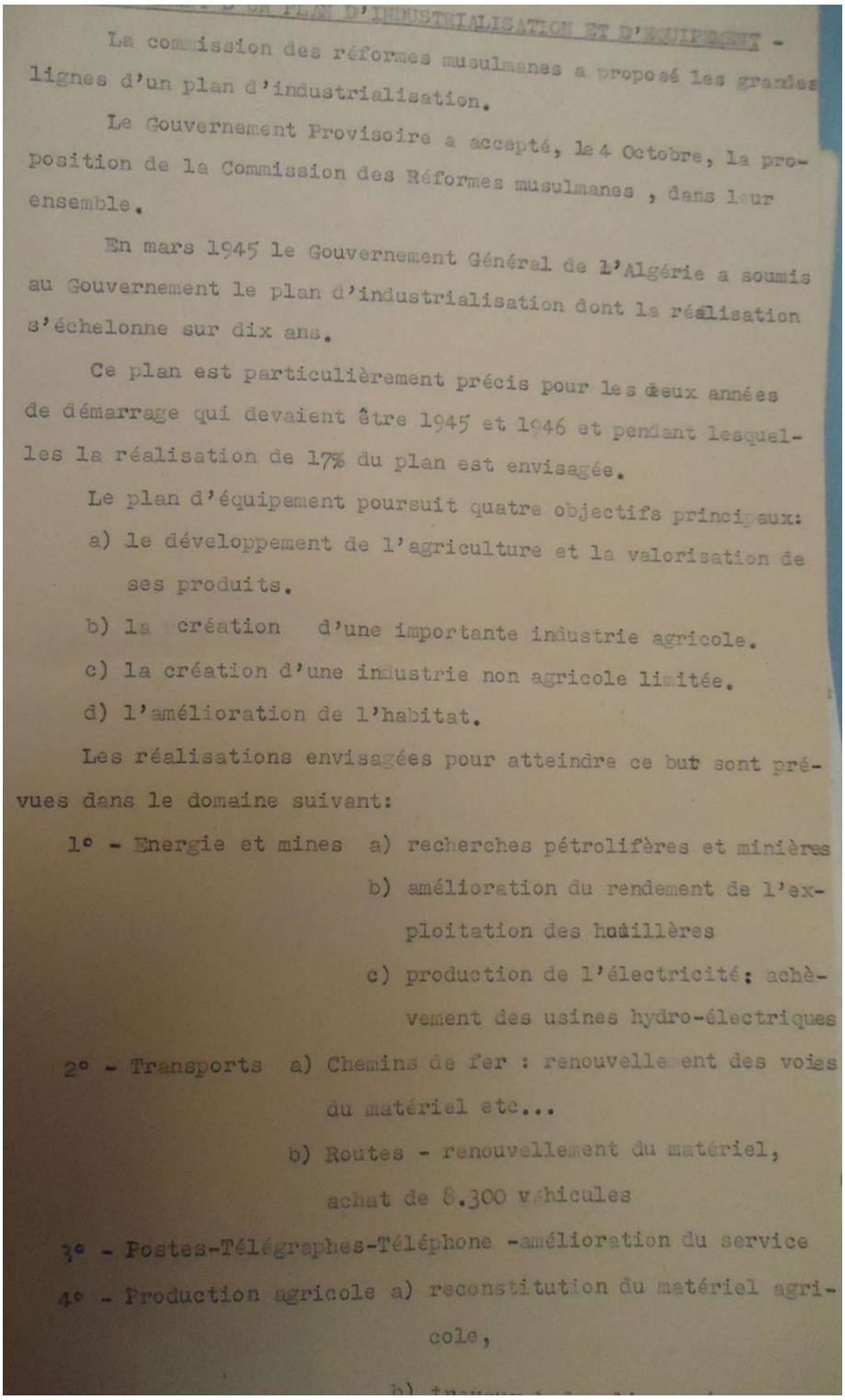

UN PLAN D'INDUSTRIALISATION ET D'EQUIPEMENT -

La commission des réformes musulmanes a proposé les grandes lignes d'un plan d'industrialisation.

Le Gouvernement Provisoire a accepté, le 4 Octobre, la proposition de la Commission des Réformes musulmanes , dans leur ensemble.

En mars 1945 le Gouvernement Général de l'Algérie a soumis au Gouvernement le plan d'industrialisation dont la réalisation s'échelonne sur dix ans.

Ce plan est particulièrement précis pour les deux années de démarrage qui devaient être 1945 et 1946 et pendant lesquelles la réalisation de 17% du plan est envisagée.

Le plan d'équipement poursuit quatre objectifs principaux:

a) le développement de l'agriculture et la valorisation de ses produits.

b) la création d'une importante industrie agricole.

c) la création d'une industrie non agricole limitée.

d) l'amélioration de l'habitat.

Les réalisations envisagées pour atteindre ce but sont prévues dans le domaine suivant:

1° - Energie et mines a) recherches pétrolifères et minières
b) amélioration du rendement de l'exploitation des houillères
c) production de l'électricité: achèvement des usines hydro-électriques

2° - Transports a) Chemins de fer : renouvellement des voies du matériel etc...
b) Routes - renouvellement du matériel, achat de 8.300 véhicules

3° - Postes-Télégraphes-Téléphone -amélioration du service

4° - Production agricole a) reconstitution du matériel agricole,

b) [illegible]

[4] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A , carton N°8H/ 14.

الملحق رقم (05): مشروع مرسوم تعديل وتكوين الغرف الزراعية بالجزائر.[5]

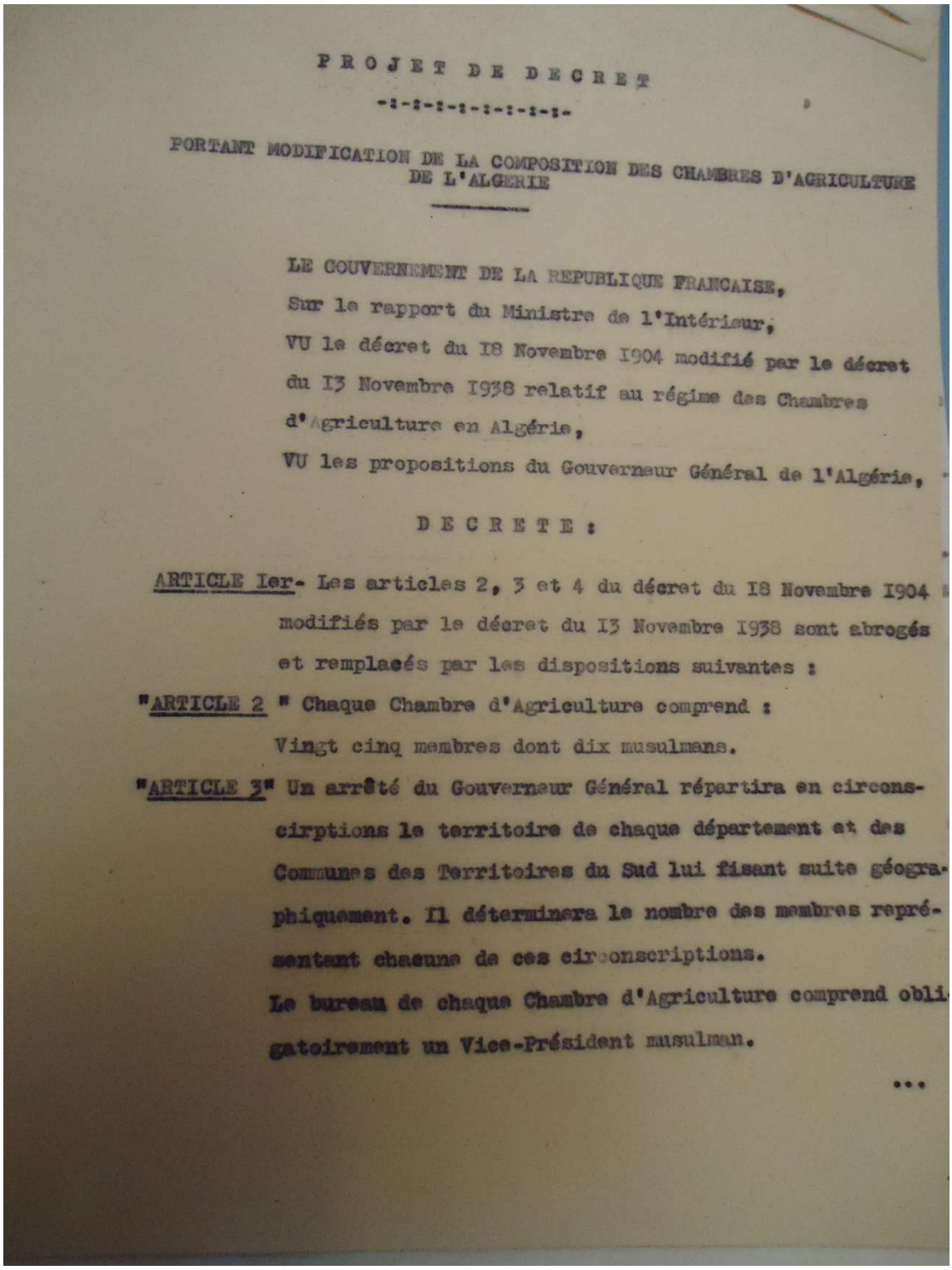

PROJET DE DECRET

-:-:-:-:-:-:-:-:-:-

PORTANT MODIFICATION DE LA COMPOSITION DES CHAMBRES D'AGRICULTURE DE L'ALGERIE

LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE,
Sur le rapport du Ministre de l'Intérieur,
VU le décret du I8 Novembre I904 modifié par le décret du I3 Novembre I938 relatif au régime des Chambres d'Agriculture en Algérie,
VU les propositions du Gouverneur Général de l'Algérie,

D E C R E T E :

ARTICLE Ier- Les articles 2, 3 et 4 du décret du I8 Novembre I904 modifiés par le décret du I3 Novembre I938 sont abrogés et remplacés par les dispositions suivantes :

"ARTICLE 2 " Chaque Chambre d'Agriculture comprend :
Vingt cinq membres dont dix musulmans.

"ARTICLE 3" Un arrêté du Gouverneur Général répartira en circonscirptions le territoire de chaque département et des Communes des Territoires du Sud lui fisant suite géographiquement. Il déterminera le nombre des membres représentant chacune de ces circonscriptions.
Le bureau de chaque Chambre d'Agriculture comprend obligatoirement un Vice-Président musulman.

...

[5] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A , carton N°8H/ 14.

الملحق رقم (06): نشاط الشركة الأهلية.[6]

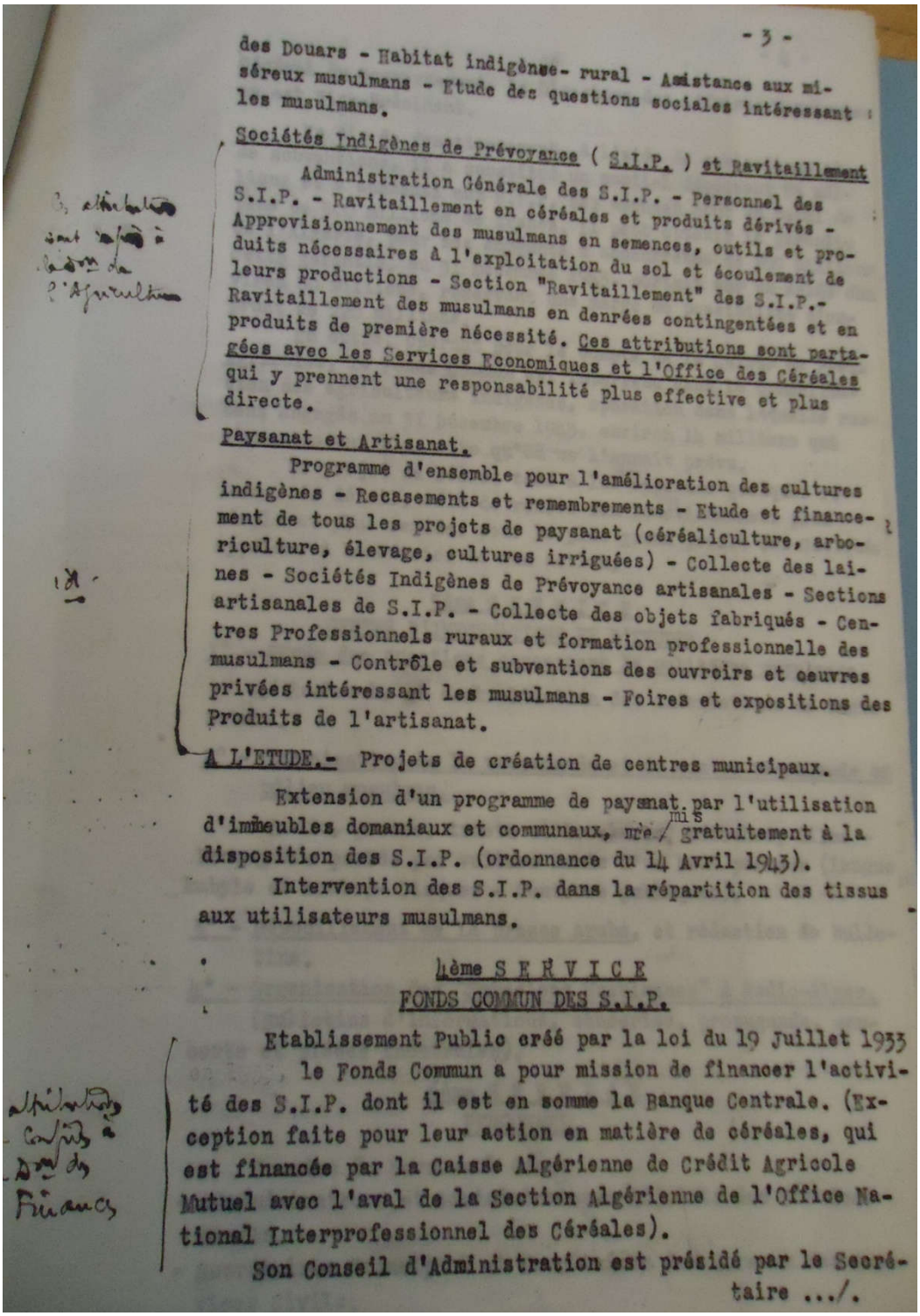

- 3 -

des Douars - Habitat indigène- rural - Assistance aux miséreux musulmans - Etude des questions sociales intéressant les musulmans.

Sociétés Indigènes de Prévoyance (S.I.P.) et Ravitaillement

Administration Générale des S.I.P. - Personnel des S.I.P. - Ravitaillement en céréales et produits dérivés - Approvisionnement des musulmans en semences, outils et produits nécessaires à l'exploitation du sol et écoulement de leurs productions - Section "Ravitaillement" des S.I.P.- Ravitaillement des musulmans en denrées contingentées et en produits de première nécessité. Ces attributions sont partagées avec les Services Economiques et l'Office des Céréales qui y prennent une responsabilité plus effective et plus directe.

Paysanat et Artisanat.

Programme d'ensemble pour l'amélioration des cultures indigènes - Recasements et remembrements - Etude et financement de tous les projets de paysanat (céréaliculture, arboriculture, élevage, cultures irriguées) - Collecte des laines - Sociétés Indigènes de Prévoyance artisanales - Sections artisanales de S.I.P. - Collecte des objets fabriqués - Centres Professionnels ruraux et formation professionnelle des musulmans - Contrôle et subventions des ouvroirs et oeuvres privées intéressant les musulmans - Foires et expositions des Produits de l'artisanat.

A L'ETUDE.- Projets de création de centres municipaux.

Extension d'un programme de paysnat par l'utilisation d'immeubles domaniaux et communaux, mis gratuitement à la disposition des S.I.P. (ordonnance du 14 Avril 1943).

Intervention des S.I.P. dans la répartition des tissus aux utilisateurs musulmans.

4ème S E R V I C E

FONDS COMMUN DES S.I.P.

Etablissement Public créé par la loi du 19 Juillet 1933 le Fonds Commun a pour mission de financer l'activité des S.I.P. dont il est en somme la Banque Centrale. (Exception faite pour leur action en matière de céréales, qui est financée par la Caisse Algérienne de Crédit Agricole Mutuel avec l'aval de la Section Algérienne de l'Office National Interprofessionnel des Céréales).

Son Conseil d'Administration est présidé par le Secrétaire .../.

[6] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A , carton N°8H/ 14.

الملحق رقم (07): إنشاء الصناديق المشتركة.[7]

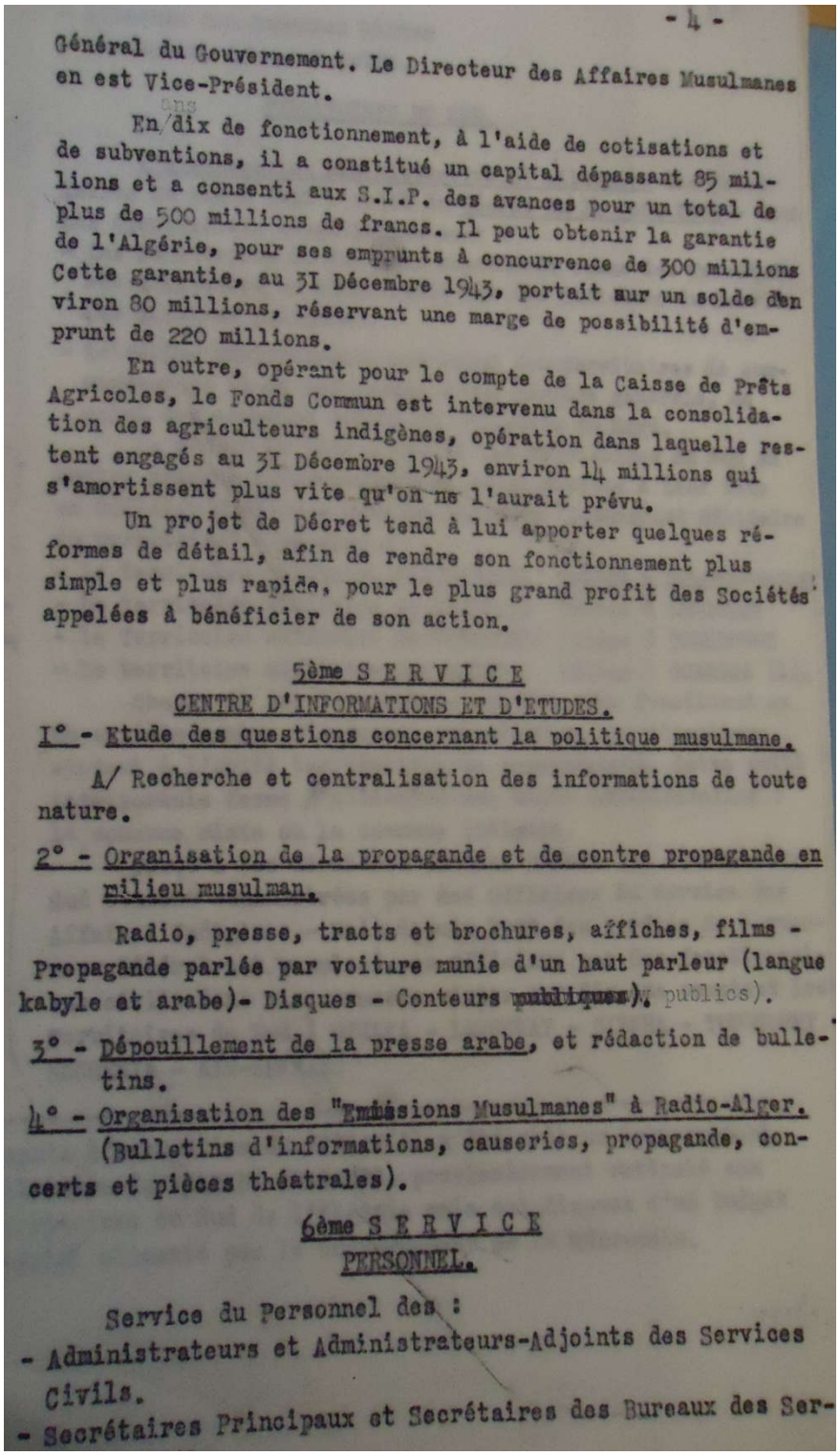

- 4 -

Général du Gouvernement. Le Directeur des Affaires Musulmanes en est Vice-Président.

En dix de fonctionnement, à l'aide de cotisations et de subventions, il a constitué un capital dépassant 85 millions et a consenti aux S.I.P. des avances pour un total de plus de 500 millions de francs. Il peut obtenir la garantie de l'Algérie, pour ses emprunts à concurrence de 300 millions Cette garantie, au 31 Décembre 1943, portait sur un solde environ 80 millions, réservant une marge de possibilité d'emprunt de 220 millions.

En outre, opérant pour le compte de la Caisse de Prêts Agricoles, le Fonds Commun est intervenu dans la consolidation des agriculteurs indigènes, opération dans laquelle restent engagés au 31 Décembre 1943, environ 14 millions qui s'amortissent plus vite qu'on ne l'aurait prévu.

Un projet de Décret tend à lui apporter quelques réformes de détail, afin de rendre son fonctionnement plus simple et plus rapide, pour le plus grand profit des Sociétés appelées à bénéficier de son action.

5ème S E R V I C E

CENTRE D'INFORMATIONS ET D'ETUDES.

1° - Etude des questions concernant la politique musulmane.

A/ Recherche et centralisation des informations de toute nature.

2° - Organisation de la propagande et de contre propagande en milieu musulman.

Radio, presse, tracts et brochures, affiches, films - Propagande parlée par voiture munie d'un haut parleur (langue kabyle et arabe)- Disques - Conteurs publiques (~~publiques~~ publics).

3° - Dépouillement de la presse arabe, et rédaction de bulletins.

4° - Organisation des "Emissions Musulmanes" à Radio-Alger. (Bulletins d'informations, causeries, propagande, concerts et pièces théâtrales).

6ème S E R V I C E

PERSONNEL.

Service du Personnel des :

- Administrateurs et Administrateurs-Adjoints des Services Civils.
- Secrétaires Principaux et Secrétaires des Bureaux des Ser-

[7] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A , carton N°8H/ 14.

الملحق رقم (08): قيمة الايرادات والنفقات.[8]

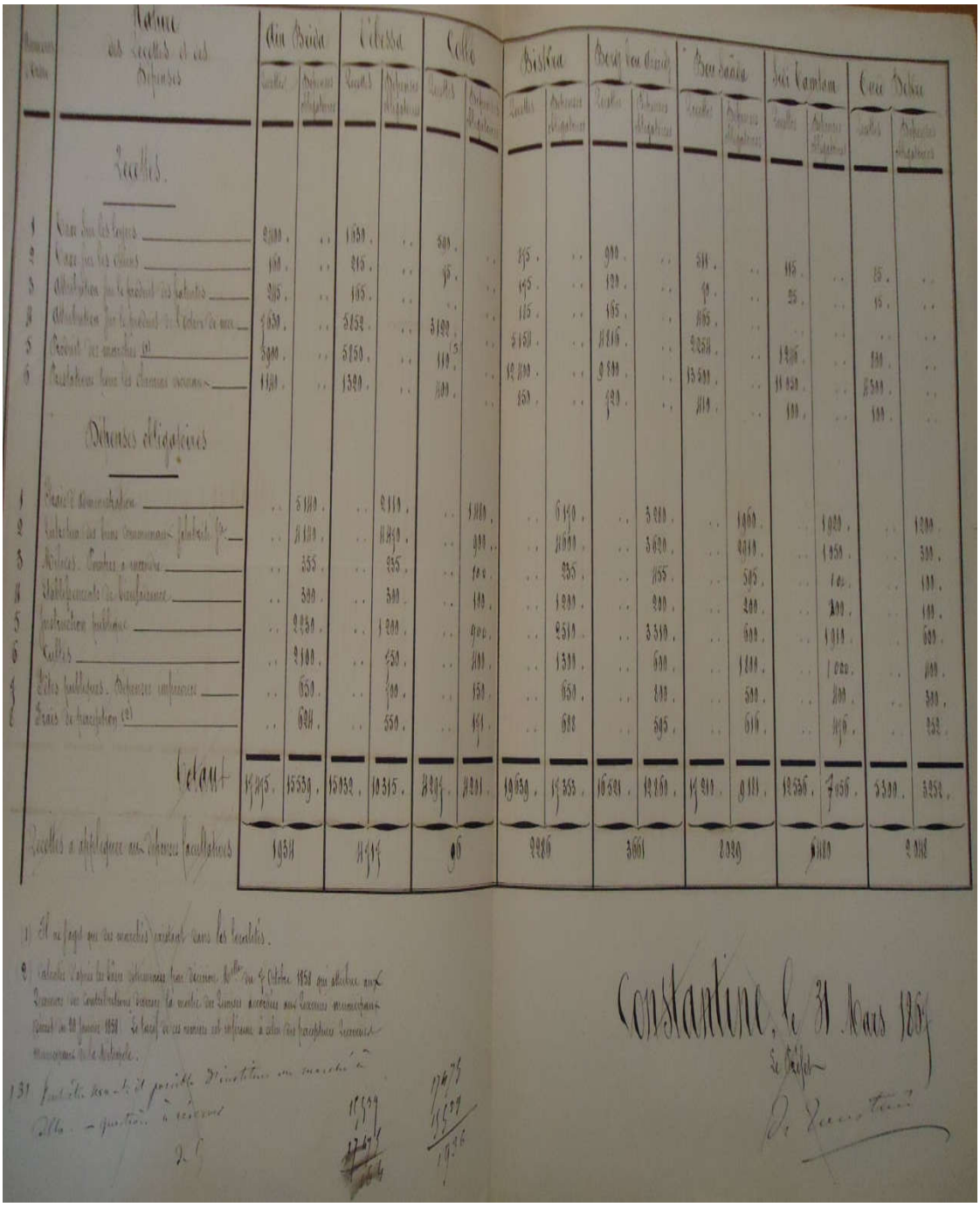

Constantine, le 31 Mars 1857

[8] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A , carton N°8H/ 14.

تابع الملحق رقم (08): قيمة الايرادات والنفقات.[9]

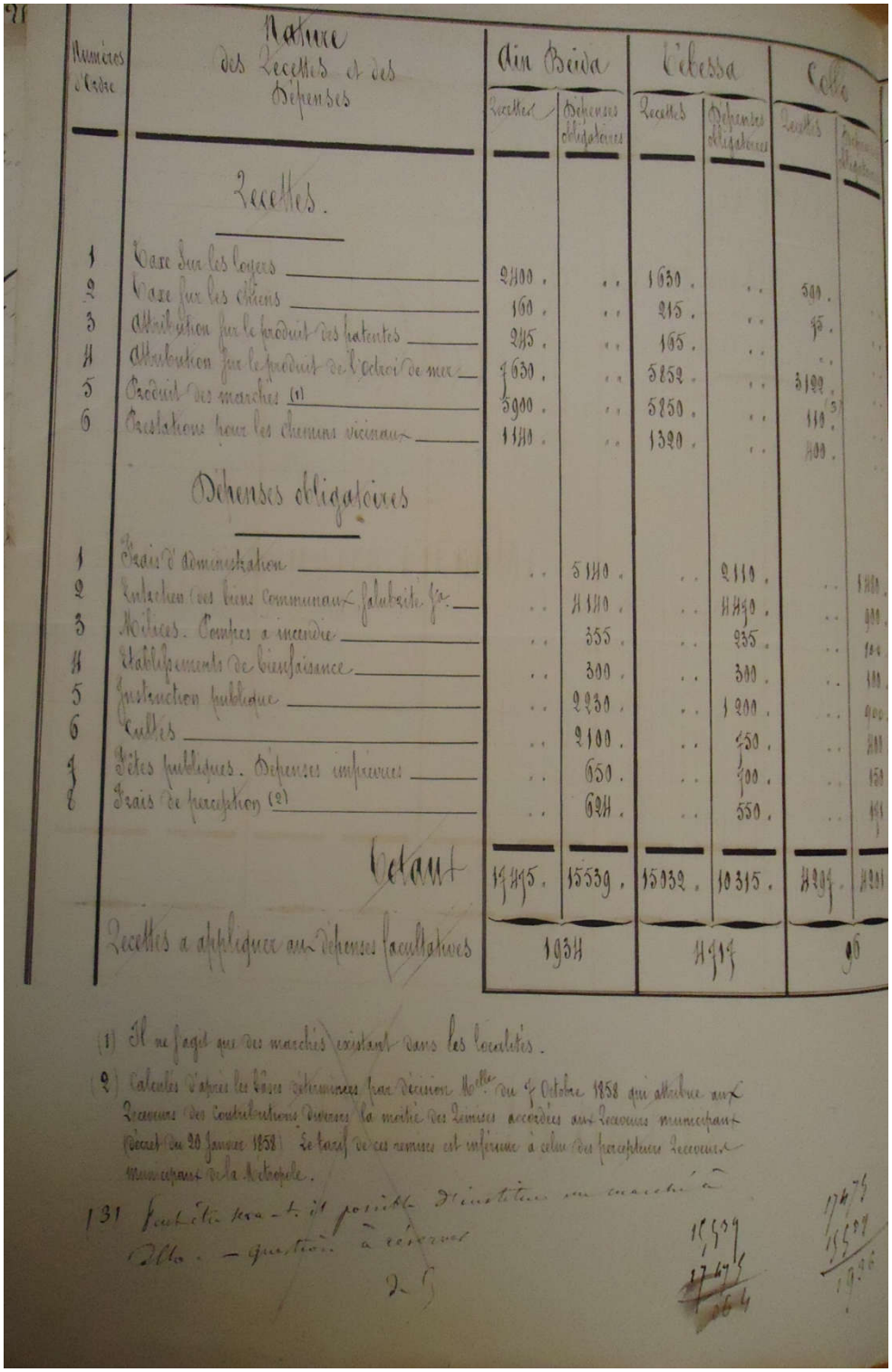

Numéros d'ordre	Nature des Recettes et des Dépenses	Ain Beida		Tébessa		Collo	
		Recettes	Dépenses obligatoires	Recettes	Dépenses obligatoires	Recettes	Dépenses obligatoires
	Recettes.						
1	Taxe sur les loyers	2400.	..	1650.	..	500.	
2	Taxe sur les chiens	160.	..	215.	..	35.	
3	Attribution sur le produit des patentes	245.	..	165.	..	..	
4	Attribution sur le produit de l'octroi de mer	7630.	..	5252.	..	3100.	
5	Produit des marchés (1)	5900.	..	5250.	..	110.	
6	Prestations pour les chemins vicinaux	1140.	..	1390.	..	400.	
	Dépenses obligatoires						
1	Frais d'administration	..	5140.	..	2110.	..	1450.
2	Entretien des biens communaux, salubrité, &c.	..	4140.	..	4490.	..	900.
3	Milices. Comptes à incendie	..	355.	..	955.	..	120
4	Etablissements de bienfaisance	..	300.	..	300.	..	100.
5	Instruction publique	..	2230.	..	1200.	..	400.
6	Cultes	..	2100.	..	450.	..	200
7	Fêtes publiques. Dépenses imprévues	..	650.	..	400.	..	150
8	Frais de perception (2)	..	624.	..	550.	..	451
	Total	17775.	15539.	15032.	10315.	4205.	4301
	Recettes à appliquer aux dépenses facultatives	1934		4717		96	

(1) Il ne s'agit que des marchés existant dans les localités.

(2) Calculés d'après les bases déterminées par décision Ministre du 4 Octobre 1858 qui attribue aux Receveurs des Contributions diverses la moitié des remises accordées aux Receveurs municipaux (Décret du 20 Janvier 1858) Le taux de ces remises est uniforme à celui des perceptions Receveurs municipaux de la Métropole.

131 Feuilles non-t. il possède [illegible] marchés à [illegible]
Alle. — question à résoudre

[9] –A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°8H/ 13.

الملحق رقم (09): المحراث الفولاذي.[10]

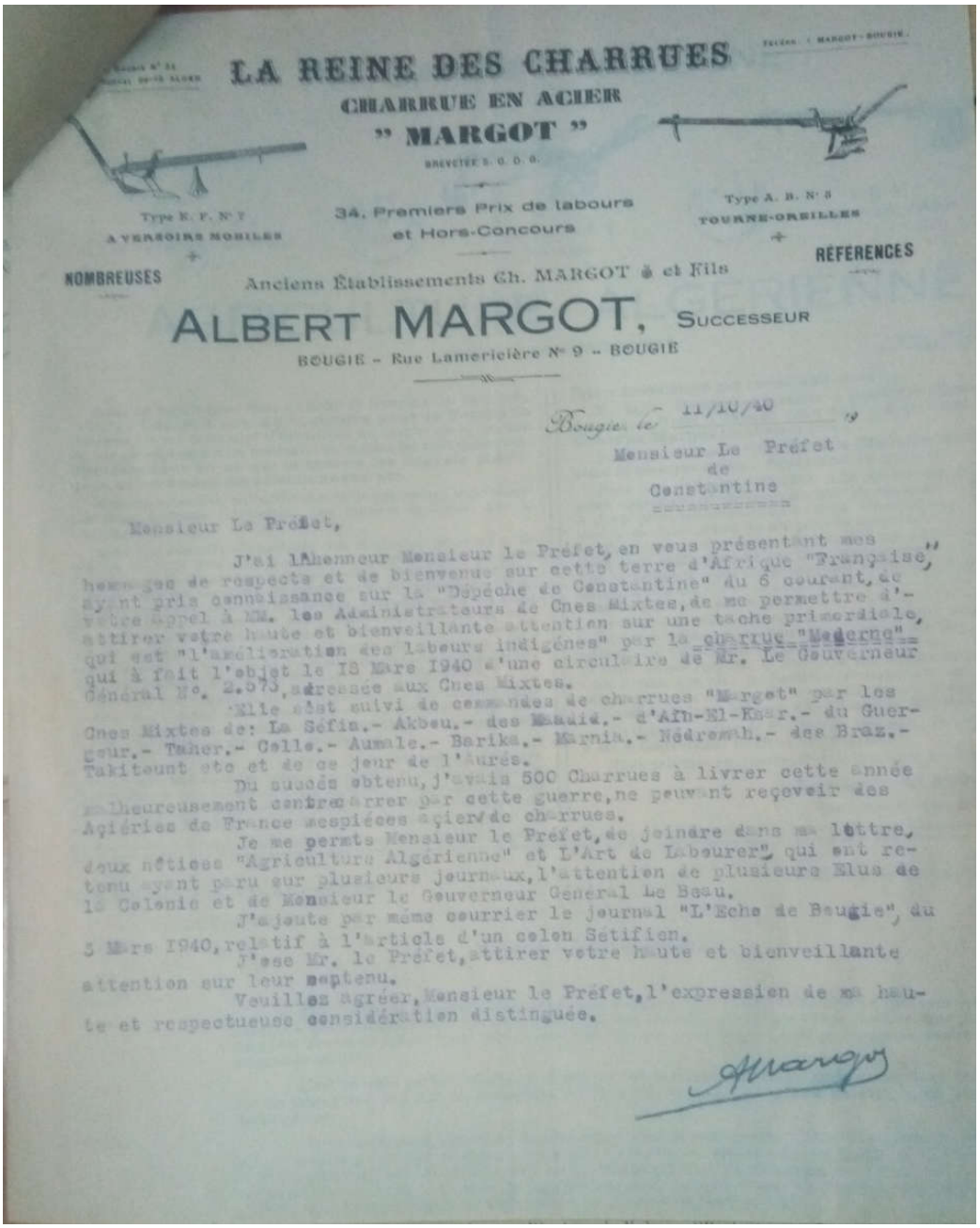

LA REINE DES CHARRUES

CHARRUE EN ACIER

" MARGOT "

BREVETÉE S. G. D. G.

Type E. F. N° 7
A VERSOIRS MOBILES

34. Premiers Prix de labours
et Hors-Concours

Type A. B. N° 8
TOURNE-OREILLES

NOMBREUSES

REFERENCES

Anciens Établissements Ch. MARGOT & et Fils

ALBERT MARGOT, SUCCESSEUR

BOUGIE - Rue Lamericière N° 9 - BOUGIE

Bougie le 11/10/40

Monsieur Le Préfet
de
Constantine

Monsieur Le Préfet,

J'ai l'honneur Monsieur le Préfet, en vous présentant mes hommages de respects et de bienvenue sur cette terre d'Afrique "Française", ayant pris connaissance sur la "Dépêche de Constantine" du 6 courant, de votre appel à MM. les Administrateurs de Cnes Mixtes, de me permettre d'attirer votre haute et bienveillante attention sur une tache primordiale, qui est "l'amélioration des Labeurs indigénes" par la charrue "Moderne" qui à fait l'objet le 18 Mars 1940 d'une circulaire de Mr. Le Gouverneur Général N°. 2.973, adressée aux Cnes Mixtes.

Elle était suivi de commandes de charrues "Marget" par les Cnes Mixtes de: La Séfia.- Akbou.- des Maaid.- d'Aïn-El-Kser.- du Guergour.- Taher.- Celle.- Aumale.- Barika.- Msrnia.- Médrersth.- des Braz.- Takitount etc et de ce jour de l'Aurés.

Du succés obtenu, j'avais 500 Charrues à livrer cette année malheureusement contrecarrer par cette guerre, ne peuvant reçevoir des Aciéries de France nespiéces aciers de charrues.

Je me permets Monsieur le Préfet, de joindre dans ma lettre, deux nétices "Agriculture Algérienne" et L'Art de Labourer", qui ont retenu ayant paru sur plusieurs journaux, l'attention de plusieurs Elus de la Colonie et de Monsieur le Gouverneur General Le Beau.

J'ajoute par même courrier le journal "L'Echo de Bougie", du 5 Mars 1940, relatif à l'article d'un colon Sétifien.

J'ose Mr. le Préfet, attirer votre haute et bienveillante attention sur leur contenu.

Veuillez Agréer, Monsieur le Préfet, l'expression de ma haute et respectueuse considération distinguée.

[10] -A.W.C, G.G.A, 11/10/1940.

الملحق رقم (10): وضعية الفلاحين الجزائريين.[11]

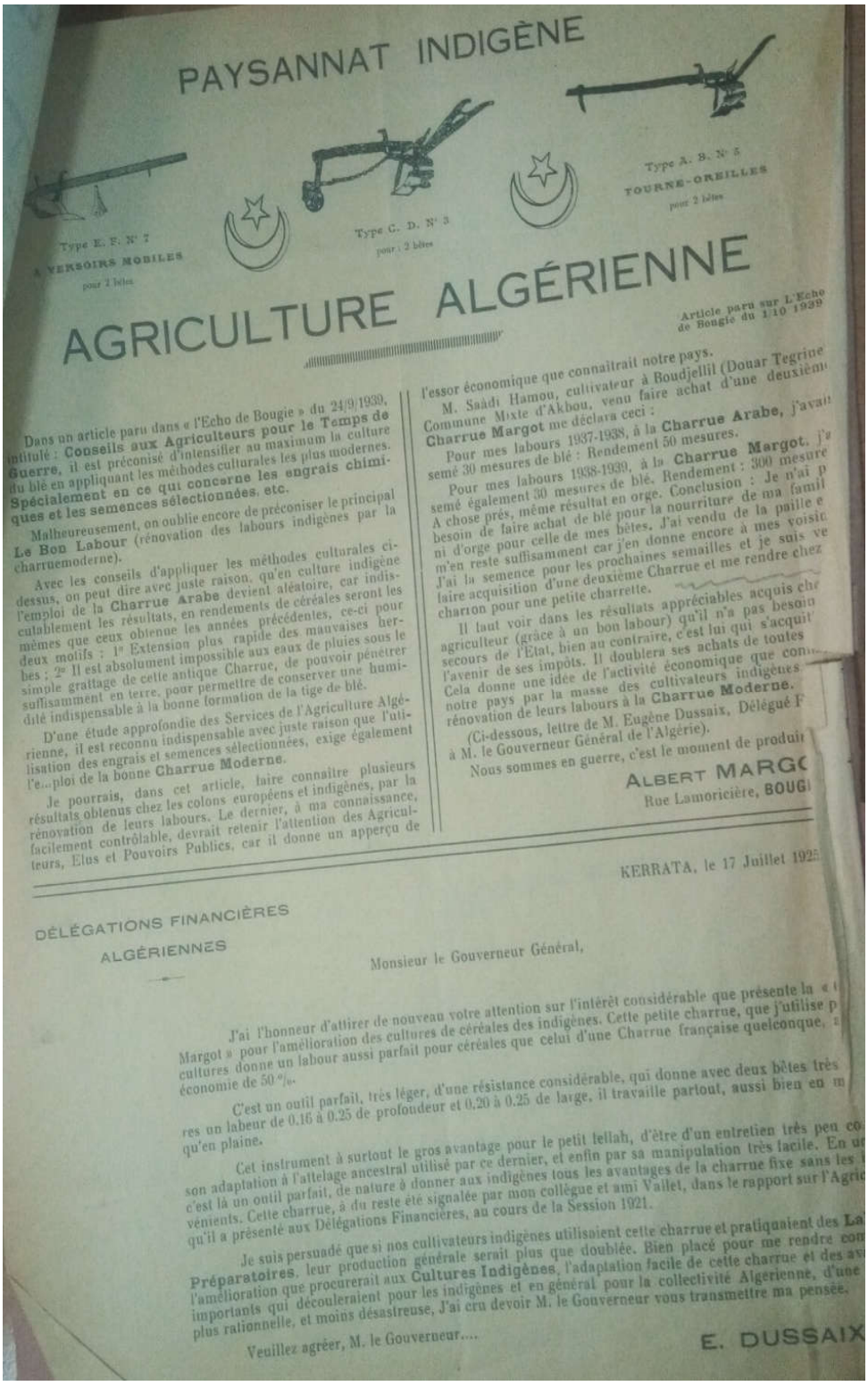

PAYSANNAT INDIGÈNE

Type E. F. N° 7
A VERSOIRS MOBILES
pour 2 bêtes

Type G. D. N° 3
pour 2 bêtes

Type A. S. N° 5
TOURNE-OREILLES
pour 2 bêtes

AGRICULTURE ALGÉRIENNE

Article paru sur L'Echo de Bougie du 1/10/1939

Dans un article paru dans « l'Echo de Bougie » du 24/9/1939, intitulé : **Conseils aux Agriculteurs pour le Temps de Guerre**, il est préconisé d'intensifier au maximum la culture du blé en appliquant les méthodes culturales les plus modernes. **Spécialement en ce qui concerne les engrais chimiques et les semences sélectionnées, etc.**

Malheureusement, on oublie encore de préconiser le principal **Le Bon Labour** (rénovation des labours indigènes par la charruemoderne).

Avec les conseils d'appliquer les méthodes culturales ci-dessus, on peut dire avec juste raison, qu'en culture indigène l'emploi de la **Charrue Arabe** devient aléatoire, car indiscutablement les résultats, en rendements de céréales seront les mêmes que ceux obtenue les années précédentes, ce-ci pour deux motifs : 1° Extension plus rapide des mauvaises herbes ; 2° Il est absolument impossible aux eaux de pluies sous le simple grattage de cette antique Charrue, de pouvoir pénétrer suffisamment en terre, pour permettre de conserver une humidité indispensable à la bonne formation de la tige de blé.

D'une étude approfondie des Services de l'Agriculture Algérienne, il est reconnu indispensable avec juste raison que l'utilisation des engrais et semences sélectionnées, exige également l'e...ploi de la bonne **Charrue Moderne.**

Je pourrais, dans cet article, faire connaître plusieurs résultats obtenus chez les colons européens et indigènes, par la rénovation de leurs labours. Le dernier, à ma connaissance, facilement contrôlable, devrait retenir l'attention des Agriculteurs, Elus et Pouvoirs Publics, car il donne un apperçu de l'essor économique que connaitrait notre pays.

M. Saâdi Hamou, cultivateur à Boudjellil (Douar Tegrine Commune Mixte d'Akbou, venu faire achat d'une deuxième **Charrue Margot** me déclara ceci :

Pour mes labours 1937-1938, à la **Charrue Arabe**, j'avais semé 30 mesures de blé : Rendement 50 mesures.

Pour mes labours 1938-1939, à la **Charrue Margot**, j'a semé également 30 mesures de blé. Rendement : 300 mesure A chose prés, même résultat en orge. Conclusion : Je n'ai p besoin de faire achat de blé pour la nourriture de ma famil ni d'orge pour celle de mes bêtes. J'ai vendu de la paille e m'en reste suffisamment car j'en donne encore à mes voisin J'ai la semence pour les prochaines semailles et je suis ve faire acquisition d'une deuxième Charrue et me rendre chez charron pour une petite charrette.

Il faut voir dans les résultats appréciables acquis che agriculteur (grâce à un bon labour) qu'il n'a pas besoin secours de l'Etat, bien au contraire, c'est lui qui s'acquit l'avenir de ses impôts. Il doublera ses achats de toutes Cela donne une idée de l'activité économique que con... notre pays par la masse des cultivateurs indigènes rénovation de leurs labours à la **Charrue Moderne.**

(Ci-dessous, lettre de M. Eugène Dussaix, Délégué F à M. le Gouverneur Général de l'Algérie).

Nous sommes en guerre, c'est le moment de produir

ALBERT MARGO
Rue Lamoricière, BOUGI

KERRATA, le 17 Juillet 1925

DÉLÉGATIONS FINANCIÈRES
ALGÉRIENNES

Monsieur le Gouverneur Général,

J'ai l'honneur d'attirer de nouveau votre attention sur l'intérêt considérable que présente la « Margot » pour l'amélioration des cultures de céréales des indigènes. Cette petite charrue, que j'utilise p cultures donne un labour aussi parfait pour céréales que celui d'une Charrue française quelconque, économie de 50 %.

C'est un outil parfait, très léger, d'une résistance considérable, qui donne avec deux bêtes très res un labeur de 0.16 à 0.25 de profondeur et 0.20 à 0.25 de large, il travaille partout, aussi bien en m qu'en plaine.

Cet instrument à surtout le gros avantage pour le petit fellah, d'être d'un entretien très peu co son adaptation à l'attelage ancestral utilisé par ce dernier, et enfin par sa manipulation très facile. En u c'est là un outil parfait, de nature à donner aux indigènes tous les avantages de la charrue fixe sans les vénients. Cette charrue, à du reste été signalée par mon collègue et ami Vallet, dans le rapport sur l'Agric qu'il a présenté aux Délégations Financières, au cours de la Session 1921.

Je suis persuadé que si nos cultivateurs indigènes utilisaient cette charrue et pratiquaient des La **Préparatoires**, leur production générale serait plus que doublée. Bien placé pour me rendre co l'amélioration que procurerait aux **Cultures Indigènes**, l'adaptation facile de cette charrue et des av importants qui découleraient pour les indigènes et en général pour la collectivité Algérienne, d'une plus rationnelle, et moins désastreuse, J'ai cru devoir M. le Gouverneur vous transmettre ma pensée.

Veuillez agréer, M. le Gouverneur....

E. DUSSAIX

[11] -A.W.C, G.G.A, session, du 01/10/1939.

الملحق رقم (11): تعزيز محراث نموذج 1938.[12]

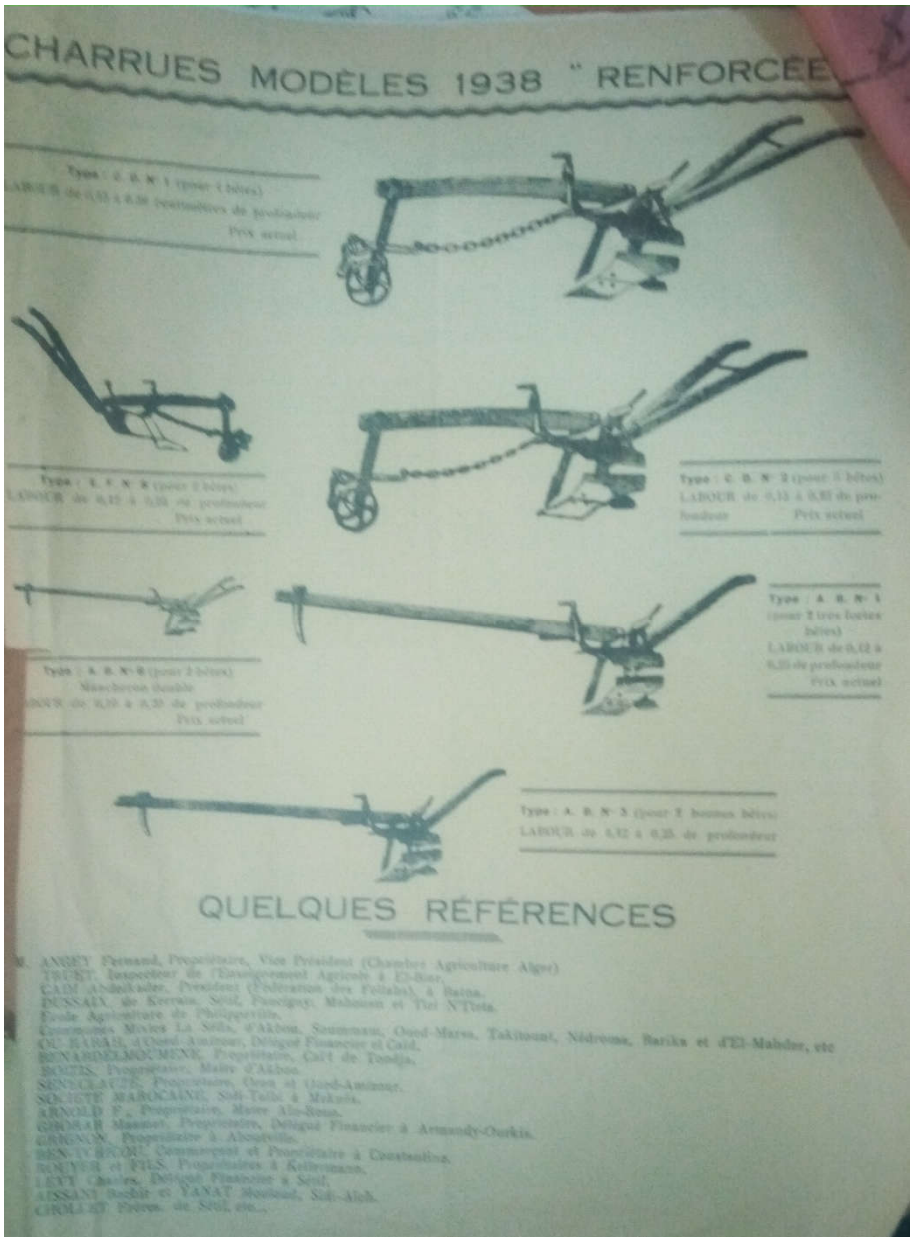

[12] -A.W.C, G.G.A, session, du 01/10/1939.

الملحق رقم (12): المنح الزراعية خلال حملة 1940- 1941 م.[13]

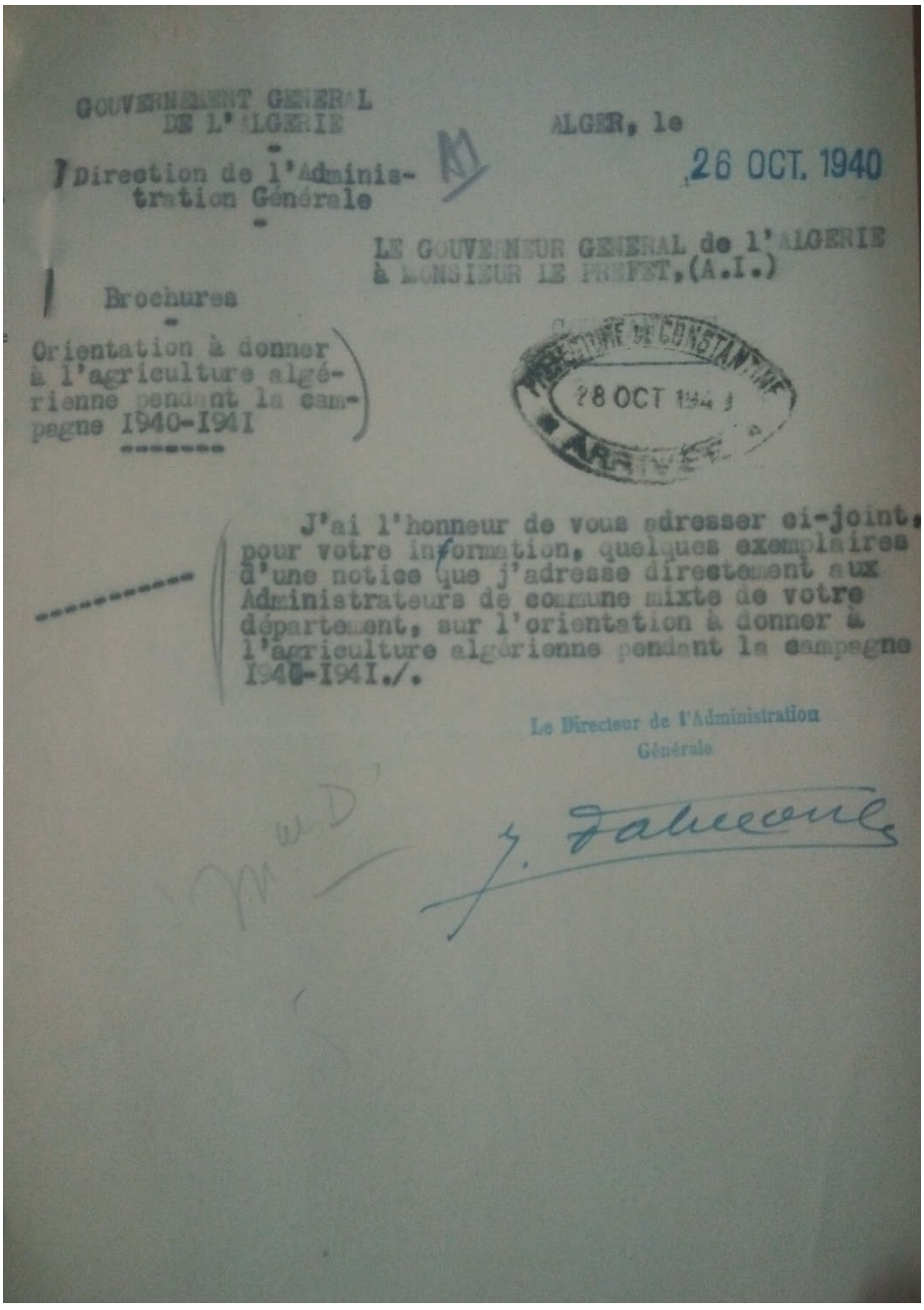

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

Direction de l'Administration Générale

ALGER, le 26 OCT. 1940

LE GOUVERNEUR GENERAL de l'ALGERIE
A MONSIEUR LE PREFET,(A.I.)

Brochures

Orientation à donner à l'agriculture algérienne pendant la campagne 1940-1941

PREFECTURE DE CONSTANTINE
28 OCT 1940
ARRIVEE

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint, pour votre information, quelques exemplaires d'une notice que j'adresse directement aux Administrateurs de commune mixte de votre département, sur l'orientation à donner à l'agriculture algérienne pendant la campagne 1940-1941./.

Le Directeur de l'Administration Générale

J. Fallecave

[13] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°8H/13.

الملحق رقم (13): استخدام مادة "الغرينادين" لمزارع الطماطم والبطاطا في فصلي الخريف والشتاء في مزارع قسنطينة.[14]

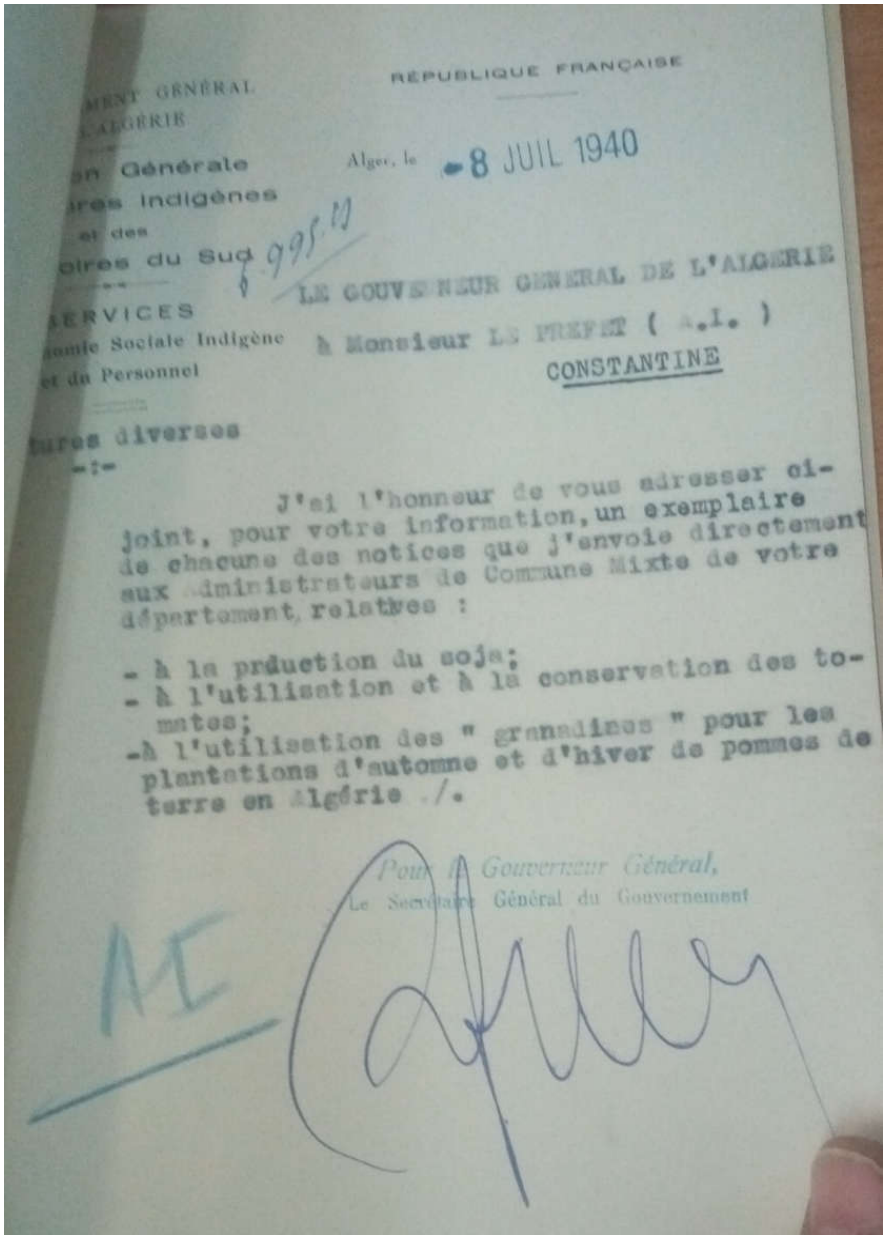

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

MENT GÉNÉRAL
ALGÉRIE

on Générale
ires Indigènes
et des
oires du Sud

ERVICES
omie Sociale Indigène
et du Personnel

Alger, le 8 JUIL 1940

995.11

LE GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE

à Monsieur LE PREFET (A.I.)

CONSTANTINE

tures diverses

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint, pour votre information, un exemplaire de chacune des notices que j'envoie directement aux Administrateurs de Commune Mixte de votre département, relatives :

- à la prduction du soja;
- à l'utilisation et à la conservation des tomates;
- à l'utilisation des " grenadines " pour les plantations d'automne et d'hiver de pommes de terre en Algérie ./.

Pour le Gouverneur Général,
Le Secrétaire Général du Gouvernement

AI

[14] -A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°8H/13.

الملحق رقم (14): خريطة توضح موقع الودائع بالونزة وبوخضرة.[15]

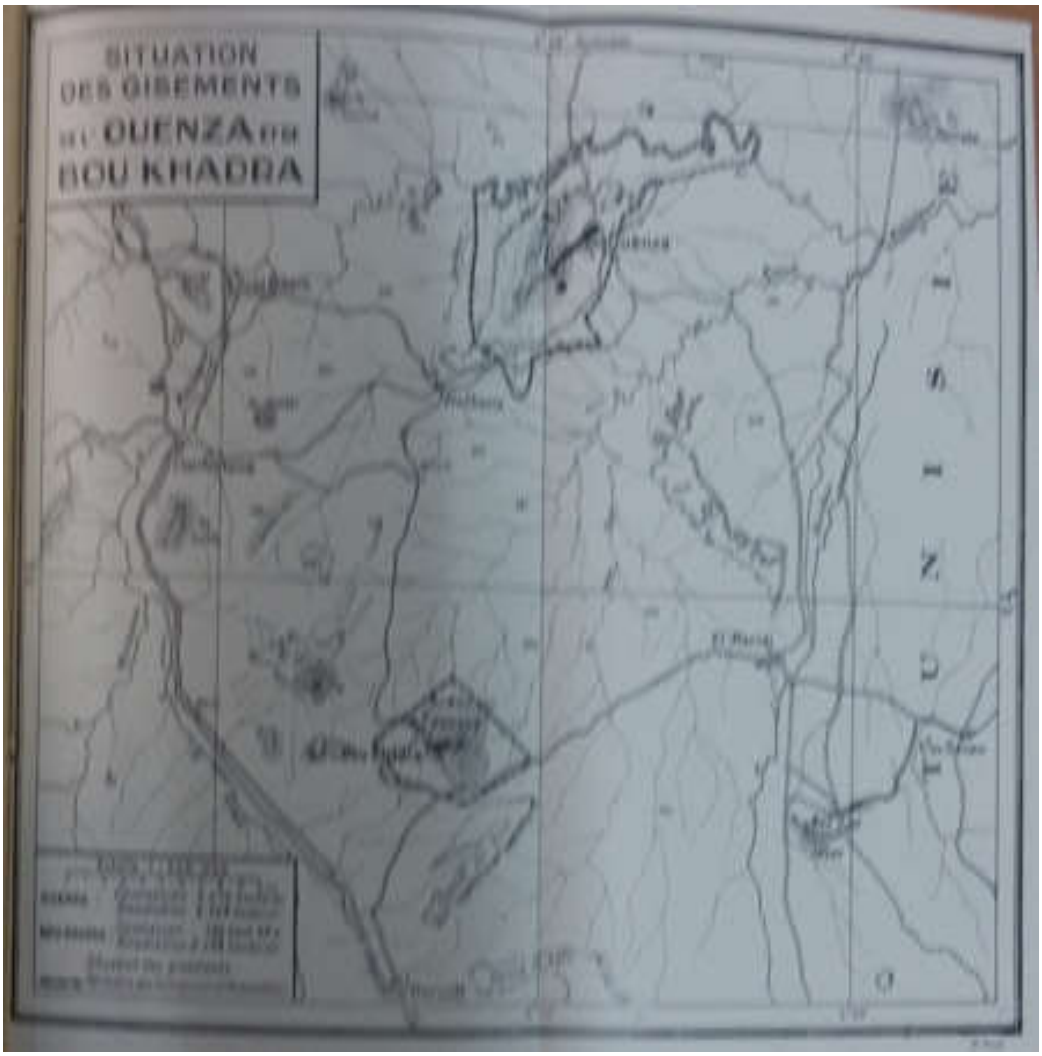

[15]-Baladacci Aimé, L'Algérie et la société de l'Ouenza, Alger, 1947.

الملحق رقم (15): تقرير نصف شهري رقم 03 لبلدية مرسط المختلطة.

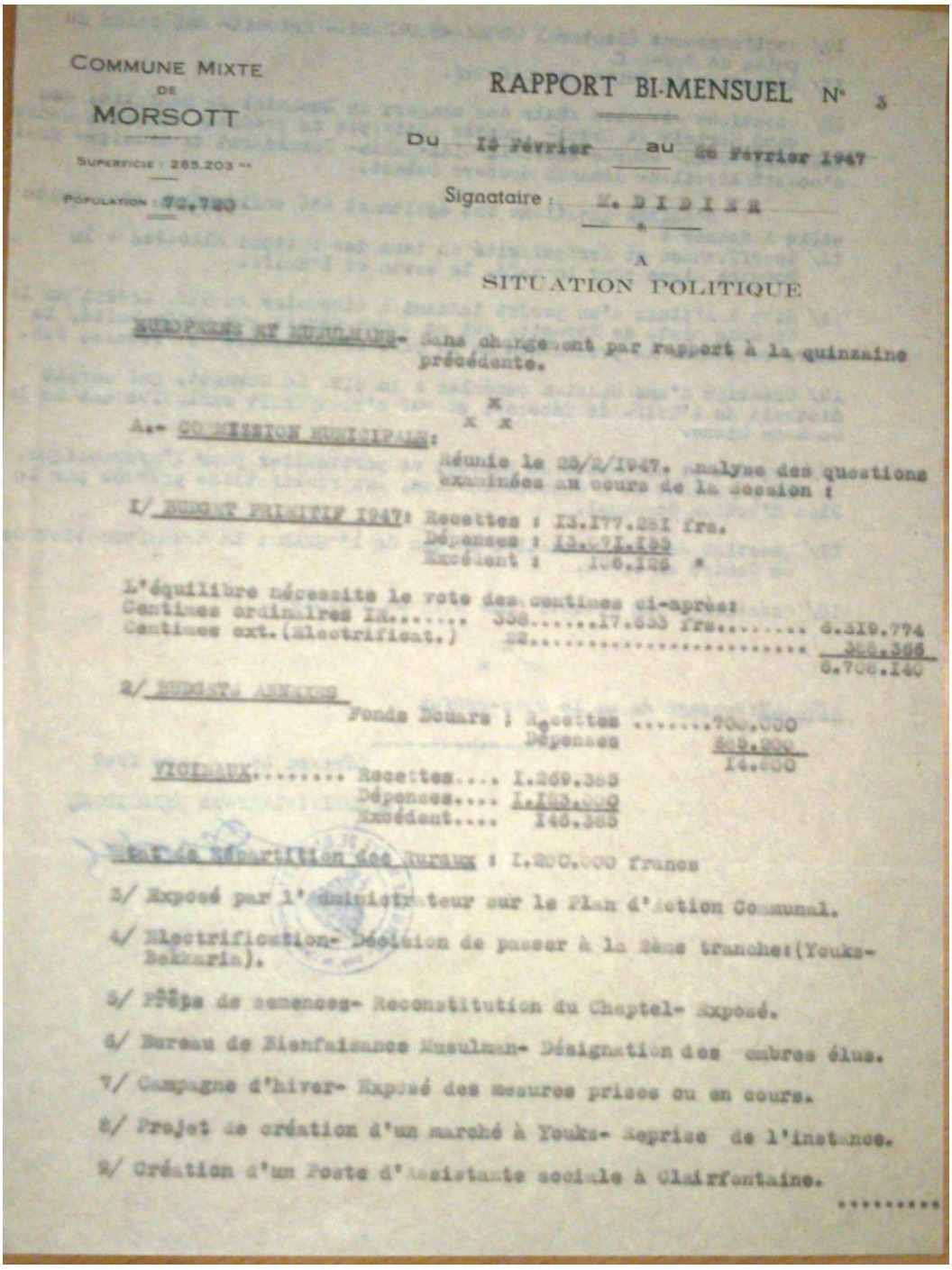

COMMUNE MIXTE
DE
MORSOTT

SUPERFICIE : 265.203 ha

POPULATION : 72.780

RAPPORT BI-MENSUEL N° 3

Du 16 Février au 28 Février 1947

Signataire : M. DIDIER

A

SITUATION POLITIQUE

EUROPEENS ET MUSULMANS- Sans changement par rapport à la quinzaine précédente.

X
X X

A.- COMMISSION MUNICIPALE:

Réunie le 25/2/1947. Analyse des questions examinées au cours de la session :

I/ BUDGET PRIMITIF 1947: Recettes : I3.I77.25I frs.
Dépenses : I3.[illegible]I.I99
Excédent : I.0.I26 "

L'équilibre nécessite le vote des centimes ci-après:
Centimes ordinaires IM..... 338.....17.833 frs..... 6.319.774
Centimes ext.(Electrificat.) 22..... 386.366
6.706.140

2/ BUDGETS ANNEXES

Fonds Communs : Recettes 700.000
Dépenses 569.800
14.000

VICINAUX..... Recettes.... I.269.365
Dépenses.... I.I23.000
Excédent.... I46.365

Fonds de Répartition des Bureaux : I.200.000 francs

3/ Exposé par l'Administrateur sur le Plan d'Action Communal.

4/ Electrification- Décision de passer à la 2ème tranche:(Youks-Bekkaria).

5/ Prêts de semences- Reconstitution du Cheptel- Exposé.

6/ Bureau de Bienfaisance Musulman- Désignation des membres élus.

7/ Campagne d'hiver- Exposé des mesures prises ou en cours.

8/ Projet de création d'un marché à Youks- Reprise de l'instance.

9/ Création d'un Poste d'Assistante sociale à Clairfontaine.

.....

تابع الملحق رقم (15): تقرير نصف شهري رقم 03 لبلدية مرسط المختلطة.[16]

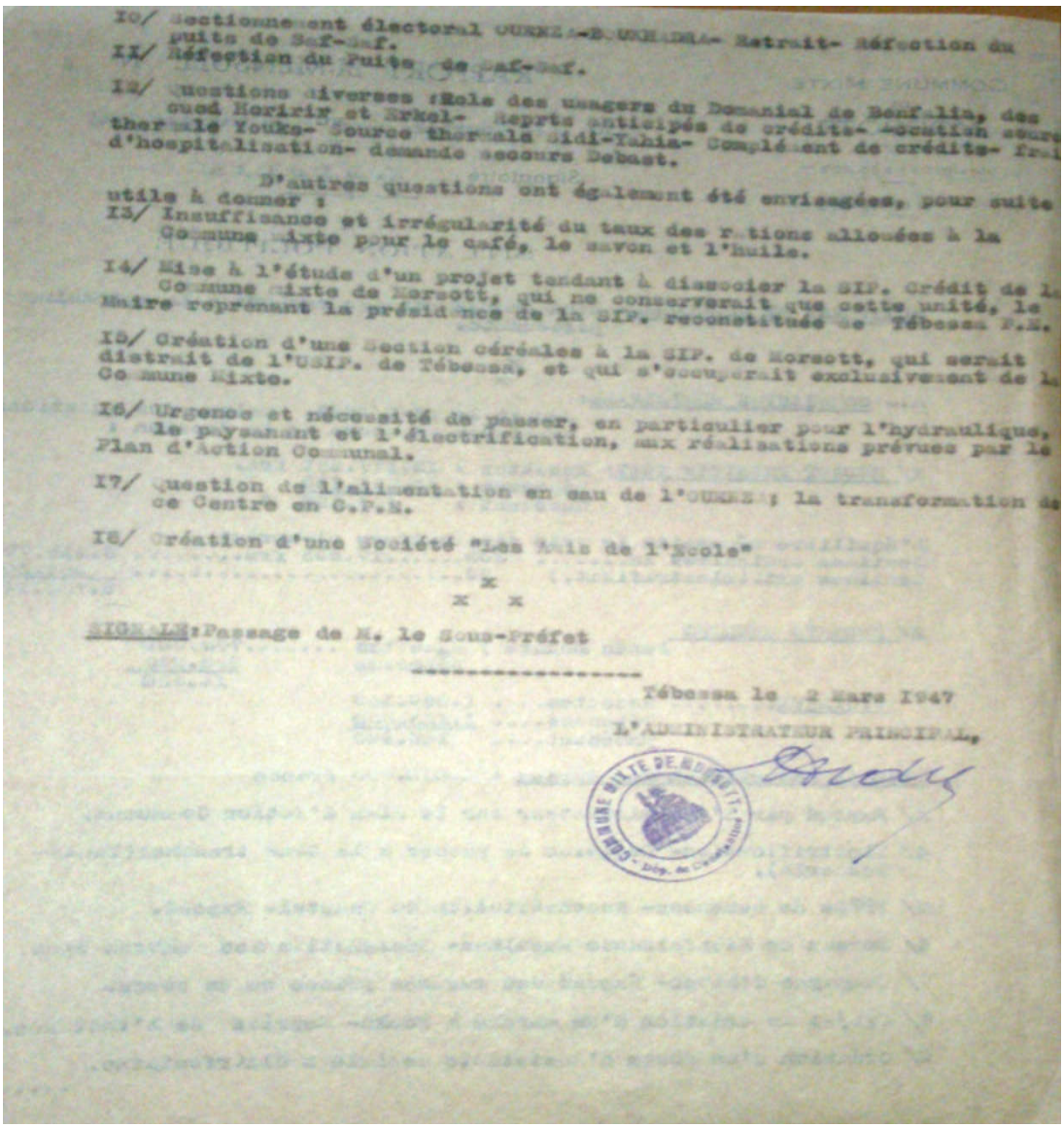

IO/ Sectionnement électoral OUKKI-B.OUKHEMA- Retrait- Réfection du puits de Saf-Saf.
II/ Réfection du Puits de Saf-Saf.
I2/ Questions diverses :Rôle des usagers du Domanial de Benfalia, des oued Meririr et Arkel- Reprts anticipés de crédits- Assistan sourc thermale Youks- Source thermale Sidi-Yahia- Complément de crédits- Frai d'hospitalisation- demande secours Debast.

D'autres questions ont également été envisagées, pour suite utile à donner :
I3/ Insuffisance et irrégularité du taux des rations allouées à la Commune mixte pour le café, le savon et l'huile.
I4/ Mise à l'étude d'un projet tendant à dissocier la SIP. Crédit de la Commune mixte de Morsott, qui ne conserverait que cette unité, le Maire reprenant la présidence de la SIP. reconstituée de Tébessa P.M.
I5/ Création d'une Section céréales à la SIP. de Morsott, qui serait distrait de l'USIP. de Tébessa, et qui s'occuperait exclusivement de la Commune Mixte.
I6/ Urgence et nécessité de passer, en particulier pour l'hydraulique, le paysannat et l'électrification, aux réalisations prévues par le Plan d'Action Communal.
I7/ Question de l'alimentation en eau de l'OUKKI ; la transformation de ce Centre en C.P.M.
I8/ Création d'une Société "Les Amis de l'Ecole"

x
x x

SIGNALE:Passage de M. le Sous-Préfet

Tébessa le 2 Mars 1947

L'ADMINISTRATEUR PRINCIPAL,

COMMUNE MIXTE DE MORSOTT

[16]- A.W.C, G. A, rapport N°03, du 02/03/1947, carton N°101.

الملحق رقم (16): رد على رسالة عدم وجود تعاضديات فلاحية في المنطقة.[17]

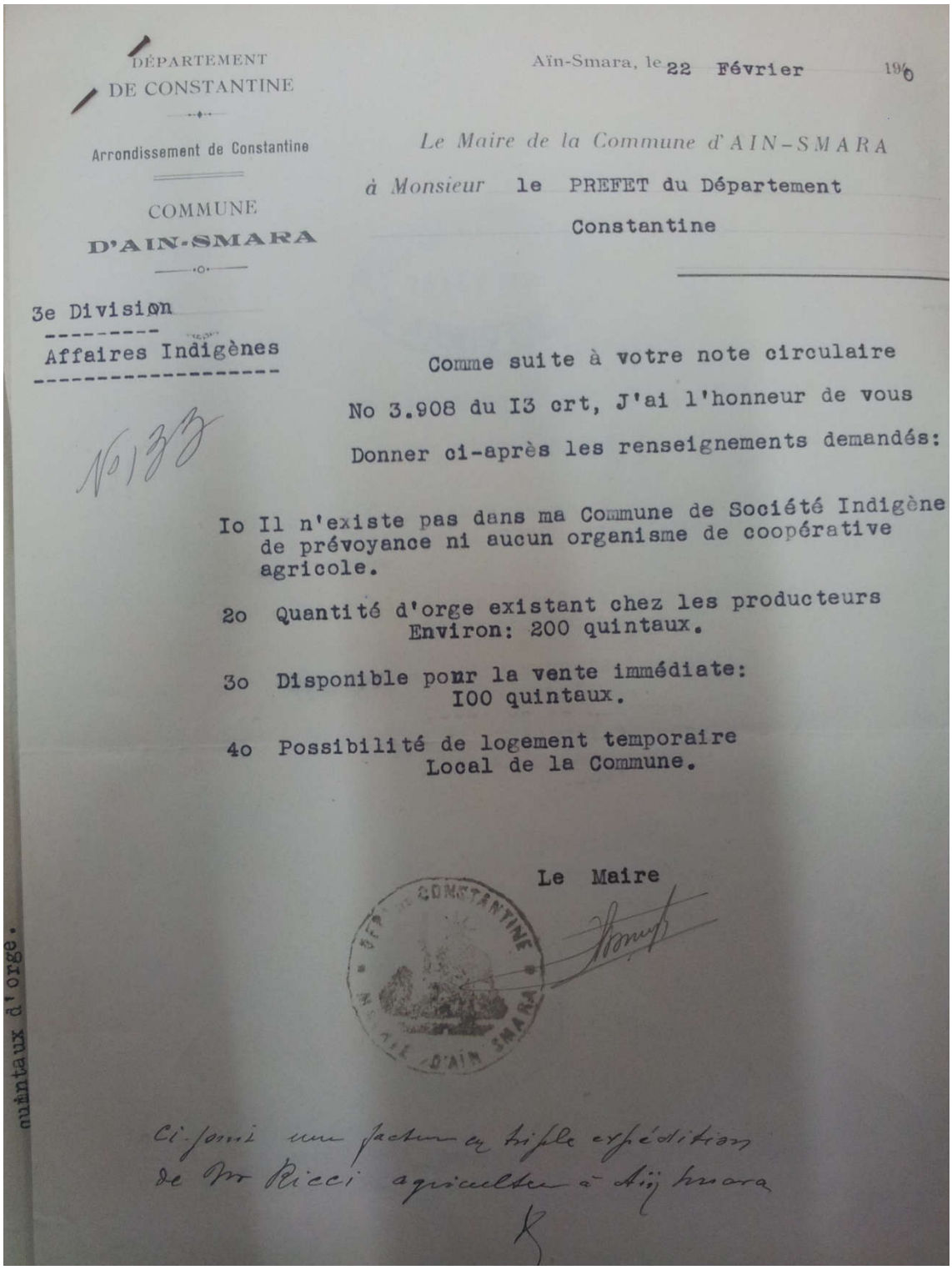

DÉPARTEMENT
DE CONSTANTINE

Arrondissement de Constantine

COMMUNE
D'AIN-SMARA

Aïn-Smara, le 22 Février 1940

Le Maire de la Commune d'AIN-SMARA

à Monsieur le PREFET du Département
Constantine

3e Division

Affaires Indigènes

N°133

Comme suite à votre note circulaire No 3.908 du I3 crt, J'ai l'honneur de vous Donner ci-après les renseignements demandés:

Io Il n'existe pas dans ma Commune de Société Indigène de prévoyance ni aucun organisme de coopérative agricole.

2o Quantité d'orge existant chez les producteurs
Environ: 200 quintaux.

3o Disponible pour la vente immédiate:
I00 quintaux.

4o Possibilité de logement temporaire
Local de la Commune.

Le Maire

quintaux d'orge.

Ci-joint une facture en triple expédition de Mr Ricci agriculteur à Ain Smara

[17]–A.W.C, G.G.A, le 22/02/1940, carton N°103.

الملحق رقم (17): تنفيذ التعميم.[18]

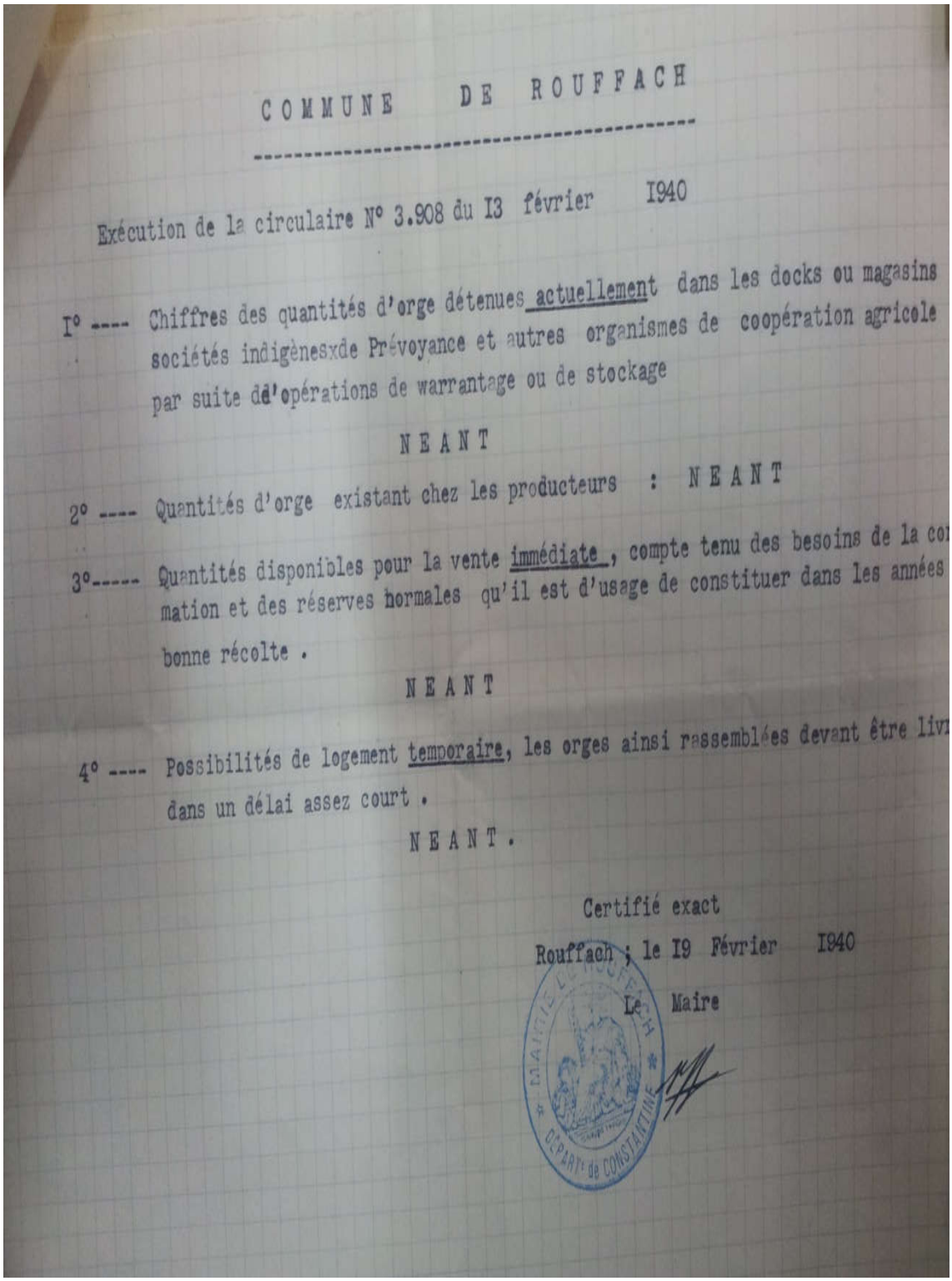

COMMUNE DE ROUFFACH

Exécution de la circulaire N° 3.908 du I3 février I940

I° ---- Chiffres des quantités d'orge détenues actuellement dans les docks ou magasins sociétés indigènesxde Prévoyance et autres organismes de coopération agricole par suite dd'opérations de warrantage ou de stockage

N E A N T

2° ---- Quantités d'orge existant chez les producteurs : N E A N T

3°----- Quantités disponibles pour la vente immédiate, compte tenu des besoins de la co mation et des réserves hormales qu'il est d'usage de constituer dans les années bonne récolte .

N E A N T

4° ---- Possibilités de logement temporaire, les orges ainsi rassemblées devant être livr dans un délai assez court .

N E A N T .

Certifié exact

Rouffach ; le I9 Février I940

Le Maire

MAIRIE DE ROUFFACH * DEPART^t de CONSTANTINE *

[18] -A.W.C, G.G.A, le 19/02/1940, carton N°103.

الملحق رقم (18): وثيقة توضح بعض الأعراش في الشرق الجزائري.[19]

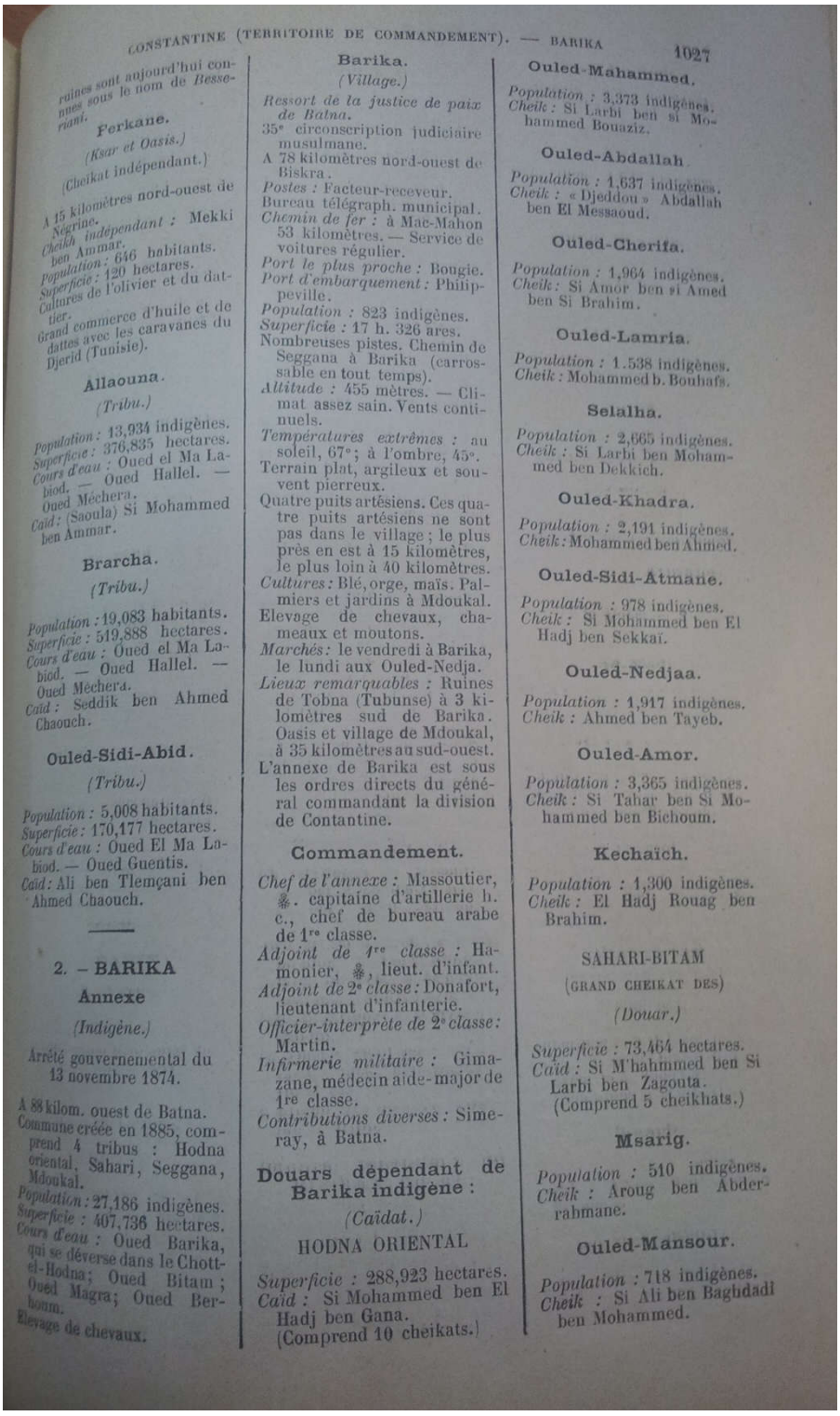

CONSTANTINE (TERRITOIRE DE COMMANDEMENT). — BARIKA 1027

ruines sont aujourd'hui connues sous le nom de Besseriani.

Perkane.

(Ksar et Oasis.)

(Cheikat indépendant.)

A 15 kilomètres nord-ouest de Négrine.
Cheikh indépendant : Mekki ben Ammar.
Population : 646 habitants.
Superficie : 120 hectares.
Cultures de l'olivier et du dattier.
Grand commerce d'huile et de dattes avec les caravanes du Djerid (Tunisie).

Allaouna.

(Tribu.)

Population : 13,934 indigènes.
Superficie : 376,835 hectares.
Cours d'eau : Oued el Ma Labiod. — Oued Hallel. — Oued Méchera.
Caïd : (Saoula) Si Mohammed ben Ammar.

Brarcha.

(Tribu.)

Population : 19,083 habitants.
Superficie : 519,888 hectares.
Cours d'eau : Oued el Ma Labiod. — Oued Hallel. — Oued Méchera.
Caïd : Seddik ben Ahmed Chaouch.

Ouled-Sidi-Abid.

(Tribu.)

Population : 5,008 habitants.
Superficie : 170,177 hectares.
Cours d'eau : Oued El Ma Labiod. — Oued Guentis.
Caïd : Ali ben Tlemçani ben Ahmed Chaouch.

---

2. – BARIKA

Annexe

(Indigène.)

Arrêté gouvernemental du 13 novembre 1874.

A 88 kilom. ouest de Batna.
Commune créée en 1885, comprend 4 tribus : Hodna oriental, Sahari, Seggana, Mdoukal.
Population : 27,186 indigènes.
Superficie : 407,736 hectares.
Cours d'eau : Oued Barika, qui se déverse dans le Chott-el-Hodna; Oued Bitam; Oued Magra; Oued Berhoum.
Elevage de chevaux.

Barika.

(Village.)

Ressort de la justice de paix de Batna.
35e circonscription judiciaire musulmane.
A 78 kilomètres nord-ouest de Biskra.
Postes : Facteur-receveur.
Bureau télégraph. municipal.
Chemin de fer : à Mac-Mahon 53 kilomètres. — Service de voitures régulier.
Port le plus proche : Bougie.
Port d'embarquement : Philippeville.
Population : 823 indigènes.
Superficie : 17 h. 326 ares.
Nombreuses pistes. Chemin de Seggana à Barika (carrossable en tout temps).
Altitude : 455 mètres. — Climat assez sain. Vents continuels.
Températures extrêmes : au soleil, 67°; à l'ombre, 45°.
Terrain plat, argileux et souvent pierreux.
Quatre puits artésiens. Ces quatre puits artésiens ne sont pas dans le village; le plus près en est à 15 kilomètres, le plus loin à 40 kilomètres.
Cultures : Blé, orge, maïs. Palmiers et jardins à Mdoukal.
Elevage de chevaux, chameaux et moutons.
Marchés : le vendredi à Barika, le lundi aux Ouled-Nedja.
Lieux remarquables : Ruines de Tobna (Tubunse) à 3 kilomètres sud de Barika. Oasis et village de Mdoukal, à 35 kilomètres au sud-ouest.
L'annexe de Barika est sous les ordres directs du général commandant la division de Contantine.

Commandement.

Chef de l'annexe : Massoutier, ✠. capitaine d'artillerie h. c., chef de bureau arabe de 1re classe.
Adjoint de 1re classe : Hamonier, ✠, lieut. d'infant.
Adjoint de 2e classe : Donafort, lieutenant d'infanterie.
Officier-interprète de 2e classe : Martin.
Infirmerie militaire : Gimazane, médecin aide-major de 1re classe.
Contributions diverses : Simeray, à Batna.

Douars dépendant de Barika indigène :

(Caïdat.)

HODNA ORIENTAL

Superficie : 288,923 hectares.
Caïd : Si Mohammed ben El Hadj ben Gana.
(Comprend 10 cheikats.)

Ouled-Mahammed.

Population : 3,373 indigènes.
Cheik : Si Larbi ben si Mohammed Bouaziz.

Ouled-Abdallah.

Population : 1,637 indigènes.
Cheik : « Djeddou » Abdallah ben El Messaoud.

Ouled-Cherifa.

Population : 1,964 indigènes.
Cheik : Si Amor ben si Amed ben Si Brahim.

Ouled-Lamria.

Population : 1.538 indigènes.
Cheik : Mohammed b. Bouhafs.

Selalha.

Population : 2,665 indigènes.
Cheik : Si Larbi ben Mohammed ben Dekkich.

Ouled-Khadra.

Population : 2,191 indigènes.
Cheik : Mohammed ben Ahmed.

Ouled-Sidi-Atmane.

Population : 978 indigènes.
Cheik : Si Mohammed ben El Hadj ben Sekkaï.

Ouled-Nedjaa.

Population : 1,917 indigènes.
Cheik : Ahmed ben Tayeb.

Ouled-Amor.

Population : 3,365 indigènes.
Cheik : Si Tahar ben Si Mohammed ben Bichoum.

Kechaïch.

Population : 1,300 indigènes.
Cheik : El Hadj Rouag ben Brahim.

SAHARI-BITAM

(GRAND CHEIKAT DES)

(Douar.)

Superficie : 73,464 hectares.
Caïd : Si M'hammed ben Si Larbi ben Zagouta.
(Comprend 5 cheikhats.)

Msarig.

Population : 510 indigènes.
Cheik : Aroug ben Abderrahmane.

Ouled-Mansour.

Population : 718 indigènes.
Cheik : Si Ali ben Baghdadi ben Mohammed.

---

[19] -F. le Bourgeois, grand annuaire général de l'Algérie et de la Tunisie, Flammarion Lipraire, Alger, 1896, p1027.

الملحق رقم (19): وثيقة توضح انعكاس السياسة الاستعمارية الفرنسية على التعليم في دوار كركرة التابع إداريا لمدينة "فيليب فيل" سكيكدة حاليا.[20]

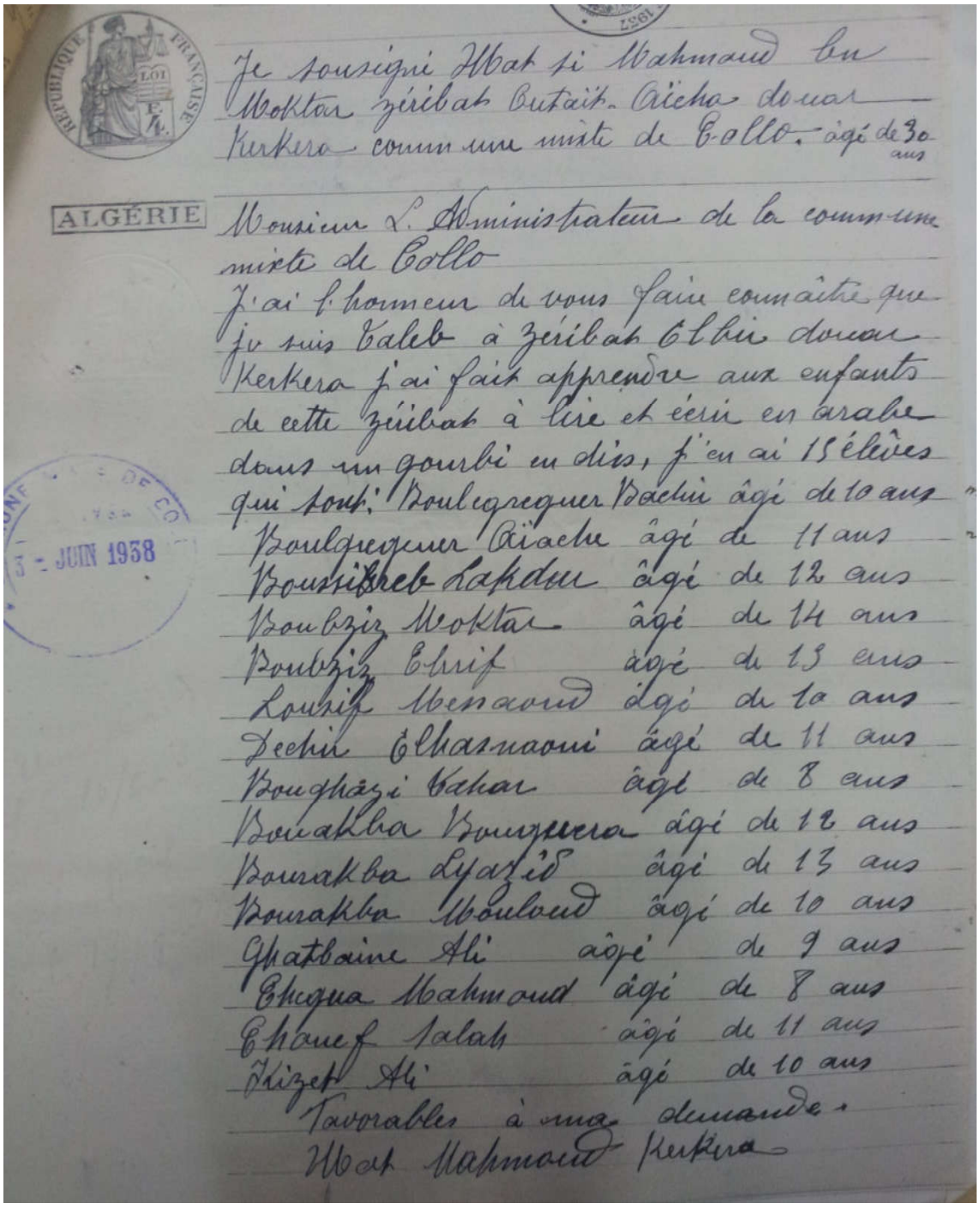

Je soussigné Hbat si Mahmoud ben Mokhtar Zéribat Ouled Aïcha douar Kerkera commune mixte de Collo. âgé de 30 ans

ALGÉRIE

Monsieur l'Administrateur de la commune mixte de Collo

J'ai l'honneur de vous faire connaître que je suis Taleb à Zéribat Cheikh douar Kerkera j'ai fait apprendre aux enfants de cette Zéribat à lire et écrire en arabe dans un gourbi en dis, j'en ai 15 élèves qui sont: Boulegreguer Bachir âgé de 10 ans
Boulegreguer Aïache âgé de 11 ans
Bousbeb Lakdar âgé de 12 ans
Boubziz Mokhtar âgé de 14 ans
Boubziz Cherif âgé de 13 ans
Louzif Mesaoud âgé de 10 ans
Zechir Chasnaoui âgé de 11 ans
Boughazi Kahar âgé de 8 ans
Bouakba Bouguera âgé de 12 ans
Bouakba Lyazid âgé de 13 ans
Bouakba Moulaud âgé de 10 ans
Ghatbaine Ali âgé de 9 ans
Chouia Mahmoud âgé de 8 ans
Chaouf Salah âgé de 11 ans
Zizet Ali âgé de 10 ans

Favorables à ma demande.
Hbat Mahmoud Kerkera

3 - JUIN 1938

[20] -A.W.C, G.G.A, le 03/06/1938, carton N°103.

الملحق رقم (20): وثيقة توضح كميات تساقط الأمطار بإقليم تبسة [21]

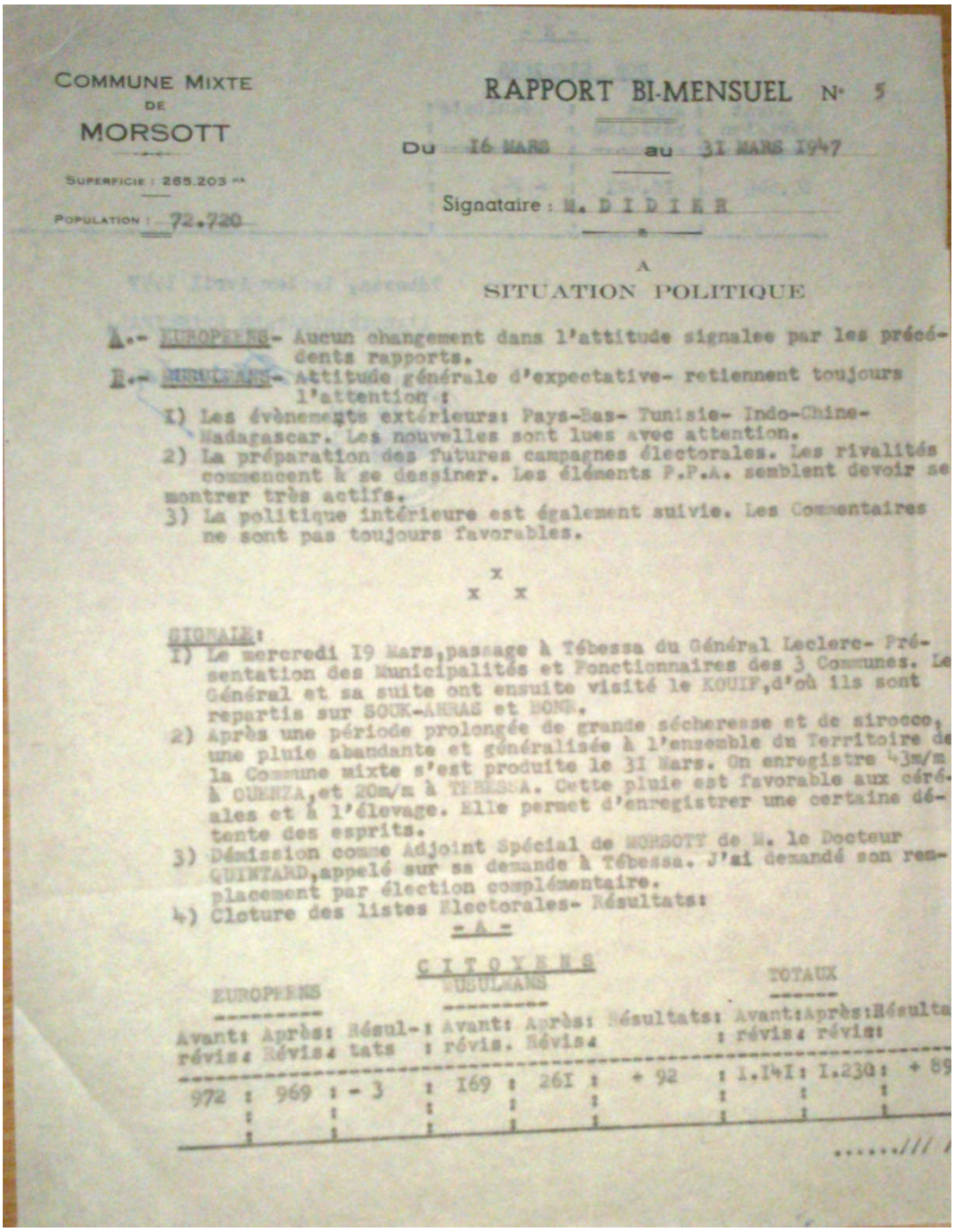

COMMUNE MIXTE
DE
MORSOTT

SUPERFICIE : 265.203 ha

POPULATION : 72.720

RAPPORT BI-MENSUEL N° 5

Du 16 MARS au 31 MARS 1947

Signataire : M. D I D I E R

A

SITUATION POLITIQUE

A.- EUROPEENS- Aucun changement dans l'attitude signalee par les précédents rapports.

B.- MUSULMANS- Attitude générale d'expectative- retiennent toujours l'attention :

1) Les évènements extérieurs: Pays-Bas- Tunisie- Indo-Chine- Madagascar. Les nouvelles sont lues avec attention.
2) La préparation des futures campagnes électorales. Les rivalités commencent à se dessiner. Les éléments P.P.A. semblent devoir se montrer très actifs.
3) La politique intérieure est également suivie. Les Commentaires ne sont pas toujours favorables.

x
x x

SIGNALE:

1) Le mercredi 19 Mars, passage à Tébessa du Général Leclerc- Présentation des Municipalités et Fonctionnaires des 3 Communes. Le Général et sa suite ont ensuite visité le KOUIF, d'où ils sont repartis sur SOUK-AHRAS et BONE.
2) Après une période prolongée de grande sécheresse et de sirocco, une pluie abondante et généralisée à l'ensemble du Territoire de la Commune mixte s'est produite le 31 Mars. On enregistre 43m/m à OUENZA, et 20m/m à TEBESSA. Cette pluie est favorable aux céréales et à l'élevage. Elle permet d'enregistrer une certaine détente des esprits.
3) Démission comme Adjoint Spécial de MORSOTT de M. le Docteur QUINTARD, appelé sur sa demande à Tébessa. J'ai demandé son remplacement par élection complémentaire.
4) Cloture des listes Electorales- Résultats:

- A -

CITOYENS EUROPEENS			CITOYENS MUSULMANS			TOTAUX		
Avant révis.	Après Révis.	Résultats	Avant révis.	Après Révis.	Résultats	Avant révis.	Après révis.	Résultats
972	969	- 3	169	261	+ 92	1.141	1.230	+ 89

...../// /

[21] -A.W.C, G.G.A, rapport N°03, le 31/03/1947, carton N°103.

الملحق رقم (21): بيان من الحكومة العامة في الجزائر، الإدارة العامة للشؤون المدنية والمالية المكتب 03 يوضح:

01- مساحة الأرض الخاصة بأراضي الملك المحددة والمشتراة والقابلة للتداول بين الأوربيين الفرنسيين والأجانب من خلال القانون المشيخي (سيناتوس كونسيلت) في 22 أفريل 1863 إلى غاية 31 ديسمبر 1871.

02- يستطيع في نفس الوقت بيع العقارات للأوربيين من طرف السكان الأصليين[22].

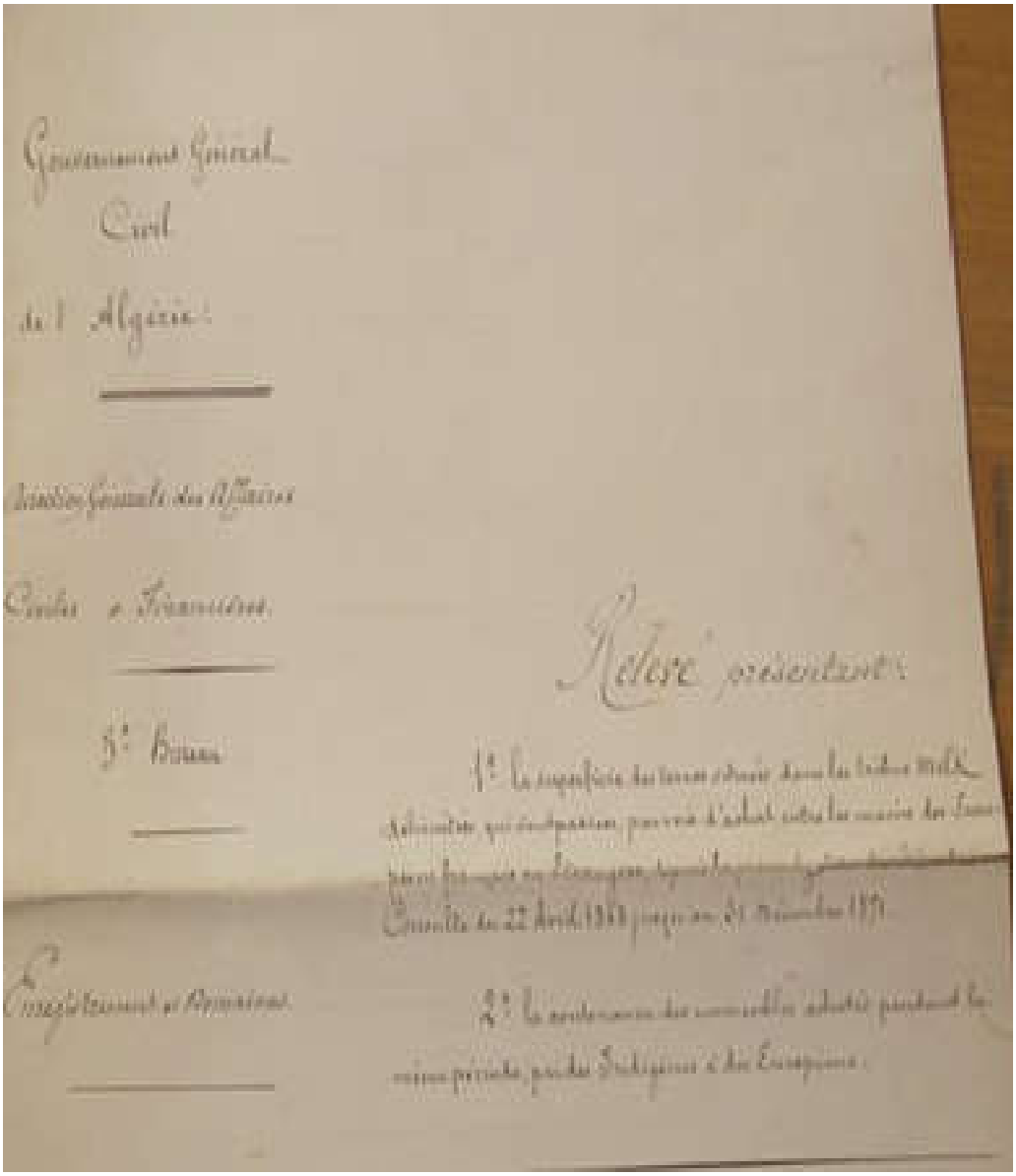

[22]- A.N.O.M, F.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°F/80.

الملحق رقم (22): وثيقة تبين مساحة الأراضي الممتلكة من طرف الأوربيين في الجزائر وأيضا أراضي خاضعة للتداول من طرف الأهالي أو الفرنسين خلال سنوات 1863-1871.[23]

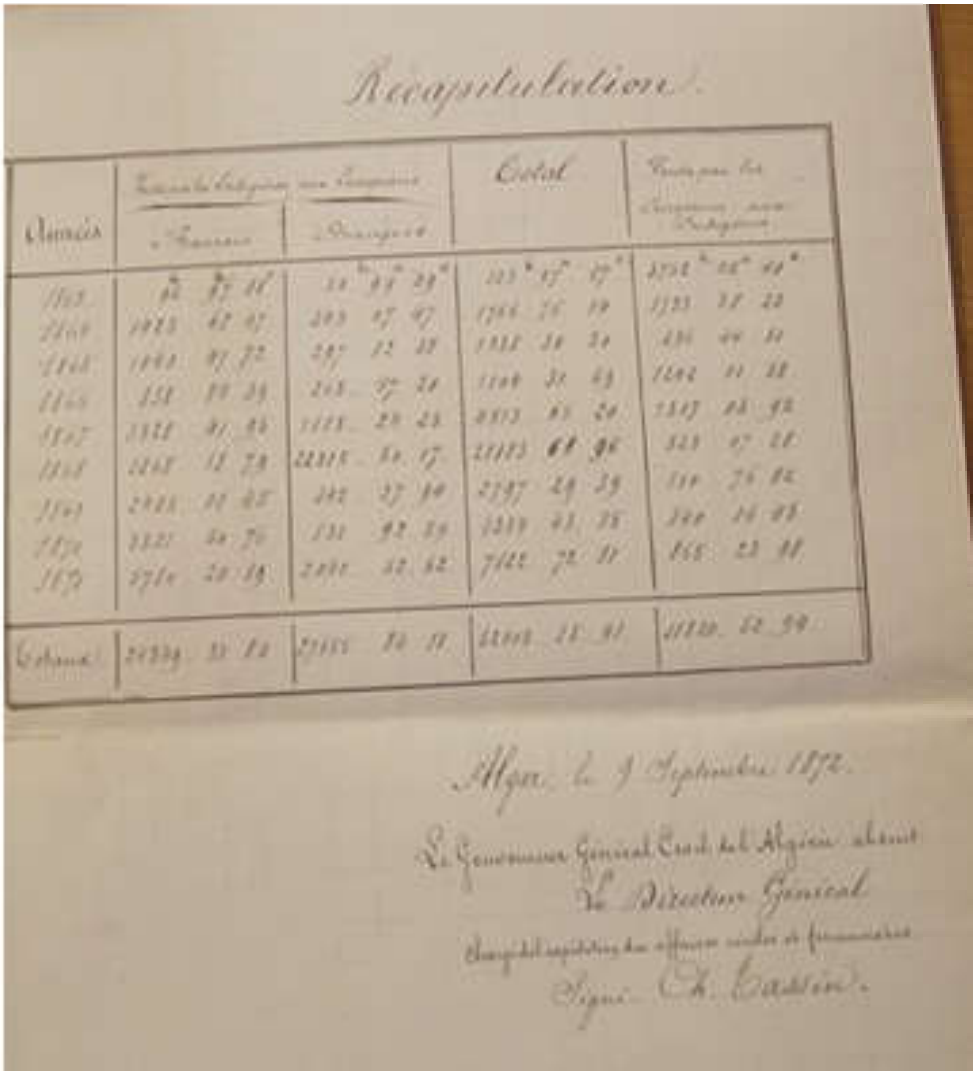

[23]- A.N.O.M, F.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°F/80.

قائمة
المصادر
والمراجع

أولا: المصادر

01- الأرشيف

- أرشيف ما وراء البحار: إكس أون بروفانس، العلب 1H/93، 8H/14، 8H/13.

* A.N: département de Constantine, FR CAOM 93/1 H.
* A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°8H/ 14.
* A.N.O.M, Aix- en Provence, G.G.A , carton N°8H/ 13.
* A.N.O.M, F.M, Aix- en Provence, G.G.A, carton N°F/80.

- أرشيف ولاية قسنطينة: العلبتين 101، 103.

* A.W.C, rapport N°1527, le 31/01/1941, Carton N° U.D.A 54.
* A.W.C, rapport N°11969/2, le 16/12/1941, Carton N° U.B 480.
* A.W.C, rapport N°8.822/23, le 23/08/1940, Carton N° U.B 471.
* A.W.C, rapport N°11.679, le 28/11/1941, Carton N° U.B 471.
* A.W.C, G.G.A, 11/10/1940.
* A.W.C, G.G.A, session, du 01/10/1939.
* A.W.C, G.G.A, le 22/02/1940, carton N°103.
* A.W.C, G. A, rapport N°03, du 02/03/1947, carton N°101.

02- الكتب باللغة العربية

1. خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006.
2. رمزي أحمد، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقية، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1948.
3. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 2006.
4. عباس فرحات، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
5. بن العنتري محمد صالح، تاريخ قسنطينة؛ فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مر وتق وتع: يحي بوعزيز، ط.خ، عالم المعرفة الجزائر، 2009.

03- الكتب باللغة الأجنبية

6. A. Bochard, les impôts arabes en Algérie, librairie guillaumin et ce, éditeurs rue richelieu 14, Paris, 1893.
7. A.P.Tuillier, régime des chemins defer algériens, thèse pour le doctorat, libraire nouvelle de droit de juris prudence arthur rousseau éditeur 14 rue soufflot et rue toullier, 13, paris, 1900.
8. Annales Algériennes, librairie bastide, Algérie, To3,octobre 1854, p248.

9. Arbert Glorieux, la colonisations française dans ses rapports avec les indigènes algériens, primerie orientale, p. fontana et e ,Rue d'Orléans, 29, Alger, 1900.
10. Arsène Breteuil, l'Algérie française , 2 braux volumes in-8 ornese de dessins de Georges Fath, Paris, France.
11. Augustin Challamel, les communes mixtes et le gouvernement des indigènes en Algérie, librairie maritime et coloniale, Paris, 1897.
12. Charles Naylies, monographie de la commune de Koléa (Algérie), G. Valiére imprimeur 24, avenue-de la gare, 24, Nevers, 1905.
13. Ch-F.Meiss, La Fortune de La France en Algérie, ve Cadoret, imprimeur-éditeur, 12-Rue de temple-12, Bordeaux, 1879.
14. D.B Ryon, La première tournée de révision dans la Provence de Constantine, Imprimerie ch.Bayard, place du palais, Constantine, 1877.
15. Dariste Moline, l'assistance aux indigènes musulmans dans le département de Constantine, Constantine : son passé, son centenaire (1873-1937), éditions Braham, 02 rue de la concorde Constantine, 1937.
16. Dariste Moline," L'Assistance aux Indigènes dans le Département de Constantine", dans Constantine: passé, son centenaire (1837-1937), Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de Constantine, Editions Braham, Rue de la Concorde, Constantine, vol 64 .
17. E. Laganaud, L'Algérie au point de vue de L'économie sociale, giralt, Imprimeur-Photograveur, Rue des colon 17, 1900.
18. E.Ducos, l'Algérie ; quelques mots de réponse, libraire des corps des ponts et chaussées et des mines 49, quaides augustins 49, paris, 1871.
19. Édouard Bonnefous," histoire politique de la troisième république (1919-1924)", revue d'histoire moderne et contemporaine, T 05, bibliothèque nationale de France, 90 boulevard suint germain, Paris, avril- juin 1959.
20. Emile Mac Quart, les réalités algériennes, étude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905), imprimerie administive, amaguin, Blida, 1906.
21. Emile Macquart, les réalités algériennes, etude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905), imprimerie administrative, amauguin, Blida, 1906.

22. Ernest Mercier, histoire de Constantine, j. Marle et F. Biron, Editeurs 51, 01 rue Damrémont 51, Constantine, 1903.
23. Ernest Mercier, la propriété foncière chez les musulmans D'Alger Ernest le roux éditeur, 28rue Ponarte, Alger, 1891.
24. Ernest Mercier, la question indigène en Algérie au commencement du XXE siècle, augustin, challamel éditeur, Paris, 1901.
25. F. François- Marsal, ency dopédie de Banque et de Bourse, imprimerie créte éditeur 2 rue des italiens, Paris, Tom01, (s.d).
26. Félix des Soliers, étude économique sur l'Algérie, imprimerie administrative ogosso, 2 rue Bruce, Alger, 1895.
27. Georges Voisin, L'Algérie pour les algériennes, Michel lévy frères, libraires- éditeurs, rue Vivienne, 2bis, 1861.
28. Gouvernement Général civil de L'Algérie, Etat actuel de L'Algérie, Imprimerie administrative gojasso et cie, Alger, 1878.
29. Gouvernement Général civile de L'Algérie, Statistique générale de L'Algérie Années 1882 à 1884, Imprimerie de L'axociation Ouvrière, p.fontana c "[3],MDCCCLXXXV.
30. G.G.A, délégations financières algériennes session de novembre 1899, imprimerie et papeterie Gal miche, rues Dumont – d'Urville 7, Alger, 1899.
31. Guillaume capus, fernand leulliot, extienne foex, le tabac, société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales 184, boulevard saint-germain, (vi[e]), paris, T01, 1929.
32. Henri Sempé, Régime économique du Vin, imprimerie G.rue Guiraude, 11 Bordeaux, Paris, 1898.
33. J. Cerivé et A. Berthier , "l'évolution urbaine de Constantine 1837-1937", **dans** Constantine son passé son centenaire (1837- 1839), Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de Constantine, Editions Braham, 02 Rue de la concorde, Constantine, vol 64.
34. J.Varlet, les géréales d'Algérie, giralt, imprimerie photograveur, rue des celons 17, Alger, 1900.
35. L'abbé G. Dervin, L'Algérie épernay, imp du courrier du nord- est-Mcm, paris, 1902.
36. L'Algérie française, tourisme- colonisation, photogravure de l'imprimerie algérienne, 30, rue Sadi- Carnot, Alger, 1907.
37. L'eon Mathiss, Notice sur le concours général agricole de Constantine en avril 1882, pocraphique jules Breuco, Bel-Abbas, 1883.

38. Le due de d ***, Mémoire sur la colonisation de l'Algérie, imprimerie et fonderie de ricnoux, rue monsieur-le- prince, 29 bis, Paris, 1847.
39. Le Marechal duc de Malak off, statistique et documents relatifs du Sénatus Consulte sur la propriété Arabe 1863, imprimerie, impériale M.D ccc lxiii, Paris, 1863.
40. Le Maréchal Pélissier, état actuel de l'Algérie D'après Les documents officiels, imprimerie et papeterie bouyer, Alger, 1862.
41. Léon Mathiss, concours général agricole de Constantine, avril 1882, imprimerie typographique jules breucq, Bel- Abbes, Alger, 1883.
42. Louis Vignon, la France en Algérie, libraire hachtte et c^{ie} 79, boulevard saint-germain 79, Paris, 1893.
43. M***, colonisation de l'Algérie au moyen de l'armée, imprimerie et lithographie de J. Jacquin Grande, rue 14 a la vicille intendance Besançon, Paris, 1881.
44. M. Le général Chanzy, état actuel de l'Algérie publié d'après les documents officiels par ordre, direction de M. le mye de viles, imprimerie administrative, Gog osso et rue, alyer, Paris, 1878.
45. M. Treille, incendies de forêts du département de Constantine (Aout 1881), typographie L. Arnolet, AD. Braham, successeur, Constantine, 1881.
46. M.A.Hardy, manuel du cultivateur de coton en Algérie, du bos fréres, imprimeurs- libraires, éditeur, rue Bâb-azoun, Alger, 1856.
47. M.Barris Du Penher, les incendies de forêts en 1992, rapport imprimerie administrative Victor Heints, rue Mogador 41, Alger, 1923.
48. M.Bequet, L'Algérie en 1848, table au géographique et statistique, librairie de hachette et c^{ie} rue pierre- sarrazin N^{o} 12, Paris, 1848.
49. M.C.Guy, l'Algérie agriculture industrie, commerce, imprimerie typographique denne rue Constantine 13, Alger, 1876.
50. M.J.Carde, Expose de la situation général de l'Algérie en 1934, imprimerie solal, Alger, 1935
51. M.j.Carde, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1934, imprimerie solal, Alger, 1935.
52. M.J.Carde, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1934, imprimerie solal, Alger, 1935.
53. M.le maréchal Bugeaud D'Isly, les socialistes et le travail en commun, Gerdes éditeur 10 rue Saint- Germain- des prés, Paris, 1848.

54. M.O.Mac carthy, Dictionnaire de L'Algérie, dubos frères, imprimeurs- Libraires, Editeurs rues Bab- Azoun et Bosa, Alger, 1858.
55. M.Tassy, service forestier de l'Algérie, rapport adressé AM, le gouvernement de l'Algérie par M. Tassy, conservateur de forêts, aout 1872.
56. Maurice Waiil et Moliner Violle, géographie élément de l'Algérie, librairie classique Adolphe Jourdan, imprimeur libraire de l'académie, Alger, 1878.
57. M-j.Baudel, un an Alger excursions et souvenirs, librairie ch, de la grave 15, rue Soufflot 15, Paris, 1887.
58. MM le d^{r} L. Trabut et R. Marés, l'Algérie agricole en 1906, imprimerie Algérienne Alger, 1906.
59. Napoléon III, Marseille et l'Algérie, commoin fréres libraires, rue Saint-Ferréol, 4 Marseille, 1860.
60. Narcisse Faugon, le livre d'or de l'Algérie challamel et chéditeurs, 05 rue jacob et rue Fustene02, Paris, 1889.
61. Nargisse Faugon, le livre d'or de l'Algérie (1830-1889), challamel et G éditeur libralnte Algérienne et colonial, 5 rue jacob, et rustomberg, Paris, 1889.
62. Paul Blanc, conférence du 12 avril 1873 a Alger, imprimée de l'Algérie de française ,p. Ferrouillat, Alger, 1873.
63. Paul Vialatte, Dans La Province de Constantine.
64. Paul Vialatte, des impôts décrets en Algérie dans la province de Constantine, imprimerie de L.Morle, rue d'aumale 02, Paris, 1879.
65. Paul Vialatte, des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine.
66. Paul Vialatte, des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine, imprimerie de L. Marle, rue d'aumale 02, Constantine, 1879.
67. Octave Teissier, Algérie, librairie de la hachette et c^{e}, Paris, 1865.
68. Revue Algérienne et coloniale, de janvier a juin 1860, librairie de L.Haghette et G^{ie} , rue pierre- Sarrazin, N^{o} 14, Paris, 1860.
69. T.H. Baugil, causeries agricole algériennes, imprimerie, adolphe braham2, rue du plais, Constantine, 1895.
70. un officier de l'armeé d'Afrique, colonisation de l'Algérie, Alaquai Voltaire, 25 pres le pont-royal, rue de Beaune 2, Paris, 1847.

ثانيا: المراجع

01- **الكتب**

71.أبو الروس أيمن، شخصيات لا ينساها التاريخ: نابليون بونابرت، مطابع العبور القاهرة، 2013.

72.أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضته 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، دار الأمة، الجزائر، مج 02، 2013.

73.أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م-1919م)، ط01، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج 01.

74.أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2007، ج02.

75.أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط 01، منشورات عويدات، باريس، 1982.

76.بقطاش خديجة، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1871، مطبعة دحلب الجزائر، 1992.

77.بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1803-1989)، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج01.

78.بلاسي نبيل أحمد، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1990.

79. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، الكويت، القاهرة 2010.

80.بلقاسم محمد وبهلول حسن، الغزو الرأسمالي الزراعي في الجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.

81.بلقاسمي بوعلام، مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

82.بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881م- 1914م، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، (د.ت).

83.بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر (محاولة لدراسة دور التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين عامي 1830- 1962)، تر: نخبة من الأساتذة، مر: عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،(د.ت).

84.بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ج 01.

85.بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).

86.بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط01، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

87.بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

88.بوطبة عمار، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح، 1919-1956، مطبعة بابل، الجزائر، (د.ت).

89.بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830م-1954م) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

90.بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط02، عالم المعرفة الجزائر، 2009.

91.جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، تر ومر: فيصل عباس وخليل أحمد خليل ط02، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1982.

92.جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير؛ القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية تر: المنجي سليم وآخرون، م: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

93.حداد حليم ميشال، قصة وتاريخ الحضارات العربية (21-22)، القسم الثاني، الجزائر منشورات كرابس العالمية، بيروت، 1998 .

94.حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

95.حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط04، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

96.حمادي عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية، (1871-1962)، ط01، منشورات الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، قسنطينة، 1994.

97.خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى؛ (1789م-1914م)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، (د .ت).

98.خنوف علي، السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، منشورات الأنيس، الجزائر، 1999.

99. خنوف علي، مقاومة سكان منطقة جيجل للاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، ط01، منشورات الأنيس، الجزائر، 2012.

100. دحدوح عبد القادر، قسنطينة محطات تاريخية ومعالم أثرية، ط01، نوميديا للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 2015.

101. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية، الجزائر 1972.

102. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط01، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1984.

103. الزبيري محمد العربي، مقاومة الحاج أحمد باي واستمرارية الدولة الجزائرية، ط01 دار الحكمة، الجزائر، 2014.

104. زورو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، تر: مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ج02.

105. زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (1837-1939)، تر: مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ج01.

106. زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي؛ التطورات السياسية والاجتماعية (1837- 1939)، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.

107. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

108. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر الجزائر،2007، ج02.

109. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996، ج04.

110. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1830– 1900، ط01، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1992، ج01.

111. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث؛ بداية الاحتلال ط.خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

112. سعودي يمينة، الحياة الأدبية في مدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية، نوميديا قسنطينة، الجزائر، 2015.

113. سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001.

114. سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ورقات جزائرية، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،

115. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، ط02، دار البصائر، الجزائر، 2009.

116. سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871–1914)، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2012، ج 02.

117. سلاماني عبد القادر، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832م–1847م)، ط01، دار قرطبة، الجزائر، 2013.

118. شافو رضوان، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة؛ تقرت وضواحيها نموذجا 1844– 1875، دار الشروق للطباعة، قسنطينة، 2015.

119. شترة خير الدين، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900–1956، دار البصائر الجزائر، 2009، ج 01.

120. شريط عبد الله والميلي مبارك، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

121. شريط عبد الله والميلي محمد، الجزائر في مرآة التاريخ، ط01، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، 1965.

122. صاري الجيلالي، الكارثة الديمغرافية 1867– 1868، تر: عمر المعراجي (ط.خ)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

123. صاري جيلالي، الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وخارجها (1900–1950)، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

124. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم(1830–1862) تر: قندوز عباد فوزية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

125. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830م–1930م)، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعية الجهوية بقسنطينة، الجزائر 1999.

126. عبيد مصطفى، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (1833م–1870م)، ط01، دار المعرفة الدولية للنشر، الجزائر 2013.

127. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر؛ سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830م–1960م)، تر: جوزيف عبد الله ط01، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

128. العروف محمد الهادي، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

129. العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1964.

130. عقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة الرسالة الجزائر، 1963.

131. عقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس المغرب العربي)، ط06، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، 1993.

132. علوي عمار، الملكية والنظام العقاري في الجزائر؛ العقار، دار هومة، الجزائر (د.ت).

133. عميراوي احميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م–1954م)، (ط.خ)، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

134. عميراوي احميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844–1916)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

135. عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838–1858)، دار الهدى، الجزائر، 2004.

136. عميراوي احميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002.

137. عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005.

138. عميراوي احميدة، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط02، دار الهدى، الجزائر 2007.

139. عميراوي احميدة، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر، 2000.

140. عميراوي احميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط02، دار الهدى، الجزائر 2004.

141. عيساوي محمد وشريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830 م-1871 م)، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

142. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، القافلة للنشر الجزائر، 2013.

143. فيلالي عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، ط01، دار الوسام العربي، الجزائر 2013.

144. قداش محفوظ وصاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: أوذاينيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.

145. قرين مولود، عمر بن قدور الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية (1886-1932)، دار الخليل، الجزائر، 2013، ج01.

146. قنان جمال، التوسع الاستعماري؛ ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية، وزارة المجاهدين، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة والجدل السياسي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

147. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، أكتوبر 1994.

148. قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830م-1914م) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

149. الماجري لزهر، القبيلة الولائية والاستعمار؛ أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830- 1890؛ مسار التفكيك وآليات المقاومة، المغاربية للطباعة، الشرقية 02، تونس، 2013.

150. مجاهد مسعود، تاريخ الجزائر، المكتبة الأردنية الهاشمية، الأردن، (د.ت).

151. مجاهد مسعود الجزائري، أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف مصر، (د.ت).

152. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.

153. مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830- 1962، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.ت).

154. ملاخسو الطاهر، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830م-1962م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

155. مياسي إبراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت).

156. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 م، ط01، دار البعث للطباعة، قسنطينة، الجزائر، 1985، ج 02.

157. نايت قاسمي، مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

158. هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة الجزائر، 2007.

159. وعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904 منشورات دحلب، الجزائر ،1997.

160. وولف جون .ب، الجزائر وأوروبا 1500م-1830م، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة ودار الرائد، الجزائر، 2009.

161. ياحي محمد، النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

162. يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1999.

02- الرسائل الجامعية باللغة العربية

163. إيلال نور الدين، قانون السيناتوس كونسولت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863م- 1914م)، مذكرة ماجستير تاريخ معاصر جامعة الجزائر، 2006- 2007.

164. بليمان عبد القادر، تغيير النظام الزراعي في الجزائر وأبعاده الثقافية (1971-1978) رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1984-1985.

165. بن جابو أحمد، المهاجرين الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

166. بن داود شيخ أحمد، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920-1954)، أطروحة دكتوراه علوم التاريخ والمعاصر، إشراف: بوشيخي جامعة وهران، الجزائر، 2016- 2017.

167. بن شعبان السبتي، الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919- 1954، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسنطينة، 2010.

168. بولافة حدة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف: عمر بغزوز، جامعة باتنة، الجزائر، 2010-2011.

169. بومزو عز الدين، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري "أرنست مرسييه" أنموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

170. بيرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945 مذكرة ماجيستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005 2006.

171. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، 2014.

172. دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1792-1885)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008.

173. رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية في الجزائر 1870– 1930، مذكرة ماجستير جامعة باتنة، الجزائر، 2013– 2014.

174. زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830– 1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2014– 2015.

175. زوزو رشيد، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988– 2008، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008.

176. سيساوي أحمد، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838– 1871، دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة02 2013- 2014.

177. شلالي ضيف الله، دور السكة الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر — الجلفة أنموذجا ما بين 1857– 1962–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2011- 2012.

178. شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (1954- 1962) المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

179. صالحي توفيق، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838- 1962، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008- 2009.

180. قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1954)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، 2001-2002.

181. قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900-1939م)، رسالة ماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009.

182. كيالة نجية، البرقية القسنطينية la dépêche de Constantine والثورة التحريرية، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010- 2011.

183. مياد رشيد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900-1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، بوزريعة الجزائر، 2014- 2015.

184. ورتي جمال، تطور نظام الإدارة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ سوق أهراس أنموذجا 1843م- 1900م، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010.

185.

03- الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية

187-Fatiha bencheikh -el- fegounabbassi, **l'impact des lous foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens de 1873 à 1911**, diplôme de doctorat d'etat, Constantine, 2006-2007.

04- الجرائد والمجلات

188. السليماني أحمد حسين، "نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830- 1871"، المصادر ع06، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2002.

189. ب.د.أ، "بلجيكا تعيد إحياء معركة واترلو الشهيرة"، الحياة الجديدة، ع6319، 05-06- 2013، ج02.

190. بوعزيز يحي، "المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وأراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها"، الأصالة، ع 33، الجزائر، ماي 1976.

191. تيرس سعاد، "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 02، جامعة سيدي بلعباس، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2010.

192. دهاش الصادق، "نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها"، المصادر، ع 14، 2006.

193. سيدي صالح حياة، "البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر" مجلة الدراسات التاريخية، ع 13، الجزائر، 2011.

194. صاري جيلالي، "الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867-1868)"، الثقافة، ع 76 الجزائر، 1983.

195. طاعة سعد، "البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1830- 1954"، المصادر ع 17، 2008.

196. طاعة سعد، "البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري(1830م-1954م)" المصادر، ع17، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008.

197. طرشون نادية، "هجرة أهالي تلمسان، 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع 13، الجزائر، 2011.

198. قبايلي هواري، "واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930- 1962" المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مكتبة رشاد، الجزائر، جوان 2010.

199. مساعد أسامة، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ع03، مج04، العراق، (د.ت).

200. معزوز هدى، "الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830م- 1962م" المصادر، ع.خ 11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.

201. مناصرية يوسف، "وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، المصادر، ع 08، الجزائر، 2003.

202. مؤلف مجهول، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، تر ومر: ناصر الدين سعيدوني، الأصالة ع70-71، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1979.

203. مياسي إبراهيم، "الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ملف فرنسا تعذب في الجزائر" المصادر، ع 05، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2001.

05- أعمال الملتقيات والندوات

204. ثنيو نور الدين، "هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين 1848-1912 سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر"، أعمال الملتقى العلمي الأول منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، قسنطينة،2009.

205. العمري الطاهر، "الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية إلى نهاية القرن التاسع عشر"، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، ماي 2008.

206. عميراوي احميدة، "من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا"، الندوة العلمية الأولى، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ماي 2008.

207. فارح رشيد، "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري" أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962.

208. مهديد ابراهيم، "بعض عناصر تفكير لمقاربة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغاربيا"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830–1962 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

06– المواقع الإلكترونية

209. www.arabency.com
210. www.fshumaines-univ-alger2.dz
211. www.eionet.europa.eu

فهرس الأشخاص والأعلام

-أ-

- ابن أبي دينار: 13.
- ابن باديس: 90.
- أبو القاسم سعد اله: 28.
- أحمد باي: 53.
- ارمادو فيك: 134.
- أرنست ميرسيي: 27.
- الأمير عبد القادر: 152-156-164-182.
- الداي حسين: 26.
- العنتري: 181.
- المقراني: 176-182.
- أوجين لاكروا: 124.
- أورناك: 110.
- إيميل ماك كارتي: 101-124.

-ب-

- باريس دوبينر: 81-88.
- باسمارك: 36.
- بالوا: 108.
- بايسونال: 13.
- بريفوس بارادور: 35.
- بلحملاوي: 22.
- بن أحمد: 22-23.
- بن غانة: 22.
- بوجو: 152.
- بوركيري ديبواسورين: 45.

- بورو: 88.
- بوريشون: 34.
- بوعمامة: 182.
- بول بلانك: 18.
- بول دورس: 163.
- بويان: 51.
- بيجو: 18-19-30-31-32.
- بيرتراندكلوزيل: 34-39.
- بيليسي دير ينو: 17-21-151.

-ت-

- تاسي: 82-92.
- تراي: 83.

-ج-

- ج.فارلي: 142.
- جورجي فوزان: 33.
- جول جيرار: 29.
- جون بول وولف: 28.
- جونار: 80.

-ح-

- حمدان خوجة: 16-33.

-د-

- د.ب. ريون: 65.
- دابرمون: 21.
- داريست مولين: 16.
- دريدوت: 124.

- دو رو فيقو: 166.
- دي شابو: 125-126.
- دي فونتين: 14.
- دي لمال: 14.
- ديكوس: 117.

-ر-

- راندون: 34-41.

-س-

- سناتوس كونسيلت: 43.
- سورال: 66.
- سيريوكيه: 124.

-ش-

- ش.ف.مييس: 102-122-147.
- شارل العاشر: 29.
- شارل ديغول: 27.
- شانزي: 165.
- شاو: 13.

-ع-

- عبد الجليل التميمي: 17-18.
- عبد الله شريط: 74.

-غ-

- غينمر: 48.

-ف-

- فالي: 11-21.
- فرحات عباس: 105.

- فريدري: 124.
- فيلي: 23.
- فيوليت: 78.

-ك-

- كارل ماركس: 53.
- كامبون: 129.
- كريميو: 177.

-ل-

- لوبات شاصلو: 151.
- لويس ترمان: 136.
- لويس فيليب: 29.
- لويس لامورسيير: 21-42.
- م.أ. هاردي: 113.
- م.بوافر: 113.
- م.دي.كارفيجان: 124.
- م.شالر: 151-152.
- ماتياس: 99.
- مارسييه: 18-174.
- مارياني: 76.
-ماكسنس كوستنتين: 11.
- ماك سوس: 11.
- محمد المقراني: 48-54.
- محمد مبارك الميلي: 74.
- موريس فيوليت: 163.
- مونتي بيزو: 76.

- ميشال جورجي: 76.

-ن-

- نابليون الثالث: 36-127-131.
- نابليون بونابرت: 25-29.

-هـ-

- هنري صاميي: 142.

-و-

- وارتير رانك: 124.
- وارنيي: 43-51-54-191.
- وليام شيلر: 17.

-ي-

- ياكونو: 17-180.
- يوليت فيولات: 161.

فهرس الأماكن
والمدن والبلدان

-أ-

- أرزيو: 34-125.
- إسبانيا 73-140.
- أستراليا: 29.
- اسطنبول: 182.
- آقبو: 102.
-الألزاس: 49.
- الأغواط: 126.
- الأوراس: 14-19-51-79-124-149.
- البابور: 14.
- البيبان: 13.
- الجريد: 133.
- الجزائر: 01-02-11-12-13-15-16-20-22-24-27-28-29-31-32-35-36-37-38-39-40-41-44-47-48-49-50-51-53-54-55-56-57-58-60-61-62-63-66-68-70-71-72-73-77-78-81-82-83-86-87-88-90-91-92-96-100-101-102-103-104-105-106-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-122-123-124-125-126-127-130-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-158-149-153-155-156-157-159-160-162-163-165-166-167-169-170-171-172-173-174-175-177-178-180-181-182-183-185-186-188-189-190-193.
- الحجاز: 182.
- الحضنة: 14.
- الخروب: 122.
- الرقيقة: 92.

- الزاب: 14.
- الزيبان: 14-19.
- الساخنة: 121.
- الشام: 182-183-185-186.
- الشبل: 109.
- الشلالة: 118.
- الشلف: 34.
- الصومام: 14.
- العلمة: 134.
- القالة: 120.
- القاهرة: 182.
- القل: 22-133-141.
- القليعة: 155.
- القنطرة: 79.
- الكنتور: 22.
- الكويف:115.
- اللورين: 49.
- ألمانيا: 139.
- المدية: 123-125.
- المدية: 34.
- المدينة المنورة: 185.
- المغرب: 126-148-153-182-185-186.
- المقطع: 130.
- المنصورة: 12-13.
- الميلية: 133.
- النمامشة:14-124.

- الهبرة: 130.
- الهند: 186.
- الولايات المتحدة الأمريكية:63-139.
- إنجلترا: 105-139-140.
- أواسطة: 118.
- إيدوغ: 120.
- إيران: 186.
- إيطاليا: 61-73-140.

-ب-

- باتنة: 79-88-92 118-120-121-125-149-175-176.
- باريس: 36.
- بجاية: 14-24-34-57-70-100-116-122-125-141-169.
- برج بوعريريج: 22.
- برج رودير: 130.
- بروسيا: 36.
- بريطانيا: 26-36-75.
- بسكرة: 14-22-74-125-158-176.
- بلجيكا: 139.
- بلحوت: 176.
- بلزمة: 19.
- بني صاف: 116.
- بوبراك: 13.
- بوخدمة: 118.
- بوخضرة: 116.
- بوسعادة: 125.
- بوقحر: 125.

- بونة: 14.
- بيروت: 182.

-ت-

- تبسة: 14-115-125-176.
- تركيا: 185-186.
- تقرت: 14-19-73-134-158.
- تلمسان: 34-98-100-125-129.
- تنس: 34.
- تونس: 12-13-22-126-135-140-182-183-185-186.
- تيزميرت: 116.
- تيمزريت: 118.
- تيوكوانك: 118.

-ج-

- جبل العنق: 115.
- جبل الغسار: 118.
- جبل الكويف: 130.
- جبل سوتلة: 118.
- جبل عين الأركو: 118.
- جبل مروانة: 118.
- جبل يوسف: 118.
- جيجل: 22-23-81-98-119-133-134-141.
- جينيف: 128.

-ح-

- حاسي الوسط: 126.
- حاسي بلقبور: 126.

- حاسي مسعود: 126.

-خ-

- خنشلة: 109-158-176.
- خنقة سيدي ناجي: 79.

-د-

- دار الصفاء: 118.
- دلس: 13.
- دمشق: 182.
- دوار أولاد ريشة: 92.

-ر-

- رأس العقبة: 22.
- رأس الواد: 115.

-ز-

- زيامة: 23.

-س-

- سطورة: 124.
- سطيف: 24-34-56-65-88-92-115-117-121-122-125-128-133-186.
- سكيكدة: 12-22-23-24-34-48-58-88-105-116-120-122-124-125-126-129-132-141.
- سور الغزلان: 176.
- سوريا: 182-185-186.
- سوق الثلاثاء: 133.
- سوق السبت: 133.
- سوق أهراس: 125-134.

- سوق أهراس: 56.
- سيبوس: 120.
-سيدان: 36.
- سيدي بلعبلس: 24-34-105-125.
- سيدي عيسى: 176.
- سيدي لخميسي: 125.
- سيدي معروف: 119.
- سيرتا: 11.

-ش-

- شلغوم العيد: 134.
- شمرة: 176.

-ع-

- عمورة: 124.
- عنابة: 22-24-34-55-70-105-106-108-109-111-116-117-120-121-122-124-125-129-141-148..
- عوينة الطين: 121.
- عين البيضاء: 176.
- عين الرحبة: 121.
- عين الشقة: 121.
- عين الصخر: 121.
- عين العرب: 121.
- عين الفريح 121.
- عين بربار: 118.
- عين برية: 117.
- عين بني مروان: 116.

- عين تموشنت: 24.
- عين توتة: 158.
- عين سيدي مسيد: 121.
- عين سيدي ميمون: 121.

-غ-

- غرداية: 126.
- غليزان: 34.

-ف-

- فج مزالة: 56.
- فرجيوة: 120-134.
-فرنسا: 01-03-24-26-29-34-35-36-37-38-39-40-44-45-47-48-57-58-61-62-65-73-96-98-99-100-101-103-104-107-108-109-110-113-117-122-131-133-136-137-138-139-141-142-143-144-148-165-166-170-171-173-175-178-182-184-188-189-191-192.
- فلسطين: 186.
- فلفلة: 116.

-ق-

- قاسي الطويل: 126.
- قالمة:22-24-65- 120-122-124-125.
- قرقور: 117.
- قسنطينة: 01-02-03-04-05-06-07-08-10-11-13-14-15-16-18-20-21-22-24-25-34-36-48-51-55-56-61-64-65-68-70-71-72-75-76-81-82-86-87-88-89-92-93-94-95-97-98-99-101-103-104-112-115-118-119-120-121-122-

-123-124-125-126-127-129-134-135-148-153-156-157-
158-159-169-176-177-180-181-185-186-191-192.

-ك-

- كاف السماح: 118.
- كندا: 29.

-ل-

- لبنان: 186.

-م-

- متيجة: 34-70-109-123.
- مجاجة: 88.
- مجانة: 19-22.
- مرسيليا: 131.
- مروانية: 116.
- مستغانم: 34-111-125.
- مسلولة: 118.
- مشرية: 155.
- مصر: 182-186.
- مقرة: 116.
- مكتة: 122.
- مليانة: 125-186.
- منعة: 79.
- ميتز: 36.
- ميزايت: 130-159.
- ميكمان: 116.
- ميلة: 56-120.

–ن–

- نوميديا: 11.

–و–

- واترلو: 25.
- واد السمار: 12.
- واد الشلف: 123.
- واد الكبير: 22.
- واد زناتي: 56.
- واد زهور: 23.
- وادي الرمال: 12-56.
- وادي الشبكة: 14.
- وادي الشلف: 51.
- وادي بني عباس: 12.
- وادي بني منصور: 12.
- وادي بوسلا: 22.
- وادي بومرزوق: 12-56.
- وادي ريغ: 14.
- وادي سوف: 14-19-109.
- وادي صيراط: 13.
- ورقلة: 14-126-159.
- ونزة: 116-130.
- وهران: 20-34-36-48-68-70-71-82-88-92-105-108-115-123-124-125-129-148-153-156-157.

فهرس
الجماعات
والقبائل

–أ–

- البرانية: 22.
- الجنة: 23.
- الحراكته: 19.
- الحشم: 19-22.
- الحنانشة: 19.
- الخرابشة: 176.
- الخراشة: 23.
- الزمول السقنية: 19.
- الزمول: 19-22.
- الزواغة: 19-22.
- الساحليين بابو: 19.
- الساحليين: 19.
- السحارنة: 79.
- الشرفة: 79-155.
- الشيانية: 19.
- العمامرة: 19.
- المعاضيد: 176.
- المعط الله: 19.
- النمامشة: 19.
- أولاد إبراهيم: 22.
- أولاد أيوب: 79.
- اولاد بلعفو:23.
- أولاد بوبكر: 23.
- أولاد تبان: 23.
- أولاد خلوف: 19.

- أولاد دراج: 176.
- أولاد زناتي: 19.
- أولاد سالم: 19.
- أولاد سحنون: 19.
- أولاد سعد: 23.
- أولاد سلطان: 19.
- أولاد سيدي عبيد: 176.
- أولاد عبد الحمان: 79.
- أولاد عبد النور: 19-22-53.
- أولاد عطية: 23-155.
- أولاد علي: 19.
- أولاد عيدون: 133.
- أولاد قباب: 22.
- أولاد محمد: 23.
- أولاد نافر: 23.
- أولاد يحي بن طالب: 19.

-ب-

- بن غانة: 22.
- بني أبو سليمان: 79.
- بني أحمد: 22.
- بني اسر: 23.
- بني إيدار: 23.
- بني تفت: 133.
- بني توفو: 23.
- بني خزر: 23.
- بني خطاب: 23.

- بني خليت: 22.
- بني سكفال: 23.
- بني سيار: 23.
- بني صالح: 23.
- بني صالح: 98.
- بني صبيح: 57.
- بني عافر: 23.
- بني عمران الجبالة: 23
- بني عمران السفلية: 23.
- بني فوغال: 23.
- بني قائد: 23.
- بني محمد: 57.
- بني معمر: 23.
- بني ملكن: 79.
- بني ملول: 79.
- بني مهنا: 23.
- بني يغلى: 19.

-ت-

- تلاغمة: 19.
- تلاغمة: 22.
- توميات: 23.
- تيفاس: 19.

-ج-

- جميلة: 22.

-ر-

- رجانة: 23.

-ز-

- زناتية: 22.

-س-

- سراوية: 22.
- سقنية: 22.
- سلالة خرارب: 22.
- سليمان بن عيسى: 79.

-ش-

- شكاروة: 23.
- شيرة الطوايلة: 22.

-ع-

- عامر الغرابة: 19.
- عباب فتيت: 23.
- عرب الشطية: 22.
- عياض: 19.

-ف-

- فرجيوة: 19-28.
- فرقة السوامع: 176.

-م-

- مووية: 22.
- ميلة: 22.

-و-

- ونوغة: 176.

فهرس

الموضوعات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	09-01
الفصل الأول: السياسة الفرنسية في عمالة قسنطينة	
المبحث الأول: لمحة تاريخية	11
أولا: التأسيس والجغرافية	11
ثانيا: الجانب البشري	15
ثالثا: النظام الإداري	20
01- دائرة قسنطينة	22
02- دائرة فيليب فيل (سكيكدة)	23
03- دائرة جيجلي(جيجل)	23
المبحث الثاني: الاستيطان في عمالة قسنطينة	25
المبحث الثالث: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر 1830- 1927م	38
01- قانون 1887م	43
02- قانون 16 فيفري 1897م	44
الفصل الثاني: السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة قسنطينة	
المبحث الأول: ملكية الأرض	50

01- أراضي العرش	51
02- أراضي الملك	51
03- أراضي الأحباس	51
04- أراضي البايلك	52
05- أراضي المخزن	53
06- الأراضي الصحراوية	54
المبحث الثاني: الانتاج الفلاحي	60
المبحث الثالث: السياسة الغابية	80
01- قانون 1847م	83
02- قانون 1885م	84
03- قانون الغابات لسنة 1903م	85
الفصل الثالث: الواقع الصناعي والتجاري وأثرهما على الاقتصاد الجزائري في عمالة قسنطينة 1870- 1954م	
المبحث الأول: التركيز الفرنسي على المنتوجات الزراعية- الصناعية	96
أولا: الصناعة الأهلية	97
ثانيا: الصناعة الكولونيالية الأوروبية	101
ثالثا: تراجع إنتاج الحبوب أمام إنتاج الخمور	104
رابعا: زراعة التبغ	109
خامسا: زراعة القطن	112

سادسا: الحلفاء	113
سابعا: استغلال المعادن والمناجم	114
ثامنا: استغلال موارد الغابات والمياه	119
المبحث الثاني: شق الطرقات ومد السكك الحديدية	122
المبحث الثالث: الواقع التجاري	127
أولا: دور الشركات الفرنسية والأوروبية في اقتصاد عمالة قسنطينة	127
ثانيا: التجارة الداخلية	132
ثالثا: التجارة الخارجية	134
الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري في عمالة قسنطينة	
المبحث الأول: السياسة الضريبية وتداعياتها	149
أولا: الضرائب الإسلامية	154
01- العشور	155
02- ضريبة الزكاة	157
03- ضريبة اللزمة	158
ثانيا: الضرائب الفرنسية	161
01- ضرائب التوزيع	162
02- الضرائب المفروضة غلى الحصص	162
المبحث الثاني: تدني المستوى المعيشي للسكان	166

زوال عادة تخزين الحبوب	170
المبحث الثالث: الهجرة الداخلية والخارجية	173
أولا: الهجرة الداخلية	173
ثانيا: الهجرة الخارجية	179
الخاتمة	190
قائمة الملاحق	194
قائمة المصادر والمراجع	220
فهرس الأشخاص والأعلام	238
فهرس الأماكن والمدن والبلدان	244
فهرس الشعوب والقبائل	254
فهرس المحتويات	259

العنوان: السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870– 1954م

اتبعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة أثناء الاحتلال الفرنسي سياسية زراعية وصناعية، اعتمدت من خلالها على تنمية المحاصيل الزراعية والمنتوجات الصناعية التي تفتقر لها فرنسا، كما حصرت إنتاج الجزائر المستعمرة لصالح السوق الفرنسية بعدما صادرت أراضي الجزائريين وحولتها من ملكية فردية إلى ملكية للدولة وللمعمرين بتشريعات تعسفية، كما ضاعفت الإدارة الاستعمارية من أعداد المستوطنين بتشجيع الهجرة إلى البلاد الجزائرية، وبذلك أصبح المستوطنون قوة اقتصادية وبشرية تتحكم في اقتصاد المستعمرة، فانعكست هذه السياسة على الجزائريين بالتهجير ولفقر والمجاعة التي مست أرجاء كثيرة من الوطن.

الكلمات المفتاحية: العقار– الاستيطان– الملكية– الزراعة– الصناعة– المستوطنون– التشريعات.

Le titre : La politique économique de la colonisation française au sein du département de Constantine (1870-1954)

L'administration coloniale française a suive au sein du département de Constantine pendant la colonisation française une politique agricole et industrielle se bosant sur un développement des récoltes agaricales et les produits industrielles dans la France avait une punnerie. En plus, elle a limité la production de l'Algérie colonisée destinée au marché français après quelle transforme les terres algériens de forme acquisition individielle en acquisition en faveur de l'état français et aussi en faveur des colons par des artes irmes.
Comme elle a augmenté le nombre des colons en encourageant l'immigration evers l'Algérie, pour cela, les colons sont devenus une force économique et démographique qui contrôle l'économie Algérienne cette politique a provoque l'immigration forée, la pauvreté et la famine dans toute le territoire Algérien .

Mots clés : immobilier – colonisation – possession – agriculture- industrie – colons – législatiens.

The title: french colonial economic policy in the employment of Constantine 1870-1954.

The french colonial administration followed an agricultural and industrial policy Constantine labour, it aimed at increasing cops and industrial products lacling in France . it dispossessed the Algérien landlords. These lands were distributed to eur opean schlers using abusive legeslation . they became an economic power controlling the economy of the colony.
This policy lead to poverty, hunger and forced migration among the Algerians.

Key words : Real estate – settlement – property- agriculture –industry –settlers – legislation.